الدكتور صالح الطائي

موسى فرج

وسحرة السلطة

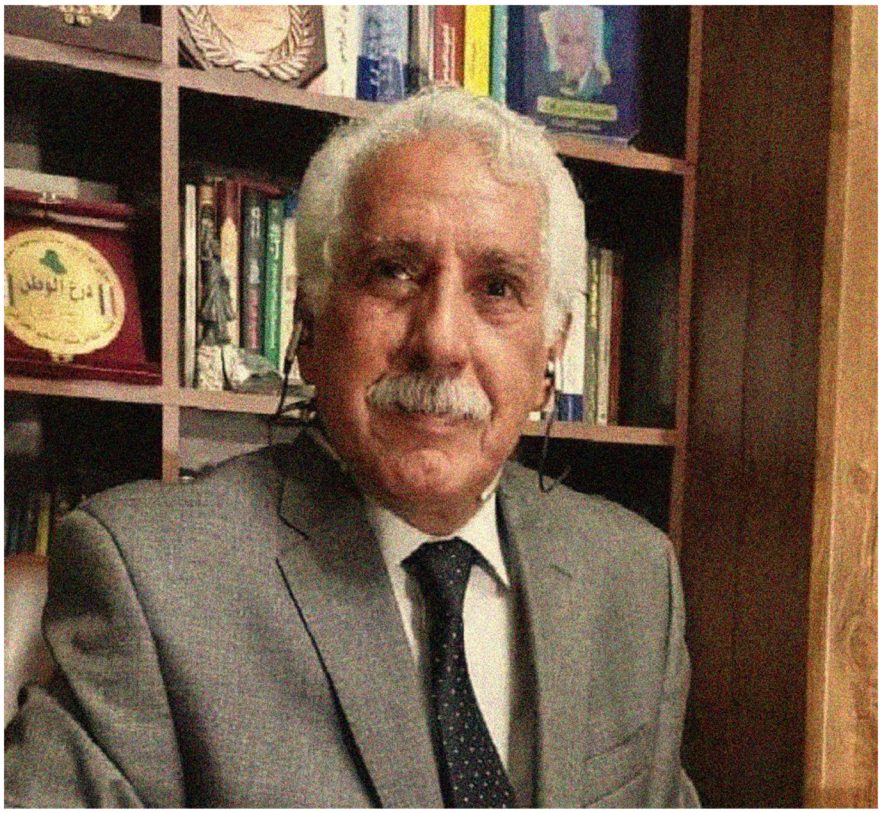

قصة وتاريخ الفساد في العراق

رؤية إسلامية معاصرة

Almothaqaf Arabic Association

موسى فرج

وسحرة السلطة

عنوان الكتاب : موسى فرج وسحرة السلطة
المؤلف : الدكتور صالح الطائي
التصنيف: سياسة
التدقيق اللغوي : د. سحر ماهر أحمد
الطبعة: الأولى
سنة الطبع : ٢٠٢٣
ISBN : 978 -9922 - 8527 - 1 - 3
مدير الدار : رياض داخل
التنسيق الداخلي و تصميم الغلاف : فلاح العيساوي
إيميل : fffhh9@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (٢٣٢) لسنة ٢٠٢٣م

دار السرد للطباعة والنشر والتوزيع
العراق ـ بغداد ـ شارع المتنبي
هاتف: ٠٧٧٣٥٩٢٩٤٨٤

بريد إلكتروني: alrtyu44@gmail.com

رياض داخل: Facebook
بالتعاون مع مؤسسة المثقف

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

الدكتور صالح الطائي

موسى فرج
وسحرة السلطة

قصة وتاريخ الفساد في العراق
رؤية إسلامية معاصرة

٢٠٢٣

عبرة

قال الخليفة علي بن أبي طالب: "ما أكثر العبر وأقل الاعتبار"

وصدق لأننا؛ حتى ونحن في القرن الواحد والعشرين لم نعتبر بما مرّ علينا وعلى آبائنا.

وفي تاريخنا

سأل الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور أحد وجهاء الأمويين يومًا: كيف سقطت دولتكم؟

فقال: أمور صغيرة سلّمناها لكبار، وأمور كبيرة سلّمناها لصغار، فضعنا بين إفراط وتفريط.

ومع أنَّ العلماء ينفون أنْ يعيد التاريخ نفسه، وإنما هو كل يوم في شأن جديد، لكن الواقع يشاكس العلماء ليثبت لهم أنَّ التاريخ يمكن أنْ يعيد نفسه، وما يحدث في العراق اليوم لهو الدليل الأكبر.

الإهداء

حاولت أكثر من مرة أنْ أدبج بِضْعَة أسطر أعبر من خلالها عن رغبتي في إهداء هذا الكتاب إلى بطله الدكتور موسى فرج، وفي كل مرة كنت أعجز عن تكملة الإهداء لأني لم أجد الكلمات التي تناسب هذا المقام، وأخيرًا لم أجد سوى أنْ أقول لموسى فرج الأخ والصديق والزميل الإنسان:

أخي موسى، وأنا أضع كتابي هذا بين يديك أطبع قبلة بفم المحبة على جبينك الوضّاء يا سيد النزاهة، أيها المدافع بشراسة بكل عراقتك وعراقيتك عن النزاهة من أجل صالح الأمة، النزاهة التي لم تنصفك، فكنت ضحيتها الذي لم يبخل عليها بحبه، فحملت قلمك الحر لتدافع به عنها بوجه أعدائها المدججين بالمناصب والأسلحة والميليشيات والحمايات والإرهابيين غير آبهٍ بالموت.

قبلة بفم المحبة أطبعها على جبينك الوضّاء؛ لأنك لم تهادن ولم تمالي ولم ترضخ لجميع أنواع الضغوط التي تعرضت لها خلال مسيرة كفاحك، بما فيها التهديد المباشر بالقتل وإرسالك ملفوفًا بالعلم إلى مدينة السماوة.

قبلة بفم المحبة أطبعها على جبينك الوضاء؛ لأنك نذرت روحك لقضيتك التي هي قضية كل الشرفاء في العراق، ولم تأخذك بالحق لومة لائم؛ ولأنك من خلال سيرتك العاطرة الزاهرة أثبتَّ أنك مع الحق والناصر له، وكل الذين ناصبوك العداء وعارضوك ومنعوك من أداء رسالتك بكل مناصبهم وأصنافهم وفئاتهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم؛ كلهم على باطل.

أهديك كل هذا وأكثر، ليكون شهادة للتاريخ أنك على حق، وأنك أديت الأمانة بفخر في زمن الخيانة، وأنا مسؤول أمام الله تعالى عن قولي هذا، وهذا بالأصل دون سواه هو الذي دفعني لأترك بعض أهم أعمالي وأكثرها استعجالًا، لأتفرغ كليًا لوضع هذا الكتاب، لا لأدافع عنك من خلاله، فأنت أقوى من أنْ تحتاج إلى مَن يدافع عنك بل للدفاع عن النزاهة، وعن العراق وأهله الكرام من أجل غد مشرق لا مكان للفساد والمفسدين فيه.

إنَّ هذا الكتاب هو هدية الأمة لك، وشهادة تكريم يتقدم بها الشعب العراقي إليكَ عرفانًا وامتنانًا لدورك الكبير في مكافحة الفساد في العراق.

تمهيد

من المؤكد أنَّ رؤى الناس ستختلف كثيرًا فيما بينها حول كتابي هذا، ليس بسبب محتواه فحسب، بل وفي سبب كتابته أيضًا، ومن حقهم ذلك، فأنا معتاد على الكتابة والتأليف في الفكر الديني، باستثناء كتاب تربوي واحد موجه للشباب، وكتب أدبية عدة، منها ثلاثة مجاميع شعرية، لم يسبق لي الكتابة عن أحد ما باستثناء كتابي "سعود الأسدي سيد اللغتين" الذي ألّفته للتحدث عن صديقي الشاعر الفلسطيني سعود الأسدي للروابط الكبيرة بيننا.

ولكي أزيل هذا الغموض، أود أنْ أبيّن للجميع أنَّ علاقتي بالدكتور موسى فرج علاقة مبدأ صميمي رغم أنه يساري التوجه وأنا ديني المنهج، فالمناهج الإنسانية النظيفة تلتقي ببعضها في كثير من المواطن، وما بينها من خلاف مهما عظم لا يرقى إلى مستوى التنافر مطلقًا.

تعرّفت إلى موسى فرج عن طريق صحيفة المثقف الغرّاء التي تصدر بأستراليا، والتي يرأس تحريرها المفكر الأستاذ ماجد الغرباوي، والتي تضم نخبة من خيرة الباحثين والمفكرين والكتاب العراقيين والعرب، عَرِفته من خلال مواضيعه التي كان ينشرها فيها فتلمست فيه مشروعًا نظيفًا يفتخر المرء أنْ يكسب وده ويتخذه صديقًا، وحينما تداخلت على واحد من مواضيعه، وكانت مداخلة خشنة؛ لحاجة في نفس يعقوب، كنت أظن أنه سيرد عليها بأخشن منها، وإذا به كتلة من الذوق والأدب واللطف والأخلاق التي تجمّلها روح مرحة بسيطة، لا تتعب نفسها في اختيار الكلمات والجمل والأفكار؛ التي تنهال عليها من السليقة الطيبة والنشأة الطاهرة، وهذا ما زادني تعلقًا به.

واستمرّ التواصل الأثيري بيننا إلى أنْ زرناه؛ نحن مجموعة من العراقيين من أسرة صحيفة المثقف عام ٢٠١٢ في داره العامرة بالسماوة، وإذا بي أمام شخص تعجز عن تعداد محاسن أخلاقه وسجاياه، فهو بالواقع ألطف كثيرًا مما هو في التواصل الأثيري، وقد دكّه هذا اللقاء في قلبي دكًا.

التقينا بعد مدة قصيرة في داري بالكوت، إذ جاء ومعه صديق عمري شاعر العرب الكبير يحيى السماوي، فضلًا عن زملاء من محافظات عراقية عدة، فما زادني ذاك إلا تعلقًا به، وحبًا له، واحترامًا لمنهجه، وإشادةً بقيمه وأخلاقه.

وجمعتنا الألفة في داره العامرة مرة أخرى عام ٢٠٢٢ أنا ومجموعة من الأصدقاء الأعزاء، منهم: الأستاذ حمودي الكناني، والأستاذ طارق الكناني، والأستاذ راضي المترفي، وصديقنا المشترك يحيى السماوي والدكتور غازي الخطيب رئيس جامعة المثنى السابق والدكتور علي حنوش الأستاذ في الجامعة ذاتها سابقاً، وبضعة أصدقاء آخرين، فكان ذلك كافيًا ليجعل لموسى فرج مكان الصدارة في قلبي.

لحد هذه اللحظة لم يدرْ في خلدي أنْ أكتب عن الدكتور موسى أكثر من قراءات وإشارات عن بعض مؤلفاته، لكنه أهداني أثناء الزيارة الأخيرة نسخة من كتابه الموسوم "الفوضى المستدامة في العراق؛ حوار مفتوح"، وهو عبارة عن مبادرة قامت بها صحيفة المثقف من خلال فتح حوار معه امتدّ على مدى أشهر عدة، وكان هذا الكتاب من ثمراته، حيث اشتركنا كلنا في توجيه الأسئلة إليه، فكان يجيب عنها بأناة وصبر كبيرين بأسلوبه المشوق الرائع، وقد اكتشفنا الكثير عمّا لم نكن نعرفه عنه ولا سيّما الأسرار العظمى، فمنذ شدَّ الرحال من مدينته السماوة إلى عاصمة سحرة السلطة في بغداد ليطرح مشروعًا لم يسبقه إليه أحد "مكافحة الفساد في أجهزة الدولة"، ذلك المشروع الذي يقول عنه صديقي نفسه: "أردت لمشروعي أنْ يكون حجر الزاوية في

بناء نظام الحكم الجديد، كي يكون نقيضًا لحكم الاستبداد والظلم الصدامي، ولكي تتحقق على أرض الواقع ادعاءات سحرة المنطقة الخضراء التي يدغدغون بها عواطف الشريحة الحاضنة لهم بحكم الانتماء العقائدي من أنهم جاءوا ليملئوا الأرض قسطًا وعدلًا بعدما ملئت ظلمًا وجورًا... لكنهم ولسوء طالع تلك الشريحة بالذات ملأوا ديارهم بالذات فقرًا وحرمانًا حتى لكأنك عندما تمعن النظر بما اجترحه حكام المحاصصة من فساد بحق أبناء حاضنتهم المجتمعية تستحضر قول الشاعر في بني العباس عند مقارنتهم بفعل بني أمية عندما قال:

"تالله ما فعلت أمية فيهم معشار ما فعلت بنو العباس".

وتوليه منصب مفتش عام، إلى توليه منصب نائب رئيس هيئة النزاهة، إلى توليه منصب رئاسة الهيئة، وإلى طلبه الإحالة على التقاعد لتخسر النزاهة في العراق رجلًا كان يمكن أنْ يغيّر واقع الفساد في العراق لو كتب له أنْ يستمر في عمله.

قرأتُ كتاب "الفوضى المستدامة" المهم جدًا بمحتواه ومضمونه، واطّلعت على كم المعلومات الكبير الواردة فيه، مع وجود مشاركات عديدة لي شخصيًا فيه، ولَّد لديّ رغبة في تأليف كتاب خاص عن الدكتور موسى فرج؛ حتى مع وجود تردد كبير خوف ألّا أوفق في إنتاجه بجودة كتبي التخصصية الأخرى ذاتها، أو ربما لا أنجح في أنْ أفي هذا الرجل المخلص حقه، لكن من خلال الاستعانة بمؤلفاته الموجودة لديّ ومقالاته ولقاءاته وحواراته تمكّنت -بحمد الله- من جمع كم كبير من المعلومات التي أعانتني على إنجاز الكتاب بهذا الشكل، والذي أرى أنَّ الفضل في إنجازه لا يعود لي بل للدكتور موسى فرج نفسه.

أما السبب في تأليف هذا الكتاب، فهو فضلًا عن رغبتي في تكريم إنسان وطني عظيم هو الدكتور موسى فرج، فذلك أيضًا لأني مهتم بموضوع النزاهة

والفساد من الجانبين الديني والأخلاقي، وكنت وما زلت أبحث عن مواطن يمكن أنْ تسهم في تحجيم الفساد، وربما لهذا السبب وجهت للدكتور سؤالًا ضمن حواري معه في الحوار المفتوح في صحيفة المثقف، السؤال جاء برقم٢٩، ومفاده: "ما الأسس التي يمكننا اعتمادها للتخلص من حالة تفشي الفساد الذي تغلغل إلى أدنى مستويات المسؤولية الوظيفية، لدرجة أنَّ أصغر موظف بات يأخذ الرشوة علنًا؟"[١]، ولأنَّ السؤال وجوابه مهمان ولا سيّما فيما يخص حديثنا عن الرشوة، فسوف أورد منه هنا مقطعًا صغيرًا على أمل أنْ أورده كاملًا في مطاوي البحث لاحقًا: "الفساد في العراق مختلف عن الفساد في غيره من دول العالم؛ لأنَّه فساد الكبار وليس فساد صغار الموظفين في حافات الجهاز الحكومي، فإنَّ الرشوة حتى تلك التي يمارسها صغار الموظفين مختلفة، فهي من أقل قضايا الفساد حجمًا في العراق لكنها أكثر ممارسات الفساد خطورة من ناحية تخريب المنظومة القيمية في المجتمع...ومع ذلك فإنَّ ما يوصف بالرشوة في العراق لا يعكس جوهر الفعل "الرشوة"؛ وإنما هو في حقيقته مختلف عن الرشوة وأخطر منها بكثير[٢].

في هذا الصدد ذكرني قول الدكتور موسى: "الفساد في العراق مختلف عن الفساد في غيره من دول العالم"، بقول للدكتور علي الوردي، تساءل فيما إذا كان العراقيون يختلفون عن غيرهم.! لأسأل بدوري: هل أنَّ فساد العراقيين نابع من طبيعتهم المختلفة عن غيرهم؟ والظاهر أنَّ هذه هي حقيقة الفساد في العراق، وهي حقيقة تدفع كل غيور للبحث عن تشخيص وعلاج.

---

(١) فرج، موسى، الفوضى المستدامة في العراق؛ حوار مفتوح، دار الرواد المزهرة، بغداد، بالتعاون مع مؤسسة المثقف العربي، أستراليا، ٢٠٢٠، ص١١٣.

(٢) المصدر نفسه.

المقدمة

يقال والعهدة على القائل إنَّ نابليون بونابرت الذي خاض حروبًا خارجية كثيرة انتصر في أغلبها صدم حينما أعلمه أحد مستشاريه أنَّ الفساد انتشر في البلاد، وأنه طال التعليم والقضاء، وقال كلمته التي خلّدها التاريخ: "الآن سقطت فرنسا". فأين نضع العراق اليوم بعد أنْ بلغ الفساد فيه أعلى قمم الحياة في المجتمع، واجتاز حدود الدين والثوابت والقيم والمقاييس والأخلاق والوطنية والموروث والتراث والتاريخ؟

لهذا السبب ولأسباب أخرى، لا أعتقد أنَّ السكوتَ عن بعض الحالات المجتمعية السالبة، وعدم التنويه عنها وعن دورها في التفاعل الاجتماعي بشقيه السلطوي والشعبي، وعدم التحذير من تداعياتها وأثرها؛ أمرٌ يخدم الحقيقة، الحقيقة التي ندعي أننا جميعنا حماتها والمدافعون عنها، لا أعتقد أنَّ السكوت عن ذلك يصب في صالح الوطن والأمة.

ولا أعتقد أنَّ الاهتمام بها والكتابة عنها لا يهم ولا يعني الباحث في الفكر الإسلامي وكل الباحثين في العلوم والأفكار الأخرى، ولا يعد من صميم اشتغالهم؛ لأنها في ظاهرها بعيدة عن تخصصهم ومجال عملهم، فالدين والإنسانية والوطنية والعلوم كلها تدعونا لأنْ يكون لنا دور مشرّف في محاربة الانحراف وفي الدفاع عن الحقيقة.

لكن ما العمل وقد بدأ ضغط سنوات العمر يفعل فعله؟، ما العمل وأنا غارق في أعمالي البحثية، وأحتاج مع الوقت الموجود عندي وقتًا لكي أنجز

مشاريعي؟، ما العمل وقد آليت على نفسي أنْ أسكت ولا أتحدث في السياسة وشؤونها؛ بعدما وجدت حديثي كله ليس أكثر من هواء في شبك؟، وأي جدلية تلك التي تريد أنْ تخرجني عن طوري، وتحشرني في أتون المواجهة؟، أنا الذي أتعبني جري السنين، وتقدم بي العمر، فقررت أنْ أمتهن الصمت، وأعطي لساني إجازة مفتوحة، وأترك لعيني السعي بلا صوت مسموع، تدّب دبيب النمل في أرض الغابة لترصد وتخزن، ولا تفرط ولو بكلمة، ربما لأنَّ كرامة شيبتي ووقار عمري يمنعني دائمًا من انتقاد الكثير من الظواهر المجتمعية السالبة لكيلا يتصدى ليَّ جاهل بردٍ قبيح، أو حاكم بفعل تنتهك به حريتي، أو متطرف باتهامي بما هو ليس في معتقدي، أو حاقد يتهمني بالانتفاع والمحاباة، ولكني بعد أنْ بتّ على أعتاب آخر محطات العمر، وبعد أنْ ازداد يقيني بعبث الحياة التي نحياها، وربما لأني أصبحت على يقين تام أنه لا ضوء في نهاية النفق، بل لا نفق لنرى من خلاله الضوء؛ الذي يمني نفسه برؤيته مَن يعيش في الأنفاق مثلنا، أشاكس أحيانًا، وأثور لأقول ما يجول في قلبي ولو لمرة واحدة؛ لأنَّ بقاءه فيه سيقتلني.

وفقًا لهذه الظروف والضغوط والمتغيرات كنت أفكر أحيانًا أنْ أعتزل كل شيء حتى كتابة المؤلفات في الفكر الديني؛ بعد أنْ أصدرت إلى الآن ٧٥ مؤلفًا، لأختلي مع نفسي أراجع كل تلك السنين التي خلفتها ورائي، والتي لم أجد لِمَا فعلته فيها ولا سيّما كم الكتب الكبير الذي ألفته ونشرته؛ أثرًا في إصلاح بعض هنات المجتمع؛ تلك الهنات التي صرفتُ جهدًا ومالًا من أجل متابعتها وتشخيصها ووضع الحلول لها، فقد يكون الخطأ في منهجي لا في المجتمع الذي أنقد سلوكه، أو ربما لأني أغرد خارج السرب، أو أنهم لم يلتفتوا للسرب الذي أغرد فيه؛ نظرًا لتعدد الأسراب وتنوعها، ففي زمن العتمة أجد حتى البومات تطير أسرابًا وإنْ كانت لا تغرد، لكيلا تفضح نفسها وتدل الآخرين على مكانها. وهذه ليست أنانية، ولا تعطي الحق لمن يعتقد أنَّ سلوكي هذا جاء مخالفًا لمنهجي وغير مستحسن لمثلي أنْ يكون له في

الحياة منهجان، لكني أقول لهؤلاء: لا تلوموني، فأنا حينما أقرأ أو أسمع عن المواضيع التي تشغل الناس بها نفسها، أشعر وكأنَّ كل ما نقوم به مجرد تفاهات فارغة لإرضاء غرورنا وسد النقص فينا لا أكثر، وأننا يجب أنْ ننوع مناهجنا عسى أنْ نتمكن من إيصال صوتنا وسماع رد صداه.

ومع أنَّ هناك أمرين في الحياة أكرههما وأتجنبهما وأبتعد عنهما: التحدث بالسياسة، والنقاش في المسائل والاعتقادات الدينية، بل أنا أصلًا لا أجيد التحدث والحوار في كثير من القضايا الأخرى، لكن، وأكرر هذا القول للمرة الثانية، هناك أحداث جسام تجبر الإنسان على ألّا يبقى واقفا في المنطقة الرمادية، وعليه أنْ يفارقها، ويختار التوجه إما إلى البيضاء أو السوداء.

وفق هذه الرؤية بكل تناقضاتها كنت كلما قرأت كتابًا للدكتور موسى فرج أو سمعت له حديثًا من خلال إحدى القنوات الفضائية، أو التقيت به وتحدثنا معًا أجد في نفسي رغبة جامحة أنْ أرفع صورة هذا الرجل العملاق ليراها الناس عسى أنْ تكون بارقة سعد في بلد أدمن النحس والقهر، ومع التردد الكبير استقر رأيي مؤخرًا، وقررت خوض غمار المنطقة البيضاء من خلال الخوض في تجربة الدكتور موسى فرج في محاربة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي تجربة ثرّة فيها الكثير من العقد التي يجهل كنهها الآخرون، ربما بسبب التعتيم الذي مورس، وربما لأنَّ بطلها نفسه آثر عدم الخوض في كثير من جوانبها مكتفيًا بالتوافق مع المنهج الذي اختطه وقرر المسير عليه إلى النهاية، متصديًا للفساد بكل قدراته، غير آبهٍ للنتائج التي تترتب على مَن يتخذ مثل هذه المواقف الحدية.

ومن بين الإقحام والإحجام ولد هذا الكتاب الذي أرجو أنْ أكون قد وفقت من خلاله أنْ أرسم صورة موسى فرج الطبيعية وبلا رتوش لأريها للناس، وأخبرهم أنَّ الدنيا ما زالت بخير، وأنَّ كل السوء المحيط بنا عجز عن إطفاء هذه الشمعة النيّرة التي تزرع في أنفسنا الأمل وتعدنا أنَّ الخير موجود

وصوته مسموع مهما كان زعيق الشر والباطل، وأنَّ الفساد عالي الصوت في عراق اليوم حتى وإنْ تجاوز كل التوقعات إلا أنه ليس أكثر من مشكلة تعاني منها جميع دول العالم بنسب متفاوتة، قابلة للتغير تبعًا للظروف والمستجدات.

لم أقسم الكتاب على فصول، واكتفيت بعناوين رئيسة، ومنها تفرعت عناوين ثانوية حسب حاجة البحث؛ بعد أنْ وجدت أني يمكن أنْ أوصل الفكرة من خلال تسلسلها وترابطها بهذا الشكل. ومع أني قدمت موسى فرج على سحرة السلطة في العنوان إلا أني سأتحدث بداية عن الفساد وقوانين مكافحته، ثم عن السحرة، وأؤجل الحديث عن عصا موسى إلى ما بعد الانتهاء منهم، ولكنه سيكون حاضرًا في الحديثين الأولين كلاهما وبفاعلية كبيرة؛ لأنَّ كل ما في الكتاب يتعلق به بالذات شخصيًا وبدوره الفاعل الذي لم ينتهِ بانتهاء عمله في هيئة النزاهة، وإنما استمر إلى اليوم وبشكل فاعل، والذي أرى أنه سيستمر في منهجه الفاضح للفساد هذا إلى أنْ يقضي الله أمرًا كان مفعولًا.

بقيت إشارة لا بُدَّ وأنْ أنوّه عنها، سوف تلفت أنظار القارئ لما اقتبسته عن الدكتور موسى، وهي استخدامه لكثير من مفردات اللغة المحكية (الشعبية) في مؤلفاته ومقالاته وحواراته وتصريحاته، وبشكل لافت للنظر، حيث تجد اللغة الشعبية المحكية (العامة) حاضرة وبشكل فاعل ومدعومة بكم كبير من الأمثال وقصص الدواوين وأخبار السلف والعشيرة وذكريات الأيام الماضية، ومن المؤكد أنكم ستلاحظون تلك الكلمات واستخدامها المحبب في مطاوي الكتاب، وقد اخترت منها على سبيل المثال قول أحد النواب: "هذه الرواتب لا تكفي جهود عمل النائب". والذي رد عليه الدكتور بقوله: "اي مو على أساس يشتغل خبير بناسا الحوك، واحتمال يدير مختبر مدام كوري".

ونقل ما حدث في إحدى جلسات مجلس النواب العراقي بقوله: "زهك رئيس البرلمان محمود المشهداني على أحد أعضاء المجلس فصرخ في وجهه: ولك أنت مو چنت تبيع بتيته مفرد وجبناك ويانه؟"[1].

وإذا تشتكي عند المراجع الدينية على أمل تقويم سلوك أتباعهم فالمرجع أول شيء ينظر إليه في وجهك هو ذقنك.. محلوق بالموس لو بالمكص.. ولا يقر بالذي سمعناه من: أن المرء بأصغريه قلبه ولسانه.. وبعضهم يشكو همه قائلًا: بس أحجي يستوردون بديل من دول الجوار.. (هذا ليس تعميمًا، وتوجد استثناءات..)، وإن ذهبت إلى شيخ العشيرة سألك: أنت من يا عمام..؟ فإن قلت: من عمام الشعب العراقي.. صعّر خده تيها فهو يحمل هوية مجالس الإسناد في حين أنك لم ترتقِ إلى هذا المقام..

في بيئة كهذه كيف تحقق نتائج في مواجهتك للفساد..؟ أليس هؤلاء هم مَن ألجأ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لأنْ يقول لهم: لست أبا أحد منكم، ولست عليكم بوكيل..! أليسوا هم من اضطر الإمام علي -عليه السلام- لأنْ يقول لهم: ما ترك لي الحق من صديق..!!.

في بيئة كهذه تريدون من موسى فرج أنْ يجعل العراق خاليًا من الفساد..؟ لازم أكرر تجربة هيروشيما وناكازاكي.. تقبلون..؟.

مازحته يومًا بقولي: لماذا عجزت عصاك عن غلبة سحرة السلطة..؟ فأجابني ضاحكًا؛ لأنَّ سحرة الفرعون أنبل وأشرف بكثير من سحرة السلطة، فإنهم وبمجرد أنْ رأوا برهان الحق فقد آمنوا برب موسى ﴿فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[2]، أما سحرة السلطة فلم تزدهم البراهين إلا خبالا...

(١) ينظر: فرج، قصة الفساد، ص٢٤.

(٢) طه: ٧٠.

قصة الفساد في العراق

المنشأ والجذور والمخرجات

رغم أنَّ كتابي هذا قد جاء أصلًا لتكريم رجل النزاهة المخلص الدكتور موسى فرج رئيس هيئة النزاهة الأسبق، إلا أنه لا بُدَّ لنا في بداية بحثنا هذا أنْ نتحدث عن النزاهة والفساد بشكل موجز من حيث التعريف والاصطلاح، والرقابة والقانونين الدولي والمحلي، ودوائر مكافحة الفساد، وأنواع الفساد وأصنافه، وأسبابه ودوافعه، والفساد من منظوري الأخلاق والدين ومخرجات الفساد الدائر اليوم في أغلب أوساط حياتنا الرسمية والشعبية على السواء، وأنْ نلتفت إلى الرؤية الدينية بهذا الصدد.

النزاهة والفساد لغة واصطلاحًا:

مصطلحان كانا منذ أنْ وجد الإنسان، وكان قابيل أول بطل لهما، وهو مَن ابتكرهما، وكان المتضرر من فساده أخوه هابيل الذي قتل؛ لأنه كان نزيهًا، حيث اعتنق أحدهما المنهج الأول فتعرض للقتل، وهذا ديدن النزهاء عبر التاريخ، وتأثر الآخر بالمنهج الثاني، فقتل أخاه بدم بارد، وأسس للفساد في العالم!

مصطلحان لم تخلُ منهما حتى المدن الفاضلة، ولم يخلُ منها حتى أقدس العصور وأكثرها شفافية وروحانية؛ حتى أنَّ هناك مَن اتّهم النبي محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- بأحدهما، ففي الأثر أنَّ رسول الله كان

بالجِعْرانة[1]؛ وهو يقسم التبر والغنائم التي كانت موضوعة في حجر بلال، فقال رجل ممن جبلوا على الفساد، وفارقوا النزاهة: اعدِل يا محمد فإنك لم تعدِلْ! فقال رسول الله: "ويلك، ومَن يعدل بعدي إذا لم أعدلْ؟"[2].

مصطلحان كانا يتصارعان على حلبة مسرح الدنيا بلا هوادة وبلا قواعد وبلا ممنوعات أو محظورات أو قوانين، فتتغير المعادلة بينهما من خلال صعود نجم أحدهما على حساب ضمور الآخر، ليدور الدولاب بين السلب والإيجاب، وندر أنْ تساوت مراتبهما أو حجميهما في عصرٍ ما، ربما لأنهما مصطلحان متناقضان، أحدهما يمثل الطهر والنقاء، يرتقي حينما يمارس الإنسان إنسانيته الحقّة، فيتضخم على حساب منافسه، والآخر يمثل الخبث والشر والجشع والطمع، ينمو ويترعرع أينما خبثت النفوس، وضعف القانون، ونشبت الفوضى. وهذا ديدننا عبر تاريخنا الطويل، فنحن العامة أكثر المنتفعين من النزاهة وأشد المتضررين من الفساد.

النزاهة لغة واصطلاحًا:

عبر التاريخ الإنساني الطويل كانت النزاهة من بين الاثنين تمثل الطيبة والجمال والأنس والنقاء، قال اللغويون في تعريفهم لها: نزهت الأرض؛ أي: تزينت بالنبات. وقال ابن السكيت: ومما يضعه الناس في غير موضعه قولهم: خرجنا نتنزه، إذا خرجوا إلى البساتين، قال، وإنما التنزه التباعد عن المياه

---

(١) الجِعْرانة: قرية صغيرة قريبة من المسجد الحرام، تقع في وادي الجعرانة، على بعد ٢٠ كلم شمال شرق مكة المكرمة، اكتسبت شهرة تاريخية بنزول الرسول –صلى الله عليه وآله وسلم- فيها وتوزيع الغنائم بها بعد عودته من غزوة حنين، بها مسجد جدد حديثًا وآبار، ونقوش كتابية بخط كوفي يرجع تاريخها لصدر الإسلام، على إحدى الصخور التي تقع قبل الوصول إلى المسجد بحوالي ٢ كلم يمينًا. يوجد بها مسجد الجعرانة الذي بني قبل القرن الثالث الهجري، وهو المكان الذي صلى فيه الرسول – صلى الله عليه وآله وسلم- بعد عودته منتصرًا على ثقيف وحليفتها هوازن في وادي حنين في السنة الثامنة من الهجرة.

(٢) ابن ماجه؛ محمد بن يزيد الربعي القزويني، صحيح سنن ابن ماجه ضعيف سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. حديث رقم: ١٤٢.

والأرياف، ومنه قيل: فلان يتنزه عن الأقذار، وينزه نفسه عنها؛ أي: يباعدها عنها. والنزاهة البعد عن الشر، فلان نزيه إذا كان بعيدًا عن اللؤم، وهو نزيه الخلق، وهذا مكان نزيه؛ أي: خلاء بعيد من الناس ليس فيه أحد[1].

وقال القانونيون والمتخصصون في تعريف النزاهة الاصطلاحي: النزاهة: الاستقامة والخلو من النقائص. والنزاهة: إنجاز الأعمال بأمانة وصدق وعدالة وإتقان، وهي: سلوك الأفراد والمنظمات الذي يتبع حكم القانون، فأينما يكون القانون فاعلًا تكون النزاهة فاشية ويضمر الفساد، والعكس صحيح، ولذلك أدلة ودلائل أبسطها ما يجري اليوم في العراق في ظلال غياب القانون.

الفساد لغة واصطلاحًا:

وعكس النزاهة الفساد، فالفساد كان وما زال وسيبقى يمثل القبح والسوء والخيانة والجشع وفقدان الرحمة والاعتداء على حقوق الآخرين ومصادرة حقوقهم، وتعريضهم للخطر.

والفساد في اللغة: البطلان، وهو ضد الصلاح. فسد اللحم فسادًا: نتن أو عطِب، والعقد ونحوه: بطل، والرجل: جاوز الصواب، والأمور: اضطربت وأدركها الخلل. فاسدَ القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام. والفساد: التلف والعطب والاضطراب والخلل وإلحاق الضرر[2].

وفي الاصطلاح هو بإيجاز: استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي، وانتهاك للواجب العام، وانحراف عن التعامل بالمعايير الأخلاقية، وخرق القوانين وانتهاك التشريعات ومخالفة معايير السلوك

---

(١) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص٣٧٨.

(٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، الإسكندرية ـ مصر، ج٢/ص٧٣٨ـ ٧٣٩.

الأخلاقي من أجل تحقيق مكسب شخصي فردي، أو مصلحة شخصية بغض النظر عن الأضرار التي تلحق بالآخرين وبحقوقهم التي يقرها الشرع والقانون، مع أنَّ الهيئات والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد لم تتفق بعد على تعريف اصطلاحي شامل للفساد يطال أبعاده الحقيقية ليحظى بموافقة جميع الباحثين في الفساد[1]، إلا أنَّ تكرار الحديث عنه أنتج تعريفات عدة يمكن من خلال الجمع بينها الخروج بمعنى واضحٍ للفساد. كما أنَّ سلوكات مرتكبيه والأعمال التي يقومون بها يمكن أنْ تسهم بدورها في توضيح مصطلحه طالما أنه: سلوك يمارسه صاحب منصب أو وظيفة عامة أو ما في حكمها مستغلًا به - وتمنح له بموجبه صلاحيات في اتخاذ قرار في إدارة شأن عام لتحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة. ولا تقتصر المصلحة الخاصة على المنفعة الذاتية للشخص نفسه، وإنما تمتد غالبًا لتشمل منفعة جماعته التي ينتمي إليها من عرق أو دين أو لون أو جنس أو انتماء سياسي أو مناطقي[2].

من هنا يرى البعض أنه "إساءة استغلال السلطة من قبل شخص، لديه نفوذ في اتخاذ قرار في إدارة شأن عام". ويرى آخرون بأنه: "قيام الموظف العام، وبطرق غير سوية، بارتكاب ما يعد إهدارًا للمال العام أو الموجودات العامة". وبوضعه هذا يعد الفساد سلوكًا مخالفًا للواجبات الرسمية للمنصب العام، ويشمل تطلعًا إلى تحقيق مكاسب خاصة، مادية كانت أم معنوية، فهو: صورة لا أخلاقية وعمل غير قانوني يقوم به الشخص الذي يمارسه، بقصد الحصول على منفعة شخصية، وترجع ممارسة الفساد إلى عدم استقامة ذاتية

(١) ينظر: خير الله، داود، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤١٤.

(٢) مصلح، عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله ـ فلسطين الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ٢٠٠٧، ص٩.

لمثل هذا الشخص، وبالتالي فهو انتهاك لقيم الفرد، وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك[1].

وهو بالمجمل إساءة استعمال المنصب الوظيفي لتحقيق منافع شخصية، ولا سيّما عن طريق الاختلاس والرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والغش والمحسوبية وتقديم الإكراميات لتحقيق المنافع، والإخلال بالمصلحة العامة لتحقيق تلك الامتيازات. وهذا لا يقتصر على القطاع العام فحسب؛ بل للقطاع الخاص دور بارز فيه، فهو عادة يكون الطرف الثاني في هذه المعادلة غير العادلة.

اهتمت المنظمات الدولية بموضوعة الفساد كثيرًا، وأجهدت نفسها لتضع له تعريفات وافية، فعرّفه البنك الدولي بأنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. وعرّفته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام UNCAC٢٠٠٣ [2]، وهي اتفاقية متعددة الأطراف تعد أول صك مكافحة فساد دولي ملزم قانونًا. تضم إحدى وسبعين مادة مقسمة على ثمانية فصول، وتهدف إجراءاتها إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات، وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي، وتوفير آليات قانونية فعّالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات لتنفيذ الاتفاقية بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد "عرفته من خلال الإشارة إلى الأفعال والممارسات الفعلية التي اعتبرتها شكلًا من أشكاله، وهي: الرشوة بأشكالها جميعًا في القطاعين العام والخاص، والاختلاس بوجوهه جميعها، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال والكسب غير المشروع، وغيرها من أوجه الفساد

(١) المصدر نفسه، ص١٣.

(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: ميثاق شرف أخلاقي دولي لمناهضة الفساد تحول إلى اتفاقية عام ٢٠٠٣.

الأخرى"[1]. وعرّفته منظمة الشفافية الدولية[2] بأنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"[3].

وبالتالي عُرِّف الفساد اصطلاحًا بأنه: خروج الشيء عن الاعتدال، وجعل الشيء فاسدًا خارجًا عمّا ينبغي أنْ يكون عليه، وعن كونه مُنتفعًا به، والفساد سلوك مذموم يؤدي انتشاره إلى إحداث خلل في التركيبة المجتمعية العامة، والإخلال غير الطبيعي بموازنة الفقر والغنى، فيتسبب في انتشار الجريمة بجميع أوجهها، ومن أعظم مساوئه أنه أعم من الظلم؛ لأنَّ الظلم نقص، أما الفساد فيقع عليه الابتداع واللهو واللعب[4].

ومن خلال هذه المعاني يمكن أنْ يُعدُ الفساد ظاهرة سياسية واجتماعية قديمة، ارتبط وجودها الأشهر بنشوء السلطات والدول، وتعدى انتشارها الحدود والحواجز بين الدول، وارتبطت الظاهرة بضعف قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع المتمكن من ممارسة الرقابة الفعالة، وتترافق عادة مع ضعف أو جهل المواطن لحقوقه، أو خوفه من السلطات[5].

---

(١) ينظر: الشطي، إسماعيل، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. إسماعيل الشطي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٨٤.

(٢) منظمة الشفافية: أسست عام ١٩٩٥ تحت شعار الاتحاد العالمي ضد الفساد وكان لها دورا كبيرا في رصد حركة الفساد في العراق.

(٣) أبو دية، أحمد، الفساد أسبابه ونتائجه، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان رام الله، ٢٠٠٤، ص٣.

(٤) ينظر: أبو البقاء، أيوب بن موسى، (ت: ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١٠٩٧.

(٥) مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ص٩.

الفساد أنواعه وأصنافه :

بعد أنْ تحدثنا عن النزاهة والفساد من حيث التعريف والاصطلاح، أصبح من الضرورة بمكان التوسع في الحديث عنهما وعن أقسامهما ودورهما في الحياة العامة، وآثارهما على مجمل المجتمعات الإنسانية.

أما الفساد فيقسم من حيث الأصل إلى نوعين:

الأول: فساد فردي، وهو: إساءة الأفراد السلوك بسبب نقيصة خلقية، أو حاجة عاجلة للحصول على أكثر من الاستحقاق، وربما الخوف الناشئ عن تهديد بالعنف.

الثاني: فساد جمعي، وهو إساءة مجموعات من الأشخاص أو المنظمات أو الأحزاب أو الجمعيات، وقد يكون نظامُ الدولة الإداري كله قائمًا ومبنيًا على الفساد.

وهو انعكاس للبيئة المجتمعية العامة والنشأة والتربية، بل كلاهما النزاهة والفساد انعكاس لبيئة مؤسسات وثقافات دينية وفكرية واجتماعية وسياسية وتربوية وأخلاقية، فضلًا عن أثر التعليم والنشأة والموروث والعلاقة بالقيم والمثل المتداولة، وعلاقة الشعوب بحكامها، وسيرة الحكام في تلك المجتمعات.

وإنْ كانت النزاهة تحصيل حاصل طالما أنَّ البشر كلهم يرغبون في الظهور بمظهر النزيه في حياتهم العامة، ويتجنبون كشف ميولهم المنحرفة نحو الفساد، إلا أنَّ الفساد كان واقعَ حال له أثره الكبير في الحياة العامة، والمعركة بينهما كانت وما زالت قائمة منذ أزمان طويلة؛ لأنَّ الفساد لهذه الأسباب وغيرها يمثل حالة شاذة تسعى النظم والحكومات إلى الحد منه بأساليب بعضها بل غالبها تبدو غير مجدية أو محدودة الأثر بسبب قصور مناهج المعالجة، إذ لا يمكن تجاوز الفساد والتخلص منه إلا بإصلاح شامل

للواقع العام، والبرامج الحياتية، وبرامج مؤسسات الدولة وقوانينها، ومشكلات المجتمع واحتياجاته، ومستوى ثقافة المجتمع؛ بشكل مترابط أو من خلال القضم التدريجي بمتابعة الأهم ثم الأهم وهكذا.

عبر التاريخ، كان الفساد بكل أصنافه محكومًا في بداية أمره بقيم ومثل المجتمع التي كانت تقف حاجزًا بين المرء وبينه، ولذا كان بسيطًا ويتطور ببطء شديد وغير مشخص بالكامل، ولا يهتم به أحد. ثم مع معرفة الناس للقوانين، أصبح القانون نفسه رادعًا للفساد ومتصديًا له، لكن مع تراخي القوانين أو تخفيف وطأتها وتشددها بذرائع حقوق الإنسان والحريات العامة وحرية الرأي والتفكير والتحرر من التبعية للتراث وتجاهل الموروث، ومع ضعف الوازعين الديني والأخلاقي، وتهافت القيم أمام هجمة التحضر المنفتح المنفلت، ومع تغير المصطلحات، وسن قواعد جديدة للحياة، وانهيار النظام الأسري، وتفشي العادات السيئة التي كانت محظورة من قبل، ولدت البيئة المناسبة التي يمكن لجذور الفساد أنْ تمتد فيها بيسر وبساطة، صار الفساد سمة ظاهرة في المجتمعات كلها، وتنوعت أصنافه وأنواعه وسبله وتأثيراته، وقد كان لتغير القيم المجتمعية أثر بارز في تنامي الكثير من العادات الغريبة، ومنها الفساد الذي تحوّل في بعض الجغرافيات إلى ظاهرة، ولا سيّما بعد المقارنات التافهة بين المقدس والمدنس والتابو والتحرر اللامشروط التي اعتمدتها بعض الأيديولوجيات لدعم مشروعها، إلا أنَّ ذلك لا يعني غياب الفساد، ولم يمنع وجود أصناف عديدة له، ومن أهم أصناف الفساد المشخصة حاليًا؛ صنفان كبيران:

الأول: الفساد المالي:

يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفتها لقواعد وأحكام المالية العامة، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية، ومنه يتشعب الفساد الاقتصادي الذي ينتج عن السياسات الاقتصادية المرتجلة وسوء توزيع

الثروات والمداخيل ومحاولة تحقيق المكاسب الشخصية من خلال دوران حركة اقتصاد البلاد. وأغلب مادة كتابنا هذا تدور حول هذا النوع من الفساد.

الثاني: الفساد الإداري:

هو الفساد الذي يتعلق بالجوانب الإدارية ومظاهر الفساد والانحراف الإداري الوظيفي والمخالفات التي تقع من قبل الموظفين المكلفين بالخدمة العامة أثناء تأدية الواجب، وهو سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة[1].

وهو سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل ينجم عنه حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة[2].

ولا يقل الفساد الإداري في الوظائف العامة سوءًا وتخريبًا عن الفساد المالي، ولا يقل تواجده وانتشاره سعة، بل هو أوسع كثيرًا من الفساد المالي حتى أنَّ الفساد المالي نفسه ينتج غالبًا عن الفساد الإداري، وهو من السعة والانتشار بحيث تجده ظاهرًا للعيان حتى في أرقى الدول وأكثرها تقدمًا، فقد شُخِّص وجود حالات فساد إداري في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلًا[3].

ولا يختلف الفساد الإداري من حيث تعدد التعريفات عن الاختلاف في تعريف الفساد العام، ويُعزى ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تعاملت مع الموضوع من وجهة نظرها الخاصة، لكن بالنهاية يمكن حصره في تعريف شامل أقرب للواقع من غيره، وهو: الإخلال بشرف الوظيفة

---

(١) الشمري، الدكتور هاشم، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية، الدكتور هاشم الشمري وإيثار الفتلي، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٢. ص٢٤

(٢) الشمري، المصدر نفسه، ص٢٩.

(٣) ينظر: عربة ابن علي، الفساد أشكاله أسبابه ودوافعه آثاره مكافحته واستراتيجية الحد من تناميه معالجته، مجلة دراسات استراتيجية، دامعة دمشق، العدد ١٦، ٢٠٠٥، ص١٢.

ومهنيتها، عن طريق الرشوة واستغلال المركز الوظيفي والمحسوبية وتزوير المستندات والأوراق الرسمية، وتعيين مَن لا تناسب مؤهلاتهم العلمية المركز الذي يشغلونه بالواسطة ومخالفة القيم والمثل والمعتقدات العامة بما فيها تلك التي يؤمن بها مرتكب الفساد نفسه.

في الواقع، أنا أعتقد بأنَّ أبسط تقصير في أداء العمل الوظيفي تجاه الواجب المكلف به الموظف أو تجاه أحد المراجعين هو فساد إداري واضح، ومعين وداعي للفساد المالي وداعم له ومشجع عليه، فالفساد الإداري بدوره يعد أحد أهم دعائم الفساد المالي وشريكًا له في جرائمه، ذلك أنَّ انتشار الفساد الإداري يؤدي إلى انتشار الفساد المالي بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، أنَّ كل التعريفات التي وضعت للفَسادَين المالي والإداري تتفق على أمر مهم واحد، وهو أنَّ الفساد بكل أشكاله ظاهرة سيئة، كثيرة السلبيات التي تنعكس على المجتمع كله، وعلى الوطن ومستقبله بما لا يقل خطرًا عن خطر الأوبئة والأمراض المعدية والمستعصية والإرهاب والتطرف بكل أشكاله.

أما المتورطون بهذا النوع من الفساد، فهم نوعان:

الأول: الموظف الحكومي بكل الدرجات، أقصد الذي يتم تعيينه بقرار حكومي من السلطة أو الجهة طالبة التعيين، وهو: "كل شخص عهدت إليه وظيفة داخل ملاك وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة"[1].

الثاني: المواطن: وهو الطرف الثاني في هذه المعادلة، وإنْ كانت المعادلة أوسع من حدود علاقته بها.

(١) قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل، المادة الأولى.

أسباب ودوافع الفساد الإداري:

أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتشعبة، وهناك لدى المهتمين بدراستها آراء كثيرة، ومنها:

١- النشأة المغلوطة التي لا تهتم بالقيم والأخلاق والدين؛ أي لا تهتم بالروادع الأساسية للفساد، وبالتالي نجد كل موظف يأتي للوظيفة من مثل هذه البيئة يكون لديه استعداد فطري لارتكاب جريمة الفساد.

٢- الخلل في موازين التعيين من خلال وضع أشخاص غير مناسبين في موقع المسؤولية، مع التوسع الكمي، وإهمال دور الاختيار، فعلى سبيل المثال: كان البنك المركزي العراقي في سبعينيات القرن الماضي ينتهج سياسة تعيين صارمة جدًا يخضع المتقدم خلالها، فضلًا عن شرط الشهادة وعلاقتها بالوظيفة، إلى اختبارات عديدة، وأنْ يكون من عائلة معروفة، ويفضل مَن هو ابن تاجر أو رجل مصرفي، وأنْ يزكيه موظفان قديمان من البنك، وأنْ يكون حسن الهيئة، ومرتبًا في ملبسه وسلوكه، وقدرته في الكلام والتخاطب، وأخيرًا يخضع إلى مدة مراقبة وتقييم ليتم قبوله أو تنهى خدماته؛ لذا لم تقع أي جريمة فساد من أي نوع في تلك الحقبة، ثم تدخل حزب البعث في التعيينات، فوفد إلى البنك موظفون خارج السياقات المعروفة؛ لذا كثرت جرائم الغش والسرقة والاحتيال، وقد كُشف الكثير منها، أتذكر منها حادثة قامت فيها مسؤولة الاتحاد العام لنساء العراق في البنك بسرقة مبلغ من المال أثناء دفع رواتب إحدى دوائر الدولة، وحينما اكتشف محاسب الدائرة المستفيدة جريمتها بلّغ المسؤول عنها، فقام المسؤول بالكتابة إلى المراجع، وفي النهاية تمّ نقلها من مكان عملها إلى مديرية أخرى من مديريات البنك لا أكثر.

٣- اختلاف مستحقات ودرجات السلم الوظيفي الذي يعطي بعض الموظفين في بعض الدوائر مكافآت وحوافز ومخصصات وترفيعات

ومرتبات، مثل دوائر الرئاسات الثلاث التي تصل رواتب الموظفين فيها إلى أرقام خيالية، فالواحد منهم يستلم على سبيل المثال مليوني دينار مخصصات فقط، في الوقت الذي لا يحصل أقرانهم في دوائر أخرى حتى على حقوقهم في الترقية مع حرمانهم من الحوافز والمخصصات، وقلة مبلغ العلاوة السنوية، وهذا يشعرهم بالغبن وفقدان العدالة، ويشجعهم على ارتكاب جريمة الفساد، لا سيّما وأنَّ رواتب بعضهم لا تكفي لتسديد بدل إيجار البيت الذي يسكن فيه.

٤- الظروف الاقتصادية العامة: حيث فقدان العدالة في توزيع الثروات، وارتفاع نسب التضخم وزيادة الأسعار بشكل جنوني، بحيث تضاعف بعضها مرات عدة مع ثبات الرواتب، وتأخر دفعها في بعض الأشهر.

٥- الظروف الاجتماعية: نتيجة العسف والجور والضغط الذي تعرض له المواطن العراقي على مدى سنين طويلة، وحرمان مواطني بعض المحافظات من حقوقهم وإهمالهم من قبل الحكومة أدى إلى ضعف الوازع الاجتماعي، وإلى ولادة انحرافات قيمية وأخلاقية لدى البعض منهم يسّرت له الانضمام في عالم الفساد كمحاولة للتعويض.

٦- منظومة الأخلاق العامة: مع الانفتاح الواسع للمجتمع ما بعد التغيير تنوعت صالات ومراكز اللهو غير البريء ومغرياتها التي يضعف أمامها الكثير من طلاب المتعة، والدخول إليها يكلف مبالغ طائلة لا تقوى المرتبات الحالية على تحملها.

٧- ضعف الولاء الوطني والآصرة المجتمعية.

٨- الوضع السياسي القلق: الوضع السياسي القلق الذي يهدد بالانفجار في أي لحظة، والمحاصصة، وتقاتل السياسيين فيما بينهم من أجل الفوز برئاسة المؤسسات والوزارات النفعية المنتجة وتجاهلهم للمؤسسات الخدمية

التي لا تحقق مكسبًا، والشعور بأنَّ المنصب لا يدوم إلى فورة من الفساد الإداري.

٩- توفير المحتل غطاء حمائيًا لبعض أكثر الشخصيات المفسدة في العراق، وعجز القانون العراقي عن إدانتهم.

١٠- ضعف سيطرة القانون، لا سيّما بعد حل الأجهزة الأمنية والرقابية المدربة بعد ٢٠٠٣/٤/٩، وتأخر تشكيل الأجهزة البديلة التي تمّ بناؤها فيما بعد وفق مواصفات بعيدة عن التخصصية، وعدم وجود رادع قانوني حقيقي، مع تهاون السلطات القضائية مع جرائم الفساد التي ارتكبها سياسيون كبار، حيث تمّ العفو عنهم لأسباب غاية في التفاهة مثلًا: لكونه كبير السن أو لكونه في مقتبل العمر، وحتى المبالغ التي غرموا بها كانت من التفاهة، بحيث إنَّ أحدهم تمّ تغريمه ١٢٠ دينارًا فقط في الوقت الذي انقرضت فيه مثل هذه العملات من العراق، وأصغر عملة متداولة هي الـ ٢٥٠ دينار.

١١- تنامي سلطة العشيرة، وازدياد النزاعات العشائرية لأتفه الأسباب وتحوّل مبالغ الفصل من مجرد مبلغ قد يسقط بالكامل إكرامًا لعيون مَن حضر من الشيوخ إلى مبالغ بالمليارات تسبّب في كثير من حالات الفقر الكامل إلى درجة بيع البيت ومحتوياته وأثاثه والسيارة، وكل ما يملكون لتسديد مبلغ الفصل؛ مما وضعهم في فاقة لا حل لها إلا من خلال الفساد.

١٢- سيطرة بعض الأحزاب المتنفذة على بعض الوزارات والدوائر وتحويلها إلى مؤسسات تابعة لهذا الحزب أو ذاك، ومصدرًا لرفد الحزب بالأموال والأتباع من خلال تعيينهم في تلك المؤسسات.

١١- دور العامل الوراثي والأخلاق المكتسبة، رغم أنَّ بعض العلماء ينفون أنْ يكون للوراثة أثر في سلوك مرتكبي الجرائم، لكن مجرد اكتساب الطفل عادات البيت الذي نشأ فيه، وهي ربما تكون منحرفة، يؤهله لكي يصبح مفسدًا.

١٣- الحصانة نفسها التي يحظى بها بعض ذوي المراكز الرفيعة تحوّلت إلى درع لا يحميهم من مطاردة القانون فحسب؛ بل ومكّنتهم من حماية مفسدين آخرين لأسباب مختلفة.

١٥- تعدد الجهات المانحة فتح أبوابًا للفساد؛ لأنَّ المبالغ الواردة لم تصرف وفق السياقات القانونية المعروفة، وغياب الشفافية في التعامل بسبب الفوضى الإدارية وسوء التخطيط.

١٦- تأخر تشكيل هيئة النزاهة، ومحاربتها وتزويدها بكوادر غير مدربة غالبًا تمّ فرضها بالقوة، وعرقلة عملها، وعدم تنفيذ قراراتها.

إنَّ الفساد الإداري هو الأساس والدافع لارتكاب الفساد المالي، ومنه تتشعب شعب عدة، منها:

أ- الفساد الاجتماعي: إذ حدد علماء الاجتماع الفساد بوصفه سلوكًا مشينًا تترتب عليه إساءة للسلوك السليم؛ بأنه: علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة، وممارسة الفساد مرجعها يعود إلى عدم استقامة ذاتية الشخص الذي يمارسه، كأنْ لا يؤدي الأستاذ دوره الطبيعي في المدرسة أو المعهد أو الجامعة، وبالتالي فهو انتهاك لقيم المجتمع[1] يتسبب في خلخلة القيم والإضرار بالمجتمع، ويشجع على تفشي السلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع، ومع أنَّ هذا يعد ضررًا معنويًا إلا أنه ينعكس في النهاية على مبررات الضرر الإداري، فسوء الإدارة هو الذي يتسبب مثلًا بحدوث حالات الفساد وتداعياته.

ب- الفساد السياسي: معروف أنه إذا صلحت المؤسسة السياسية يصلح المجتمع، وإذا فسدت تتحول إلى مثل يقتدي به ضعاف النفوس؛ لأنَّ الفساد

(١) ينظر: الطائي، حمزة حسن، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، حمزة حسن الطائي والدكتور مازن ليلو راضي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ـ الأردن، ٢٠١٥. ص٩٩.

ملازم بدرجات متفاوتة للحياة السياسية التي هي في آنٍ واحد صراع على النفوذ والمصالح والموارد مع واجبها في إدارة الشأن العام[1].

ج- الفساد القانوني: ينتج الفساد القانوني عادة عن الازدواجية في تفسير وتطبيق القوانين بسبب علاقات المجاملة والمحاباة أو بسبب الضغوط السياسية والطائفية والعشائرية، بحيث يتم التساهل مع فئات محددة، وهناك حالات عدة وقعت كانت تستوجب عقابًا صارمًا لكن الضغوط حرفت الجهاز القضائي عن مساره، ودفعته لأنْ يجامل على حساب المصلحة العامة، مقابل التشدد البغيض في تطبيق القانون بشكل تعسفي صارم ضد الناس البسطاء الذين يرتكبون أنواعًا من الجرائم قد لا تستوجب مثل تلك المواقف الحدية؛ لأنَّ ضغوط الحياة دفعت مرتكبيها إلى مخالفة القانون.

وحينما تكون للفساد كل هذه المسوغات، ويكون مدعومًا من قبل أعلى سلطات البلد، مع فقدان الرقابة الحقيقية؛ التي صدف أنها كانت موجودة، فستجد هناك مَن يعرقل عملها، ولهذا يحقق الفساد أرقامًا قياسية لا على مستوى المنطقة فحسب؛ بل وعلى جميع الأمم والبلدان والشعوب، ربما لأنَّ أغلب الشعوب الأخرى ونظم الحكم الأخرى اهتمت بالرقابة ودورها، ووفّرت لها أجواء سليمة للعمل دون قيود أو معوقات، فتمكّنت بفضل ذلك من التصدي للفساد والوقوف بوجهه والحد منه، لكن ذلك لا يعني أنه غير موجود ولو في حالات نادرة حتى لدى تلك البلدان. من هنا أرى ضرورة التحدث بداية عن دور الرقابة في مكافحة الفساد.

(١) المصدر نفسه، ص١٠١.

الفساد من منظوري الأخلاق والدين:

إنَّ من الحقائق المعروفة والمشخصة أنَّ منظومة الفساد في العالم كله تمتد شبكيًا من: الكسب غير المشروع، إلى الرشوة، إلى اختلاس المال العام، إلى هدر المال العام، إلى غسيل الأموال، إلى الواسطة والمحسوبية والمنسوبية والمحاباة، إلى استغلال النفوذ الوظيفي لتحقيق المآرب الشخصية والحزبية والفئوية، إلى التهاون في القيام بالواجبات الوظيفية، وعدم أداء المهمات بما يلحق الضرر بالدولة أو الوظيفة أو المواطن.

وإنَّ أغلب دول العالم تشكوا من نوع من أنواع الفساد، في الأقل هذا ما يتضح من تقرير منظمة الشفافية الدولية[1]؛ الذي شمل ١٦٣ دولة، جاءت ألمانيا بالمرتبة ١٦ وتلتها اليابان ثم فرنسا وأمريكا وتشيلي وبلجيكا والصين والبرازيل. وفي سياق ترتيب الدول الأوربية جاءت روسيا في مرتبة متأخرة، وكانت نيجيريا أسوأ الدول الأفريقية، وهاييتي أسوأ الدول اللاتينية. أما بالنسبة لترتيب الدول العربية فقد جاءت الإمارات العربية بالمرتبة ٣١ عالميًا، تلتها قطر والبحرين وعُمان والأردن والكويت وتونس ولبنان ومصر والسعودية والمغرب والجزائر وسوريا وليبيا واليمن والسودان، أما العراق فاستقرّ في أسفل القائمة بوصفه الأكثر تأثرًا بظاهرة الفساد، إذ جاء بتسلسل ١٥٩ من أصل ١٥٩ دولة في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٥، وبالتسلسل نفسه من أصل ١٦٠ دولة في تقرير المنظمة عام ٢٠٠٧، وبالتسلسل ١٥٨ من أصل ١٦٠ دولة في تقريرها لعام ٢٠٠٨. وكنت قد أوصيت في دراستي هذه بضرورة تفعيل القوانين وإصلاح النظام القانوني من خلال إلغاء بعض التشريعات مثل: إلغاء المادة (١٣٦/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وإلغاء قانون العفو العام.

---

(١) صدر بلندن في ٢٠٠٦/١١/٦.

ولم يقف الفساد في حدود المؤسسات الرسمية والتنظيمات العلمانية؛ بل امتد ووصل إلى المؤسسة الدينية نفسها؛ حتى أنَّ الفاتيكان وهو أعلى سلطة دينية في الديانة المسيحية في العالم كله شكا مرات عديدة من أثر الفساد على مشاريعه، وقد شخّصت حالات فساد عديدة عبر التاريخ، منها مثلًا: اعتراف قداسة البابا فرنسيس الأول بابا الفاتيكان في كلمة ألقاها قبل عيد الميلاد المجيد بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٤ بأنَّ الجهاز الإداري للكنيسة الكاثوليكية يعاني من مرض زهايمر روحي، وأنَّ الكرادلة[١] والأساقفة والكهنة الذين يعملون في الإدارة المركزية للكنيسة الكاثوليكية مصابون بالوصولية - البيروقراطية، ومنشغلون بتدبير المكائد والجشع والفساد[٢].

ومنها على سبيل المثال: محاكمته أحد الكرادلة ومتهمين آخرين في قضية فساد مالي كبير في ٢٠٢١/٧/٣، وكان الفاتيكان قد أعلن أنه أحال على محكمة الجزاء التابعة له عشرة أشخاص بينهم الكاردينال أنجيلو بيتشيو الذي يتمتع بنفوذ كبير والمتورط في قضية تمويل غامضة لشراء مبنى فاخر في لندن عن طريق رجال أعمال إيطاليين. وحوكم بتهم اختلاس أموال، وإساءة استخدام السلطة، والضغط على شهود في هذه القضية، فجمع بين الفسادين المالي والإداري معًا.

ورغم المخرجات السيئة للفساد بأنواعه فقد عجز عن تهديد النظام الإداري في تلك البلدان، وجلّ ما تمكّن من فعله هو التسبب بسقوط هذا السياسي أو ذاك، على خلاف ما حدث في العراق. واقعًا كان الفساد -في تواريخ مختلفة- قد استفحل في العراق بشكل مرعب، إلا أنه كان يتعايش مع النظام الإداري ولا يتعارض معه، على خلاف موجة الفساد العراقي الأخيرة

---

(١) كرادلة: جمع كاردينال، والكاردينال: مركز رسمي لأسقف مسؤول في الكنيسة الكاثوليكية، يتم تعيينه من قِبل البابا، والكرادلة هم الذين يتولون مهمة انتخاب البابا القادم في حال شغر المركز.

(٢) الصنا، انطوان دنخا، مقال بعنوان: "كيف انتقل الفساد المالي والإداري من الفاتيكان إلى الكنيسة الكلدانية؟"، قناة آشور الفضائية، ١٢/٢٨/ ٢٠١٤.

التي بدأت تهدد النظام الإداري بالسقوط فعلًا، مع أنَّ المفسدين الكبار كلهم يتربعون على قمة النظام الإداري العراقي، وقد بانت بوادر السقوط بوقت مبكر، يذكر في هذا الصدد أني كنت قد اشتركت في عام ٢٠٠٩ ممثلًا لمحافظة واسط بمؤتمر لمكافحة الفساد عقد في الكوت بحضور ممثلين من محافظات البصرة والمثنى وذي قار وميسان، وألقيت بحثًا بعنوان: "دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري"، كان من ضمن ما طرحته فيه القول: "نلاحظ أنَّ المبالغ الضائعة بسبب الفساد في العراق خلال السنوات الماضية تزيد على مليارات الدولارات، وإنَّ الفساد أصبح يهدد النظام الإداري بالانهيار؛ حسب تصريحات بعض المسؤولين"[(١)]. بدليل أنَّ التقاتل على السلطة وعلى المواقع السيادية النفعية في العراق بلغ منتهاه في التزاحم والتآمر، في وقت أدى الفساد إلى سقوط زعماء كبار في دول العالم الأخرى، ففي عام ٢٠٠٨ استقال رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ميبيكي بسبب الفساد، وفي العام نفسه استقال إيهود أولمرت ريئس وزراء إسرائيل للسبب ذاته، تبعهم رئيس وزراء البيرو[(٢)].

يعني هذا أنَّ منظومة الفساد على تماسٍ مباشر بأمن وسلامة الوطن، وبحق المواطن، ومستقبل الأجيال، والنظام العام للدولة ومؤسساتها، فضلًا عن اتخاذ بعض ضعاف النفوس من الحلقات الوظيفية والحياتية الأخرى كبار المفسدين أنموذجات يُحتذى بها، وقد قيل قديمًا: "اعلم أنَّ صاحب السوء يعدي، وقرين السوء يردي". فالفساد في الدنيا يهدم منظومة الأخلاق؛ لذا تصدت له الأديان؛ لأنه من الأمراض التي أرهقت الأمم، وكان السبب الرئيس في هلاك الأمم بعدما يتوغل عميقًا في أغلب جوانب الحياة العامة،

---

(١) وجدت البحث منشورًا في الصفحات ٥٨و٥٩ من كتاب الفساد الإداري في الوظيفة العامة، حمزة الأستاذ حسن خضر الطائي والدكتور مازن ليلو راضي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ـ الأردن، ٢٠١٤. اقتبساه من جريدة المؤتمر التي تبيّن أنها نشرته في ٢ آذار مارس ٢٠٠٩، ولا علم لي بذلك.

(٢) الطائي، صالح، بحث دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري.

وبكل تفرعاتها؛ الاقتصادية، والتعليمية، والإعلامية، والأخلاقية، والأمنية، والبنائية، والسلوكية.

وفي العصر الحديث، استشرى الفساد الاقتصادي بانتشار الربا، والفساد السياسي بالطغيان، وعدم إشراك الشعوب في القرارات المصيرية، والفساد الإنساني بهدر حقوق الإنسان بشتى الصور، والفساد الوظيفي بإبعاد الرجل المناسب عن المنصب المناسب، ووضع مَن لا يناسب مكانه، واستشرى الفساد الإعلامي والتعليمي والزراعي والصناعي والتربوي، وتفشت الرشوة بين الناس.

من هنا أرى أنَّ اهتمام الأمم بالفساد ومحاربته جاء متممًا لاهتمام الأديان بمحاربته، إذ اهتم القرآن الكريم بهذا المصطلح وتفرعاته، ومن معانيه التي وردت في القرآن الكريم:

- المعصية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[1].
- الهلاك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2].
- الخراب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾[3].
- المنكر، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾[4].

---

(١) البقرة: ١١.

(٢) الأنبياء: ٢٢.

(٣) النمل: ٣٤.

(٤) هود: ١١٦.

- الظلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾[3].

- الإجرام، وهو شبيه بالظلم.

ولأنَّ الفساد بأنواعه بكل هذا السوء، جعله الدين ارتباطًا تلبسيًا لا ينتهي إلا بتوافق جميع الأطراف، وهذا من القضايا فائقة الأهمية التي لم يلتفت إليها المفسدون؛ الذين اعتقد بعضهم أنه يمكن أنْ يتوب قبل موته، فيعفو الله تعالى عنه ويسامحه، فيربح الدنيا والآخرة، لا أبدًا، لا ينتهي موضوع الفساد بالتوبة وقبولها؛ بل يجب إرضاء جميع الأطراف ذات العلاقة أولًا، وهو ما يعرف بالجرم التلبسي الذي يعني أنَّ الفساد مشكلة كبرى لا ينتهي أثرها في الدنيا، ولا هي بين الرب وعبده فحسب، إذ له امتداد غير منقطع وصولًا إلى يوم الحساب في الآخرة؛ لأنه ذنب تلبسي، ودعونا نقف قليلًا عند هذا المصطلح لنعرف ما يترتب عليه؛ وما سيترتب عليه أعظم مما يظنون، إذ قسّم المتخصصون بالشأن الديني الذنوب إلى: كبائر، وصغائر، أو لمم. وجعلوها بدنية وقلبية، وهي وفق رؤيتهم تنقسم على ثلاثة أنواع:

- ذنب يغفر: وهو ما كان بينك وبين الله ربك.
- وذنب لا يغفر: وهو الشرك بالله.
- وذنب لا يترك: هو ما كان بينك وبين عباد الله الآخرين.

ويُعَرَف الصنف الثالث (ما كان من الذنب بينك وبين عباد الله الآخرين) بأنه الذنب (التلبسي)، والذنوب التلبسية هي الذنوب التي يرتكبها العبد ضد العباد الآخرين، أو لها علاقة بهم وبحقوقهم، وهي ذنوب لا يغفرها الله تعالى

(١) يونس: ١٣.
(٢) الكهف: ٥٩.
(٣) الأنبياء: ١١.

إلا برضا كل الأطراف المتضررة منها، والتوافق على تسويتها رضائيًا بينهم دون تدخل من الله تعالى، حيث يجتمع أطراف القضية في رحاب المحكمة الإلهية ليأخذ كل ذي حق حقه من ظالمه وسارقه. وكلما كثر عدد الأطراف في قضايا الفساد زاد وامتد الوقت الذي يقضيه مرتكب الفساد واقفًا في ساحة الحساب ينتظر حسم أمره، يأكله القلق والخوف.

ولك بعد هذا أنْ تعرف ما ينتظر المفسدين الذي سرقوا مالَ وحق أكثر من أربعين مليون عراقي، وكم يحتاجون لكي تنجز قضيتهم يوم الحساب، وما يملكون لكي يسترضوا به أكثر من أربعين مليون خصم سيقفون قبالتهم يطالبونهم بالحق المسروق.

الفساد من وجهة نظر موسى فرج:

الفساد هو: الجنوح عن الاستقامة في ممارسة المهام الموكلة للأفراد والجماعات في مختلف أنشطة الدولة والمجتمع، وسواء تمّ تجنيح الفعل أو تجريمه قانونًا أم لا.

ففي حال عدم تجنيح فعل الفساد أو تجريمه، فإنَّ الخلل في هذه الحالة في القانون الذي لم يلتفت إلى ذلك الفعل بعد فيعالجه، وذاك لا يغير من شائنية الفعل[1].

أما عن الفساد في العراق.. فيصفه بالآتي:

- الفساد في العراق ليس كالفساد في غيره من الدول ولا يشبه بقية الفسادات لا من حيث الكم، ولا من حيث الوزن، ولا من حيث الفاعل، ولا من حيث النوع، ولا من حيث الأسباب، ولا من حيث الموقف منه.
- فالفساد في العراق ما عاد حالة استثنائية إنما بات القاعدة.

(١) فرج، موسى، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٦.

- والفساد في العراق يُمارس لذاته ويُمارس كسلاح في الحرب المحتدمة على الحكم.

- والفساد في العراق يقاس بالمليارات وليس بالمفرد.

- والحكم في العراق منتج للفساد وليس محاربًا له.

- الفساد في العراق من فعل كبار المسؤولين والساسة ونواب الشعب، فكانوا القدوة لغيرهم ومعلمًا لكنهم ليسوا الذين ينبغي القيام لهم تبجيلا.

- والفساد في العراق ليس من جراء إساءة استعمال السلطة للحصول على مزايا شخصية كما تقول عنه منظمة الشفافية الدولية؛ إنما من خلال توظيف السلطة لممارسة الفساد وتوظيف الفساد لبلوغ السلطة.

- وسبب الفساد في العراق فساد الساسة، والفساد السياسي في العراق هو أبو الفسادات جميعًا، وهو اختصاص حصري للطبقة السياسية المتنفذة، فهي المحتكر الوحيد لهذا النوع من النشاط في العراق وليس أولئك المغمورون في حافات الجهاز الحكومي.

- والفساد في العراق لم يعد مخجلًا، فقد بات يشرعن ويقنن، والذين يمارسونه لا يرمش لهم طرفٌ حياءً، بعد أنْ بات الأمر مغانمَ بدلًا من أنْ يكون تفانيا.

- والفساد في العراق يستخدمونه في السراء والضراء، فهم يغرفون منه في الألفة وعندما يحتدم الخصام فإنَّ الكل يشن حرب الملفات ضد الكل، والكل يزعق في وجه الكل: أطلّع ملفاتك..؟ فيجنحوا للسلم لأنَّ لكل منهم ملفاته.

- والموقف من الفساد مختلف في العراق عن غيره من الدول أيضًا، فالناس هنا تتوزع في ثلاثة خنادق: خندق ينكر وجود الفساد ويتهم مَن يثيره أو يواجهه بـ الأجندة!..، والثاني أفسد من الأول لكنه يسعى لغاية في نفسه وهي التسقيط والإسقاط سعيًا للعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣، أما الثالث فيواجه الفساد التزامًا بالمبادئ والمثل العليا ذودًا عن

الشعب، ومن أجل بناء نظام الحكم الصالح في العراق لكنه أعزل وقليل الخالات ومقطوع من شجرة، فهو بين الخندقين مثل هاجر.

هذا يقول عنه معاد للحزب والمذهب، وذاك يقول عنه عميل الاحتلال..! لكنه في حقيقة الأمر معاد للفساد مثلما كان قبل ذلك معاديًا للاستبداد، وإنْ كان ولا بُدَّ من العمالة فهو عميل للشعب، ألا يستحق هذا الشعب منكم عميلًا..؟[1].

- والفساد في العراق كان الظهير والممول للإرهاب الذي حصد أرواح الناس وقوّض الشعور بالأمن والأمان في نفوسهم.
- والفساد في العراق تسبب في البطالة وحرمان الناس من فرص العمل وموارد الرزق.
- والفساد في العراق تسبب في حرمان الناس من الخدمات ذات المساس المباشر بحياتهم اليومية.
- والفساد في العراق تسبب في حرمان الناس من الحصول على حقهم في الدواء الصالح والماء الصالح والغذاء الصالح والكهرباء والعلاج والتعليم الصالح، وخدمات النقل والسكن.
- والفساد في العراق تسبب في تصعيب الحياة على العراقيين.
- والفساد تسبب في الفوضى السياسية في العراق والتخبط رغم مرور ١٠ سنوات على سقوط نظام صدام.
- والفساد في العراق تسبب في الفوضى الاقتصادية، وعدم استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية، وعدم توظيفها بشكل عقلاني في توفير متطلبات العيش، وتوفير الحياة الكريمة للشعب.
- والفساد في العراق تسبب في تقويض أي قدر من الثقة بين الطبقة السياسية العراقية وبين الشعب العراقي.

---

(١) فرج، موسى، قصة الفساد في العراق، دار الشجرة، دمشق، ٢٠١٥، ص١١١.

- والفساد في العراق تسبب في تقويض هيبة الدولة في نظر المواطن.
- والفساد في العراق تسبب في الفوضى الإدارية في أجهزة الدولة.
- والفساد في العراق تسبب في تخريب العلاقات الاجتماعية والمنظومة القيمية بين أفراد المجتمع، والتي تحوّلت إلى مجرد تعبير عن الجوانب النفعية[1].

الدين ومواجهة مع الفساد:

من حيث المكافحة والمحاربة، نجد أنَّ الدين والقانون كلاهما اعتبرا الفساد وفقدان النزاهة من سمات المجتمعات المنحطة والنظم الفاشلة التي تكثر فيها الجريمة والانحراف؛ لذا تصدى الدين من جانبه لمناهضة الفساد ومحاربته ونَعتهُ بأقبح النعوت، فجاءت، وتكررت آيات عديدة، تحدث بعضها عن ظهور الفساد وأثر ذلك على الحياة العامة: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾[2]، وحذّر بعضها من ارتكاب الفساد لأي سبب ولأي عذر، واعتبرته نقيض الإحسان والعمل الصالح: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[3]، وأوضح بعضها أنَّ الله يبغض المفسدين: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[4]، وأشار بعضها بشكل صريح إلى مصير المفسدين:

---

(١) فرج، موسى، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٦

(٢) الروم: ٤١.

(٣) القصص:٧٧.

(٤) البقرة: ٢٠٥.

﴿وَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾[1]، و﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾[2]، وقد بلغ عدد الآيات التي ورد ذكر الفساد فيها أكثر من خمس وعشرين آية، ومنها آية تحريم الرشوة، جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]. وكما في خطاب القرآن هناك في السنة النبوية عشرات الأحاديث التي تنهى عن الفساد وتحذر مرتكبه وتخوفه العذاب، أعرضنا عن إيرادها دفعًا للإطالة، ولكني سأورد بعض الإشارات للتوضيح.

لقد أكدت الشريعة على ارتباط الفساد بنوازع النفس البشرية، مثلما أكدت على قبح وسوء الفساد وعاقبته السوداء، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً * قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ * قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[4].

ويمكن اختصار موقف الدين من الفساد بنوعيه المالي والإداري وما ينطوي عليه من ضرر وإضرار بأنه:

- حرّمه قطعيًا، فقد حرّم رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- الضرر والإضرار بقوله: "لا ضرر ولا ضرار"[5].

---

(١) الأعراف: ٨٦.

(٢) الأعراف: ١٠٣.

(٣) البقرة: ١٨٨.

(٤) البقرة: ٣٠.

(٥) مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢/ص٧٤٥، حديث رقم: ١٤٢٩.

- حرّم أكل أموال الناس بالباطل تحريمًا قطعيًا، بقوله: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه"[1].

- أخرج المفسد من درجتي الإسلام والإيمان، كما في قوله: "المسلم مَن سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن مَن أمنه الناس على دمائهم وأموالهم"[2].

وفي الأثر: عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل النبي رجلًا من الأزد يُقال له: ابن اللُّتْبِيَّةِ على الصدقة، فلمّا قدم، قال: هذا لكم، وهذا أُهْدِيَ إِلَيَّ، فقام رسول الله على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد، فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما وَلاَنِّي الله، فيأتي فيقول: هذا لكم وهذا هدية أهديت إلي، أفلا جلس في بيت أبيه أو أمه حتى تأتيه هديته إنْ كان صادقًا، والله لا يأخذ أحد منكم شيئًا بغير حقه إلا لقي الله تعالى، يحمله يوم القيامة، فلا أعرفن أحدًا منكم لقي الله يحمل بعيرًا له رُغَاءٌ، أو بقرةً لها خُوَارٌ، أو شاة تَيْعَرُ"[3]. وأثبت رسول الله لعنة الله على المرتشين، فقال: "لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم".

- حرّم الاختلاس والسرقة وخيانة الأمانة، والأحاديث في هذه الأبواب لا تحصى لكثرتها.

- حرّم الغش، وأحاديثه تملأ كتب الصحاح والسنن.

---

(١) مسلم، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. ص١٠٩٧، البر وصلة الآداب، رقم الحديث: ٢٥٦٤.

(٢) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير - سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨. ج٤/ص٣١٣، حديث رقم: ٤٩٩٥.

(٣) مسلم، صحيح مسلم، ص٨٢٧، كتاب الإمارة، حديث رقم: ١٨٣٢.

- حرّم أخذ مال الغير إلا بإذنه: "لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفس"[1].

من هنا كان المؤمنون الحقيقيون يتحرون أعمالهم كلها حذر أنْ يكون للفساد وجود فيها؛ لذا قال الحسين بن علي بن أبي طالب: "لم أخرج أشرًا ولا بطرًا وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي". وفي الأثر أنَّ أبي دجانة -وهو الصحابي الجليل سماك بن خرشة- كان يوميًا وبلا انقطاع يصلي صلاة الصبح مع رسول الله في المسجد ثم يخرج مسرعًا عائدًا إلى أهله، وفي أحد الأيام استوقفه النبي وسأله عن سبب استعجاله في ترك المسجد، فقال: يا رسول الله إنَّ لي جارًا يهوديًا له في داره نخلة عرقها في داري، ويتساقط تمرها في باحتي، فأنا أخرج عجلًا لكي أجمع التمر وأعيده إليه قبل أنْ يستيقظ أولادي الجوعى فيأكلون من ذاك التمر.

هذا الحذر كان بالأساس مانعًا لوقوعهم في أمر فيه فساد مهما صغر، فهم كانوا يعلمون أنَّ "من أعظم المقاصد التي قصدت ببعثة الأنبياء -عليهم السّلام- دفع المظالم من بين الناس، فإنَّ تظالمهم يفسد حالهم، ويضيق عليهم"[2].

لكن لا الدين ولا الأخلاق ولا الوطنية نجحت في الحد من استشراء الفساد بالعراق الذي استشرى بشكل يفوق التصور[3]، واستعداد الجميع لمحاربة أي شخص يفكر مجرد تفكير أنْ ينبه إلى مواطن الفساد وطرق تجاوزه أو الحد منه!

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، (ت: ٨٥٢هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٨٩م. ج٣/ص١٠١.

(٢) الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشاه ولي الله، (ت: ١١٧٦هـ)، حجة الله البالغة، تحقيق: سيد سابق، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. ج٢/ص٤٠٢.

(٣) لأن الماسكين على الحكم في العراق هم سحرة السلطة وهم ناقصو عفة ودين –موسى فرج .

وذلك لأنَّ السياسيين لم يلتزموا بهذا الإرشاد النبوي، ففرضوا على هيئة النزاهة عاملين مرتشين مفسدين خلافًا للأعراف الدينية والمجتمعية والأخلاقية، إذ اهتم الإسلام كثيرًا بمن يلي للمسلمين عملًا من أجل الحفاظ على حقوقهم واستحقاقاتهم، فالرقابة جزء مهم في منظومة بناء الشعوب والحفاظ على مصالحها. وهنا أجد حاجة للتحدث عن أمرين مهمين:

الأول: وجوب تعيين النزيه، العادل، الحريص، الكفوء في الأجهزة الرقابية للدولة.

الثاني: التأكيد على دور الرقابة النزيهة في مكافحة الفساد.

أولًا: وجوب تعيين النزيه الكفوء

من القضايا التي أكدت عليها الشريعة لأكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة، فخالف السياسيون مضامينها وعملوا بخلافها، كانت قضية اختيار القوة والكفاءة الإدارية، وتقديمها على درجة الإيمان لمن توْكَل إليهم مهمة مكافحة الفساد وإدارة أموال البلاد، ولكن ذلك لم يتحقق في العراق المعاصر بشقيه، فتنمر الفساد وانتشر، وشاعت الرشوة وخيانة الأمانة.

إنَّ سبب حرص الإسلام على وجوب اتباع هذه الآلية أنه كان يدري يقينًا أنَّ الزهد في المال العام ومحاربة الفساد بكل أنواعه لا يتحقق إلا من خلال جهاز إداري كفوء ومؤمن بالوطن والإنسان ربما أكثر من إيمانه بعقيدته؛ لذا دعا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلى توظيف أهل القدرة والكفاءة، وقدّم ذلك حتى على درجة الإيمان في بعض الحالات، فإيمان أبي ذر الغفاري وإخلاصه وتقشفه ونزاهته لا يشك به عاقل، ومع ذلك جاء في الأثر: عن أبي ذر، قال: قلت يا رسول الله، ألا تستعملني؟ فضرب بيده على منكبي ثم قال: "يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي

وندامة إلا مَن أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها"[1]. فالنبي الأكرم لم يرفض طلب أبي ذر لأنه يشك في تعبده أو في إيمانه أو في إخلاصه ونزاهته، لا أبدًا، وإنما جاء الرفض؛ لأنَّ أبا ذر كان ضعيفًا لا يقوى على تولي مثل هذا العمل الكبير.

وهذا ما يتضح من قول رسول الله: يا أبا ذر، إني أراك ضعيفًا، وإني أحب لك ما أحب لنفسي. لا تأمَّرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم[2].

وقد كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يؤكد على هذه المواصفات، ومن خلال ذلك أكّد على حقيقة عانينا منها كثيرًا في عراق اليوم بعد أنْ قامت المحاصصة والحزبية في تعيين أشخاص غير أكفاء في هيئة النزاهة ليدافعوا عنهم ويبلغوهم آخر الأخبار، ويعرقلون جهود إدانتهم عند اكتشاف فساد لدى واحد منهم.

جاء تأكيد رسول الله، عن عبد الرحمن بن سمرة، قال: قال النبي: "يا عبد الرحمن، لا تسأل الإمارة، فإنك إنْ أعطيتها عن مسألة وُكلت بها، وإنْ أعطيتها عن غير مسألة أُعنت عليها، وإذا حلفت يمين، فرأيت غيرها خير منها، فكفر عن يمينك وأتِ الذي هو خير"[3].

ذلك أنَّ هناك في المجتمع الأول مَن كان يسعى لكي يتأمر، على أمل أنْ يكسب ويغنى، مثلما هو اليوم موجود لدى بعض الناس النفعيين الانتهازيين المصلحيين، وقد أخبر النبي عن هذه الحقيقة بقوله: "إنكم سَتَحْرِصُونَ على الإِمَارَة، وستكون نَدَامَةً يوم القيامة، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ"[4]. فالذين كانوا يطلبون منه أنْ يؤمرهم كثر، وقد تكرر طلبهم منه ذلك مرات

(١) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، ص٨٢٥، حديث رقم: ١٨٢٩.

(٢) مسلم، صحيح مسلم، ص٨٢٤، حديث رقم: ١٨٢٦.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. كتاب الأحكام، ص١٣٦٢، حديث رقم: ٧١٤٦.

(٤) المصدر نفسه، ص١٢٦٢، حديث رقم: ٧١٤٨.

عديدة، منها ما جاء عن أبي موسى الأشعري، قال: دخلتُ عَلى النَبي أنَا ورجلاَن مِنْ بَني عَمّي، فَقَال أحدهما: يا رسول الله، أمرنا على بعض ما ولاك الله عزّ وجل، وقال الآخر مثل ذلك، فقال: "إِنَّا وَالله لاَ نُوَلّي هَذَا العَمَلَ أَحَدًا سَأَلَهُ، أَو أَحَدًا حَرِصَ عَلَيهِ"[1].

لقد نسي أولئك القدماء ونسي المعاصرون نتيجة سعيهم هذا وما سيصيبهم من حسرة وندامة، جاء عن أبي يعلى معقل بن يسار قوله: سمعت رسول الله يقول: "ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرّم الله عليه الجنة"[2]. وعنه أيضًا: "ما مِن والٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ المُسْلِمِينَ، فَيَمُوتُ وهو غاشٌّ لهمْ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عليه الجَنَّة"[3].

ثانيًا: دور الرقابة في مكافحة الفساد

شعار "مَن أمِنَ العقاب أساء الأدب"، شعار واقعي جدًا ومنطقي بشكل كبير، تتمظهر تجلياته في مجمل الحياة العامة وفي سلوكات الأفراد والمجتمعات، فكلما كان القانون نافذًا متمكنًا قلّت نشاطات المخالفين، وانحصر نشاطهم في زوايا ضيقة جدًا ومحدودة، وكلّما ضعف القانون يزدادون نشاطًا وتتسع رقعة عملهم لتشمل قطاعات متنوعة. والقانون يعني الرقابة، المتابعة، العقاب، استرداد الحقوق، وهو بذلك جهة رقابية مهمة جدًا تضاف إلى كم الجهات الرقابية الأخرى التي تتباين أدوارها تبعًا للمهمات المكلفة بها؛ بل إنَّ القانون كاد أنْ يكون أخطر الجهات الرقابية على المفسدين، فلولاه لعجزت الجهات الأخرى عن فرض سيطرتها على المخالفين، لكن للرقابة بشكل عام دور كبير في محاربة الفساد، وتأتي أهمية الرقابة من جوانب عدة، فالرقابة وظيفة مهمة وعنصر أساس من العناصر التي

(١) المصدر نفسه، ص١٢٦٢، حديث رقم: ٧١٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٦٣، حديث رقم: ٧١٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٦٣، حديث رقم: ٧١٥١.

تتألف منها العملية الإدارية، ومن الصعب جدًا أنْ تتخيل تنظيمًا معينًا داخل المجتمع دون وجود نظام رقابي له يعمل بموجبه، على أساس فحص نتائج الأداء الفعلي، ومقارنته أولًا بأول مع الأهداف المعيارية كمًا أو نوعًا[1].

تعريف الرقابة:

الرقابة لغةً هي: الحراسة أو جعل الحبل في الرقبة. والرقيب: الحافظ[2]. وعرّفها روبرت جي موكلير بأنها: عبارة عن جهد منظم لتحديد مقاييس الأداء لتحقيق الأهداف المخططة. وعرّفها هارولد كونتز بأنها: قياس وتصحيح الأداء من أجل التأكد من تحقيق أهداف المؤسسة والخطط الموضوعة. وعرّفها كوتلر روبنز بأنها: عملية مراقبة النشاطات لضمان إنجازها حسبما مخطط له، وتصحيح أي انحراف فيها. وكان الفرنسي هنري فاول قد وصف الرقابة بأنها: التأكد من إتمام كل شيء حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة.

يفهم من ذلك أنَّ الرقابة تعني: تقييم أداء، ومعرفة الإنجاز الفعلي، ومقارنته بالأهداف المخططة لاتخاذ إجراء تصحيحي بشأن الاختلاف بين الإنجاز والأهداف، أو مثلما تسمى: "حسابات الحقل والبيدر"، ولهذا عرّفت الرقابة بأنها: عملية المحافظة على الامتثال للنظام، وعملية التأكد من إنجاز الأهداف التنظيمية بكفاءة.

تُعدّ الرقابة من الوظائف الإدارية المهمة؛ ذلك لأنّها تُسهم في التأكد من فاعلية وظائف الإدارة السابقة، ومن الممكن تلخيص أهمية الرقابة بناءً على النقاط الآتية:

---

(١) ينظر: الأعرجي، عاصم، نظريات التطوير والتنمية الإدارية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.

(٢) الأصفهاني، الراغب، (ت: ٤٢٥هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ذوي القربى، قم، ط٦، ١٤٣١هـ. ص٣٦٢.

• ترتبط الرقابة بشكل موثوق مع وظائف العملية الإدارية، فتؤثر وتتأثر بها؛ وذلك نتيجة للتفاعل المشترك بين هذه الوظائف؛ من أجل تحقيق أهداف المنشأة.

• تُمثل الرقابة النتيجة النهائيّة للمهام، والوظائف الخاصة بالمنشأة؛ حيث تُستخدم لقياس كفاءة الخُطط المُطبقة، وطرق تنفيذها.

• تتطلب الرقابة استخدام هيكل تنظيمي يتناسب مع مسؤوليات المديرين.

• تساعد الرقابة المديرين على التحكم بالأخطاء، والكشف عنها عند وقوعها؛ وذلك من أجل إيجاد حلول لها.

• تعد الرقابة من الوسائل المناسبة لتعزيز تأقلم وتجاوب المنشآت مع التغيرات البيئيّة[1].

يذكر أنَّ الإسلام دينًا ومنهجًا وعقيدة اهتم كثيرًا بالرقابة وأولاها الكثير من العناية؛ نظرًا لأهميتها في الحياة وعلاقتها بالآخرة.

(١) بلوم، السعيد، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر ـ قسنطينة، ص ٤٤ـ ٤٥.

الرقابة الإسلامية أساليب وخصائص:

ورد ذكر الرقابة في القرآن الكريم بمعانٍ عدة، منها: الرقابة الإلهية: كما في قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾[3].

والرقيب هنا معناها: الظاهر المطلع على عباده في حركتهم وسكونهم، وسرهم وعلنهم، وجميع أحوالهم، مراقبًا لهم فيها مما يوجب مراقبته، وشدة الحياء منه، بلزوم تقواه[4].

والرقيب من رَاقِب، فهو من صفات ذاته، راجعة إلى العلم والسمع والبصر؛ فإنَّ الله تعالى رقيب على الأشياء بعلمه المقدس عن مباشرة النسيان، ورقيب للمبصَرات ببصره الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، ورقيب للمسموعات بسمعه المُدرِك لكل حركة وكلام؛ فهو سبحانه رقيب عليها بهذه الصفات، تحت رِقبته الكليات والجزئيات وجمع الخفيات في الأرضين والسماوات، ولا خفيّ عنده، بل جميع الموجودات كلها على نمطٍ واحدٍ، في أنها تحت رِقبته التي هي من صفته[5]. ومن فحوى الرقابة الإلهية يستخلص معنى الرقابة العام.

---

(١) المائدة: ١١٧.

(٢) النساء:١.

(٣) الأحزاب: ٥٢.

(٤) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، (ت: ١٣٧٦هـ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م، ص١٦٣.

(٥) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. ج٦/ص٥.

أما الهدف من التشديد على الرقابة الدينية بهذا الشكل؛ لأنها تنمي الرقابة الذاتية ومحاسبة النفس، وتدفع إلى مراقبة الله سبحانه في كل الأحوال، مثلما يفهم من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾[1]، فضلًا عن كونها تركز على المسؤولية الفردية عن الخطأ الشخصي.

ومثل القرآن اهتمت السنة النبوية بالرقابة، وفي السنة واحد من أعظم الأحاديث الدالة على أنَّ الرقابة عمل مشترك بين السائل والمسؤول هو حديث: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، والأمير راعٍ، والرجل راعٍ على أهل بيته، والمرأة راعِية على بيت زوجها وولده، فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته". ويعني هذا أنَّ للرقابة في الإسلام هدفًا نبيلًا، فالوظيفة وفق الرؤية الدينية تمثل الأمانة بأعلى تجلياتها، وعلى المكلف بها تأديتها وفق أحكام الدين، والسعي إلى تحقيق مصالح العباد، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[2]. ومما تقدم يمكن تلخيص أهداف الرقابة في الإسلام بالآتي:

١- تشخيص الانحرافات السلبية في أداء العاملين وسلوكهم عن مبادئ وقواعد المنهج الإسلامي في العبادات والمعاملات.

٢- تحديد العوامل والمتغيرات المسببة للانحرافات السلبية بين الأداء المطلوب والأداء المتحقق.

---

(١) إبراهيم: ٤٢.

(٢) النساء: ٥٨.

٣- اتخاذ الإجراءات التي تسهم في منع تكرار الانحرافات السلبية في المستقبل.

٤- مساءلة العاملين الذين يكون مستوى أدائهم وسلوكهم مخالفًا لمبادئ الدين الإسلامي.

٥- مكافأة الأكفاء ومعاقبة المقصرين تبعًا لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[2].

٦- جلب المنافع للمؤسسة أو الدائرة وللعاملين فيها، والمتعاملين معها.

والرقابة في الإسلام أنواع عديدة، منها:

- رقابة ذاتية: يتولاها ضمير الفرد، تبعًا لقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا. فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا. قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا. وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾[3].

- رقابة رسمية عامة: وهي رقابة الأجهزة الإدارية التنفيذية، يذكر أنَّ الحكومات التي قامت في العالم الإسلامي كانت لها الكثير من الأجهزة الرقابية، مثل: دواوين البريد والأخبار، ديوان النظر في المظالم والحسبة، ديوان الخاتم، ديوان النفقات، وغيرها.

- رقابة شعبية جماهيرية.

من هنا تجد في القرآن الكريم جملًا مثل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، تتكرر في أكثر من موضع، وتجد

(١) الزلزلة: ٧.

(٢) الإسراء: ٧.

(٣) الشمس: ٨-١٠.

قبالتها جملًا أخرى مثل: ﴿وَٱرۡتَقِبۡ إِنِّي مَعَكُم رَّقِيبٞ﴾، و﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾.

وربما لهذا السبب بالذات، أقصد اهتمام الإسلام بموضوع الرقابة والتركيز على فرعياته وجزئياته من خلال متابعة مستمرة؛ تجد هناك مَن يرى في الرقابة الدينية شكلًا من أشكال الرقابة القاسية الإكراهية؛ التي يتم من خلالها التحكم بحرية التعبير أو تقييدها، باستخدام السلطة الدينية، أو على أساس تعاليم الدين، متجاهلًا الأثر التخريبي الذي ستوقعه تلك القضايا الممنوع عنها. لذا؛ عرّف هؤلاء الرقابة الدينية بأنها: فعل قمع آراء تتعارض مع آراء دين منظم. وغالبًا ما يكون الدفاع ضد هذه الاتهامات صعبًا؛ لأنَّ بعض التقاليد الدينية تسمح فقط للسلطات الدينية (رجال الدين) بتفسير العقيدة، وعادة ما يكون التفسير عقائديًا. على سبيل المثال، حظرت الكنيسة الكاثوليكية مئات الكتب على هذه الأسس، وحافظت على فهرس المكتبة المحظورة أو ما يعرف باسم (قائمة الكتب المحظورة)[1]، وقد سبق وأنْ صدر عن هيئة (أبو ظبي) للثقافة والتراث ترجمة لكتاب "الكتب الممنوعة" للكاتب الإيطالي ماريو إنفليزي الذي سلط الضوء فيه على تاريخ الرقابة على المطبوعات في الحضارة الغربية، متتبعًا المسار الشائك لحرية التعبير عن الرأي وأنواع الرقابة المسلطة على الكتب والكتاب.

(١) دليل الكتب المحرمة أو قائمة الكتب المحظورة: قائمة المنشورات التي تعد هرطقة أو منافية للأخلاق من قبل المجمع المقدس للمؤشر من الكوريا الرومانية، والكاثوليك منعوا من قراءتها دون إذن، وقد اعتبرت الكنيسة قائمة أو فهرس الكتب الممنوعة وهي في معظمها كتابات اعتبرها خطرة على إيمان أتباعها، وقد استمر العمل وفق هذا السياق لغاية إلغاء الفهرس في عام ١٩٦٥. ينظر: جريندلر، بول، الطباعة والرقابة في تاريخ فلسفة عصر النهضة في كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٨، ص ٤٥-٤٦.

الرقابة المعاصرة أساليب وخصائص:

يعتمد تطبيق الرقابة المعاصرة عادة على أساليب متعددة ومتنوعة من حيث شمولها، ودقتها، منها على سبيل المثال:

الرقابة بالاستثناء: هي أسلوب رقابيّ يعتمد على مراجعة الأخطاء المهمة، وتجاوز الأخطاء البسيطة؛ من أجل سهولة الإسهام في تطبيق الرقابة، وتبسيط تفاصيل تقارير الرقابة الإدارية. والغريب أنَّ الحكومة العراقية وجهاتها الرقابية المعاصرة تشغل نفسها في بعض التوافه والأخطاء البسيطة، وتغض الطرف عن عظيمات الأمور.

الملاحظات الشخصيّة: من خلال متابعة المديرين للعمل المسؤولين عنه بشكل شخصي، والتأكد من نوعيته.

التقارير: وهو أسلوب رقابة مهم جدًا، يتم بطريقين:

- التقارير المكتوبة: مثل التقارير الرقميّة، وتقارير الأشكال البيانيّة.
- التقارير الشفويّة: تعتمد على نقل التقرير من خلال الكلام المحكي.
- الموازنات التقديريّة: هي من الأدوات المستخدمة في وظيفة التخطيط، وتُشكّل إحدى وسائل الرقابة المهمة، حيث تستخدم للمقارنة بين المُخططات الفعليّة، والإجراءات المطبقة واقعيًا.
- نُظم المعلومات: هي الوسيلة التي توفر البيانات المناسبة للإدارة ضمن أيّ نشاط أو مجال تريد اختباره، والتأكد من مدى صحته[1].

أما خصائص الرقابة فيمكن اختصارها بالنقاط أدناه:

- تُعدّ الرقابة من العمليات السريعة للكشف عن الأخطاء، ومعرفة أسبابها، والتبليغ عنها للمسؤولين لتصحيحها.

---

(١) ينظر: المخلافي، الدكتور عبد العزيز، البرنامج التدريبي؛ الرقابة الإدارية، جامعة صنعاء، اليمن، ص ١٢- ١٥.

- تهتمّ الرقابة الفعّالة بالحالة الاقتصاديّة للمنشأة؛ إذ تحرص على تحقيق التوازن الاقتصاديّ بين عوائدها وتكاليفها الماليّة.

- تستطيع الرقابة أنْ تتوقع حدوث الأخطاء؛ وذلك من خلال الاعتماد على الخبرات السابقة؛ ممّا يساهم باتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب تكرار حدوث الأخطاء.

- تعد الرقابة سهلة الفهم للموظفين بمختلف مستوياتهم الوظيفيّة؛ وذلك من خلال استخدامها لمعايير المرونة، والقدرة على التكيف مع الظروف المتنوعة.

- تسعى الرقابة إلى اقتراح البدائل الممكنة، والمستخدمة في طرائق معالجة المشكلات لمنع حدوثها.

- تُعدّ الرقابة وسيلة لتحسين أداء الموظفين، وليس لصيد أخطائهم ونشر الخوف بينهم[1].

لقد أولى العالم المتقدم الرقابة أهمية قصوى من أجل تنظيم الحياة العامة والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وقد اهتمت الأديان نفسها بالرقابة، بل جاءت بعثة الأديان أساسًا لتكون رقيبة على السلوك العام والخاص للبشر؛ من أجل تقويم المعوج منه، وتصحيح الخطأ الموجود فيه، وفي الكتاب العزيز إشارة إلى أنَّ الله أرسل الأنبياء لهذا الغرض، مثل قوله تعالى عن عيسى -عليه السلام-: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[2].

(١) المخلافي، البرنامج التدريبي؛ الرقابة الإدارية، ص ١٢- ١٥.

(٢) المائدة: ١١٧.

تاريخ المؤسسات الرقابية العراقية:

إنَّ الفساد الذي رسخت قواعده بعد ١٩٦٣ هو خلاصة الفساد الذي استشرى في العهد الملكي، فوفق رأي الدكتور موسى أنَّ أبناء طبقة نوري السعيد هم مَن جاءوا بالفساد، وأنَّ الطبقة السياسية بعد ١٩٦٣ هي التي جاءت بالفساد والمحاصصة؛ لأنَّ سياسييها هم أبناء طبقة نوري السعيد، هذا ما صرّح به الدكتور في لقاء متلفز له[١].

لكن للفساد منذ عام ١٩٦٣ وصولًا إلى عام ٢٠٠٣ قصة تختزل جميع القصص السابقة بغرابتها وتنوع أساليبها ودرجة انحطاطها، إذ المعروف أنَّ المال العام لم يكن ملكًا لكل العراقيين في كل تاريخه، فالمحسوبية كانت السمة الغالبة والتحيز في التوزيع والعطاء كان شعرًا معلنًا يفخرون به، وكانت سياسة "جوع كلبك يتبعك" هي التي تتحكم بعلاقة الحاكم بفئات وطبقات الشعب العراقي، فقبالة الكرم والبذخ والهبات التي لا تقدر بثمن، والتي تزيد على حاجة بعض الأشخاص، يقابلها دائمًا حرمان يصل إلى مستوى الفقر أو ما تحت خط الفقر عند فئات أخرى، لا سيّما منها التي لا تتوافق رؤاها مع رؤى الحكام السياسية والقبلية والدينية.

وأذكر هنا حالة واحدة رأيتها بأمّ عيني، وهي أنَّ سيارات خاصة كانت تقوم في صباح كل يوم بنقل مواد غذائية جافة وطرية متنوعة لبعض العوائل التابعة للنظام، لا سيّما العشيرة الأقربين، وتقوم باستلام المتبقي من حصة الأمس. كان هذا أيام اشتداد الحصار، يوم كنا نأكل العلف، ومرة سألت أحدهم، وكان جارًا لي عن سبب عدم توزيع الفائض على الجيران، فقال لي بالحرف الواحد: هناك أوامر مشددة بعدم إعطاء أي مفردة من مفردات الحصة التي توزع علينا لأي شخص مهما كان مقربًا منا، فقلت له: وأين

---

(١) اللقاء موجود في الرابط أدناه

https://www.youtube.com/watch?v=pxCaaXpN١hE<

يذهبون بها إذن، وهي كلها صالحة للأكل والناس بحاجة ماسة إليها؟ فقال: يلقوها في مكب نفايات خاص بهم!

ووفق معادلة الفعل ورد الفعل، كان رد فعل الفقراء واضحًا، لا سيّما منهم مَن اعتقد أنَّ ما تقوم به السلطة عمل عدواني غير منصف ولا عادل، يستوجب منهم أنْ يردوا عليه حسب القدرة والاستطاعة، ليحافظوا على عوائلهم وأنفسهم، فأباح هؤلاء لأنفسهم استغلال الفرص للحصول على أي شيء مهما كان بسيطًا من المال العام أو ممتلكات السلطة والدولة عن طريق الاختلاس والسرقة، فكان فعل الفساد متبادلًا بين الحكومة والشعب إلا مَن عصم ربي.

يعني هذا أنَّ الفساد كان أصلًا ومنهجًا حياتيًا عامًا، والنزاهة كانت هي الاستثناء، أقول هذا مع أنَّ للعراق تاريخًا حافلًا في وجود مؤسسات الرقابة وعملها وأثرها، إذ تعود بدايات تكوين الرقابة المالية في العراق الحديث إلى بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، ويذكر أنَّ القانون الأساس العراقي لسنة ١٩٢٥، وهو دستور الدولة العراقية الأول، الذي ركّز في مواده على حقوق الإنسان، والحريات الأساسية؛ كان قد نص في المادة الرابعة بعد المائة منه على أنه: "يجب أنْ يُسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميع المصروفات، وترفع بيانًا إلى مجلس الأمة مرّة في الأقل في كل سنة عمّا إذا كانت تلك المصروفات طِبق المخصصات التي صدقها المجلس وأنفقت بحسب الأصول التي عيّنها القانون"[(١)]. وعلى أثر ذلك صدر قانون دائرة تدقيق الحسابات العامة رقم (١٧) لسنة ١٩٢٧[(٢)]، حيث نصّت المادة الثانية من القانون على تأسيس دائرة تدقق جميع مصروفات ومدخولات الدوائر الحكومية وتوابعها، تكون تحت رئاسة موظف باسم "مراقب

(١) الجدة، الدكتور رعد ناجي، التشريعات الدستورية في العراق، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٢. ص ٥١.

(٢) نشر بالوقائع العراقية العدد ٥١٥ في ٢٣/ شباط ١٩٢٧.

الحسابات العام". وتضمن أول تشكيل لهذه الدائرة مراقب الحسابات العام ومعاونه ودائرة للتدقيق وأخرى للحسابات، ثم في مرحلة لاحقة تمّ إلحاق شعبة تدقيق حسابات الميناء في البصرة. وفي عام ١٩٣٥ عُدل القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٢٧ بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٣٥[١]. وقد نصّ التعديل على تعيين مراقب الحسابات العام من قبل رئيس الوزراء بموافقة مجلس الوزراء، ثم جرى تعديل آخر على القانون سنة ١٩٥١ تمّ بموجبه توسيع اختصاصات دائرة مراقب الحسابات العام لتشمل تدقيق المصروفات والمدخولات والمهمات واللوازم الحسابية، وتدقيق التعينات والترفيعات، وما يتعلق بخدمات الموظفين في الدوائر الحكومية والمؤسسات التي تديرها من الناحية الحسابية.

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أعدت وزارة المالية مشروع قانون لتعديل قانون مراقب الحسابات العام إلا أنَّ رئيس الوزراء أعاده إلى وزارة المالية لدراسته مفصلًا. وفي عام ١٩٦٤ أُعيد تشكيل دائرة مراقب الحسابات العام، بحيث أصبحت تضم دوائر عديدة هي – الدائرة المالية، والاقتصادية، والدائرة الصناعية، والزراعية، ودائرة الخزائن والواردات، ودائرة الخدمات الإدارية والفني، ودائرة البيان والتلخيص، ودائرة الخدمة والإدارة، ودائرة التفتيش وهيئات الرقابة[٢].

لكن منذ عام ١٩٦٣ فصاعدًا لم تكن هناك أي جهة رقابية مخوّلة بالتدخل في شؤون جميع مفاصل الحياة في العراق، فما كان موجودًا منها كان ذو صلاحيات محدودة لا يمكن تجاوزها، فلا رئاسة الجمهورية ولا رئاسة الوزراء ولا الحزب والمنظمات الحزبية التابعة له مشمولة بهذه القانون أو خاضعة له. يذكر أنَّ هناك محاولة جرت عام ١٩٦٥ لإعادة تشكيل جهاز

(١) نشر بالوقائع العراقية العدد ١٤٥٦ في ١٦/أيلول /١٩٣٥.

(٢) الهرمزي، حبيب، الرقابة على المؤسسات العامة في التشريع العراقي، جامعة بغداد، ١٩٧٧. ص ٢٥٥.

يتولى سلطة الإشراف والرقابة المالية، وقد شكّلت لجنة وزارية لدراسة الموضوع وإعداد قانون جديد يتفق والتوجهات التي قدّمتها اللجنة المالية التابعة للتنسيق الاقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وكانت مجرد محاولة، وأعتقد أنَّ ذلك لم يأتِ بسبب الحرص على حقوق العراق ومواطنيه، وإنما خوفًا من ارتكاب أحد جانبي الاتفاق الوحدوي للمخالفات بُغية الإفادة من الاتفاق.

لذا؛ انعدمت الرقابة الفعلية، وإنْ كانت هناك رقابة شكلية بسيطة، لكن هناك محاولة عام ١٩٦٨ صدر على أثرها قانون تأسيس ديوان الرقابة المالية[١]، حيث نصّت المادة الثانية من القانون على تأسيس ديوان رقابة مالية يتولى مهمة الرقابة المالية على أعمال السلطة التنفيذية في العراق.

ومع أنَّ القانون حدد اختصاص الديوان، بحيث شمل الإدارات العامة الرئيسة والفرعية الرسمية وشبه الرسمية، إلا أنَّ ذاك كان شكليًا ومحدودًا، إذ كانت هناك استثناءات لا سلطة للديوان عليها. وحتى ما نصّ عليه القانون فيما يخص هيئة الديوان، وهُم الرئيس وأربعة أعضاء، يتم تعيينهم بمرسوم جمهوري لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة، وأنْ يتم اختيارهم من بين أصحاب الكفاءات العلمية، لم يتم الالتزام به حرفيًا، وتمت مخالفته علنًا وبلا حياء لدواعٍ حزبية لا تخصصية، بحيث تمّ تعيين أحد كبار الضباط وهو اللواء عبد القادر سعيد عبد الحافظ القادري رئيسًا لديوان الرقابة المالية للمدة من ١٩٦١/٧/١إلى ١٩٦٣/٢/٢٢، ومثله الدكتور عبد الله مصطفى أبي بكر النقشبندي، وهو فقيه وعالِم موسوعي وأديب وشاعر، ولغوي، إرضاءً للأكراد وتبيانًا لحسن نوايا الحكومة. ومثله الدكتور الاقتصادي محمد جواد العبوسي الذي كان من ذوي التوجهات القومية الناصرية، يحمل درجة الدكتوراة في (اقتصاديات النفط)، وليس في المحاسبة أو المالية العامة، إذ تمّ

(١) أسس بموجب القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨، ونشر بالوقائع العراقية العدد ١٥٦١ في ٢٧ نيسان ١٩٦٨.

تعيينه وزيرًا للمالية من ١٢ أيار ١٩٦٣ حتى ٣ أيلول ١٩٦٥، لمجرد أنه ناصري قومي في زمن حكم القوميين، ثم شغل منصب رئيس ديوان الرقابة المالية من ٣ تشرين الأول ١٩٦٧ إلى ١٥ كانون الأول ١٩٦٧لقربه من البعثيين.

ومنذ استيلاء صدام على السلطة عام ١٩٧٩ أصبح دور كل أجهزة الرقابة المالية شكليًا بامتياز، حتى أنَّ دورها اقتصر على متابعة المخالفات التي يرتكبها صغار الموظفين، ومَن هو أكبر منهم ممن لا ينتمون للحزب الحاكم، وكان عمل ودور الديوان والدوائر المشابهة الأخرى في تلك الحقبة مخابراتيًا أكثر منه تخصصيًا، وكان هناك عدد كبير من موظفيه تابعون أساسًا، ومن المنتسبين فعلًا إلى دائرة المخابرات العامة ودائرة الأمن العامة وأمن الحزب.

وإنْ كانت ملامح الفساد المالي والإداري في تلك الحقبة غير واضحة المعالم لغير ذوي الاختصاص فإنها ظهرت بشكل أكثر من مفضوح منذ عام ١٩٧٩، حيث تمّ تعطيل كل مفاصل الرقابة، وبدأ الكبار اللعب الخشن ابتداء برئيس الجمهورية الذي نزَّه نفسه عن الخضوع لأي قانون سارٍ، وأعاد مهازل التاريخ يوم كان الخليفة وقادته يعبثون بمال الله ويعدونه مالهم الخاص، وفق ثقافة (السواد بستان قريش) التي ورثها من الأقدمين، تلك المقولة التي قالها سعيد بن العاص حينما قدم الكوفة واستحوذ على المال العام فيها، وقد ورد خبر في أغلب كتب التاريخ الإسلامي أنَّ سعد بن أبي وقاص سحب مبلغًا كبيرًا جدًا كقرض من بيت المال؛ الذي كان عبد الله بن مسعود مشرفًا عليه، وحينما طالبوه به رفض إعادته.

في هذا التاريخ تحوّل بيت المال وخزانة البلد إلى ملك شخصي للرئيس وزبانيته وأهله، وأصبح الحصول على الحقوق لا يتم إلا بمكرمة من الرئيس، مقرونةً بكثير من الاستهزاء والاستصغار.

ولكي يفتح الرئيس منفذًا ليحقق الضباط من خلاله مكاسب مادية أباح لهم أخذ الرشوة من الجنود، فالمهم عنده إدامة زخم الحرب مع إيران لا الظلم الذي يلحق بالعراقيين.

وبعد دخول الكويت واحتلالها بدوافع النرجسية والعظمة الفارغة فتح الأبواب لذوي النفوس الضعيفة والمريضة من العراقيين لسلب أملاك ذلك البلد تلويثًا للفطرة وإيغالًا في التخريب، ثم لمّا فرض الحصار وبدأ يطبع العملة في مطبعة العامرية ببغداد، سقطت كل القوانين بما فيها تلك الصورية التي تحدثنا عنها، وكانت سيارات الدولة تنقل كميات مهولة من الأموال لتوزيعها على بيوت بعض المناطق المحسوبة على النظام أو العائدة فعلًا له أو التي يريد استرضائها وتجنب غضبها، فولدت طبقة طفيلية في منتهى الغنى، وطبقة مسحوقة في منتهى الفقر، ولا شيء بينهما، إذ تلاشى مبدأ طبقات المجتمع المعروف.

أدى هذا التمايز الطبقي إلى: شعور البعض بل شعور الأغلبية بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم، وهذا ما دفعهم إلى السرقة من الدوائر والمعامل التي يعملون بها، وهو الوازع نفسه الذي دفعهم لسرقة مؤسسات الدولة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

فضلًا عن قيام البعض الآخر بمحاولات لزيادة حجم كتلة رأس المال المتحرك لدى التابعين له ليتاح لهم شراء ممتلكات المحرومين، وفي هذا الصدد أنشأ حسين كامل الذي كان مشرفًا على وزارات عراقية عدة مطبعة للعملة في مدينة تكريت غير خاضعة للدولة، وكانت تزود بالمواد الأولية مثل الورق والأحبار من مطبعة الدولة في بغداد، وكان العاملون بها (مهندسين وعمال) من كادر الدولة، حيث كان الطبع فيها مفتوحًا ويوزع بلا وجع قلب في حدود ضيقة، وبقيت هذه المطبعة تعمل لسنوات عدة إلى تمَّ اكتشافها بسبب خطأ بسيط، وهو أنَّ البنك المركزي اكتشف وجود عملة ورقية تحمل

رقم (٢) في تسلسلها الرقمي شكلًا مغايرًا لإنتاج مطبعة بغداد، حيث كان يشبه حرف (د)، واكتفت الحكومة بغلقها دون أي إجراء آخر.

وقد كان العالم على اطلاع كامل على حجم الفساد المستشري في العراق؛ لذا كانت هناك رغبة -لا أتحدث هنا عن جديتها- لدى المحتل الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣ لإنشاء هيئة تتولى مكافحة الفساد، وسبب عدم حديثي عن جديتها أنَّ القوات المحتلة فتحت أبواب بعض الدوائر الحصينة والخاصة للهمج الرعاع لسرقة محتوياتها تحت أنظارهم وحمايتهم، مثل: سرقة البنك المركزي، والمصارف الحكومية، والمتحف العراقي، والوزارات، والمعامل الحكومية، والمؤسسات، وبعض القصور الرئاسية.

الخلاصة أنَّ الحضارات والأديان والدول المعاصرة والنظم السياسية والاجتماعية جميعها عدت الرقابة جزءًا مهمًا من منظومة الحفاظ على البناء والبنية، وقد أنشأت الدول المعاصرة منظومات رقابية متعددة، غايتها تقويم أسس بنائها الحضري والإنساني.

وقد جاء ابتكار منصبي المفتش العام وهيئة النزاهة في العراق كمحاولة لتقويم ما أنتجته الفوضى الخلّاقة في المرحلة الانتقالية بين الحكم الدكتاتوري الاستبدادي ومرحلة الاحتلال، على أمل إعادة الحياة إلى مسارها الطبيعي، إذ تسهم المراحل الانتقالية التي تحدث نتيجة التبدلات والتحولات السياسية، والتي يرافقها تعطيل عمل بعض القوانين قبل سن البدائل، مع عدم اكتمال البناء المؤسسي العام في إتاحة الفرصة للفساد أنْ يستشري في البلاد، وهو ما حدث فعلًا في العراق بعد ٢٠٠٣ حيث يرى البعض أنَّ الفساد عرف وانتشر في هذه الحقبة، وهذا خطأ جسيم؛ لأنَّ قواعد الفساد كانت راسخة في نظام الدولة الإداري قبل التغيير وبشكل لا يقل بشاعة عمّا هو عليه اليوم، هذا إذا ما لم يكن متفوقًا عليه بمراحل عدة، ولكنه لم يؤشر لأنه كان متاحًا ومشرعنًا لفئات محددة دون سواها، حيث كان لهذه الفئات وفق منظور قيادة

حـزب البعـث والحكومـة والدولـة، حقًـا إلهيًـا فـي كـل موجـودات الـبلاد وخيراتها. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل نجحت المؤسسات التي بنيت بعد ٢٠٠٣ في محاربة الفساد والحد منه، أم أنَّ بعضها أسهم فعلًا في اختراع أنوع جديدة من الفساد من خلال التعاون بين المُراقِبْ والمُرَاقَبْ؟ وهذا ما سنجيب عنه في مطاوي البحث.

السؤال الذي يثار هنا: هل يعقل أنْ يتحول بلد مثل العراق يحمل على كاهله مهمة تعليم الكون معنى الالتزام وشرعية القانون وصاحب أول مسلة للقوانين في العالم، ويضم ترابه أجساد أقدس خلق الله من البشر؛ إلى بؤرة لأعظم فساد في التاريخ؟ وكيف نجح الفساد في تجاوز الموروث والأخلاق والدين؟

وسنحتاج في إجابتنا عن هذا السؤال إلى العودة إلى عمق تاريخنا، وحينها سنكتشف حقيقة الفساد وحجمه وأساليبه.

تاريخ الفساد في العراق:

كنت قد أجلت الحديث عن تاريخ الفساد في العراق مؤقتًا، وقد حان وقت الحديث عنه. فمن الجدير بالذكر أنَّ للفساد في العراق تاريخًا طويلًا، يمتد على أديم تاريخه المرقوم، لكن قبل ذلك يجب التأكيد أنَّ الفساد سمة تشترك فيها جميع المجتمعات ولا يخلو مجتمع ما من شكل من أشكاله، وإنْ اختلفت النسب بين بلد وآخر، فالفساد متعارف مجتمعي فرض نفسه عنوة على مجمل الحياة العامة للأقوام والأمم والشعوب حتى شكَت منه جميع الأديان والحضارات، وكلها عجزت عن القضاء عليه، فاستمر فاعلًا إلى يومنا الحاضر وبشكل خطير، وقد قدرته بعض الأوساط التخصصية بأنه وصل إلى ٢-٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وإنْ كانت الإحصاءات غير متوفرة عن فساد الأمس فإنَّ المؤسسات التخصصية اليوم تملك قدرة البحث والتنقيب والتشخيص والمتابعة. من هنا قدّرت منظمة الشفافية الدولية أنَّ رئيس إندونيسيا السابق سوهارتو اختلس ما يتراوح بين ١٥ إلى ٣٥ مليار دولار. وربما اختلس كل من "فرديناند ماركوس" الفلبيني و"موبوتو سيسي سيكو" الزائيري و"ساني اباتشا" النيجيري خمسة مليارات دولار لكل منهم. وفي قضية فساد كبيرة أخرى في ماليزيا، جرى التحقيق فيها مع رئيس الوزراء الماليزي السابق "نجيب عبد الرزاق" بسبب المبلغ الذي اتهم باختلاسه من الشركة الاستراتيجية الماليزية التي يرأسها، ومقداره ٤.٥ مليار دولار. وفي عام ٢٠١٥، أُجبر رئيس غواتيمالا "أوتو بيريز مولينا" على الاستقالة بعد أنْ جرده الكونغرس من الحصانة بسبب دوره في مخطط فساد ضخم يضم دائرة الجمارك الوطنية. وقام المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا بإقالة الرئيس "جاكوب زوما" المتهم بالفساد.

لكن عدم توفر الإحصاءات لا يعني عدم وجود الفساد في الحضارات والأمم السابقة، إذ ذكرت الأسرة الأولى في مصر القديمة (٣١٠٠-٢٧٠٠ قبل الميلاد) الفساد في نظامها القضائي. وقد وُجِدت هذه الممارسة أيضًا في الصين القديمة، في الأساطير الصينية، فكل بيت لديه إله مطبخ يراقب سلوك أعضائه. وذكر المؤرخ اليوناني "هيرودوت" أنَّ عائلة "الكامونيون"[١]، قد رشَت كاهنات أوراكل دلفي[٢]، وهي إحدى أقوى القوى الغامضة في اليونان القديمة، يعود تاريخها إلى عام ١٤٠٠ قبل الميلاد، وقد جاء الناس

(١) الكومونيون: قوم أخضعهم الرومان سنة ١٦ ق. م. وخسروا استقلالهم.

(٢) أوراكل: هو شخص أو مجموعة يعد "وسيطًا روحيًا" أو مصدرًا للتكهنات أو الحكمة التنبؤية، واستبصار المستقبل المستوحاة من الآلهة، وأيضًا كقارئ للبخت. وكان يعتقد أنَّ الأوراكل هم البوابات التي تتكلّم الآلهة من خلالها مباشرة إلى الناس. في هذا المعنى يكون الأوراكل مختلفًا عن العرَّافين الذين يفسرون الإشارات التي تبعث بها الآلهة من خلال علامات الطيور، أحشاء الحيوانات، وطرائق مختلفة أخرى.

في جميع أنحاء اليونان وخارجها للحصول على إجابات لأسئلتهم من قبل "بيثيا" كاهنة أبولو العليا. عرضت عائلة الكمونيون الغنية لإعادة بناء معبد أبولو ببذخ مع "رخام باريان"، بعد أنْ دمره الزلزال، وفي المقابل، أقنعت بيثيا الدولة القومية اسبارطة بمساعدة أسرة الكمونيون على قهر وحكم أثينا، ونتيجة النجاح الكبير الذي تحقق، أشار أرسطو أنه حتى الآلهة يمكن رشوتهم!

"وفي العراق القديم منذ أربعة آلاف عام ونيف، ويوم كان ثلثا شعوب المعمورة تعيش في الكهوف، صدر قانون حمورابي الملزم تطبيقه على العراقيين.. ومن بين مواده القانونية الآتي:

- إذا قام الطبيب بإجراء عملية جراحية لمريض وقتل المريض، أو فتح الطبيب ورم للمريض وفقأ عينه. تقطع يدا الطبيب م: ٢١٨.
- إذا بنى البناء بيتًا لشخص، ولم يقم بالعمل بشكل صحيح فسقط البناء في الخريف وقتل الرجل. يقتل البناء م: ٢٢٩.
- إذا الطبيب البيطري أجرى عملية خطيرة على الحمار أو الثور ومات أي منهما يدفع الطبيب لصاحبه ربع ثمنه في السوق م: ٢٢٥.
- إذا لم يقم مالك الثور بربط الثور من قرونه بشكل جيد، وهاج الثور فقتل رجلًا حرًا، يدفع مالك الثور منًا من المال، تعويضًا للمقتول م:٢٥١.
- إذا عهد لشخص بأنْ يزرع أرض، وأعطي البذور ونير الثيران للقيام بالمهمة، وتبيّن أنَّ الرجل يسرق الذرة أو النباتات تقطع يديه م:٢٥٣.
- إذا أغفل الراعي فأصاب رعيته ضرر. يعوّض الراعي مالك المواشي أو الأغنام م: ٢٦٧.
- إذا الراعي أخفى أو سرق من الزيادة الطبيعية في المواشي أو من علفها أو باع منها ووضع الفلوس في جيبه، يعوض المالك عشر مرات الخسارة م:٢٦٥.

- إذا مجموعة من الأشخاص استأمنوا شخصًا على أماناتهم في داره لغرض حفظها، وتمكّن لصوص من سرقة الأموال بسبب إهمال المكلف بالأمانة، عليه أنْ يعوضهم جميعًا، وهو يذهب ليسترد المسروقات م: ١٢٥.

- إذا تاجر يتخذ وكيلًا له، والوكيل سرق أو هرب بأموال الناس. يؤخذ من مال التاجر لتعويضهم م: ١٠٢.

- إذا بستاني أهمل جني المحصول، ويسقط المحصول فإنه ملزم بالتعويض للمالك وفقًا لإنتاج الحدائق المجاورة م:٦٥.

- إذا كان واحد كسول وحصل الفيضان من المنطقة الخاصة به وأكل الفيضان محاصيل الذرة للآخرين، يتم توزيع محصوله هو على المتضررين م:٢٥٣.

- إذا مات واحد في السجن من أثر التعذيب أو سوء المعاملة يقتل ابن رئيس السجن م: ١١٦.

- ليس للزوج أنْ يطلق زوجته المريضة، بل عليه أنْ يعيلها طالما أنها على قيد الحياة، ولا يمنع ذلك من زواجه بأخرى م١٤٨.

- مَن وقع ضحية السرقة ولم يتم ضبط الجاني ولم تسترد المسروقات، يعوض من قبل أهل المدينة والحاكم الذي وقعت على أرضه السرقة م٢٣.

وفي ضوء ما تقدم، فإنَّ أنماط الفساد الشائعة في تلك الحقبة، والتي عالجتها شريعة حمورابي هي:

١. عدم الكفاءة.
٢. الإهمال.
٣. الغش.
٤. خيانة الأمانة.
٥. الاختلاس.
٦ . ضعف الشعور بالمسؤولية.

٧. مسؤولية الحكومة تجاه المواطن.

وتجريم حمورابي تلك الأفعال يدعم قولي بأنَّ الفساد ليس فقط الرشوة والاختلاس، ولا ينحصر في موظفي الحكومة كما تذهب إلى ذلك منظمة الشفافية الدولية؛ إنما هو: الجنوح عن الاستقامة من الأفراد أو الجماعات في ممارسة المهام الموكلة لهم في مختلف أنشطة الدولة والمجتمع.. مع ملاحظة أنَّ النص الآتي يعبر عن موقف متقدم للدولة تجاه مواطنيها، لا يوجد نظير له حتى في تشريعات القرن الواحد والعشرين من زماننا: "مَن وقع ضحية السرقة ولم يتم ضبط الجاني ولم تسترد المسروقات يعوض من قبل أهل المدينة والحاكم الذي وقعت على أرضه السرقة م٢٣"[١].

ومع كل القدسية التي يمتاز بها العصر الإسلامي الأول إلا أنَّ القرآن أشار إلى بعض حالات الفسادين المالي والإداري، ونهى المسلمين عن ارتكابها، فمن حيث الفساد المالي نهى الإسلام عن:

- التطفيف: إنقاص الكيل والميزان: ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٢]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾[٣].

- أخذ الربا: ورد في قوله تعالى مرات عدة، منها قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾[٤].

---

(١) فرج، موسى، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥، ص١١١

(٢) المطففين: ١ – ٦.

(٣) الرحمن: ٩.

(٤) البقرة آية: ٢٧٤.

- أكل أموال الناس بالباطل: وهو فعل حرام، وفاعله معرض للوعيد الشديد الوارد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾[1].

- احتكار الأقوات: وقد حدد الإسلام ثبوت الاحتكار في سبع مواد لها علاقة ماسة بحياة البشر، وهي: الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والزيت والملح، فإذا احتكرها شخص ما ولم تكن موجودة عند غيره، وجب على الدولة أنْ تستولي عليها وتأخذها منه بالقسر، وتتولى تسعيرها إنْ أجحف صاحبها بالسعر، ولابن خلدون في مقدمته فصل خاص تحدث فيه عن أضرار الاحتكار. وجاء في الحديث النبوي: "لا يحتكر الطعام إلا خاطئ"، ومثله: "مَن احتكر الطعام أربعين يومًا فقد برئ من الله وبرئ الله منه"، ومثله قوله: "القاص ينتظر المقت، والمستمع ينتظر الرحمة، والتاجر ينتظر الرزق، والمحتكر ينتظر اللعنة". فضلًا عن أكل أموال اليتامى والمقامرة والمضاربة والإسراف. وقد جاء تأكيد الإسلام على هذه الأمور ليعني أنها كانت معروفة ومتداولة، وليس للتحذير منها فحسب.

وفي هذا تأكيد أنَّ الفساد في المجتمع الإسلامي هو من موروث العصر الإسلامي الأول، إنْ لم يكن قد بدأ مع بداية البعثة، فقد بدأت بواكيره بسنوات قليلة حينما تحوّل بيت مال المسلمين من مصدر لبناء الدولة ووسيلة لبناء الإنسان؛ من خلال الأموال الموجودة فيه إلى (بستان لقريش)، أو ملكًا لجماعة دون غيرهم وفق قاعدة "رغم الأنوف" التي جاءت على لسان الخليفة عثمان: "لنأخذن حاجتنا من هذا الفيء، وإنْ رغمت أنوف أقوام". والأولى إشارة إلى ما أورده الطبري في قوله: "قدم سعيد بن العاص الكوفة، فجعل

(١) النساء: ٢٩-٣٠.

يختار وجوه الناس يدخلون عليه ويسمرون عنده، وأنه سمر عنده ليلة وجوه أهل الكوفة، منهم مالك بن كعب الأرحبي، والأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس النخعيان، وفيهم مالك الأشتر في رجال، فقال سعيد: إنما هذا السواد (العراق) بستان لقريش! فقال الأشتر: أتزعم أنَّ السواد الذي أفاءه الله علينا بأسيافنا بستان لك ولقومك؟! والله ما يزيد أوفاكم فيه نصيبًا إلا أنْ يكون كأحدنا"[1]. والثانية ستمر عليكم بعد قليل، فالقولان كلاهما لم يأتيا جزافًا وإنما ترجما رؤية المسؤولين المسلمين لمال المسلمين وبيته!

والمعروف أنَّ بيت مال المسلمين هو مؤسسة كانت تباشر الإشراف على إيرادات الدولة ونفقاتها، وعلى مواردها العامة، وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وعرِّف بأنه: المؤسسة ذات الشخصية المعنوية المستقلة، التي تتولى جمع الفيء والصدقات والأموال العامة َالمستحقة أو ما في حكمها وحفظها وإحصائها، وصرفها في إشباع حاجات ومتطلبات الأمة، على ما أوجبه الشرع نصًا واجتهادًا، وهو "جهاز مستقل من أجهزة الدولة تابع للخليفة"[2].

لم يكن بيت المال كمؤسسة قائمة معروفًا في زمن البعثة بشكله المعهود، وفي الأثر أنَّ أبا بكر كان له بيت مال بالسنح[3]. وقيل هي: عاليةٌ من عوالي المدينة وأدنى العوالي، كما قال ياقوت الحموي يبعد بثلاثة أو أربعة أميال،

(١) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٣٦٥.

(٢) ينظر: حزب التحرير، أجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، دار الأمة، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣٥.

(٣) السنح منطقة في أعالي المدينة المنورة، هناك مَن يرى أنها إحدى محال المدينة، كان منزل أبي بكر حين تزوج مليكة، وبينها وبين منزل النبي ميل واحد. الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج٣/ ص ٢٦٥.

كما نصّ البخاري في صحيحيه[1]. وقيل: إنَّ أبا بكر كان له بيت مال بالسنح ليس يحرسه أحد، فقيل له: ألا تجعل عليه مَن يحرسه؟ قال عليه قفلٌ[2].

وفي تطور لاحق أوجد لبيت المال مكانًا مرموقًا بجوار المسجد، وأوجدت له فروع في الأمصار، وكان الخليفة يولي عليها مَن يصلح لها، ومن أمثلة ذلك أنَّ الخليفة عمر بن الخطاب في خلافته بعث عبد الله بن مسعود إلى الكوفة على القضاء وبيت المال[3].

كان نظام بيت مال المسلمين يعتمد على صيغة أنَّ ما كان فيه من الأموال يعد ملكًا مشاعًا، لا يحدُّ مَن يسرق منه، وقالوا: لا يقطع السارق من بيت المال حرًا كان أو عبدً؛ لأنَّ له فيه شركة أو شبهة شركة، فإنَّ مال بيت المال مال المسلمين، وهو أحدهم، فإنه إذا احتاج يثبت له الحق فيه بقدر حاجته، وروي عن علي بن أبي طالب أنه أتي برجل قد سرق من المغنم، فدرأ عنه الحد، وقال: إنَّ له فيه نصيبًا، ولأنه ليس لهذا المال مالك متعين ووجوب القطع على السارق لصيانة الملك على المالك، ولهذا لا يقطع بسرقة مال لا مالك له[4]، ولكنه تحوّل خلال ثلاثة عقود فقط من تاريخ تأسيسه إلى وسيلة استرضاء من خلال المبالغ التي تدفع بتمايز للبعض دون البعض الآخر.

---

(١) الشامي، محمد بن يوسف الصالحي، (ت: ٩٤٢هـ)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. ج١٢/ص ٢٤٦.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٣/ص٢١٣.

(٣) البيهقي، حمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، (ت: ٤٥٨هـ)، سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز، السعودية، ج٦/ص٣٥٤، وأبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة، (ت: ١٨٢هـ)، الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص٣٦.

(٤) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، (ت: ٤٨٣هـ)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. كتاب السرقة، السارق من بيت المال، ج٩/ص١٨٨.

لكن على العموم أجد في مشاعيته التي تحدثوا عنها إشارة رائعة إلى حقوق المواطنين في موارد الدولة التي تضمن لهم عيش حياة كريمة، والمؤسف أنَّ فهم المسلمين لهذه الرخصة المتقدمة على زمانها تغيرت بتغير طباعهم وعلاقتهم بالدين والمؤثرات الخارجية عليهم وسيطرة السياسة على حراك الدين ونشاطاته، فتكررت حالات السرقة من بيت المال، وفي بعض المواقف سرق كل ما فيه، وقد جاء في الأثر أنَّ رجلًا سرق من بيت المال، فكتب فيه سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب، فكتب عمر إليه ألا قطع عليه؛ لأنَّ له فيه نصيبًا[1].

يلاحظ أنَّ بيت مال دمشق لم يكن في حقبة حكم الخلفاء الراشدين خاضعًا لبيت المال المركزي، وكانت وارداته تصرف وفق رؤية واليها الذي استمر حاكمًا لها على مدى عشرين عامًا، ثم حكمها خليفة على مدى عشرين عامًا أخرى، وحينما حاول الخليفة علي بن أبي طالب إنهاء هذا الوضع الشاذ لم ينجح في مسعاه؛ لأنَّ والي الشام كان في هذا الوقت، أي أواسط العقد الثالث من القرن الهجري الأول قد نجح في بناء دولة موازية لدولة المركز وتتفوق عليها في بعض الجوانب، وكان هذا أول فساد حقيقي معلن في دولة الإسلام. وحينما تمكّن والي الشام من السيطرة على مقاليد حكم العالم الإسلامي، وقام بتأسيس الدولة الأموية التي استمرت من سنة أربعين للهجرة ولحين سقوطها على يد العباسيين سنة مائة واثنان وثلاثون للهجرة، وقد مارس مَن جاء بعد معاوية من الخلفاء الأمويين الدور نفسه، فهم كانوا يعدون بيت مال الدولة ملكًا خاصًا خالصًا لهم، ولهم وحدهم حق التصرف فيه، يوزعونه ويبذرونه دون رقيب أو سائل.! ليس الحكام وحدهم بل وولاتهم أيضًا، وبتشجيع من الخلفاء أنفسهم على خلاف ما كان يقوم به الخلفاء الراشدون، فقد صحّ في الخبر أنَّ الصحابي الشهير أبا هريرة سرق من بيت

(١) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، (ت: ٤٥٦هـ) المحلى بالآثار، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت. ج ١١/ص٣٢٧.

المال أموالًا كثيرة، وأنَّ الخليفة عمر بن الخطاب وبخه، وقال له: يا عدو الله وعدو كتابه سرقت مال الله[1]. وفي تكملة الرواية: "علمت أني استعملتك على البحرين وأنت بلا نعلين؟ ثم بلغني أنك ابتعت أفراسًا بألف دينار وستمائة دينار! قال: كانت لنا أفراس تناتجت وعطايا تلاحقت. قال: حسبت لك رزقك ومؤنتك، وهذا فضل (زيادة عن استحقاقك) فأده، قال: ليس لك ذلك. قال: بلى والله وأوجع ظهرك، ثم قام إليه بالدرة فضربه حتى أدماه، ثم قال: ائت بها. قال: احتسبها عند الله. قال: ذلك لو أخذتها من حلال وأديتها طائعًا، أجئت من أقصى حجر البحرين يجبي الناس لك لا لله ولا للمسلمين؟ ما رجعت[2]، بك أميمة[3]، إلا لرعية الحمر.

نعم هنالك مَن فنّد هذه الروايات وأسقطها لأسباب كثيرة لا نريد الخوض فيها، لكن قبالة ذلك نجد تهمًا لابن عباس بأنه سرق بيت مال البصرة في زمن خلافة علي وهرب، وهناك أيضًا مَن حاول تفنيد هذه الأخبار وتكذيبها[4].

وهناك روايات تذكر أنَّ أحد الخلفاء الراشدين الذي قيل إنه تبرع بمبالغ طائلة لنصرة الإسلام في أيام العوز، وأنه تبرع بتجهيز جيش كامل سمي بجيش العسرة، كان أول مَن فتح باب بيت المال لأقربائه، حتى قيل إنَّ هباته وصلاته لخمسة عشر نفرًا منهم بلغت بحدود (٤٣١٠٠٠٠) دينار، و(١٢٦٧٧٠٠٠٠) درهم. وكان من ضمن المتنعمين بهذه الهبات الحكم

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٤/ص ٣٣٥.

(٢) الرجيع: كل مرود من قول أَو فعل. هو الروث كذلك.

(٣) أميمة: قيل إنها والدة أبي هريرة.

(٤) ينظر: الخرسان، السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي، موسوعة عبد الله بن عبّاس حبر الأمة وترجمان القرآن، مركز الأبحاث العقائدية، ج٤/ص٣٧٠- ٣٧٤.

وأولاده، وابن أبي سرح وأبي سفيان، والوليد ويعلى بن أمية، وزيد بن ثابت وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وآخرين[1].

هنا يجب أنْ نعرف أنَّ سلوك الخليفة الثالث لا يدل على تعمد ارتكاب السوء بالمرة، وهو لم يكن نابعًا عن قصور وتعمد بالإساءة، وإنما جاء من طبيعته الإنسانية، وموروثه القبلي والعشائري، بل أعتقد أنَّ ذلك لم يكن بإرادته أصلًا، فالرجل كان يحب قبيلته وهم مسلمون مثل غيرهم، وذلك من تداعيات الموروث الجاهلي الذي تمظهر بالعصبيات القبلية، التي أطلَّت برأسها وفق مبدأ القوة والسلطة في مؤتمر السقيفة، فقرّبهم إليه ليعينوه؛ لأنه كان رجلًا مسنًا وشيخًا متقدمًا بالعمر، لكنهم تمكّنوا منه لأنه كان مسالمًا لا يقوى على مجاراتهم أو متابعة أعمالهم الكثيرة ومحاسبتهم عليها مع انشغاله بإدارة دولة الإسلام، من هنا كان عثمان متحيِّزًا لأقاربه، ليِّنًا معهم، ولم يحاسبهم حسابًا دقيقًا؛ الأمر الذي أثار حفيظة فقراء المسلمين.

ويروى أنه أعطى الزبير بن العوام يومًا ستمائة ألف درهم، وطلحة بن عبيد الله مائتي ألف درهم، وكانا من أقل الناس حاجةً إلى العطاء؛ إذ ترك طلحة وراءه بعد موته ثلاثين مليون درهمًا، وقُدِّرت تركة الزبير بعد مقتله بعشرات الملايين أيضًا. كما أغدق عثمان العطاء على أقربائه حتى استاء الناس من ذلك، فخطب فيهم متحدّيًا: "لنأخذن حاجتنا من هذا الفيء وإنْ رغمت أنوف أقوام"[2]. وهؤلاء هم الذين أحدثوا تلك المستجدات بكل سوئها وقبحها، وبالتالي أرى أنَّ الرجل لم يكن سيئًا، وما حدث من خروقات كان الكثير منه خارج إرادته، وفي كتب التاريخ الكثير من الإشارات إلى هذه الحقيقة، منها في الأقل ما كتبه مروان بن الحكم على لسان الخليفة وأراد إرساله إلى والي مصر بعد الفوضى التي حدثت بسبب وفود الثوار إلى

(١) خليلي، الدكتور جواد جعفر، محاكمات الخلفاء وأتباعهم، مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت، أصفهان ـ إيران، ص١٤٨.

(٢) حسين، طه، الفتنة الكبرى، دار المعارف، مصر، ج١/ص ١٠٣.

المدينة، قال ابن كثير الدمشقي: "ومروان كان أَكبر الأسباب في حصار عثمان، لأنه زوَّرَ على لسانه كتابًا إِلى مصر بقتل أُولئك الوفد"[1]. وقد أشار علي بن أبي طالب إلى دورهم وتأثيرهم على قرارات الخليفة يوم دخل على عثمان غاضبًا، وقال له: "أما رضيتَ من مروان ولا رضي منك إِلَّا بتحْويلك عن دينك وعقلك، وإِنَّ مثلك مثل جمل الظَّعينة سار حيثُ يسار به، واللَّه ما مروان بذي رأي في دينه ولا نفسه، وايمُ اللَّه إِنّي لأراهُ سيُوردُكَ ثُم لا يُصدرُكِ، وما أَنَا بعائد بعد مقامِي هذا لمعاتبتك، أَذهبتَ شرفكَ، وغُلبتَ على أَمرِكَ".

لفتة شرعية:

ما دمنا بصدد الحديث عن الفساد وعن بيت مال المسلمين؛ أي عن الفساد في العصر الإسلامي الأول، لا أجد غضاضة في تبيان الحكم الشرعي لعمل بعضهم من خلال المقايسة مع ما صدر من غيرهم لأؤكد من خلال ذلك أنَّ الأعم الأغلب من الحكام كانوا سياسيين بامتياز، وكل ما يربطهم بالإسلام هو التسمية التي استغلوها لترويض العامة وتطويعهم لخدمتهم، والدفاع عنهم، والغزو من أجلهم.

وقد جاء في الأثر أنَّ الخليفة أبا بكر؛ الذي كان يبيع القماش قبل أنْ يصبح خليفة، خرج في صبيحة اليوم الثاني من بيعته إلى السوق وعلى رقبته أثواب يريد أنْ يتَّجر بها، فلفيه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، فقالا له: "أين تريد؟ قال: إلى السوق، فقالا له: ماذا تريد أنْ تصنع؛ وقد وليت أمر المسلمين؟ قال: فمن أين أطعم عيالي؟ فاقترحوا أنْ يفرض له ما يغنيه عن العمل، فجعلوا له ألفين، فقال: زيدوني فإنَّ لي عيالًا وقد شغلتموني عن التجارة فزادوه".

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١/ص ٧١٢.

وحينما أصبح عمر بن الخطاب خليفة بعد أنْ نصّ عليه أبو بكر، جاء عنه قوله: "إنه لا يحل لعمر من مال الله إلا حلتين: حلة للشتاء وحلة للصيف، وما أحج به وأعتمر، وقوتي وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم، ثم أنا بعد رجل من المسلمين". قال ذلك بعد أنْ قال له علي بن أبي طالب بعد توليه الخلافة مباشرة: "لك من هذا المال ما يقيمك ويصلح عيالك بالمعروف، وليس لكَ من هذا المال غيره".

ومع سكوت بعض الذين نقلوا لنا روايات الخليفتين الأول والثاني عمّا قام به الخليفة الثالث عثمان بن عفان، فإنَّ الخليفة الرابع علي أبن أبي طالب الذي بويع بالخلافة في وقت كان المجتمع الإسلامي منقسمًا إلى تيارين رئيسين: تيار ديني ملتزم، كان يسعى للعودة بالنظام الإسلامي فكرًا وسلوكًا إلى عهد الرسالة والنبوة عندما كان الالتزام بمبادئ الإسلام وقيمه في أعلى درجاته، ممثلًا بخيار الصحابة الذين لم تشغلهم مغريات الفتوحات وما جلبته من ثروات ونعيم وترف عن جوهر الدعوة والعقيدة، واندمج في التيار الثاني كل المتهافتين على الدنيا، اللاهثين خلف السلطة، والسيطرة على بيت المال لتجييره لصالحهم ومصالحهم. في هذا الظرف المصيري ترفّع الخليفة المنتخب علي بن أبي طالب حتى عن الراتب الذي خصص لمن سبقه، وحينما بويع جماهيريًا، قال مقولته الشهيرة: "يا أهل الكوفة! إذا أنا خرجت من عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن. وكانت نفقته تأتيه من غلته بالمدينة من ينبع، ولم يكن يأخذ من بيت المال ما يقيته ويقيت عياله[1]. ومثلها قالها لأهل البصرة قبل ذلك، وتحديدًا بعد انتهاء معركة الجمل؛ بعد أنْ كان قد قدم إليها من المدينة لمّا أراد الخروج منها والتوجه إلى الكوفة، إذ قام في أهل البصرة خطيبًا، فقال: "ما تنقمون عليّ يا أهل البصرة؟ وأشار إلى قميصه وردائه، فقال: والله إنهما لمن غزل أهلي. ما تنقمون مني يا أهل

(١) ابن هلال، إبراهيم بن محمد بن سعيد، الغارات، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م. ص ٦٨.

البصرة؟ وأشار إلى صرة في يده فيها نفقته، فقال: والله ما هي إلا من غلتي بالمدينة؛ فإنْ أنا خرجت من عندكم بأكثر مما ترون، فأنا عند الله من الخائنين[1].

وعاش طيلة مدة خلافته مثلما كان قبلها، وقد دخل عليه أحدهم بالخورنق[2]، وعليه سمل قطيفة، وهو يرعد فيها من البرد، فقال: يا أمير المؤمنين، إنَّ الله قد جعل لك ولأهل بيتك في هذا المال نصيبًا؛ وأنت تفعل هذا بنفسك؟ فقال علي: إني والله ما أرزؤكم شيئًا، وما هي إلا قطيفتي التي أخرجتها من بيتي - أو قال: من المدينة[3].

من هنا أرى أنَّه باغتيال الخليفة الرابع انهار آخر سد كان الإسلام يحتمي به، فانكشف ظهره لا لأعدائه فحسب بل وللطامعين بالدنيا من أبنائه، وهم أبطال الفساد التاريخي. وكانت خطبة معاوية مؤسس الدولة الأموية الإعلان الحقيقي لولادة هذا الخط، وهي الخطبة التي ألقاها على مسامع أهل الكوفة بعد أنْ دخلها منتصرًا، والتي قال فيها: "يا أهل الكوفة، أترونني قاتلتكم على الصّلاة والزّكاة والحج، وقد علمت أنكم تصلون وتزكون وتحجون، ولكني قاتلتكم لأتأمَّر عليكم وأَلي رقابكم، وقد أتاني اللَّه ذلك وأنتم كارهون، ألا إنَّ كل دم أصيب في هذه الفتنة مطلول، وكل شرط شرطته فتحت قدميَّ هاتين"[4].

---

(١) المفيد، الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الجمل أو النصرة لسيد العترة في حرب البصرة، تحقيق: علي مير شريفي، مكتب الإعلام الإسلامي، مركز النشر، قم، ١٤١٦هـ. ص٤٢٢.

(٢) الخورنق: موضع بالكوفة.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٨/ص٣.

(٤) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق: الدكتور محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م. ج٢/ص١٧١.

وبدأ الفرز الحقيقي بين التيارين متمثلًا بقول معاوية: "نحن الزمان فمَنْ رفعناه ارتفع، ومَنْ وضعناه اتضع"[1]. وكان يقول متغنيًا بالجود الذي وهبه له التحكم ببيت مال المسلمين: "إني لآنفُ من أنْ يكون في الأرض جَهْل لا يسَعُهُ حِلْمِي، وذَنْبٌ لا يسَعُهُ عفوي، وحاجة لا يَسَعُها جُودي"[2].

وعلى منواله سار مَن جاء بعده من الخلفاء، ومنه قول الوليد بن يزيد:

ونحن المالكون الناس قسرًا نسومهم المذلة والنكالا

ونوردهم حياض الخسف ذلًا وما نألوهم إلا خبالا[3].

إنَّ حب الدنيا والطمع والرغبة في جمع الأموال اجتمعت في قلوب بعض المسلمين الذين أدهشهم مقدار المال الذي فاء الله به عليهم في زمن خلافة عمر في معركة القادسية، والذي نظر إليه عمر عندما وضعت أمامه غنائم القادسية فبكى، وقال: "ما أوتي هذا قوم قط إلا أورثهم العداوة والبغضاء"[4].

وكان عبد الرحمن بن عوف أحد هؤلاء، وكان قد طالب الخليفة بتقسيم الأرض المفتوحة بينهم، فلا يبقي منها شيئًا لبيت المال أو لأهلها، ويروى عنه قوله: "ما الأرض بعلوجها إلا ما أفاء اللَّه علينا"[5]. والعلوج: جمع علج،

---

(١) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٤٢٩هـ)، الإعجاز والإيجاز - الباب الخامس في روائع كلام ملوك الإسلام وأمرائه، ص٧٣.

(٢) الحصري، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، (ت: ٤٥٣هـ)، زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت، ج١/ص٨٦.

(٣) الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود، (ت: ٢٨٢هـ)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: الدكتور جمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربي- عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٦٠. ص٣٤٨.

(٤) ابن طاووس، السيد رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد، (ت: ٦٦٤هـ)، التشريف بالمنن في التعريف بالفتن المعروف الملاحم والفتن، مؤسسة صاحب الأمر، قم. ج١/ص٢٥٥.

(٥) الشرقاوي، عبد الرحمن، علي إمام المتقين، القاهرة، مكتبة غريب. ص ٩٨.

وهـم الرجـال غيـر العـرب. عنـد هـؤلاء الأشـراف، كانـت إغـراءات السـلطة والثروة قوية ومؤثرة، لم يتمكن بعضهم من مقاومتها، بل نماها وطورها؛ لأنَّ المال الذي جُني أيقظ -حسب رأي طه حسين- منافع كانت نائمة[1]. وبان أثر توجهات هؤلاء فيما بعد، فطبقة الأثرياء الإسلاميين المترفين تتحمل المسؤولية كاملة عن الفتنة الكبرى التي حدثت، وأدَّت إلى انشقاق المسلمين والتقاتل بينهم وسيطرة الحكام الدنيويين، بعد أنْ نشأت من تزاحم الأغنياء على الغنى والسلطان، ومن حسد العامة العربية لهؤلاء الأغنياء[2].

وعن هذا يقول موسى فرج: "المسلمون وبمجرد انتقال النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- إلى الرفيق الأعلى تحركت في صدورهم قيمهم السابقة التي تحقق مصالح المتنفذين منهم، فقالوا بالعشيرة وقرروا الحكم حكرًا بقريش، وجعلوه شرطًا يتعالى على الاستقامة والمقدرة، وقالوا بأفضلية المهاجرين على الأنصار، وقالوا بتبجيل (السابقون السابقون) على غيرهم، ومارسوا الضغوط على الحكم حتى تطور الحال لأنْ يطلق عمر مقولته الشهيرة: "لا أجعل مَن قاتل رسول الله كمن قاتل معه"، فأسّس بذلك سنّة تتعارض مع منهج النبي الذي قال بالمساواة في العطاء بين الأَمَةِ والسيد، وسار عليها أبو بكر خليفته الأول، وكان من نتيجة ذلك نشوء طبقة جديدة استأثرت واغتنت، وباتت تهدد البناء القيمي والسياسي، حتى أنَّ عمرَ نفسه ندم على ذلك، وقال في أواخر أيام حكمه: "والله لئن بقيت إلى العام المقبل لألحقن آخر الناس بأولهم، ولأجعلنهم رجلًا واحدًا"، فكان بذلك يريد ضرب الطبقة الجديدة وإحلال المساواة الاجتماعية بينهم، وقد زاد من تفاقم الحالة تكدس الأموال عند بعضهم بسبب ما أفاءت به الفتوحات ومغانمها من مكاسب ومزايا مالية ومادية وأملاك.

---

(١) حسين، طه، الفتنة الكبرى، علي وبنوه، القاهرة: دار المعارف، القاهرة، ص ١٥٦.

(٢) حسن، طه، الفتنة الكبرى، عثمان، ج١/ص ١٠٦.

وحصل التمادي في تقريب للخاصة والعشيرة والأقارب، وتوزيع المناصب والثروة عليهم في عهد عثمان حتى أنَّ الأمر انتهى بالثورة على حكمه ومقتل الخليفة نفسه."

أما الذين استأثروا ببيت المال ومحتوياته فهم أكثر من لصوص، إذ لا يجوز للحاكم أخذ شيء من بيت مال المسلمين بأي حال من الأحوال إلا بإذنهم؛ ولو كان بحاجة إليه. وكل ما يأخذه يعد من (الغلول). والغلول هو أنْ يستأثر مَن يكلف بجباية شيء أو استرعي على أمانة، فأخذ مما كلف بجبايته، أو مما استؤمن عليه بدون وجه حق. والغلول في الفقه أكبر إثمًا حتى من السرقة.

والملاحظ أنَّ كل أعمال هؤلاء تدخل في باب الإسراف والتبذير الذي نهى عنه الدين حتى ولو كان إسرافًا على النفس، وقد جاء في الذكر الحكيم: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[1]. في وقت كان فيه الإسلام صريحًا في دعوته إلى الوسطية والاعتدال، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[2].

وقد نهى الله تعالى عن إطاعة المسرفين، كما في قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾، ولكن المسلمين لم يلتفتوا إلى هذا النهي، ومَن تحدث من المفسرين والإفتائيين عنه نسبه إلى أنواع أخرى من الإسراف، ليس من بينها إسراف الخلفاء والأمراء والشرفاء، ومَن أشار منهم إلى ذلك، أشار إليه من طرف خفي، مثل قول ابن عاشور: "والمُرادُ بِـ(المُسْرِفِينَ) أيِمَّةُ القَوْمِ وكُبَراؤُهُمُ

(١) الشعراء: ١٥١.

(٢) الفرقان: ٦٧.

الَّـذِينَ يُغْـرُونَهم بِعِبـادَةِ الأصْـنامِ ويُبْقُـونَهم فـي الضَّـلالَةِ اسْـتِغْلالًا لِجَهْلِهِـمْ ولِيُسَخِّرُوهم لِفائِدَتِهِمْ. والإسْرافُ: الإفْراطُ في شَيْءٍ، والمُرادُ بِهِ هُنا الإسْرافُ المَذْمُومُ كُلُّهُ في المالِ وفي الكُفْرِ، ووَصْفُهم بِأنَّهم (يُفْسِدُونَ في الأرْضِ)، فالإسْرافُ مَنُوطٌ بِالفَسادِ"[1]. وأحجم آخرون عن مجرد التنويه البسيط، مثل ابن كثير الذي قال: "ولا تطيعوا أمر المسرفين قيل: المراد الذين عقروا الناقة. وقيل: التسعة الرهط الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون. قال السدي وغيره: أوحى الله تعالى إلى صالح: إنَّ قومك سيعقرون ناقتك، فقال لهم ذلك، فقالوا: ما كنا لنفعل"[2].

والذي حدث بعد اغتيال الخليفة علي بن أبي طالب أنَّ الغلول أصبح شرعة ومنهاجًا وصار السمة العامة للحكام، وتحوّل بيت المال إلى بيت للخليفة وبطانته وأهله وقواده المقربين، يصرف منه أو يصرف كله على لهوهم وعبثهم وظلمهم وفجورهم وطغيانهم، وفي مثل هذا الانحلال ليس من الغرابة أنْ يتماهى بعض أفراد الشعب مع حكامهم في السرقة والفساد، وهو ما حدث بالفعل بعد سنة أربعين للهجرة يوم تحوّل بيت مال المسلمين إلى ملك مشاع للحكام، في وقت انتشرت فيه الفاقة والفقر بين العامة، ولأنَّ الفقر كاد أنْ يكون كفرًا، فإنَّ الكثير من أبناء الشعب تماهوا مع حكامهم، فما أنْ حلّ القرن الهجري الثاني حتى أصبح الشطار والعيارون يشار إليهم بالبنان، وكثرت أعدادهم بين صفوف الأمة، وفي هذا الصدد يرى الدكتور عبد العزيز الدوري أنَّ ظهور فئة العيارين والشطار أو اللصوص ببغداد كان في أواخر القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي وأوائل القرن الثالث/ التاسع الميلادي كانت وراءه فكرة كبرى، هي قضية العدل الاجتماعي التي بدأت

---

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت : ١٣٩٣هـ)، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف بالتحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤. تفسير سورة الشعراء، الآية ١٥١.

(٢) ابن كثير، أبو الفداء القرشي، (ت: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، تفسير سورة الشعراء، الآية ١٥١.

تختمر في تلك الحقبة، وأنَّ جذور حركة هؤلاء -وإنْ كان ظاهرهم أنهم عصابات تسطو على الأسواق وبيوت الأغنياء- تعود إلى رغبة الطبقة المنكوبة ماليًا في أخذ ثأرها من المُثْرين.

ثم لمّا آلت الأمور إلى الفوضى، وكالعادة ينشط المفسدون واللصوص في أيام الفوضى، مثلما هو عندنا الآن في العراق، ظهر الفساد إلى العلن وصار الناس يمتدحون فاعليه، إذ يرى المؤرخون أنَّ أول ظهور منظّم لجماعات العيارين واللصوص كان في أيام الخلاف بين الأخوين الخليفة الأمين (ت: ١٩٨هـ) وولي عهده المأمون (ت: ٢١٨هـ)، التي دارت رحاها على مدى خمس سنوات في محيط عاصمة الخلافة العباسية في بغداد.

وفي زمن لاحق أصبح الشطار والعيارون من أكبر الكتل المعارضة للحكم القائم، وصاروا يتدخلون في شأن السياسة والصراعات القائمة، إذ شخّص المؤرخ الطبري (ت: ٣١٠هـ) أنَّ فئة الشطار هي التي تولّت قيادة المقاومة الشعبية ضد اجتياح جيش المأمون لبغداد، وانحازت في القتال إلى جانب الأمين، بعد أنْ تخاذل عنه الكثير من قواده وجنوده "فذلوا وانكسروا وانقادوا، وذلت الأجناد وتواكلت عن القتال، إلا باعة الطريق.. وأهل السجون والأوباش والرعاع والطرارين وأهل السوق". وهذا ما نخشاه اليوم بعد أنْ تنامى عدد الشطار والعيارين في المجتمع العراقي بشكل غير مسبوق، وتضاعفت أعدادهم بدعم سياسي وقبلي وطائفي.! والأكثر من الخوف هو ألا ينتهي دورهم بانتهاء مهمتهم، بل يمتد ويستمر، فمن رأي الدكتور الدوري أنه خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي ظلّ العيارون والشطار مصدرًا لبلاء بغداد حيث قاموا بجمع الضرائب[1].

(١) ينظر: الدوري، الدكتور عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٩٥، ص١٣٢.

لقد كانت بداية الانحدار الحقيقية بعد انتصار معاوية وبدء قيام الدولة الأموية، وفي الأثر، عن أبي قبيل، قال: خطبنا معاوية في يوم جمعة، فقال: إنما المال مالنا والفيء فيئنا، مَن شئنا أعطينا ومَن شئنا منعنا، فلم يرد عليه أحد، فلما كانت الجمعة الثانية، قال مثل مقالته، فلم يرد عليه أحد، فلما كانت الجمعة الثالثة، قال: مثل مقالته، فقام إليه رجل ممن شهد المسجد، فقال: كلا بل المال مالنا والفيء فيئنا، مَن حال بيننا وبينه حاكمناه بأسيافنا، فلما صلّى أمر بالرجل فأدخل عليه، فأجلسه معه على السرير، ثم أذن للناس فدخلوا عليه، ثم قال: أيها الناس إني تكلمت في أول جمعة فلم يرد عليّ أحد، وفي الثانية فلم يرد عليّ أحد، فلما كانت الثالثة أحياني هذا أحياه الله، سمعت رسول الله يقول: سيأتي قوم يتكلمون فلا يرد عليهم يتقاحمون في النار تقاحم القردة، فخشيت أنْ يجعلني الله منهم، فلما ردّ هذا عليّ أحياني أحياه الله، ورجوت أنْ لا يجعلني الله منهم[1]. وأنا لا أريد التعليق على ما نسب من اعتراض للرجل الذي أبقوا اسمه مخفيًا رغم موقفه الكبير؛ هذا مما يدل على أنَّ هناك تلاعبًا، ولكني أردت تبيان رؤية الحكام لبيت المال إلى أين وصلت منذ أنْ استلم بنو أمية حكم الدولة الإسلامية، ففي ذلك العصر تمّ استغلال جميع إمكانات الدولة وقدرتها من أجل تمكين سلطتهم، بدءًا من بذل الأموال والإسراف في تبذيرها على الشعراء والمغنين ومجالس اللهو والإنفاق على الملابس والمآكل وحفلات الترف واللهو. وقد ثبت أنَّ معاوية مؤسس الدولة الأموية لم تكن لديه أي سياسة اقتصادية في المال حسب المعنى المصطلح لهذه الكلمة، وإنما كان تصرفه في جباية الأموال وإنفاقها خاضعًا لرغباته وأهوائه، وكان يأخذ الأموال ويفرض الضرائب وينفقها ويوزعها بغير حق، فتسبب بإفقار الكثير من المسلمين الخلص، ومنهم الأنصار الذين خيّم عليهم البؤس والفقر حتى أنه لم يتمكن الرجل منهم من

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ج٤/ص٣٩٨.

شراء راحلة يستعين بها على شؤونه، ولمّا حج معاوية واجتاز على يثرب استقبله الناس، ومنهم الأنصار، وكان أكثرهم مشاة، فقال لهم: "ما منعكم من تلقي كما يتلقاني الناس؟ فقال له سعيد بن عبادة: "منعنا من ذلك قلة الظهر، وخفة ذات اليد، وإلحاح الزمان علينا، وإيثارك بمعروفك غيرنا"، فقال معاوية ساخرًا ومؤنبًا: وأين أنتم عن نواضح المدينة؟ فقال سعيد: نحرناها يوم بدر، يوم قتلنا حنظلة بن أبي سفيان"[1].

ومن أجل تنمية حجم الواردات لبيت المال، عمل الخلفاء الأمويون على حصر بيت المال ضمن صلاحياتهم الخاصة، وأدخلوا ضمن إيراداته ما لم يكن منه، حيث كانت فضول أموال الأقاليم ترسل إلى العاصمة، وتمَّ إدخال أموال الزكاة ضمن البيت بعد أنْ كان للفيء بيت مال على حدة، وللصدقة بيت مال على حدة، وللخمس بيت مال على حدة.

والمأساة الكبرى أنهم أورثوا هذه المنهجية إلى مَن جاء بعدهم من الحكام، فالباحث في النظم السياسية لتلك الحقبة من تاريخنا يتأكد أنَّ نظرة العباسيين إلى بيت مال المسلمين لا تختلف عن نظرة الأمويين؛ التي كانت ترى في بيت المال ملكًا خاصًا للخليفة وأهل بيته وأعوانه دون سواهم من خلق الله، ووفق هذا التمايز غير المنطقي أصبح رضا الحاكم كفيلًا بانتشال الإنسان من وهدة الفقر ورفعه إلى مصاف كبار الأغنياء أو مصادرة مال الغني وإنزاله إلى الحضيض؛ لذا استشرى الفساد، الذي كان في بدايته فتيًا غرًا ليس أهوجًا، لكنه تحوّل إلى مرحلة الجنون وخرق المتعارفات مع بدء عصر حكم الخليفة هارون العباسي الذي كان يهب أموال المسلمين إلى مَن يشاء من الوزراء وأمراء الدولة والشعراء، فتكوّنت على أثر ذلك طبقة من الملّاك وأصحاب الأموال كانت تشكل طفيليات اجتماعية تنمو وتعيش على حساب المال الإسلامي العام، وهو ما يفسر انتشار ظاهرة الملاهي ودور اللهو

(١) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، (ت: ٢٧٩هـ)، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ج١/ق٢/ص٧٣.

وازدهار أسواق النخاسة وتجارة الرقيق، لا سيّما الرقيق من الجواري والغلمان الذين يجلبون من أواسط آسيا وشمال أفريقيا، وكانت تغذي تلك الظاهرة والتجارة بها، وتعمل على ازدهارها هذه الطبقة الطفيلية لا سيّما شعراء البلاط العباسي. وقد بدت واضحة خلال هذا العصر الرقيقي أو العصر الغلماني في خلافة هارون العباسي ظاهرة شعراء المجون وظاهرة الشذوذ الجنسي التي تعد طارئة تاريخيًا على حضارة الإسلام وثقافة العرب، لكن مهّدت لها ثقافة الرق وحملها الرقيق من غلمان أواسط آسيا ذوي الوجوه الأنثوية.

وهناك دراسات عديدة رصدت حجم النفقات في بيت مال العصر العباسي وأوجهها، حيث كان الخليفة يعد بيت المال ملكًا خاصًا به، وله وحده حق التصرف بمحتوياته وإنفاقها على متطلباته الحياتية الباذخة؛ مثل حفلات الزواج التي تحوّلت في هذا العصر إلى مناسبة لإقامة الحفلات الباذخة التي تنثر فيها الأموال والجواهر وغيرها على الحضور، وهي من الأمور المستحدثة نتيجة التأثر بالثقافات الفارسية والتركية والرومية، خذ على سبيل المثال: حجم الأموال التي أنفقت على عرس زبيدة زوجة هارون الرشيد في عهد المهدي (١٥٨- ١٦٩هـ)، حيث تذكر لنا المصادر رواية تبيّن حجم الأموال التي أنفقت في ذلك العرس: وقد "استعد لها ما لم يستعد لامرأة قبلها من الآلة، وأصناف الجوهر والحلي والتيجان والأكاليل، وقباب الفضة والذهب، والطيب والكسوة، والخدم والوصائف أعطاها بدنة"[1].

وفي حفلة زواج المأمون (١٩٨-٢١٨هـ) من بوران بنت الحسن بن سهل سنة (٢١٠هـ)، كانت النفقة في العرس قد أنست الناس عرس هارون الرشيد حيث بلغ مجموع ما أنفق حوالي (٤٩ ٠٠٠،٠٠٠ درهم)، حيث وضع المأمون بساطًا من ذهب ونثر عليه اللؤلؤ. وأقطع المأمون إلى أخ بوران فم

(١) ينظر: الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت: ٣٨٨هـ)، الديارات، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٦، ص ٦٨.

الصلح، وكانت قيمته (٨٠,٠٠٠ دينار)، وأنفق والد العروس في يوم الأملاك والذي بلغ (٤٠,٠٠٠) درهم، وقيل أربعة ملايين دينار غير ما حملته معها وما نثر عليها من أموال وذهب وجواهر ومسك وعنبر[١].

أما الخليفة المعتضد (٢٧٩-٢٨٩هـ) فقد أنفق في حفل زواجه من قطر الندى بنت خمارويه سنة٢٨٢ هجرية مبلغًا عظيمًا، وكان مبلغ صداقها وحده كما ذكره المسعودي هو (ألف ألف درهم)، وغير ذلك من المتاع والطيب ولطائف الصين والهند والعراق، وحملت معها تكة مجوهرة وعشرة صناديق جواهر[٢].

أما حفلات الختان التي كان يطلق عليها اسم حفلات الأعذار[٣]، فلم تكن بأقل من حفلات الزواج تبذيرًا وإسرافًا من بيت مال المسلمين الفقراء الجياع، ومن أشهر تلك الحفلات وأكثرها بذخًا كانت أعذار المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ) لابنه المعتز التي أنفق فيها من الأموال والذهب والجواهر ما يصل إلى حد الدهشة، لدرجة أنَّ الخليفة عمل لهذا الحفل ميزانية خاصة بلغت النفقة فيها ما يقارب (٨٦،٠٠٠،٠٠٠) درهم[٤]. وقد نثر على الحاشية وحدها أكثر من (١،٠٠٠،٠٠٠) درهم[٥]، وبالتأكيد كانت حفلات الأعذار الأخرى تماهيها في حجم الإنفاق.

---

(١) القاضي الرشيد، الذخائر والتحف، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٥٩، ص٩٨.

(٢) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي/ (ت: ٩٥٧هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: أمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م. ج٤/ص٢١٨.

(٣) الأعذار أو العذيرة: لفظ يطلق على الختان. ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ج٥/ص٨٩، وابن منظور، لسان العرب، ج٤/ص٥٥١؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج٢/ص ٨٦.

(٤) الشابشتي، الديارات، ص٦٨.

(٥) الجريري، المعافى بن زكريا، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: محمد مرسي الخولي ـ إحسان عباس، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. ج١/ص٣٠١.

أما ما أنفق على حفلات اللهو والطرب فهو يفوق التصور، فقد كان الخليفة السفاح يستمع للغناء ويطرب ويأمر بإعادة ذلك الغناء مرارًا، ويعجل في صرف الجوائز والهبات، وكان لا ينصرف منه أحد إلا بصلة أو كسوة[1]. وفي إحدى جلسات الطرب أمر الخليفة المهدي للمغني دحمان بمبلغ (١٠٠،٠٠٠) دينار[2]، وللمغني ابن جامع بمبلغ (٣٠،٠٠٠) درهم[3]. وأمر للمغني يزيد حوراء بمبلغ (٥٠،٠٠٠) درهم؛ لأنه طيب نفسه بغنائه[4]. أما هارون الرشيد، فقد أمر للمغني يحيى المكي عينًا وورقًا و(٥٠،٠٠٠) درهم[5]. وكانت هذه الهبات تتكرر مع كل طربة يطربها خليفة المسلمين.

ومن صور الفساد في عصر المعتصم والواثق أورد المسعودي عن محمد بن عبد الملك الزيات أنه كان يتخذ تنورًا من حديد رؤوس مساميره إلى داخل التنور، وكان يحميه ليعذب فيه أصحاب الأموال لغرض مصادرة أموالهم بغير حق، ثم أدخله المتوكل العباسي في تنوره هذا بعد أنْ غضب عليه وصادر أمواله فمات فيه.

يذكر أنَّ المسعودي تحدث كثيرًا عمّا كان الخليفة المتوكل العباسي يؤسس له في تعامله مع المال الإسلامي العام لظاهرة الإسراف في هذا النوع من الفساد المالي، وفي هذا يقول المسعودي: "لم تكن النفقات في عصر من الأعصار ولا وقت من الأوقات مثلها في أيام المتوكل"، وطبعًا يعني بها نفقات المتوكل الشخصية على ملذاته وأفراحه وحالات رضاه عن الأفراد. وقد أنفق على ثلاثة قصور له أكثر من مائة ألف ألف درهم، وفي رواية الذهبي أكثر من مائتي ألف ألف، وكان جنده ومواليه يقبضون الجليل من

(١) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ٣/ص ٢٦٧.

(٢) الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢، الطبعة: الثانية، ج٥/ص١٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ج٦/ص٢٥.

(٤) المصدر نفسه، ج٦/ص٣٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ج٦/ص٢٢.

الأموال والهبات والجوائز في كل شهر وفق رواية المسعودي، لكن المؤرخ المسعودي وغيره من المؤرخين لم يذكروا شيئًا عن عطائه للناس من العامة في المجتمع الإسلامي، لكنه كان يصرف الكثير على الشعراء والندماء والقيان الجواري، فقد أعطى الحسين بن الضحاك الشاعر الخليع ألف درهم على كل بيت من شعر في قصيدة مدحه بها، وبالغ المتوكل في بناء القصور إلى حد الهوس وكان منها وفق ما عدّه وتتبعه الأستاذ علي موسى الكعبي في كتابه "الإمام علي الهادي سيرة وتاريخ"، قصر العروس، وقد أنفق عليه ثلاثين ألف ألف درهم، والشِّبنداز عشرة آلاف ألف درهم، والغريب عشرة آلاف ألف درهم، والبرج ألف ألف وسبعمائة ألف دينار، والقصر المختار خمسة آلاف ألف درهم، والوحيد ألفي ألف درهم، والجعفري المحدث عشرة آلاف ألف درهم، والصبح خمسة آلاف ألف درهم، والمليح خمسة آلاف ألف درهم، وقصر بستان الايتاخية عشرة آلاف ألف درهم، والتل علوة وسفلة خمسة آلاف ألف درهم، والجوسق في ميدان الصخر خمس مائة ألف درهم، وبركوان للمعتز عشرين ألف ألف درهم، والقلائد خمسين ألف دينار، وجعل فيها أبنية بمائة ألف دينار، والغرد في دجلة ألف ألف درهم، والقصر بالمتوكلية وهو الذي يقال له الماحوزة خمسين ألف ألف درهم، والبهو خمسة وعشرين ألف ألف درهم، واللؤلؤة خمسة آلاف ألف درهم.

أما ابن الأثير فقد ذكر أنَّ المتوكل أنفق أكثر من ألفي ألف درهم على بناء الماخورة وسماها الجعفرية وجمع فيها القراء، وأحضر أصحاب الملاهي، فوهبهم أكثر من ألفي ألف درهم، وفيها بنى قصره الذي أسماه اللؤلؤة وجاء في وصفه أنه لم يُرَ مثله. واستكمالًا للبذخ اللامعقول أقطع المتوكل واردات أفريقيا والمغرب والعواصم وجميع الثغور وعلى طول البلاد من حدود مناطق إيران مرورًا بالعراق والبحرين والحرمين واليمامة وبلاد اليمن إلى ولده المنتصر. أما بلاد خراسان وطبرستان وأرمينية وأذربيجان كور فارس

وغيرها فقد أعطى وارداتها إلى ولده المعتز، وأقطع ولده المؤيد واردات جند حمص ودمشق وفلسطين.

ولكي يديم تدفق المال إلى بيت مال المسلمين الذي يصرف على اللهو والفجور استحدث المتوكل مثلما ذكر المسعودي أسلوب المصادرة وسلب المال من أصحابه ترغيبًا وتعذيبًا، ومنها أنه غضب على محمد ابن قاضي القضاة في عصره فصادر منه مائة ألف دينار وعشرين ألف دينار وجوهرًا بأربعين ألف دينار، وغضب أيضًا على عمر ابن الفرج الرخجي وكان من عليّة الكُتّاب، فصادر منه مالًا وجوهرًا بنحو مائة ألف وعشرين ألف دينار، وصادر من أخي الرخجي نحو مائة ألف وخمسين ألف دينار. كل ذلك لكي يحصروا الثروات بأيديهم ويرفدوا بيت المال بموارد إضافية، ويشعروا الأتباع بأنَّ مصيرهم مرتبط بقرار خليفتهم وما عليهم سوى السمع والطاعة في المهجر والمنحر.

أما الخليفة المستعين، فإنه كما ذكر ابن كثير لمّا ولي الخلافة فوّض أمرها وأمر التصرف بأموال بيت المال إلى ثلاثة أشخاص تركي وخادم وامرأة؛ وهم "أتامش" التركي، و"شاهك" الخادم، وأمه المصون التي كان لا يمنعها شيئًا من بيت المال. ولأنه استأمن مَن لا يؤتمن فقد أسرف أتامش بأموال الدولة حتى أفلس بيت المال، فثار به الناس، أما خليفة المسلمين المستعين في أيامه فقد اشتغل هو وأصحابه وقواده بالملاهي والقيان ولم يقدروا على دفع الروم وهو يغزون أرض المسلمين، فثار العامة في بغداد وجرت بينهم والجيش حربًا، قتل خلالها الترك من العامة خلقًا كثيرًا، وجرت في بغداد فتن طويلة بسبب ذلك الفساد المالي.

لقد اتفق المؤرخون على عبث وإسراف المستعين، وأنه كان مثلما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء متلافًا للمال، مبذرًا، فرّق الجواهر وفاخر الثياب، واختلّت الخلافة بولايته واضطربت الأمور.

وبعد مقتله ولي الخلافة من بعده أخوه المعتز، وكان بيت مال الأمة وفروعه بيوت المال في أقاصي الدولة قد فرغت تمامًا، وحين طالبه الأتراك بأرزاقهم لم يستطع تأمينها فعذّبوه ثم قتلوه وكانت أمه تملك أكثر من ألف ألف دينار وثلثمائة ألف دينار ولم تعطهِ شيئًا منها حين طلب منها خمسين ألف دينار يرضي بها الترك. والنتيجة أنَّ الترك قبضوا عليها بعد مقتله، وصادروا جميع أموالها ونفوها مثلما ذكر ابن كثير. واستمر التدهور والفساد إلى أنْ سقطت دولة بني العباس بسبب الفساد. ورغم تشابه سياسة خلفاء بني العباس في تعاملهم مع المال العام مع سياسة الأمويين إلا أننا نستطيع أنْ نحدد بداية ذلك السقوط على أثر انهيار بيت المال.

لقد أدى الفساد المالي والإداري في زمن الدولة العباسية لا سيّما بعد تضاعفه في عصرها المتأخر إلى تحويلها إلى قاطعة طريق وسارقة لأموال الناس، وكانوا يتفننون بوسائل السجن والتعذيب من أجل استحصال الأموال. أما الوزراء فكان بعضهم يوقع ببعض عن طريق الوشاية من أجل الحصول على منصب الوزير؛ الذي أصبح من أفضل المصادر التي تدر الأموال الطائلة عليهم، على أنْ يدفع الواحد منهم للخليفة أموالًا ليبقيهم في مناصبهم.

وللمرة الثانية نرى التاريخ يعيد نفسه، لتتكرر مأساة الحكم العباسي مع حالة حكم الديمقراطية في العراق اليوم، حيث الوشاية والفساد وشراء المناصب ودفع الإتاوات؛ التي يجمعون أموالها من ضلع الشعب المسكين مثلما كان أجدادهم يفعلون تمامًا، فالعباسيين المتأخرين، ومن أجل توفير السيولة النقدية وسهولة الوصول ربطوا بيت المال بديوان الخراج وديوان النفقات، وكان ديوان الخراج يستلم أموال الضرائب المختلفة من خراج وجزية وزكاة وعشور التجارة والأخماس وغيرها كضرائب الطواحين والضرائب المفروضة على الحوانيت والأسواق وضريبة الإرث وأجور العرصات والمستغلات.

ولغرض تسخير ما موجود في البيت لخدمة الخليفة وزبانيته كانت لديوان النفقات مهمة تأمين نفقات دار الخلافة وحاجاتها ونفقات الدواوين المركزية في وقت كان الشعب فيه يشكو العوز والفقر والفاقة مثلما هو اليوم في العراق.

وفي الوقت الذي لا تتجاوز رواتب آلاف المتقاعدين الثلاثمائة دولار شهريًا، يقبض البرلماني والرئاسات الثلاث رواتب فلكية عند تقاعدهم. أما أثناء خدمتهم فقد مرّ عليكم حجم الإنفاق على النثريات وأتباعها، والنفقات التي تصرف لتأمين الراحة لهم، تمامًا مثلما كان عليه الخلفاء العباسيون في العصر الأخير، إذ كان الشعب في حيرة من أمره بينما بلغت نفقات قصورهم حدًا لا يصدق، ففي عصر المعتضد كانت نفقات البلاط (٩٢٠، ١٢٢) ألف دينار. وبلغت نفقات المقتدر في خمس وعشرين سنة مقدار (٧٢,٠٠٠,٠٠٠) دينارًا، وكانت قصوره مؤثثة ومزينة بترف بالغ، فكانت تحوي ٨٣٠,٠٠٠ ستارة من الحرير الخالص المطرز بالذهب و٦٢٠,٠٠٠ بساط. وكان لديه في بعض اصطبلاته خمسمائة حصان لها سروج مزينة بالذهب والفضة، وكان في خدمته سبعمائة حاجب وسبعة آلاف مملوك[1].

وعلى مرّ التاريخ وتطور مراحل الفساد الذي أنهك البلاد والعباد تدهورت الأوضاع العلمية والفكرية والمعاشية والأخلاقية لدى المجتمع العراقي، وأصبح السقوط محتملًا طالما أنَّ الخلفاء كانوا يقودون دولة فاشلة، والدولة الفاشلة وفق "راتنر" و"هيرمان" في دراستهما هي: تلك الدول التي لا تستطيع أنْ تؤدي دورًا ككيان مستقل. وضربنا المثل بهايتي، يوغوسلافيا، والاتحاد السوفياتي، السودان، ليبيريا، وكمبوديا. أما زارتمان فعرفها في دراسته بأنها: تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية"، وضربنا مثالًا على ذلك بالكونغو في الستينيات من القرن العشرين، وتشاد

(١) ابن الساعي، علي بن أنجب المعروف البغدادي، مختصر أخبار الخلفاء، المطبعة الأميرية، مصر. ص٧٥.

وغانا وأوغندا في أواخر ثمانينيات القرن نفسه، والصومال وليبيريا وإثيوبيا مع بداية تسعينيات القرن العشرين. وذهب آخرون إلى أنَّ الدولة الفاشلة؛ هي: تلك الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني. ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها، وعليه لا تستطيع ضمان النموّ الاقتصادي، أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالبًا ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد. وقد اجتمعت جميع هذه الصفات في دولة بني العباس لا سيّما في مراحلها الأخيرة، وكان الفساد هو السبب الأعظم الذي أوصلها إلى هذا الحضيض؛ الذي تسبب بسقوطها في زمن الخليفة المعتصم بالله آخر خلفاء العباسيين؛ الذي سقط بسقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ، والذي قيل إنه كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، أو كان ضعيفًا في الكتابة مثلما قال عنه ابن خلكان. وقيل إنه كان مفتونًا بالنساء فبلغ عدد نسائه سبعمائة زوجة وسَريّة وألف خادمة. فضلًا عن هذا كله انشغل في أيام خلافته بنفسه وبذخه وملذاته، وأهمل حال الجند ومنعهم أرزاقهم وأسقط أكثرهم من دساتير ديوان العرض؛ أي حجب عنهم رواتبهم وفصلهم من وزارة الجيش، فآلت أحوالهم إلى سؤال الناس، وبذل وجوههم في الطلب في الأسواق والجوامع، حتى أنَّ وصول المغول إلى أسوار بغداد لم يحرك منه عزمًا، ولا نبّه منه همّة، ولا أحدث عنده همّا، وكان كلّما سُمع عن السّلطان (هولاكو) من الاحتياط والاستعداد شيء، ظهر من الخليفة نقيضه من التّفريط والإهمال.

وحينما أسره المغول وعدوه بأنهم لن يقتلوه إذا دلّهم على أماكن الكنوز والنفائس والأموال المخبأة، والتي لا يعرف أحد مكانها غيره. وبالفعل قام بتسليم الكنوز والجواهر التي جمعها بنو العباس طوال خمسة قرون وخبأوها في سراديب، وترك فلول جنوده الذين نجوا من المذبحة يتسولون في

الأسواق، حتى إنَّ هولاكو لمّا بلغه أمرهم صاح متعجبًا: لو أنَّ المستعصم أنفق الأموال على هؤلاء الناس لمنعوه وقاموا بحماية ملكه.

ويبدو من استقراء تاريخ الدول والملوك عامة أنَّ ظاهرة الدولة الفاشلة تنشأ وتشتد في ظل الفساد الذي يتسبب بخراب الدول وسقوط الإمبراطوريات التاريخية، وبسببه سقطت الدولة الأموية، ولحقت بها الدولة العباسية، ففي العصرين الذهبيين الأموي والعباسي كان الخلفاء والولاة وبطانتهم يبذلون جوائزهم فيمن حولهم، ولذلك كانوا مع كثرة ما يصل إلى أيديهم من المال، ما يزالون بحاجة إلى المزيد، فكانوا يرسلون جيوشهم لغزو هذه البلد أو ذات تحت غطاء (غزوات الإسلام) لتوفير السيولة المالية لهم وإشباع نهمهم للجنس والجمال، ومنذ طمع بنو أمية بالخلافة، استخدموا الأموال في ابتياع الأحزاب، واسترضاء كبار الرجال، فعودوا الناس العطاء، فلما قام العباسيون، لم يستطيعوا الرجوع عنه، بل تجاوزوه من بعض الوجوه، فصار السخاء ضروريًا لقيام الدولة، وإلا فسد عليها حماتها، وتمرد أهلها.

ولم يتسبب الفساد في خلق دولة فاشلة فحسب، وإنما خلق شعبًا مهيأ ليرتكب جميع أنواع الفساد دونما رادع، وهو ما حدث بالفعل حتى تحوّل الفساد إلى سمة عامة في مجتمعنا، يتم بسبل وطرائق وأساليب يراها البعض مشروعة وجائزة، وقد شجعهم قول بعض مَن ألقوا القول جزافًا لأنهم لم يكونوا يعرفون معنى الفساد الحقيقي. ومن خلال هذه الثقافة المتوارثة عبر الأجيال سادت ثقافة معادلة اللص الفقير والسلطة الفاسدة، ليدعي البعض أنَّ "اللص أحسن حالًا من الحاكم المرتشي والقاضي الذي يأكل أموال اليتامى"[1].

(١) الأصبهاني، الراغب، (ت: ٥٠٢هـ)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، تحقيق: إبراهيم زيدان، مكتبة الهلال، مصر. ص٤١.

وقد استمرت هذه المعادلة فاعلة عاملة إلى درجة أنها تغلغلت في بعض مباني الفقه، ووصلتنا جاهزة للتطبيق لا على مستوى الأفراد العاديين فحسب ولا على مستوى الحكام والمسؤولين فقط، بل وحتى على مستوى التنظيمات الدينية لا سيّما التنظيمات الراديكالية الإسلامية المعاصرة منها، حيث كانت سرقة بيت المال إحدى وسائل الإثراء عن طريق الفساد، إذ أوردت وكالة الأنباء العراقية يوم ٣١ حزيران ٢٠١٦ تحت عنوان "هروب والي بيت المال بعد سرقته خزينة داعش من الموصل" أنَّ مصادر من داخل مدينة الموصل العراقية، أكدت أنَّ ما يسمى بـ "والي بيت المال" لدى تنظيم داعش الإرهابي، أقدم على الهرب مع ٣ من معاونيه بعد سرقة خزينة داعش من الموصل.

وقال المصدر إنَّ "ما يُسمى بوالي بيت المال هرب مع ٣ من معاونيه وسرق كل ما هو موجود لدى عصابات داعش الإرهابية من أموال وغنائم وآثار ونفائس ولاذوا بالفرار، حيث قامت ما تسمى اللجان الأمنية التابعة للتنظيم باعتقال عناصرها المكلفين بحماية (بيت المال) والتحقيق معهم، وأعدم ٦ منهم بعد ما تبيّن اشتراكهم بعملية السرقة وتهريب السارقين".

ولأنَّ العراق هو مهد الحضارات، والأرض التي نشأت عليها أولى النظم الكونية المثقفة في تاريخ الإنسانية، وعلى أديمه قامت حكومة علي بن أبي طالب، ومنها انتشرت إمبراطورية العباسيين في أرجاء الدنيا، ومن بين أبناء شعبه ظهر أئمة المذاهب، فلا عجب أنْ تجد للفساد ذكرًا في مدوناته التاريخية، إذ عرف الفساد الإداري في العراق منذ عهد الألواح السومرية ومحاضرات جلسات مجلس (أرك)، هذه المحاضرات التي تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، حيث تشكّلت حينها محكمة عليا تنظر في قضايا استغلال النفوذ والوظيفة العامة وقبول الرشوة وانتهاك العدالة.

كذلك عرف الفساد من خلال تشريعات (حمورابي) ملك بابل، فقد أشار في المادة السادسة من تشريعه إلى جريمة الرشوة، فهي دون أي الجرائم كان يفترض بفاعلها أنْ يمثل إمام حمورابي نفسه لكي يقاضيه[1].

يتضح مما تقدم ذكره أنَّ الفساد كان فاشيًا ومستشريًا في العراق على مرّ التاريخ، وهناك الكثير من القصص والحكايات التراثية عنه، ولكننا سنتوسع في الحديث عن الحقبة من عام ١٩٦٣ وما بعدها وصولًا إلى عام ٢٠٠٣ لتكون لنا وقفة مع سنوات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ولغاية هذه الساعة.

وأرجو ألّا يثير حديثي الهلع، فنحن في العراق ربما بسبب الفوضى الخلاقة التي تتحكم بسياستنا الداخلية والخارجية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولغاية هذه الساعة، لم نكن بعيدين عن أنواع الفساد العام والخاص، الجمعي والفردي، حالنا حال الدول الأخرى التي عاشت ظروفًا شبيهة بظروفنا، ولا أعتقد أنَّ هناك مَن نسي ما قامت به الجماعات المنفلتة التي نهبت دوائر ومؤسسات وجامعات ومكتبات البلاد، وهي تردد هوسة: (اشحلو الفرهود كون يصير يومية)، التي ذكرتني بهوسة أخرى للعراقيين في أربعينيات القرن الماضي حينما هجم الغوغاء على بساتين بعقوبة العامرة بالبرتقال؛ والمعروف أنَّ أهل ديالى يؤخرون قطاف البرتقال إلى أنْ ينفذ من الأسواق، فبدأوا بقطف البرتقال، وهم يرددون هوسة: (ليش محيلينه للموت جنكم ضامينه؟).

وقد أشار الدكتور موسى فرج في سياق حديثه عن الفساد في العراق إلى حقيقة يجب الانتباه لها، وهي أنَّ الفساد في العراق لم يبدأ في العام ٢٠٠٣، ومَن يقرأ ما كتبه عبد الجبار محسن (مدير التوجيه المعنوي للقوات المسلحة

---

(١) عامر، الدكتور عادل، مقال بعنوان: "آليات مكافحة الفساد المرئية والمسموعة والمقروءة التقليدية والإلكترونية"، جريدة أبو الهول المصرية، عدد: ٠١-٢٠٢٢.

في عهد صدام) والذي نشره قبيل وفاته في عمان في عام ٢٠١٢ يقف على حقيقة الأمر.

وكان الفساد قد استشرى بكل أنواعه من السرقة إلى الرشوة إلى الابتزاز إلى الاختلاس إلى التزييف إلى الغش، ومع الفاقة التي كان الشعب يعاني منها تمّ تخصيص ٨% من نفقات الحكومة تنفق من خلال وزارة المالية، و٩٢% تنفق من خلال مكاتب مرتبطة برئاسة الجمهورية. وفي عام ٢٠٠٢ فاق التضخم نسبة ١٠٠%، وبلغت نسبة البطالة ٥٠%[١].

وقبل ذلك كان الفساد مستشريًا في العهد الملكي، ففي مقال كتبه الأستاذ خالد خلف داخل ونشرته جريدة البينة[٢]، تحدّث فيه عن الفساد قبل عام ١٩٥٨، يتبيّن أنَّ هذا العهد ورث فساد الدولة العثمانية التي حكمت العراق، حيث الرشوة والاختلاس وسوء سلوك الموظفين واستغلال المناصب للإثراء غير المشروع، وحيث كانت الوظائف والمناصب تُباع، في وقت سيطرت فيه العائلة المالكة على آلاف الدونمات منها: ٣٩٧٨ دونمًا في الوزيرية، و١٦٩٨٤ في الحارثية، و٢٣٢٣٣ في النعمانية، و٩٥٩١٩ دونمًا في خانقين، و٩٥١٧ دونمًا في بنجوين، و٧٨ دونمًا في سرسنك، و٤٩ دونمًا في الهندية[٣].

لكنه استشرى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أكثر وأكثر، وتشعب بعد ذلك بسبب الفوضى التي اجتاحت العراق، وبسبب الافتقار إلى القدوة النزيه، حكوميًا كان أم سياسيًا، أما عن الأمريكان فأمر غريب أنْ يُظنَّ بهم العفة! صحيح هم يتقيدون بالقانون في بلدهم ولكنهم عندما يكونون محتلين فإنهم يتحولون لعصابات للتعذيب ودونكم ما حصل في (أبو غريب) وعصابات

(١) فرج، موسى، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥، ص١٤٥.

(٢) نشر بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٨.

(٣) ينظر: فرج، موسى، سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥، ص١٠٣.

للقتل، ودونك (مذبحة ساحة النسور) وللسرقة، ودونك (عقود شركات دك تشيني).. ويكفي الإشارة إلى أنهم (خصخصوا) احتلالهم للعراق، فتعاقدوا مع شركات أمنية مثل "بلاك ووتر" التي استقطبت المرتزقة من كل بقاع العالم. أما عن الدول المجاورة، فالغريب أنها تنكرت لكل أصناف الدم التي تربطها بالعراق، فلم تتذكر القومي ولا الديني ولا الجوار، الذي ترسخ في عقولهم الباطنة هو صنف واحد: الثأر من العراق، وباتت عواصم تلك الدول صناديق لغسيل الأموال المسروقة وتأمين سلامتها، وأسواقًا عامرة لاستثمارها.

وهذا ما دفع العراق ليتربع على رأس هرم الدول الأكثر فسادًا، ووفقًا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية كان موقع العراق في خريطة الفساد في العالم خلال السنوات السبع التي أعقبت احتلال العراق من قبل أمريكا في مستوى متدنٍ جدًا، وحتى بعد هذا التاريخ كان التحسن طفيفًا يكاد لا يذكر، ويتبيّن حسب مؤشر مدركات الفساد للسنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ أنَّ العراق احتلّ عام ٢٠١٢ المرتبة ١٦٩ بدرجة ١٨ من بين ١٧٤ دولة، والمرتبة ١٧١ بدرجة ١٦، والمرتبة ١٧٠ بدرجة ١٦، ولم تسبقنا في مستوى الانحدار من كل دول العالم سوى جنوب السودان وأفغانستان والسودان وكوريا الشمالية والصومال.

الرشوة فساد الطبقات:

الرشوة مرض تأريخي، كان حتى قبل أنْ يتكلم هيرودوت عن رشوة عائلة الكامونيون لكاهنات أوراكل دلفي، وقد تحوّلت اليوم إلى رقم لا يمكن التغاضي عنه أو عدم الاهتمام به بعد أنْ خرج من المحلية إلى العالمية، إذ قدَّر البنك الدولي أنَّ الرشوة الدولية المعاصرة تتجاوز ١.٥ تريليون دولار سنويًا، أو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر بعشر مرات من إجمالي أموال المساعدات العالمية.

وقد نهى الإسلام عن الرشوة، وتشدد في أمرها، وهناك آيات وأحاديث نبوية في منع الرشوة، منها ما جاء عامًا مثل الحديث عن السحت؛ الذي ذكر في الآيات:

- ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ (١).
- ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ (٢).
- ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ (٣).

والسُحت لغة: كلّ حرامٍ قبيح الذكر؛ وقيل السُحت: كلّ ما خَبُثَ من المكاسب وحَرُم، فلَزِم عنه العار، وقبيح الذكر، مثل: ثمن الكلب والخمر والخنزير، وجمعه: أسحاتٌ، يُقال: قد أسحت الرجل؛ إذا وقع الرجل في السحت، والسُحت؛ الحرام الذي لا يحلّ كسبه؛ وذلك لأنّه يسحت البركة؛ أي يُذهبها، يُقال: أسحتت تجارته؛ أي خبُثت وحرُمت، وسحت في تجارته وأسحت؛ أي اكتسب السُحت، وسحت الشيء يسحته سحتاً؛ أي قشره قليلًا قليلًا.

والسُحت اصطلاحًا: كلّ مالٍ حرام لا يحلّ كسبه ولا يحلّ أكله، وسمي السحت بذلك؛ لأنّه يسحت الطاعات؛ أي يذهبها، وقد يُخصّ به الرشوة وما يأخذه الشاهد والقاضي (٤).

ومنها ما جاء خاصًا دلاليًا، مثل قوله تعالى:

---

(١) المائدة: ٦٢.

(٢) المائدة: ٦٣.

(٣) المائدة: ٤٢.

(٤) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت (١٤٢٧هـ)، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار الصفوة، مصر، ج٢٤/ص ٢٥٥.

- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

- ﴿ وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ (٢).

- ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٣).

وقد أجمع المفسرون على أنَّ هذه الآيات تنهى عن الرشوة بكل أنواعها، ومنه قولهم عن الآية الأولى: والنص هنا على وضوحه، فهو عام في النهي عن أكل الأموال بالباطل بأي صفة كانت، وخاص في الإدلاء بها إلى الحكام لأكل فريق من أموال الناس بالإثم، وهذا النص أقرب موضوعية إلى الرشوة، ولارتباط الرشوة بالرشاء في معنى الإدلاء بها(٤).

أما في السنة النبوية فهناك قوله صلى الله عليه وآله وسلم:

- **لعن رسول الله: "الرّاشي والمرتشي والرائش في الحكم"(٥).**

---

(١) البقرة: ١٨٨.

(٢) المائدة: ٦٢- ٦٣.

(٣) النساء: ١٦٠.

(٤) سالم، عطية بن محمد سالم (ت: ١٤٢٠هـ)، الرشوة في القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشر - العددان ٤٧، ٤٨ - رجب - ذو الحجة ١٤٠٠هـ. ص١٢٨.

(٥) مجموعة مختصين، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، عدد من المختصين بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب الحرم المكي، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة - السعودية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. الأحاديث الواردة في ذم الرشوة، ص ٤٥٤٨.

- "الرّاشي والمرتشي في النّار"[1].

- "ما من قوم يظهر فيهم الرّبا إلّا أخذوا بالسّنة، وما من قوم يظهر فيهم الرّشا إلّا أخذوا بالرّعب"[2].

- "مَن ولي عشرة، فحكم بينهم بما أحبّوا، أو بما كرهوا جيء به مغلولة يده، فإنْ عدل، ولم يرتش، ولم يحف[3] فكّ الله عنه، وإنْ حكم بغير ما أنزل الله وارتشى، وحابى فيه، شدّت يساره إلى يمينه ثمّ رمي به في جهنّم، فلم يبلغ قعرها خمسمائة عام".

- "مَن شفع لأخيه بشفاعة، فأهدى له هديّة عليها، فقبلها، فقد أتى بابًا عظيمًا من أبواب الرّبا"[4].

هذا الاهتمام يدعونا للتوسع في الحديث عنها؛ لا لأنَّ الإسلام حرّمها فحسب، وإنما لأنها مورست فعلًا، وأصبحت تقليدًا لا يأنف المسلمون عن ارتكابه، وقد مارسه أغلب الساسة الكبار وتابعيهم نزولًا إلى أدنى الدرجات في سلم المسؤولية، وفي الأثر وكتب الموروث أنَّ معاوية بن أبي سفيان أثناء نزاعه مع الخليفة علي بن أبي طالب، دفع الإتاوة للإمبراطور البيزنطي "قنسطانز" ولابنه الإمبراطور "قسطنطين الرابع"، وهناك إشارات عابرة لهذه الرشوة أوردها ابن سلام في كتابه "الأموال"، والبلاذري في كتابه "فتوح البلدان"، وابن الطقطقي في كتابه "الفخري في الآداب السلطانية"، والشيباني في كتابه "شرح كتاب السير الكبير"، أفادت أنَّ معاوية بن أبي سفيان هادن إمبراطور الروم، ولم تتوسع في الحديث عن الهدنة.

وقبالتها هناك روايات مهمة أوردها كل من ابن قتيبة في كتابه "الإمامة والسياسة"، والطبري في كتابه "تاريخ الأمم والملوك"، والدينوري في كتابه

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لم يحف: لم يحف: لم يجر ولم يظلم.

(٤) مجموعة مختصين، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، ص٤٥٤٨.

"الأخبار الطوال"، أشارت صراحة إلى أنَّ قيصر الروم زحف بجنده لمقاتلة المسلمين أثناء النزاع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، وأنَّ عمرو بن العاص، نصح معاوية بضرورة مواعدة قيصر الروم في تلك الفترة بإعطائه المال والحلل، وإطلاق سراح الأسرى؛ فاستجاب معاوية بن أبي سفيان، وكان ذلك سنة ٤١ للهجرة بعد أنْ بلغ معاوية أنَّ "طاغية الروم قد زحف في جموع كثيرة وخلق عظيم، فخاف أنْ يشغله عمّا يحتاج إلى تدبيره وأحكامه، فوجه إليه، فصالحه على مائة ألف دينار"[(١)].

وبعد هذا التاريخ صارت الرشوة ثقافة متداولة تمارس من قبل الأعم الأغلب من السياسيين والقادة والوجهاء فيما بينهم، والحديث عن ذلك يطول كثيرًا، ولكن مخلفات تلك الممارسات وصلتنا متأصلة فمورست بشكل جاد منذ زمن الاحتلال العثماني وصولًا إلى زمن الاحتلال الأمريكي، فكانت جزءًا من منظومة الفساد الواسعة، حتى مع علم الجميع أنَّ عملهم ذاك مخالف للسنة، وتلك لا تتفق مع قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "القائم بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد"[(٢)]. بل إنه -صلى الله عليه وسلم- رسم المنهج واضحًا في قوله: "مَن أخذ بسنتي فهو مني، ومَن رغب عن سنتي فليس مني"[(٣)].

"ومع أنَّ الفساد في العراق مختلف عن الفساد في غيره من دول العالم؛ لأنه فساد الكبار وليس فساد صغار الموظفين القابعين في حافات وقعر الجهاز الحكومي، فإنَّ الرشوة حتى تلك التي يمارسها صغار الموظفين

---

(١) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر، (ت: ٢٩٢هـ)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: خليل منصور، دار الاعتصام، قم. ج٢/ص١٥٢.

(٢) الألباني، محمد ناصر الدين، (ت:١٤٢٠هـ)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، ص٣٢٧، حديث رقم: ٤١٢٧.

(٣) الجورقاني، عبد الله الحسين إبراهيم الهمذاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس، الهند، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. ج٢/ص٥٤.

مختلفة، فهي من أقل قضايا الفساد حجمًا في العراق لكنها أكثر ممارسات الفساد خطورة من ناحية تخريب المنظومة القيمية في المجتمع. وقد لفتت زيادة حجم الرشا المدفوعة أنظار المتخصصين، ففي ٢٠١٣/٦/٢٠ أعلنت الأمم المتحدة أنَّ نسب الفساد الإداري العراقي في تزايد مستمر، وأكدت أنَّ نحو ٦٠% من موظفي الخدمة المدنية عرضوا أخذ رشاوى، وأنَّ العراقي يضطر إلى دفع رشوة أربع مرات في السنة في المعدل. وقال بيان الأمم المتحدة إنَّ دراسة موسعة أجريت بشراكة كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي الاتحادية، وهيئة إحصاء إقليم كردستان، ولجنة النزاهة في العراق وبحسب بيان أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنَّ الفساد ما زال يؤثر في حياة أغلبية العراقيين، وأنَّ ٥٤% من العراقيين يرون أنَّ الفساد في تصاعد مستمر[١].

وتماهيًا مع تصاعد نسب الفساد بشكل عام، أعلنت هيئة النزاهة في ٢٠١٤/١/٢٢ أنَّ معدلات الرشوة زادت بنسبة ٥٠% عن معدلاتها لشهر تشرين الثاني ٢٠١٣[٢]. ومع ذلك؛ فإنَّ ما يوصف بالرشوة في العراق لا يعكس جوهر الفعل "الرشوة" وإنما هو في حقيقته مختلف عن الرشوة وأخطر منها بكثير... ولتوجيه مزيد من الضوء على هذه القضية بيّن موسى فرج رأيه بالآتي:

الرشوة: فعل شائن حرّمه الدين وجرّمه القانون، وهي في العراق غيرها في الدول الأخرى، ليس من حيث سعة الانتشار والحجم فقط، بل من حيث النوع أيضًا، ونسبة كبيرة منها قد تخرج عن وصف الرشوة إلى ما هو أكثر بشاعة.

---

(١) فرج، الفساد في العراق، ص١٦١- ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٣.

الموقف من الرشوة:

١. موقف الدين: سبق وأنْ بيّناه فيما مضى بشكل موجز ويكفي التذكير بقوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحاكم لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لعن الله الراشي والمرتشي".

٢. موقف القانون: اعتبرها القانون جريمة مخلة بالشرف. وعاقب عليها بالحبس مدة تصل إلى ١٠ سنوات مع مصادرتها. ووفقًا لأحكام قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (النافذ)، تعد:

- الرشوة من الجرائم المخلة بالشرف (م:٢١).

- يعاقب الموظف المرتشي بالسجن مدة لا تزيد على ١٠سنوات(م:٣٠٧).

- يعاقب الراشي بعقوبة المرتشي نفسها (م:٣١٠).

- مصادرة الرشوة (م: ٣١٤).

- يعاقب بالحبس أو الغرامة كل مَن عرض رشوة على موظف أو مكلف بخدمة عامة ولم تقبل منه (م: ٣١٣).

٣. موقف الثقافة المجتمعية: النسبة الأعظم من موظفي الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ينتمون إلى الأحزاب الدينية أو من مناصري تلك الأحزاب، وهم يؤدون الشعائر الدينية بحماس واضح ونادرًا ما يخلو مكتب أي منهم من الآيات القرآنية وصور الرموز الدينية، والثقافة الشائعة في ظاهرها ثقافة دينية ملتزمة كما أنَّ رواتب منتسبي الدولة بعد ٢٠٠٣ قد تحسّنت بشكل ملموس.

واقع الرشوة في العراق: إذا كان الدين مناهضًا للرشوة والقانون يجرّمها والثقافة المجتمعية في ظاهرها بالضد منها، وكل تلك العوامل مجتمعة تصلح في ظاهر الأمور إلى التضييق عليها وحصر ممارستها بأضيق الحدود، فهل أنَّ ما هو حاصل في العراق يتسق مع هذا أستاذ صالح العزيز...؟ لنتوقف عند ما تحت أيدينا من معطيات في هذا الشأن:

٦٠% من موظفي العراق يتعاطون الرشوة والمواطن يلجأ إليها أربع مرات في السنة، هذا ما قالته الدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة (UNDP) بالتعاون مع وزارة التخطيط وهيئة النزاهة ونشرتها بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٣.

وقالت الدراسة: "يضطر ٤٥.٨% من دافعي الرشاوى إلى اللجوء إلى الرشوة لتسريع الإجراءات الإدارية، ويضطر أكثر من الربع (٢٦.٦%) إلى دفع رشاوى للحصول على معاملة أو خدمة أفضل".

وفي دراسة لهيئة النزاهة تحت عنوان: "معدلات الرشوة تقفز إلى ٥٠% في العراق وحملة الشهادات الجامعية يتصدرون"، جاء فيها: إنَّ حملة شهادة الدكتوراة يتصدرون دافعي الرشوة في العراق (بمعدل ١٢,٦٦%). وجاء حملة الماجستير ثانيًا (١١.١١%)، والدبلوم العالي (٧.٣٢%)، والبكالوريوس (٧.٠٥%)، والإعدادية (٥.٧١%)، والمتوسطة (٤.٤٥%)، والابتدائية (٢.٤٤%)، وأخيرًا مَن لا يقرأ أو يكتب (١.٧٨%)، بينما أغفل (٦.٦١%) منهم ذكر تحصيله الدراسي. وبالاستناد إلى ما جاء في الدراستين أعلاه فإننا ننتهي إلى ثلاثة استنتاجات غريبة:

الأول: أنَّ ٦٠% من موظفي الدولة في العراق مرتشون، معنى هذا أنَّ غالبية موظفي الدولة مطعون في شرفهم؛ لأنَّ الرشوة جريمة مخلة بالشرف وفقًا للقانون العراقي.

الثاني: أنَّ ٧٢.٤% يعني ثلاثة أرباع الراشين يدفعونها لتسريع الإجراءات الإدارية أو لتسريع معامله أو خدمة أفضل.

الثالث: أنَّ حملة الشهادات العليا في العراق يتصدرون دافعي الرشا.

ولما كانت الرشوة فعلًا شائنًا حرّمه الدين وجرّمه القانون ورفضته الثقافة المجتمعية فكيف يستقيم قوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء) مع تصّدر المثقفين لدافعي الرشا في العراق؟

أمر آخر أراه مهمًا جدًا... هل أنَّ كل ما يعتبره القانون العراقي رشوة هو كذلك بالفعل أم أنه أمر آخر مختلف لكنه أكثر خسة؟

لنتوقف عند تحليل مفهوم الرشوة بداية.

- الرشوة من وجهة نظر وعاظ السلاطين: عرّفها ابن منظور (صاحب لسان العرب) بقوله: "هي مأخوذة من رشا الفرخ إذا مدّ رأسه إلى أمه لتزقه". لكن ابن منظور هذا لم ينصف، وجنح عن جوهر الموضوع بعيدًا، ولو كان كلامه قد قاله قبل نزول القرآن الكريم لعذرناه؛ لأنه يأخذ الموضوع من جانبه اللغوي فقط، ولكن بعد نزول القرآن الكريم فإنَّ الثقافة واللغة يفترض أنْ تتسق مع أحكامه وثوابته وليس من المعقول أنْ يستمر اللغويون بوصف الأمور وفق ما كانوا يتعاملون معها قبل نزوله إنْ كانوا به مؤمنين، فالقرآن الذي وصف الرشوة بأبشع الأوصاف لا يستقيم معه وصف ابن منظور للرشوة بأنَّها تصف حال الفرخ إذا مدّ رأسه إلى أمه لتزقه! وفوق ذلك تعال معي لنناقش ابن منظور:

١. الفرخ الذي يمد رأسه لأمه لتزقه، عاجز عن الحصول على رزقه بنفسه. أما المرتشي فهو شخص قادر على الحصول على رزقه من طرق شتى غير الرشوة.

٢. وهو غير قادر على التمييز بين الأفعال شريفها ووضيعها، فهو مجرد فرخ. أما المرتشي فهو بالغ راشد كامل الأهلية يميّز بين الأفعال لكنه مع ذلك يختار الوضيع منها.

٣. وفوق ذلك فإنَّ الرشوة في سياقنا تُمنح لقاء مقابل أو وعد بمقابل، والفرخ الذي تزقه أمه غير قادر ليعطي مقابلًا أو يعد بمقابل.

٤. من جانب آخر، فإنَّ تصرّف الأم بإخراجها مما في حوصلتها لصالح فرخها عمل في منتهى الإيثار، فكيف جاز لصاحب اللسان أنْ يستعيره لوصف الرشوة المذمومة...؟

إذن؛ فإنَّ صاحب لسان العرب شأنه شأن غيره من وعاظ السلاطين، كان يلوي الكلم من أجل تسويغ ما هو باطل وشائن ليخدم به أئمة الجور والفساد من الحكام؛ بل إنَّ بعض الوعاظ في زماننا هذا قد سوّغ الرشوة، فقد قرأت أنَّ أحدهم استفتى رجل دين بشأن دفع رشوة لمسؤول مقابل تعيين ولده، فأفتى له رجل الدين قائلًا: "لو أنك صادفت وحشًا مفترسًا فاغرًا فاه وبيدك عظم ألا ترمي له العظم كي يسمح لك بالمرور؟"، وواضح أنَّ الحالين مختلفان ولا يجوز استعارة هذا المثل لتسويغ هذا الفعل.

وقرأت أنَّ مسؤولًا حكوميًا كان قد علق فوق رأسه في مكتبه الآية الكريمة: (وادفع بالتي هي أحسن)، وكل واحد يراجع مكتبه يقرأ تلك الآية فيفهم المطلوب. وهذا مثال سيئ لتوظيف الدين بشكل منحرف.

من ناحية أخرى، فإنَّ معظم القوانين لم تصف الرشوة بل قررت عقوبات مَن يرتكبها، فقد نصّت على الرشوة وعاقبت مرتكبيها ولكنها لم تعرّفها، وكل القوانين نظرت إلى الرشوة من زاوية واحدة، وهي زاوية الوظيفة، فقالت بأنها ممارسة الإتجار بالوظيفة باعتبار أنَّ الموظف يتلقى أجرًا عن قيامه بواجباته الوظيفية من الجهة التي وظفته، وعليه؛ فإنَّ العقوبة تنصب على قيامه بالإتّجار بالوظيفة للحصول على مقابل آخر غير الأجر المقرر له، ومن جهة غير الجهة التي وظفته ولغرض غير الغرض المحدد له، ووفقًا لذلك؛ فإنَّ القانون العراقي:

١. اشترط أنْ يكون المرتشي موظفًا، وعندما لا يكون موظفًا لا تعده رشوة.

٢. اعتبر المرتشي هو الأساس في العقوبة، وبناءً عليه فإنَّ عقوبة الراشي ليست عقوبة أصلية وإنما جاءت لاشتراكه في الجريمة الأصلية (الرشوة)، وهو بذلك قد أهمل جانبين مهمين، هما: الموقف من الراشي، والباعث للرشوة أو الدافعية إليها.

أما أهل اللغة فقد عرّفها ابن الأثير بأنها: الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء، فالراشي الذي يعطي مَن يعينه على الباطل، والمرتشي الآخذ، والرائش الذي يسعى بينهما، واللغة تقول: إنَّ الراشي هو الذي يعطي مَن يعينه على الباطل، فهو يدفع مالًا من أجل أنْ يستفيد حقًا ليس له، أو أنْ يعفو نفسه من واجب عليه.

ومع أنَّ أهل اللغة أقرب الجميع لتحديد المفهوم المعاصر للرشوة إلا أنَّ لي قراءة مختلفة عن كل ما تقدم لمناقشة الرشوة في العراق تحديدًا، وفي راهننا الحالي هي الآتي:

١. ماذا لو كان الراشي قد دفع الرشوة ليحصل على حق وليس على باطل؟ وماذا لو كان الراشي يدفع مضطرًا من أجل أنْ يحصل على حقٍّ له لا يستطيع الحصول عليه إلا من خلال الرشوة؟، وماذا لو كان الراشي يدفع ليدفع عن نفسه ظلمٌ واقع عليه؟، ويدفع مضطرًا لأنه لا يوجد سبيل غير الرشوة لدفع الظلم عنه، بمعنى أنَّ الغرض من دفع الرشوة مشروع وهو الحصول على حقه أو تجنب باطل يقع عليه؟ في هذه الحالة ومع التسليم بجرمية المرتشي، هل أنَّ الراشي مجرم؟ وهل يعد فعل المرتشي رشوة أم ما هو أفظع من الرشوة وأشد ظلمًا؟ إنه اغتصاب. فالاغتصاب لا ينحصر بالجنس كما هو شائع في ثقافتنا، وإنما الاغتصاب يحصل للمال والحقوق أيضًا، ومثل هذا الفعل ينطبق عليه مدلول الحرابة من الناحية الفقهية،

وتنحصر الجريمة بالمغتصب (المرتشي)، ولا تطال الضحية: "إنَّ الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه..." حديث نبوي شريف، في هذه الحالة فإنَّ الدين أسقط العقوبة عن الراشي وشددها على المرتشي (المغتصب)، لكن القانون ساوى بين الضحية والمغتصب!

٢. الرشوة تدفع من أجل أنْ يأخذ المرء حقًا ليس له...هذا هو الباعث الموضوعي للرشوة، لكن الدراسة أظهرت أنَّ ثلاثة أرباع الراشين يدفعونها لتسريع الإجراءات الإدارية أو الحصول على معاملة أو خدمة أفضل. في هذه الحالة ما المقصود بالخدمة الأفضل؟ هل يريد المراجع من موظف الحكومة تمريغ عضلات ظهره مثلًا؟ لا أبدًا. كل ما يريده المراجع أنْ يسمح له موظف الحكومة بالدخول إلى الدائرة فينعم بالظل خلال مدة انتظاره إنجاز معاملته بدلًا من أنْ يرغمه الموظف الفاقد للقيم أنْ يراجع من الشباك وينتظر خلف الشباك في العراء تحت الشمس وبمواجهة الرياح والغبار، وفي الغالب يضعون فوق الشباك المخصص للمراجعة أجهزة التكييف التي تقذف بالهواء الحار على رأس المراجع، فهل أنَّ سعي المراجع لمعاملة أفضل ينطوي على طلبٍ لباطل؟

أم هل أنَّ المراجع في مثل هذه الحال يسعى للاستفادة من حقٍ هو ليس له؟ وإذا كان المواطن لا يحصل على هذا الحق المشروع إلا بدفع الرشوة، فهل أنه إنْ دفعها قد فعل ذلك مختارًا أم أنه (ما استكره عليه)؟

٣. نأتي للحالة الأخرى (اللجوء إلى الرشوة لتسريع الإجراءات الإدارية)، دراسات معروفة صدرت عن الأمم المتحدة وجهات رسمية عراقية تؤكد أنَّ عمل موظف الحكومة خلال ساعات العمل الرسمي لليوم يتراوح بين ١٠-١٧ دقيقة، هذا يعني أنَّ واقع استغلال وقت العمل لا يتجاوز ٣,٥ % في أحسن الأحوال، ومعناه أنَّ المواطن إذا كان يحتاج لمراجعة واحدة لإنجاز معاملته في الظروف الاعتيادية فإنه يحتاج إلى ٣٠ مرة. وعندما تكون القضية

محل المراجعة واجبة وغير قابلة للتأجيل كالحصول على هوية الأحوال المدنية أو سنوية السيارة أو جواز السفر أو معاملة إيصال الماء لداره، فهل أنَّ حقه في اختصار عدد مرات المراجعة (ومن الشباك الذي ينفخ عليه المكيف هواء حارًا) باطل يسعى للحصول عليه أم حقه المشروع...؟ وإذا كان هذا الحق لا يمكنه الحصول عليه إلا من خلال الرشوة، فهل أنَّ الراشي في هذه الحالة ملعون أم أنه (مستكره عليه؟).

٤. وتقول الدراسة إنَّ "أعلى معدلات الرشوة تنتشر بين المواطنين الذين يتعاملون مع الشرطة وموظفي تسجيل الأراضي وموظفي الضرائب والعائدات". وأنا أتساءل هنا: عندما يُلقى القبض على شخص بقضية إرهاب وهو بريء من ذلك أو أنه يسعى إلى تقليل مدة بقائه في التوقيف من دون عرضه على المحكمة لمدة تبلغ أحيانًا أكثر من سنةٍ. أو أنه يطلب إخلاء سبيله؛ لأنَّ المحكمة حكمت ببراءته منذ أشهر ولم تنفذ الشرطة قرار المحكمة. فهل أنَّ ما يطلبه هو تملص من واجب عليه أم إنه استنقاذ للنفس من ظلم واقع عليها؟ وإنْ كان السبيل الوحيد المتاح أمامه لدفع الظلم عنه هو دفع الرشوة. فهل إنَّ دفعه للرشوة جريمة أم يدخل ذلك في خانة (ما أستكره عليه)؟

٣. مَن هم دافعو الرشوة في الحالة العراقية...؟ الدراسة تقول إنَّ أصحاب الشهادات العليا هم مَن يتصدرون دافعي الرشوة في العراق؟ فإذا كانت الرشوة فعلًا شائنًا وفاسدًا ومذمومًا ومجرّمًا قانونًا، فهل يعقل أنْ يتصدر مرتكبيه مَن هم الأكثر من غيرهم تمسكًا بالقيم؟ وهل أنَّ ذلك يستقيم مع قوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"؟ الجواب: أنهم استكرهوا على ذلك، وهم لم يسعوا للحصول على ما هو ليس حق لهم أو أرادوا التنصل من واجب عليهم. وهي ليست رشوة إنما اغتصاب وحرابة، وفي فعل الاغتصاب فإنَّ العقوبة لا تطال الضحية إنما تنصب على المُغتصب وهو المرتشي حصرًا، ومَن مكَّنه من ممارسة اغتصابه للآخرين، وهي الحكومة.

فإذن، دراسات هيئة النزاهة في هذا المجال واستطلاعاتها الشهرية في مجال محاربة الرشوة والتي جعلت منها في السنوات الأخيرة بديلًا لمواجهة الفساد غير علمية وغير منطقية، بدلًا من ذلك، فقد كان ينبغي على إدارتها أنْ تتوقف مليًا عند النقاط الآتية:

١. عندما يكون محل الرشوة تسريع الإجراءات الإدارية والحصول على خدمات أفضل، فإنَّ القضية ليست قضية رشوة إنما اغتصاب للمال والكرامة والحقوق، وفي هذه الحالة يوّجه اللوم للحكومة التي مكّنت موظفيها المنحرفين، والذين اختارتهم هي لا على أساس المقدرة والأمانة إنما على أسس الحزبية والرشا. والتوجه لإصلاح أسس التوظيف إلى جانب نظم العمل والإجراءات المعتمدة من قبل دوائر الدولة، وتطبيق المعايير التي تمنع تصعيب مراجعة المواطنين أو التعسف في حقوقهم أو إيقاع الظلم عليهم مع إجراءات مشددة ضد المرتشي، ولكن ليس (الراشي) إلا في حالة دفعه للرشوة بقصد الحصول على حق ليس له أو التملص من أداء واجب يقع عليه القيام به.

٢. مع أنَّ ابتزاز الناس واغتصاب أموالهم حقيقة واقعة وينبغي محاربتها بأشد الإجراءات فاعلية؛ لكن الرشوة غير ذلك، وهي في مجال الأعمال عندما يحقق الطرفان الراشي والمرتشي مزايا غير مستحقة، وعلى حساب الدولة والمجتمع، وتشكل نهبًا وتبديدًا للمال العام وحقوق الشعب، وينبغي التمييز بين الرشوة والابتزاز.

٣. الطبقة السياسية والحكوميون هم أبطال الرشوة الحقيقيون وليس حملة الشهادات العليا ولا الساعون لإنجاز معاملاتهم بإجراءات معقولة أو الحصول على احترام لآدميتهم عند مراجعة دوائر الدولة أو الحصول على حقوقهم الثابتة أو الدافعون لظلم يطالهم، والطبقة السياسية الفاسدة تبدأ

ممارستها لهذا الفعل الشائن من الرشوة الانتخابية لشراء الأصوات، ومن ثم شراء المناصب والمواقف، مرورًا بإحالة المقاولات وإبرام العقود.

أما عن الأسس التي يمكننا اعتمادها للتخلص من الفساد أيها الأستاذ الكريم، فهي ذاتها التي تعتمد في مواجهة تفشي الوباء ومثلما هو مطلوب في حالة تفشي الوباء من حرمانه من البيئة الملائمة لتفشيه، والاهتمام بالنظافة لتوفير بيئة مناقضة له، ومن ثم عزل المصابين عن غيرهم، وأخيرًا المواجهة المباشرة للفيروس والقضاء عليه، فإنَّ وباء الفساد يتطلب الآتي:

١. مستوى من الوعي الشعبي مستعد للدفاع عن حقوقه، قادر على فرض إرادته باختيار ساسة نظيفين وطنيين، يتخذون من الشعب معبودًا بعد الله ولا يعبدون المصالح الحزبية والشخصية والفئوية.

٢. انتخابات تنجب برلمانًا نزيهًا يضع مثلث الشعب الوطن الإنسان أمامه، ويركل كل تميمة لا تنفع.

٣. حكومة تتسم بالمهنية والنزاهة والمقدرة، تمارس العمل بشفافية عالية، وتخضع لمساءلة الشعب.

٤. أجهزة مكافحة فساد مستقلة يديرها أشخاص متمكنون، مُرّون في قول الحق في حضرة أي من كان.

٥. توفير البيئة المثلى للتخلص من الفساد:

- سيادة القانون.
- عمق الشفافية التي تعمل فيها الحكومة.
- تمكين الناس والإعلام من الاطلاع على المعلومات.
- خضوع المسؤولين والقادة الحكوميين والسياسيين للمساءلة والمحاسبة.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في الرقابة وصنع القرار.

- مشاركة الناس في الحكم بشكل مستمر وليس في صناديق الانتخابات فقط.
- نظافة الانتخابات وخلوها من التزوير والغش والخداع.
- نظافة المسؤولين والمنتخبين للمجالس التمثيلية من الفساد.
- فاعلية الكشف عن الذمة المالية للمسؤولين.
- ضمان منع تضارب المصالح (تعيين الأقارب واستغلال النفوذ).

٦. توفير متطلبات مواجهة الفساد، وتشمل:

- استقلال وكفاءة أجهزة مكافحة الفساد في بلدك.
- استقلال وكفاءة القضاء.
- عمق الفصل بين السلطات.
- سلامة التشريع والقوانين[١]".

إنَّ الرشوة محنة كبيرة تعاني منها اليوم أغلب دول العالم، وتحظى بمتابعة المتخصصين ومراكز الدراسات والمنظمات الدولية؛ لأنها لم تعد محصورة داخل أطر البلدان، ولم تعد شأنًا داخليًا بحتًا، بل امتدت ومدت أذرعها بعيدًا، ومن ذلك ما عرف في البرازيل باسم "لافا جاتو" (غسيل السيارات)، وهي شبكة فساد واسعة وشديدة التعقيد. استخدم مديرو شركة "بتروبراز" (شركة النفط الوطنية البرازيلية) خلية تمويل غير مشروعة لدفع الرشا للساسة الذين عينوهم لدعم الحملات الانتخابية للائتلاف الحاكم. وقد توسطت "لافا جاتو" بين السياسيين وقادة الأعمال من إحدى عشرة دولة ممتدة من البرازيل إلى البيرو. وهي القضية التي أجبرت الرئيس البيروفي "بيدرو بابلو كوتشينسكي" على الاستقالة.

(١) فرج، موسى، الفوضى المستدامة في العراق، دار الرواد المزدهرة، بغداد ٢٠٢٠، ص١١٣- ١٢٣.

وعزلت كوريا الجنوبية رئيستها "باك غن هي" في ٢٠١٧ بتهمة الرشوة والتهم الأخرى. في عام ٢٠١٨، أُدينت بتهمة إساءة استخدام السلطة والإكراه والرشوة وحُكم عليها بالسجن لمدة ٢٤ عامًا.

وللرشوة أثر داخلي لا يقل خطرًا عن أثرها الدولي لا سيّما في البلدان الفقيرة، إذ أفادت منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١١ أنَّ ثلثي سكان بنغلادش وأكثر من نصف الهنود دفعوا رشوة خلال عام ٢٠١٠.

وأفادت تقارير أخرى صدرت عام ٢٠١٧ أنَّ شخصًا من كل أربعة أشخاص على مستوى العالم كله دفع رشوة خلال عام ٢٠١٦ للوصول إلى خدمة عامة.

وأشار تقرير منظمة الشفافية العالمي لعام ٢٠١٧ إلى أنَّ ما يقارب ٧٠% من الهنود الذين حصلوا على خدمة عامة اضطروا لدفع رشوة.

وما يمكن تصنيفه ضمن مفهوم الرشوة: هدية المسؤولين، الابتزاز، التحريف، التزوير، بل وحتى التبذير وخيانة الأمانة.

ويضعنا هذا أمام صورة يتضح من خلالها أنَّ الفساد بكل أشكاله أصبح سمة دولية، لا يختلف في بلد عن آخر إلا من حيث الحجم والأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم، وأنَّ الشعوب بدأت تشكو فساد الحكام وبقية المفسدين الآخرين، وقد أفاد تقرير منظمة الشفافية الدولية أنَّ ما يقرب من ٥٧% من الناس في جميع أنحاء العالم يشعرون أنَّ حكوماتهم تعمل بشكل سيء لمكافحة الفساد. وأظهرت دراسة أخرى لمنظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠١٧ على مستوى العالم أنَّ حوالي ثلث الأشخاص يعتبرون رؤسائهم ورؤساء وزاراتهم ومسؤولي الحكومة الوطنية والمحلية ومديري الشركات والممثلين المنتخبين وضباط الشرطة فاسدين. يُنظر إلى ضباط الشرطة على أنهم أكثر الفاسدين في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى (بنسبة ٤٧%) وآسيا والمحيط الهادئ (بنسبة ٣٩%). ويعد ذلك إدانة مدمرة لمدى

وحجم مفاهيم الفساد العالمي في هذا العصر من الجنس الإنساني الفاسد "Homo corruptus"، أشخاص مدللين وفاسدين جدًا. وهو الأمر الذي دفع العالم للاهتمام ومتابعة الفساد وأثره، فسعى إلى وضع القوانين الدولية لمحاربته، مثلما سعت البلدان لسن قوانين محلية لمحاربة الفساد.

القانون الدولي لمحاربة الفساد:

أما القانون والنظام الدوليين والمحليين فلم يقِّل اهتمامهما بمكافحة ومحاربة الفساد عن الدين، وفي هذا المجال هناك قوانين ومساعٍ دولية عامة، وقوانين ومساعٍ محلية خاصة بالبلدان التي ينتشر فيها الفساد. فيما يخص القوانين الدوليةً هناك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي ملزمة قانونيًا لمكافحة الفساد وأحكامها ذات طابع إلزامي، وهي تغطي المجالات الخمسة الرئيسة الآتية: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

وتغطي الاتفاقية العديد من أشكال الفساد المختلفة، مثل: الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظائف، ومختلف أفعال الفساد في القطاع الخاص. ومن أبرز ما يميز الاتفاقية إدراج فصل خاص بشأن استرداد الموجودات، بهدف إعادة الموجودات إلى أصحابها الشرعيين، بما في ذلك البلدان التي أخذت منها بطريقة غير مشروعة. والغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطراف في هذه الاتفاقية[1]. بعد أنْ أكدت في ديباجتها التي كتبها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، والتي تصدرت كتاب الاتفاقية على أنَّ الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات. فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية

(١) ينظر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ فيينا، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، ص٦.

الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب، وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري[1]، وعادت وأعربت في الديباجة العامة عن قلقها من مشكلات ومخاطر الفساد على المجتمعات وأمنها بما يقوّض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر[2]. والملاحظ أنه تشخيص سليم جدًا وفي منتهى الدقة، فانتشار الفساد في العراق تسبب في كل تلك المساوئ المذكورة وأكثر، وتحول إلى غول التهم مصادر العيش ومقومات الحياة في المجتمع.

وتصدت اتفاقيات ومنظمات ومؤسسات الأمم المتحدة لمناهضة الفساد، من خلال تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضد الرشاوى لمشكلة انعدام النزاهة على المستويين الوطني والحكومي، ولجنة مكافحة الفساد التابعة لغرفة التجارة الدولية قواعد السلوك بحسبانها أداة للانضباط الذاتي للمشروعات.

ومع تنامي درجات الفساد في العالم كله ازداد الدعم المجتمعي لجهود محاربته، وبتشجيع ودعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية تبنت منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة المجتمع المدني العالمية التي تتزعم جهود مكافحة الفساد ومن خلال أكثر من ٩٠ فرعًا حول العالم وأمانتها الدولية في برلين، تقوم بالتوعية بالآثار الضارة للفساد، وتعمل مع الشركاء من الحكومات والشركات والمجتمع المدني على وضع تدابير فعّالة وتنفيذها لمواجهة الفساد.

للترويج لهذه الاتفاقية يعمل ائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (Coalition UNCAC) كشبكة عالمية تجمع أكثر من ٣٥٠ منظمة مجتمع مدني في أكثر من ١٠٠

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص٥.

بلد، وتلتزم جميعها بتشجيع التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وتنفيذها ورصدها. ويسعى الائتلاف لحشد نشاط المجتمع المدني من أجل الاتفاقية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية[1]، لا سيّما وأنَّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أبرمت باتفاق ١٧٠ دولة [2].

ومع ذلك: هناك مَن يشكك بتقارير منظمة الشفافية ويطعن بالنتائج التي تروج لها، ولا أدري إنْ كان هذا جزءًا من الدفاع عن النفس باعتبار أنَّ المنظمة تمثل خطرًا مباشرًا على هؤلاء ومصالحهم، أم كان لغايات خفية أخرى. وهناك مَن لا يهتم لتقاريرها مهما كانت أهميتها، والمعلومات الواردة فيها. وهناك أصحاب منظمات المجتمع المدني الوهمية التي يحققون من ورائها مرابح شخصية كبيرة، وأخيرًا قلة ممن اهتموا بشكل مهني بهذه التقارير.

المهم أنَّ النظرة لموضوع الفساد والتعامل معه ما زالت خاضعة للتجاذبات المجتمعية والسياسية في وقت ما زال الفساد راسخ الجذر، ويزداد نموًا وتضخمًا وانتشارًا، وقد نزل إلى أدق مفاصل العراقيين فتحوّلت الرشوة إلى منهج حياتي يمارس في كل الدوائر والمؤسسات.

---

(١) ينظر: دل، جيليان، استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود؛ مناهضته: دليل، دل وماري تيراكول بمساهمة من: جوديت كوستا ورييبكا دوبسون، منظمة الشفافية الدولية وائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٨.

القانون العراقي لمكافحة الفساد:

لأنَّ الفساد كان شاخصًا عبر التاريخ، لم يختفي في أي مرحلة، نجد هناك قوانين محلية سنّت للحد من تفشي الظاهرة ومحاربتها والكشف عنها ومعاقبة المفسدين في تواريخ مختلفة، ما يهمنا منها ما سن لمحاربة الفساد المعاصر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ومنها:

الأمر رقم ٥٥ الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣ لتفويض السلطة العراقية فيما يتعلق بالهيئة العراقية المعنية بالنزاهة، وهو أمر أصدره بول بريمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، وتماشيًا مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها قرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار رقم ١٥٠٠ (٢٠٠٣) والقرار رقم ١٥١١ (٢٠٠٣).

وتمّ بموجب هذا الأمر ووفق المادة ١ من التفويض تخويل مجلس الحكم سلطة إنشاء مفوضية عراقية معنية بالنزاهة العامة. على أنْ تكون جهازًا مستقلًا مسؤولًا عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، وبناءً عليه تمّ التباحث بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة حول النصوص والأحكام المقترحة لإنشاء المفوضية[1]؛ لتكون المؤسسة العليا للتدقيق المالي والمحاسبي والمسؤولة عن الكشف عن أعمال الفساد والتبذير وإساءة التصرف في الوزارات والمنظمات الحكومية العراقية[2].

(١) ينظر، هيئة النزاهة، قانون هيئة النزاهة، ص٣و٤.

(٢) المادة ٢ ـ ج ـ ١، الخاصة بالأحكام والشروط من التخويل، ص٥.

دائرة المفتش العام وهيئة النزاهة

يروق لي التأكيد مرة بعد مرة على أنَّ الفساد في العراق كان فاشيًا بشكل مرعب قبل سقوط النظام، وكان موجودًا ولكن بنسب متفاوتة في حقب سابقة طوال عمر الدولة العراقية الحديثة، وما حدث بعد الاحتلال من تفشٍ للفساد بشكل لافت للنظر لا يعني أنه كان موجودًا قبل هذا التاريخ، ولم يكن بسبب سقوط نظام الحكم وتعطل القوانين وحلّ القوى الأمنية والجيش فحسب، وإنما لأنه وجد فرصة سانحة ليعيث في أرض العراق فسادًا بتشجيع من المحتل؛ الذي كانت قواته القدوة والنموذج الأمثل الذي احتذى به المفسدون، وسنتحدث عن ذلك لاحقًا، لكن تحول الفساد إلى ظاهرة خطيرة تهدد المحتل والنظام القائم؛ هو الذي دفع المحتل للتفكير في تطبيق بعض مناهج مكافحة الفساد المعمول بها في أمريكا وبعض الدول الأخرى، ومنها تأسيس مفوضية النزاهة ودائرة المفتش العام؛ أملًا في حصر الفساد ضمن مساحات ضيقة تضمن له وللمتعاونين معه العمل دون شركاء. وهذا يعني أنَّ نية تأسيس الدوائر الرقابية الجديدة لم تأتِ لتخدم العراقيين وبلدهم، لكن الرياح جرت عكس ما تشتهي سفن المحتل وأعوانه حينما أخذ رجال تلك المؤسسات على عاتقهم مكافحة الفساد بشكل جادٍ وحقيقي؛ مما أوقع تعارضًا بين المنهجين سنتحدث عنه لاحقًا. أما المؤسسات الرقابية التي أسسها المحتل فهي: دوائر المفتشين العموميين، ومفوضية النزاهة.

المفتشون العموميون:

معروف على مستوى العالم أنَّ كثيرًا من الدول المتقدمة ومن المنظمات الدولية لديها مفتشون عموميون مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يعمل مكتب المفتش العام للمفوض السامي فيها على ضمان سريان أنشطة المفوضية وعملياتها بصورة مستقلة، ويتولى الإشراف عليها. يُجري مكتب المفتش العام تحقيقات في سوء السلوك، وكذلك يبحث في

أمور تمثل، أو قد تمثل، خطرًا كبيرًا على المنظمة، كما يجري تحليلًا شاملًا لنتائج الإشراف، ويقدم المشورة والتقارير إلى الإدارة العليا. ومن خلال خدمات الإشراف والتحقيق الاستراتيجية، يساعد عمل مكتب المفتش العام على الحد من الاحتيال والفساد وتحسين كفاءة برامجه وعملياته. كما يسهم المكتب في نزاهة المنظمة ومساءلتها تجاه الأشخاص الذين تُعنى بهم والمجتمعات المضيفة والمانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة[1].

ومن أجهزة الرقابة أيضًا التي تمّ تأسيسها بعد عام ٢٠٠٣ رقابة السلطة التنفيذية على نفسها متمثلة بمكاتب المفتشين العموميين، إذ تشكّلت هذه المكاتب وفق المادة (٢) في الفقرة (١) من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٧) لعام ٢٠٠٤، والتي نصّت على "يتم بموجب هذا الأمر إنشاء مكتب للمفتش العمومي داخل كل وزارة من الوزارات العراقية يرأسه مفتش عمومي"، وأبرز مهامه: فحص ومراجعة سجلات الوزارة لضمان النزاهة، والقيام بالتحقيق الإداري وتلقي الشكاوى المتعلقة بالغش وإساءة التصرف التي تؤثر في عمل الوزارة، ومتابعة سير العمل، علمًا أنَّ هذا القانون منح السلطات أو الصلاحية للوصول إلى جميع الوثائق والمعلومات حتى لو اتّسمت بالسرية، ويجب الالتزام بالمعايير المهنية عمومًا عند تنفيذ إجراءات التدقيق المالي والتحقيق والتفتيش والمراجعة التي يقوم بها مكتب المفتش العمومي.

قبل ذلك كان للتفتيش في العراق تاريخًا معروفًا، فالعراق لا يختلف كثيرًا عن باقي البلدان ولو بصورة شكلية نمطية تقليدية أكثر منها إبداعية، فحتى في بداية تأسيسها أدركت الدولة العراقية أهمية دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري فسعت إلى تأسيس أجهزة تخصصية تتولى المهمة الرقابية، فتم إنشاء أولى هذه الأجهزة عام ١٩٢٤ باسم "دائرة مراجعة عموم

(١) موقع المفوضية، الرابط: <https://www.unhcr.org/ar/٤be٧cc٢٧٢٣d.html>

الحسابات"، بعد أنْ تـمّ تأسيس أول وزارة مالية عراقية عام ١٩٢٠، وأوكلت لهـذه الـدائرة مهمـة القيـام بتـدقيق مصـروفات الدولـة مـن الناحيـة الحسـابية. لاحقًا، وفي العام نفسه تـمّ دمجها مع دائرة مفتش الحسابات العامة، وتمت تسميتها "دائرة المراقب والمفتش العام للحسابات". ثم تـمّ بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٢٧ تم تأسيس ديوان الرقابة المالية، وهو القانون الـذي تبع بقوانين عدة أخرى لتنظيم عمل الديوان مثل: قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨، وقانون رقم (١٩٤) لسنة ١٩٨٠، وقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٠، وقانون رقم (٣١) لسـنة ٢٠١١. وهـو القـانون الـذي مـنح الـديوان الشخصـية المعنويـة والاسـتقلال المـالي والإداري لتحقيـق أهدافـه ومهامـه، وتـمَّ ربطـه بمجلـس النواب. وقد كان عمل الديوان محصورًا ضمن النطاق المالي دون الجوانب الحياتية الأخرى، حيث اقتصرت واجباته على الرقابة على أعمال الجهات الخاضـعة لنطـاق رقابتـه الماليـة فـي جميـع أرجـاء العـراق بموجـب قانونـه والقـوانين النافـذة الأخـرى، ولفـتح أفـق أوسـع للعمـل الرقـابي، جـاءت فكـرة تأسيس مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات والدوائر، تزامنًا مع تأسيس هيئة النزاهة.

وكان الدكتور موسى فرج أحد هؤلاء المفتشين العامين، بل كـان ركنًا مـن أركان اللجنة التي أشرفت على تأسيس دوائر المفتشين العمـوميين ومفوضـية النزاهة في العراق، وقد تحدث بنفسه عن هذه المهمة تحت عنوان "العودة إلى بغداد ثانية"، فقال:

"هـذه الأمـور وغيرهـا دفعتني لأشـد الرحـال ثانية إلـى بغـداد التي غادرتهـا عام ١٩٨٧ حاملًا هذه المرة رؤية اجتهدت أنها ستسـهم فـي بنـاء نظـام الحكـم الـذي نريـد، فـبحكم اشـتغالي مـا يزيـد علـى ١٤ سـنة فـي المركـز القـومي للاستشـارات والتطـوير الإداري، والتي تركـزت في معظمهـا في متابعـة أداء ٦ وزارات إلـى جانـب مـا كنـا نقـوم بـه مـن دراسـات للمشـكلات الإداريـة التـي تعترض عمل وزارات أخرى، وتقديم الاستشارات الرسمية بشأنها، فضلًا عـن

الاحتكاك المباشر بالمسؤولين عنها ومعايشتهم من خلال ما كنا نقدمه لهم من دورات ومحاضرات وقفت على الكم الهائل من الفساد في تلك الأجهزة، والذي تضاعف لمرات عدة أثناء سنوات الحصار، وبلغ ذروته عندما أوكل صدام إدارة شؤون المحافظات التي انتفضت عام ١٩٩١ لأعتى أتباعه ممن توسم فيهم القمع والظلم والقسوة، فعاثوا بأرواح أهلها وكرامتهم قبل أنْ يعيثوا بمقدراتها فسادًا لكن ذلك الفساد البغيض أثناء حكم نظام صدام كان مسكوتًا عنه، ومَن يقول بوجود فساد في عهد القائد الضرورة يروح بيها، فوجدت أنَّ أفضل خدمة أقدمها للشعب ونظام ما بعد صدام هي الدعوة لمكافحة الفساد والتبصير بمخاطره، فارتحلت ثانيةً إلى بغداد.

و"لتمويل مشروعي" بعت سيارتي الشخصية التي يعود صنعها لعام ١٩٧٧، وأقمت في فندق "باخان" القريب من ساحة الفردوس، وكتبت مقالتين نُشرتا في وقت واحد في عددين متتالين لصحيفتي "المؤتمر" و"الزمان" بتاريخ ١٤ و٢٠٠٣/١١/١٥ تضمنتا الإشارة إلى حجم الفساد وأشكاله في أجهزة الدولة، والأضرار الناجمة عنه، وطبعتهما ورقيًا ووضعتهما في ظرف، كتبت عليه "إلى السيد رئيس مجلس الحكم"، و"كان رئيس مجلس الحكم لذلك الشهر عبد العزيز الحكيم"، وراجعت استعلامات مجلس الحكم وسلمت المظروف لهم باليد ... وبعد مضي أسبوعين عدت إلى تلك الاستعلامات أسأل عن مصير الرسالة، فبادروني: أنت موسى فرج؟ قلت: نعم، حضرت سيارة، وضعوا في رقبتي باجًا، وطلبوا مني الركوب.. أنزلوني أصعدوني، فوجدت نفسي قبالة د. موفق الربيعي؛ وهو يقف في باب مكتبه، أنت موسى فرج؟ نعم، بالمباشر نزلنا إلى الطابق الأول، وقد أخبرني في الطريق من الطابق الثالث إلى الأول أنهم شكّلوا لجنة من أعضاء من مجلس الحكم وممثلين عن الأمريكان لمكافحة الفساد في العراق، وهذا هو اجتماع اللجنة الأول، دلفنا إلى القاعة، قدّمني لهم وكانوا ثمانية من أعضاء مجلس الحكم بينهم: دارا نور الدين، سمير الصميدعي، الأعضاء المناوبون

لكل من حميد مجيد موسى، مسعود برزاني، سلامة الخفاجي وآخرون، بالإضافة إلى أمريكيين اثنين، وإنَّ اللجنة برئاسة موفق الربيعي، (وقد كان شكلي وسحنتي تتجسد فيهما ظروف حصار صدام ودكتاتوريته بأصدق تعبير)، تكلّم أحد الأمريكيان والمترجم يترجم، فتبيّن لي بأنه ولكونه متخصصًا بالموضوع ـ خلافًا للآخرين ـ فقد كانت لهجته لهجة المعلم الذي يُدرِّس تلاميذه! طلبت الكلام موجهًا كلامي للأمريكي، قلت له: هل لديكم في أمريكا أو إحدى دول الاتحاد الأوربي قانونًا ينص على: أنه إذا قُتل شخص ولم تعرف الحكومة القاتل، فإنَّ الحكومة تدفع الديَّة لأهل القتيل؟ قال: لا. قلت له: هل عندكم في أمريكا أو في إحدى دول الاتحاد الأوربي قانونًا ينص على أنه إنْ حصلت سرقة في المدينة ولم يعرف السارق فإنَّ الحكومة تعوض المسروق عن ماله؟ قال: لا. قلت له: هذه القوانين موجودة عندنا في العراق منذ ٤ آلاف سنة شرّعت في زمن حمورابي. اتّسعت فتحة عين الأمريكي في حين قابل جماعتنا ذلك بالزهو. بعد شهرين أنهت لجنتنا إعداد مشروعي قانونين الأول: خاص بالمفتشين العموميين، والثاني: خاص بمفوضية النزاهة؛ التي تمّ تغيير اسمها لاحقًا إلى هيئة النزاهة، ومن ثم جرى تغيير اسمها ثانية ليكون هيئة النزاهة الاتحادية، فكان أمامي أحد خيارين إما أنْ أقدم طلبًا للعمل بصفة مفتش عام في إحدى الوزارات، أو أنتظر تشكيل مفوضية النزاهة... قررت العمل بصفة مفتش عام في وزارة البلديات بالذات؛ لأنَّ الوزارة تتعلق بالناس في المحافظات، ومعروف أنَّ المحافظات قد عاقبها صدام بعد انتفاضة عام ١٩٩١ بأكثر عناصره القمعية خسةً وإجرامًا"[1].

وهذا يعني أنه مارس عملًا يكاد يكون متخصصًا به في السابق، فبالرغم من عدم وجود وظيفة بعنوان "مفتش عام" في حقبة الثمانينيات، إلا أنَّ الدكتور موسى مارس هذا العمل حرفيًا، وهو ما قال عنه: "في عام ١٩٨٧ وبسبب ملاحقات أمن نظام صدام انتقلت من المركز القومي في بغداد لأعود إلى

(١) ينظر: فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٥٨ـ ٤٦٠.

السماوة، واشتغلت في منشأة تابعة لوزارة الصناعة، وفي الوقت نفسه محاضرًا في معهد الإدارة في محافظة المثنى، خابروني من بغداد أنْ أقدم، فقدمت، فقال لي "منذر النقشبندي" مدير عام السمنت العراقية في حينه ولاحقًا شغل منصبَ وزير للعمل والشؤون الاجتماعية في عهد صدام: أهذا معقول؟ قلت ما هو؟ قال: الرشاوى في معمل سمنت المثنى واصله للهامة، وكلفت المحافظ مزهر مطني عواد ولم يتمكن من تحقيق نتيجة، وكلفت أمين سر فرع الحزب في المثنى حميد التكريتي وعجز عن تحقيق شيء، وأنت كنت سابقًا بالمركز القومي، ومن بغداد وما تسوي نتيجة؟ قلت له: أنا سامع أكثر من هذا ولكن، أولًا أنا في مقر المنشأة والمعمل يبعد عنها ٣٧ كم والأهم من ذلك أنَّ لا علاقة إدارية تربطه بنا، فهو مرتبط إداريًا بك مباشرة، قال: الآن سأصدر أمرًا إداريًا بتخويلك كل صلاحياتي الإدارية، قلت له: بعدين الذين يقومون بذلك بينهم أعضاء شُعب بالحزب، وأنا لست حزبيًا، قال: انظر وأشار إلى الصورة المعلقة فوق رأسه، فنظرت إليها وكانت صورة تذكارية له مع صدام، قال: أنا بظهرك، وهذا بظهري "وهو يؤشر على الصورة"، فاذهب وتوكل. طبعوا الكتاب ووقعه وسلمنياه وعدت إلى السماوة.

في اليوم التالي باشرت مديرًا إداريًا في معمل سمنت المثنى، درست الحالة من كثب فأصدرت أمرًا إداريًا بنقل الموظفين الفاسدين موزعين على: معمل سمنت أم قصر في أقصى الجنوب، معمل سمنت القائم على الحدود السورية، معمل سمنت كربلاء حيث لا بارات ولا شيء من هذا القبيل... وأصدرت أمرًا آخر بإحالة موظفين اثنين وثالث مصري يعمل وكيل أعمال لشخص يقدم نفسه باعتباره تكريتيًا لكنه تبيّن لاحقًا أنه من الشرقاط، كان يدير شركتي الصقر والشراع الأبيض للمتاجرة بالسمنت لدول الخليج، الشخص كان عندما تقترب سيارته من الاستعلامات الخارجية ينادي على الموظف ويريه هوية حمل السلاح عليها صورته وموقعة من عزت الدوري

وهو يشتغل مدير أعمال عدي صدام، واسمه مشعان ركاض ضامن الجبوري، أحلت الثلاثة إلى مكافحة الجريمة الاقتصادية، وبعد مُضي ٩ أشهر أُحيلت قضيتهم من محكمة السماوة إلى محكمة الثورة"[1].

دور المفتش العام ومهامه:

لأنَّ مبدأ التفتيش الذي كان قائمًا في العراق قبل التغيير كان مبنيًا وفق مقاييس النظام المخابراتي والاستخباراتي والأمني؛ وهي أكبر الدوائر الأمنية العاملة في العراق آنذاك، فضلًا عن دوائر أخرى ومعها كامل الجهاز الحزبي بكل درجاته ورتبه، ولأنه كان يفتقد إلى المهارات التخصصية والعلمية والقانونية، ويعتمد على مبدأ التلصص والتربص للإيقاع بالمتهم والانتقام منه، لا من خلال مراقبة السلبيات لإيقافها والحد منها والعمل على إصلاحها، إذ كان النظام الرقابي البعثي يبحث عن المعارضين وأعداء النظام ليوقع عليهم أشد العقوبات؛ التي تصل غالبًا إلى التغييب التام أو التذويب بالحمض، لكي يتم تكريمه على العمل الذي قام به!

لتلك الأسباب مجتمعة، والأثر الذي تركته في نفوس العراقيين، نظر الناس بعد التغيير إلى المفتش العام وفق النظرة نفسها، بل إنَّ بعض المفتشين العامين نظروا لأنفسهم وفق هذا السياق الغريب؛ لأنهم لم يستوعبوا مهنية ومهام منصبهم ودوره. بينما تمّ استحداث مكاتب المفتشين العموميين في الأساس للعمل على رصد حالات الفساد في الوزارات ومعالجتها، وأوكلت إليها مهمة محو الفكرة السلبية السابقة عن التفتيش والمفتشين، ومنها مهمة تطوير العمل الإداري والفني في الوزارات التي يعملون فيها بما يخدم الصالح العام، بعد أنْ وضعت أمامه أدق تفاصيل الوزارة التي يعمل فيها من حيث الهيكلية، الملاكات، التوصيف الوظيفي، الخطة الاستراتيجية، توزيع المهام والواجبات حسب الاختصاص. وكان الدكتور موسى فرج ثاني مفتش

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٤٣-٤٤٥.

عام في تاريخ العراق الحديث، وهو ما قال عنه: "بتاريخ ١٠ /٢ /٢٠٠٤ باشرت بصفة مفتش عام في وزارة البلديات والأشغال، وكان تسلسلي الثاني بين المفتشين العموميين في الوزارات، فقد سبقني نوري النوري إلى وزارة الداخلية. سلموني عددًا من السيارات و"كَونيه" من الأسلحة الرشاشة والمسدسات وسترتين ضد الرصاص وطاقمًا من أفراد الحماية المدججين بالأسلحة... غير أركد...؟ لا"[1].

مفوضية وهيئة النزاهة:

أما المرحلة الأهم التي تم إنجازها، فهي استحداث هيئة النزاهة العامة، والتي كان يفترض بها أنْ تعمل على تحقيق النزاهة والشفافية من خلال عملها الدؤوب في متابعة رصد الفساد ومعالجته، إذ كانت هناك قوانين أو مواد وفقرات في قوانين تهدف إلى مكافحة الفساد في العراق مثل: القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، ولكنها كانت قوانين قديمة محدودة الأثر، لا تتماشى مع حجم وتطور الفساد المعاصر في العراق؛ لذا اهتموا بتشريع قوانين حدية جديدة فاعلة بدلًا عنها، وعملوا على أنْ تكون القوانين المقترحة ضمن المعايير الدولية، وتهتم بأصغر جزئيات التقصير أو خيانة الأمانة بدءًا بالإهمال والتقصير وصولًا إلى أعلى مستويات الفساد، فتم تشكيل هيئة النزاهة، عن طريق اللجنة الخاصة التي كان الدكتور موسى فرج أحد أعضائها.

ولأجل دعمها وإسنادها وتوفير جوانب من مستلزمات عملها، تم تفعيل دور الرقابة المالية لتكون اليد اليمنى للهيئة بما يحقق التدقيق الشامل لجميع المصاريف والإيرادات لدوائر الدولة، وتأسيس دوائر المفتشين العمومين في جميع الوزارات، وهذا ما نصّ عليه القسم الثاني ـ الفقرة ج ـ المادة ٢ من الأمر الإداري رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ الذي أصدره بول بريمر، والذي حاولوا

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٦٠.

من خلاله أنْ ينسبوا لأنفسهم الفضل في تأسيس دوائر المفتشين العموميين وهيئة النزاهة، بعد أنْ صادروا جهد ورؤى المؤسسين الأصليين وعلى رأسهم موسى فرج!

طبعًا، ولد هذا النشاط، سواءً كان بسعي من الدكتور موسى أو بوجود نوايا حقيقية لمكافحة الفساد بسبب فورة فساد لم يشهد لها التاريخ مثيلًا، إلى درجة أنَّ الرئيس العراقي السيد برهم صالح قال في كلمة متلفزة يوم ٢٣ مايو/أيار ٢٠٢١: "إنَّ ١٥٠ مليار دولار هُربت من صفقات الفساد إلى الخارج منذ عام ٢٠٠٣. وهو رقم تافه قبالة المبالغ الحقيقية التي أهدرت عن طريق الفساد وبسببه، ولكنه لم يحقق الغايات القصوى، لا بقصور منه وإنما بسبب تدخل القوى التي حاولت دوائر الرقابة سلبها موارد منافعها.

إلى هنا يبدو وكأنَّ المحتل هو صاحب فكرة إنشاء المفوضية ودوائر المفتشين، وهذا خداع مارسه المحتل عن طريق مصادرة جهد الآخرين ومصادرة الرؤية العراقية ونسبة الفضل له وحده. في الواقع، عرف العراقيون الشرفاء أنَّ السمة البارزة في كل أعمال المحتل، والإعلاميين العاملين بمعيتهم أو الذين ينتظرون أنْ يتكرموا عليهم بمال أو بمركز؛ هي مصادرة جهد الغير. ووفق هذه السياسة العرجاء تجد أقوالًا تنسب الفضل لهم وحدهم، مثل قول: وتمّ فعلًا بعد العام ٢٠٠٣ وبعدما أنيطت إدارة العراق إلى سلطة الائتلاف التفكير جديًا بموضوع الفساد، فأصدر الحاكم الإداري بول بريمر الأمر رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤[1] الملحق بالقانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم (المنحل)، والذي بموجبه تمّ تشكيل (مفوضية النزاهة) لتتولى تطبيق وتنفيذ قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، ومن أكثر مواد هذا القانون إثارة للجدل هما الفقرتان (و) و(ز)، اللتان حصرتا السلطة

(١) ألغي هذا الأمر بموجب قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ باستثناء القسم السادس منه.

الفعلية بيد الائتلاف وحده، وجعلتا مجلس الحكم والسياسيين العراقيين تبعًا لهم.

أمر سلطة الائتلاف

رقم التشريع: ٥٥

تاريخ التشريع: ٢٨-٠١-٢٠٠٤

عنوان التشريع: تفويض السلطة فيما يتعلق بالمفوضية العراقية المعنية بالنزاهة العامة

المصدر: الوقائع العراقية -رقم العدد: ٣٩٨١- تاريخ العدد: ٢٠٠٣/١٢/٣١، رقم الصفحة: ٥٧.

مجموعة القوانين والأنظمة - تاريخ: ٢٠٠٤.

وجاء في ديباجة القانون تحت عنوان "الاستناد" ما يلي: "بناء على السلطات المخولة لي بصفتي المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وبموجب القوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، وتمشيًا مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، والقرار رقم ١٥٠٠ (٢٠٠٣) والقرار رقم ١٥١١ (٢٠٠٣)؛

وإقرارًا بأنَّ الفساد آفة تصيب الحكومة الصالحة بالهلاك وتبتلي حالة الرخاء والازدهار؛

واعترافًا بأنَّ الشعب العراقي يستحق قادة يتسمون بالنزاهة ويكرسون أنفسهم لشفافية الحكم في العراق؛

وتأكيدًا على أنَّ الحكم الفعّال يعتمد على ثقة الشعب العراقي بحاكمه، وعلى أنَّ الفساد يزعزع تلك الثقة؛

وتأكيدًا على أنَّ الحكم النزيه الشفاف يعزز الرخاء الدائم للشعب العراقي، ويشكل لهم وللمجتمع الدولي برهانًا على نزاهة الحكام العراقيين؛

وإشارة إلى أنَّ العراق كان منذ زمن طويل يمنع الفساد في الحكم، غير أنَّ الفساد قد استشرى في البلاد أثناء حكم حزب البعث؛ لأنَّ تنفيذ إجراءات منع الفساد كان اعتباطيًا ومتقطعًا؛

واعترافًا بأنَّ المعركة ضد الفساد هي نضال طويل الأمد، يتطلب تعهدًا دائمًا بتغيير السلوك على جميع أصعدة الحكومة؛

واعترافًا بأنَّ سلطة الائتلاف المؤقتة ملتزمة بإدارة شؤون العراق بفعالية، وأنَّ بناء قدرة عراقية على محاربة الفساد يساهم في الإدارة المدنية؛

ونظرًا إلى أنَّ مجلس الحكم يتصدر عملية وضع وتطوير استراتيجية مكافحة الفساد في العراق؛

أعلن بموجب ذلك إصدار ما يلي:

تفويض السلطة

القسم (١)

يخول مجلس الحكم بموجب هذا الأمر سلطة إنشاء مفوضية عراقية معنية بالنزاهة العامة، المفوضية تكون جهازًا مستقلًا مسؤولًا عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة؛ وتقوم المفوضية باقتراح تشريعات إضافية عند الضرورة وتنفيذ مبادرات لتوعية وتثقيف الشعب العراقي بُغية تقوية مطالبة بإيجاد قيادة نزيهة وشفافة تتسم بالمسؤولية وتخضع للمحاسبة. تمّ التباحث بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة حول النصوص والأحكام المقترحة لإنشاء المفوضية، وهي النصوص والأحكام الواردة في الملحق ا.

الأحكام والشروط

القسم (٢)

تخضع السلطات المفوضة بموجب نص القسم ١ من هذا الأمر إلى الأحكام والشروط الآتية:

أ) يكفل مجلس الحكم إنشاء المفوضية وقيامها بعملها بشكل ملائم يتماشى مع الأوامر واللوائح التنفيذية والمذكرات الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة.

ب) يكفل مجلس الحكم قيام المفوضية بعملها بصفتها الجهاز الرئيس في العراق لتنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد، وأنها تؤدي واجباتها بالتعاون مع الهيئة العليا للتدقيق المالي والمحاسبة الهيئة ومع المفتشين العموميين في الوزارات العراقية.

ج) يتفهم مجلس الحكم أنَّ للمفوضية والهيئة والمفتشين العموميين صلاحيات ومسؤوليات حددت مجالاتها بوضوح، ويقرّ بذلك. وبناءً على ذلك، يكفل مجلس الحكم (١) أنْ تعمل الهيئة بصفتها المؤسسة العليا للتدقيق المالي والمحاسبة، وأنْ تظل مسؤولة عن الكشف عن أعمال الفساد والتبذير وإساءة التصرف في الوزارات والمنظمات الحكومية العراقية الأخرى؛ (٢) وأنْ لا تحتفظ الهيئة بصلاحيات ادعائية أو تنفيذية في مجال تطبيق القانون، وأنْ تقوم بإحالة جميع الأدلة على أعمال الغش والتبذير وإساءة التصرف إلى المفتش العمومي في الوزارة ذات العلاقة؛ (٣) وأنَّ المفتشين العموميين، بدورهم، عليهم تطبيق النظام في وزاراتهم والمحافظة عليه، وعليهم، إضافة إلى ذلك، التحقيق في جميع الأمور المُحالة إليهم وتقديم نتائج تحقيقاتهم وتوصياتهم إلى الوزير صاحب العلاقة، وإلى المفوضية للمراجعة النهائية واتخاذ التدابير الملائمة؛ (٤) وأنَّ المفوضية هي

الجهاز الوحيد المخول للاستعانة بالإجراءات الجنائية من أجل البت والفصل في القضايا المتعلقة بإساءة التصرف.

د) يعترف مجلس الحكم أنَّ الغرض المنشود من تصميم هذا النظام هو تسهيل إدارة شؤون الحكم بشفافية ومكافحة الفساد على جميع المستويات، وذلك بتمكين الوكالات المشرفة على سير العمل من تأدية عملها باستقلالية وضمان تنفيذ وتأدية عمليات التحقيق بصورة منفصلة عن تنفيذ عمليات تطبيق القوانين على نحو يضمن عدم ترابط عمليات التحقيق بعمليات تطبيق القانون. ولذلك؛ يضمن مجلس الحكم تطبيق هذا النظام على نحو يتطابق مع تصميمه.

هـ) في إطار تفويض السلطة المنصوص عليه في القسم ١، يخول مجلس الحكم سلطة تعديل القانون العراقي القائم وفقًا لِمَا ورد ذكره في الملحق ا، كما يخول سلطة السماح للمفوضية بمراجعة نظام موظفي الدولة وقواعد الضبط في القطاع الاجتماعي وإصدار النص المنقح للنظام والقواعد.

و) في حال نشوء أي تعارض بين الأحكام الصادرة عن مجلس الحكم والأحكام الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ترجح الأحكام الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة.

ز) يحتفظ المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بصلاحيته لتعديل القانون النظامي الذي تمّ بموجبه إنشاء المفوضية، كما يحتفظ بصلاحية تعديل أي قوانين وإجراءات أصدرتها المفوضية، وبسلطة التدخل بطريقة أخرى لمنع واقتلاع الفساد الحكومي في العراق، إذا تطلبت ذلك مصلحة العدالة في البلاد.

يذكر أنَّ عمل المفوضية بدأ حين صدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في عام ٢٠٠٤ الذي تمّ بموجبه المصادقة على إنشاء هيئة النزاهة بالمادة (٤٩) منه. و(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام

٢٠٠٤)، هو دستور مؤقت لإدارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية مثلما يتضح من ديباجته التي جاء فيها: "إنّ الشعب العراقي الساعي إلى استرداد حرّيته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق، هذا الشعب الرافض للعنف والإكراه بكلّ أشكالهما، وبوجه خاص عند استخدامهما كأسلوب من أساليب الحكم، قد صمّم على أنْ يظلّ شعبًا حرًّا يسوسه حكم القانون.

وهو يؤكّد اليوم احترامه للقانون الدولي، لا سيّما وهو من مؤسّسي الأمم المتحدة؛ عاملًا على استعادة مكانه الشرعي بين الأمم، وساعيًا في الوقت نفسه إلى الحفاظ على وحدة وطنه بروح الأخوّة والتآزر، ولغرض رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد، ووضع آلية تهدف فيما تهدف إليه إلى إزالة آثار السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومعالجة المشكلات المرحلية. فقد أقرّ هذا القانون لإدارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية إلى حين قيام حكومة منتخبة تعمل في ظلّ دستورٍ شرعيٍّ دائمٍ سعيًا لتحقيق ديمقراطية كاملة".

ونص في المادّة (التاسعة والأربعون):

(أ) إنَّ تأسيس الهيئات الوطنية مثل: الهيئة الوطنية للنزاهة العامة، والهيئة العليا لحلّ النزاعات الملكية العقارية، والهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، يعدّ مصدّقًا عليه، كما يعدّ مصدّقًا على تأسيس الهيئات المشكّلة بعد نفاذ هذا القانون. ويستمرّ أعضاء هذه الهيئات الوطنية بعملهم بعد نفاذ هذا القانون، مع مراعاة ما ورد في المادّة (٥١). ويذكر أنَّ المادة (الحادية والخمسون) نصّت على أنه: "لا يجوز توظيف أيّ عضوٍ من أعضاء المحكمة المختصّة أو أيّة هيئة تؤسّسها الحكومة الاتحادية بأيّة صفة أخرى كانت في جهاز الحكومة أو خارجها، ويسري هذا المنع دون تحديد سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية للحكومة الانتقالية العراقية، ولكن يجوز

لأعضاء المحكمة المختصّة تعليق عملهم في دوائر أخرى خلال عملهم في المحكمة المذكورة".

قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١:

بَيْدَ أنَّ إصدار القانون آنف الذكر لم يمنع وجود بعض جوانب القصور والغموض، وبعض التلكؤ في عمل المفوضية، وتعارض عملها مع مؤسسات رقابية ومالية أخرى، والظاهر أنَّ ذلك هو الذي أدى إلى إصدار القانون ذي الرقم (٣٠) لعام ٢٠١١ لينظم عملها ويبيّن اختصاصاتها ومهامها وصلاحياتها وتنظيم علاقتها مع الأجهزة الرقابية الموجودة، بل واختصار بعض تلك الأجهزة فيها، إذ يتضح جليًا أنَّ إنشاء عدد من الأجهزة الرقابية المتنوعة بعد عام ٢٠٠٣ كنتيجة لتفاقم حالات الفساد المالي والإداري وتدهور الوضع السياسي والأمني كان قد أدى إلى ازدواج عمل تلك الأجهزة وتقاطعه مع بعضه غالبًا، والتقاطع يؤدي عادة إلى إرباك وتعطيل العمل، والأجدى والأفضل هو توحيد الأجهزة في جهاز واحد يتمتع بالقوة والمشروعية ليكون مسؤولًا عن رقابة جميع مؤسسات الدولة.

وفق ما تقدم شكّلت الهيئة العامة للنزاهة في العراق كجهاز حكومي منفصل ومستقل يتولى تنفيذ وتطبيق قانون بريمر[١]، ونصّ القسم ٤ من القرار على أنْ يكون للهيئة حق النظر في قضايا الفساد وبأثر رجعي يشمل القضايا القديمة حتى ١٧ تموز من عام ١٩٦٨[٢]؛ أي ما قبل الاحتلال. وفيما بعد صدر القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١؛ الذي أشارت المادة الأولى، الفقرة ثالثًا. أ. منه لقضية الفساد على أنها: هي دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من جرائم (سرقة أموال الدولة، الرشوة، الاختلاس، الكسب غير

(١) المادة: ٣، ص١٠.

(٢) المصدر نفسه.

المشروع، تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفق المواد ٣٣٨٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠) لسنة ١٩٦٩.

وأشارت في ب. من الفقرة الثالثة إلى الجرائم التي تعد فسادًا، ومنها:

- جرائم الفساد وبضمنها خيانة الأمانة التي ترتكب من المنظمات غير الحكومية الممنوحة صفة النفع العام، وفي الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية التي تسهم الدولة في أموالها أو التي منحت أموالها صفة أموال عامة أو التي منح منسوبوها صفة المكلفين بخدمة عامة.
- جرائم الرشوة في القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الأعمال المتعلقة بالقطاع العام وجرائم رشوة الموظف الأجنبي.

ونصّت المادة-٢ على أنَّ: هيئة النزاهة هيئة مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، لها شخصية معنوية واستقلال مالي، وإداري، ويمثلها رئيسها أو مَن يخوله.

ونصّت المادة-٣ على: تعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات.

ونص القانون في الفصل الثالث

المادة ١١ على:

أولًا: للهيئة صالحية التحقيق في أي (قضية فساد) بواسطة أحد محققيها تحت إشراف قاضي التحقيق المختص.

ثانيًا: يرجح اختصاص الهيئة التحقيقي في (قضايا الفساد) على اختصاص الجهات التحقيقية الأخرى بضمنها الجهات التحقيقية العسكرية والجهات التحقيقية لدى قوى الأمن الداخلي، ويتوجب بتلك الجهات إيداع الأوراق والوثائق والبيانات المتعلقة بالقضية إلى هيئة النزاهة متى ما اختارت الهيئة إكمال التحقيق فيها.

ونص القانون في الفصل الخامس المادة -٢٦ على:

أولًا: تؤدي الهيئة واجباتها في ميدان منع الفساد ومكافحته بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومكاتب المفتشين العموميين.

فما جرى يا ترى؟ وهل سرت أحكام هذا القانون وفق ما مخطط له؟ هل تمَّ التزام الأطراف بمواده؟ أم أنهم خالفوه كليًا، ولم يلتزموا بمواده، وعرضوا الهيئة لضغوطاتهم الحزبية والفئوية والسياسية والعشائرية؟

ثم هل كان هذا القانون عادلًا في منح الرواتب والمخصصات والمحفزات لموظفيه ومنتسبيه أسوة بباقي موظفي الدولة بما فيها الدوائر التي تتعارض للمخاطر نفسها التي يتعرض لها موظف الهيئة أم أنَّ التمايز الحاصل كان بحد ذاته نوعًا من أنواع الفساد أو المفضي إلى الفساد، باعتبار أنَّ الموظفين الآخرين الذين يتعرضون لمخاطر تفوق المخاطر التي يتعرض لها المنتسبون للهيئة توجب أنْ يشملهم التمايز، لكن عدم حصول ذلك أدى بالكثير منهم إلى أخذ الرشوة والسرقة والغش. ولتوضيح هذا الفارق، تعالوا لنرى ماذا يوجد في الفصل الخامس من القانون. لقد نصّت المادة (٢٢) من القانون على:

يمنح العاملون في الهيئة المخصصات الآتية:

أولًا: مخصصات رقابة لا تتجاوز نسبتها (٥٠%) من الراتب الاسمي.

ثانيًا: مخصصات منع مزاولة مهنة خارج أوقات الدوام الرسمي لا تتجاوز نسبتها (٥٠%) من الراتب أو الأجر.

ثالثًا: مخصصات نقل ومهام خاصة لا تتجاوز نسبة أيٍّ منها (٣٠%) من الراتب أو الأجر.

رابعًا: تمنح المخصصات المنصوص عليها في هذا القانون لموظف الهيئة، إضافةً إلى المخصصات التي تنص عليها التشريعات النافذة.

كما نصّت المادة (٢٣) من القانون على:

لرئيس الهيئة منح قدم لا يتجاوز ستة أشهر لموظف الهيئة في كل درجة لأغراض

العلاوة والترفيع لمن يتميز بكفاءة عالية أو يبذل جهودًا استثنائية.

ونصّت المادة المادة (٢٤) على:

لرئيس الهيئة أنْ يصرف ـ سنويًا- رواتب الإجازات الاعتيادية المتراكمة لموظفيها الذين تتراكم إجازاتهم لمدة تزيد على (١٨٠) يومًا عمّا زاد عن تلك المدة.

وقد يرى البعض في هذه المزايا وسيلة لتحصين موظف النزاهة من الانسياق وراء المغريات، وربما يكون ذلك صحيحًا في بلاد أخرى لكنه لا يمكن أنْ يصمد عند العراقيين الذين يختلفون عن غيرهم!

الأسباب الموجبة هل كانت موجبة؟

أما الأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون فقد تمّ شرحها في طيّاته، إذ جاء بعنوان "الأسباب الموجبة"؛ أي الأسباب الموجبة لإصدار القانون رقم ٣٠، أنه صدر: لتنظيم عمل هيئة النزاهة وبيان اختصاصاتها ومهامها وصلاحياتها التي تمكِّنها من أداء هذه المهام في سبيل رفع مستوى النزاهة والحفاظ على المال العام، ومحاربة الفساد، وتنظيم العلاقة بينها وبين الأجهزة الرقابية الأخرى، واستنادًا إلى أحكام المادة ١٠٢ من الدستور، شرِّع هذا القانون.

وفي عام ٢٠١٩ أجري التعديل على القانون رقم (٣٠)، وقد جاء بعنوان "الأسباب الموجبة": من أجل حماية المال العام ولمنع حالات تضارب المصالح الخاصة مع المصلحة العامة، ولضمان مشروعية مصادر تمويل

التنظيمات السياسية وغير الحكومية ولإخضاع الذين يستغلون مناصبهم الوظيفية في الكسب غير المشروع من المال العام للمساءلة القانونية، ولغرض مدِّ صلاحيات هيئة النزاهة إلى الجرائم المرتكبة في الاتحادات والنقابات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية وللاستجابة لالتزامات العراق الدولية، شُرِّع هذا القانون[1].

وقد جاء تأسيس الهيئة لسببين:

الأول: لتنفيذ بعض بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي انضم إليها العراق بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، إذ إنَّ العراق بالرغم من معالجته لجرائم الفساد في نصوص متفرقة في قوانين مختلفة، إلا أنه لم يحصر صلاحية المراقبة والتحقيق في قضايا الفساد بهيئة رقابية مستقلة[2].

الثاني: بسبب استشراء الفساد بشكل غير معقول. لكن ما النتيجة؟ ما الأثر الذي تركه تأسيس الهيئة على الفساد وأبطاله؟، وهل سمح لها بالعمل من أجل صالح البلاد والعباد؟

إنَّ نظرة بسيطة للحيف الكبير الذي تعرّض له رئيس الهيئة الدكتور موسى فرج، والكم الكبير من الشهداء الذين قدمتهم الهيئة، يصلح أنْ يكون هو الجواب الأوفى!

---

(١) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد: ٤٥٦٨، ٢٦ ربيع الثاني ١٤٤١هـ ـ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩، ص٨.

(٢) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد: ٤٥٦٨، ٢٦ ربيع الثاني ١٤٤١هـ ـ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩.

نضال حتى الاستشهاد:

الواقع أنَّه وسط فوضى سياسية، ومنافسات حزبية، ومناكدات طائفية، وتأثيرات قبلية، وتدخلات إقليمية، وندرة في الكفاءات العلمية والتخصصية، وفقدان التجاوب الجماهيري، وتهديدات تصدر من جهات متعددة لا سيّما في مناطق ما كان للدولة من أثر فيها، وبعضها كانت داعش المجرمة تسيطر عليها بشكل علني أو بشكل خفي سري، ومع تعرض بعض المنتسبين فيها إلى التهديد بالقتل؛ بل والقتل الفعلي والتصفية الجسدية، فضلًا عن وجود مفسدين ومندسين داخل الهيئة نفسها، كان مطلوبًا من الهيئة أنْ تعمل في مجال فقدت فيه كل ظروف العمل الصحيح، وفي بيئة غير آمنة ولا متجاوبة.

ونتيجة إصرارها على أداء دورها والعمل على محاربة الفساد والمفسدين، والسعي لاستحصال المبالغ المسروقة تعرّضت منازل منتسبيها إلى هجمات إرهابية، وقدّمت الهيئة عشرات الشهداء، فعلى سبيل المثال، وفي شهر آب من عام ٢٠١٥ شهد العراق حملة رسمية وقضائية وشعبية للكشف عن ملفات المسؤولين الفاسدين وملاحقتهم أمام المحاكم، واستعادة الأموال العامة التي نهبوها. وبالضد من ذلك، شهدت عمليات قتل وتهديد الموظفين في الهيئة تصاعدًا كبيرًا، إذ أعلن في بغداد عن عمليات اغتيال طالت مسؤولين ومحققين في هيئات النزاهة بالترافق مع صدور مذكرات اعتقال ضد مسؤولين بتهم فساد. ولغرض متابعة أعداد وأسماء بعض الشهداء الذين قدّمتهم الهيئة خلال عملها، زرنا موقعها واستقينا المعلومات أدناه حسب السنوات.

في عام ٢٠٠٥ قدّمت الهيئة الشهداء:

١. محمد فاضل عبيد موسى الزبيدي.
٢. مهند عبد صلف عبود العكيدي.
٣. علاء الدين وزير حمزة حسين العبيدي.

٤. خالد ناظم عبد الجليل حسين.
٥. وليد حازم حسن كشمولة.

وفي عام ٢٠٠٦:

١. فرحان علي أحمد عزيز الهسنياني.

٢. إبراهيم سلام حسن محمد الخالدي.

٣. علاء رحيم عاجل دخيل الوائلي.

٤. أنمار أحمد محمد مصطفى كشمولة.

٥. فرحان يونس محمد سلمان المزوري.

٦. فوزي شكر محمود مطرود.

وفي عام ٢٠٠٧:

١. محمد عبد العزيز محمد عزيز الجبوري.
٢. حامد جاسم محمد نجم كشمولة.
٣. علي محمود رمضان شكر اللامي.
٤. راشد يونس محمد سليمان المزوري.
٥. ماجد شيخو حسن إبراهيم الشيخ.
٦. نبيل سامي يوسف أبلمد السمعاني.
٧. محمد حسين عبد الرحمن خلف البياتي.
٨. محمود بهاء عبد الرزاق عبد الأمير السامرائي.
٩. سيروان أحمد محمد مصطفى كشمولة.

وفي عام ٢٠٠٨:

١. محمد سعدون عبد صالح الفريجي.

وفي عام ٢٠٠٩:

١. محمد كامل فرج عناد الديناوي.

٢. علي محمد كاظم.

وفي عام ٢٠١٠:

١. ليث مهند فاضل كامل آل زنكنة.
٢. أمير مالك كاظم حسين البياتي.
٣. وفي عام ٢٠١٢:
٤. أحمد ماجد عبد الجليل عبد الله طويرش.
٥. أحمد ليلو فليح عبيد السليماوي.
٦. أحمد جعفر حمزة.
٧. أحمد إبراهيم حمادة الدليمي.
٨. أثير كاظم حنتوش.
٩. هالة حسين عباس حسين الشديدي.
١٠. ناصر جدوع تالي الزبيدي.
١١. منتظر حميد رشيد المكاصيص.
١٢. محمد عبد الباقي محمود.
١٣. محمد إبراهيم خليفة.
١٤. مازن محمد صالح.
١٥. ليث صبري نوري الشمري.
١٦. كاظم جابر حنظل العزاوي.
١٧. قيصر فالح حسن أحمد الشمري.
١٨. فراس حامد سلمان.

وفي عام ٢٠١٣:

١. مأمون نور الدين إبراهيم.
٢. وليد عبد صلف.
٣. ورود كاتب عبد عباس.

وفي عام ٢٠١٤:

١. إبراهيم جهاد حمد.
٢. رائد عبد صلف.

وفي عام ٢٠١٥:

١- فائز وحيد كمال.

وفي عام ٢٠١٩، قال القاضي الأول في محكمة تحقيق النزاهة وغسل الأموال في الرصافة القاضي إياد محسن ضمد: "إنَّ محكمته نظرت نحو ثلاثة آلاف قضية فساد وظيفي خلال عام واحد"، لافتًا إلى أنَّه بين هذه القضايا ٢٢٠ قضية اختلاس، و٤٨٧ قضية هدر بالمال العام، و٨١ قضية رشوة، و٣٨٦ قضية تجاوز الموظفين لحدود وظائفهم، و١٣٢ سرقة لأموال الدولة. وأكّد ضمد في حوار موسع مع "القضاء" أنَّ "قضايا الفساد المنسوبة للدرجات الخاصة بلغت ٣٩٣"، لافتًا إلى إصدار "٤٦ حكمًا بالإدانة بحقهم، أما الأحكام الصادرة بمن هم دون الدرجات الخاصة فبلغت ٥٤٨ حكمًا خلال العام الماضي".

وكشف في سياق الحوار عن "أبرز القضايا التي تجري المحكمة التحقيق فيها حاليًا وهي جريمة اختلاس مبلغ ٤٧ مليار دينار عراقي من مصرف الرافدين فرع العابد في محافظة الأنبار، إذ جرى توقيف مجموعة من المتهمين من موظفي المصرف منهم مدير المصرف ومساعديه". وماذا كانت النتيجة؟

النتيجة التي تمخض عنها هذا الحراك الكبير وردت على لسان الهيئة نفسها التي أعلنت عن وفاة رئيسها القاضي عزت توفيق بحادث سير في محافظة دهوك بكوردستان، وكان المرحوم قد تسلّم مهام رئاسة هيئة النزاهة في شهر تموز من عام ٢٠١٨، وسبق وأنْ عيّن في عام ٢٠٠٩ نائبا الرئيس هيئة النزاهة، وكُلِّفَ عام ٢٠١١ بمهام رئاسة الهيئة وكالة.

ولم يقف الأمر عند قتل موظفيها؛ بل امتدّ ليشمل المتعاونين معها، ومَن تستوجب طبيعة عمله أنْ يمد الهيئة بالمعلومات، وكان بعض المجرمين على اتصال مع المغدورين.

وقد قال مسؤولون في الدائرة القانونية لوزارة التجارة العراقية لرويترز: "إنَّ المستشار الإعلامي للوزارة الذي قتل الشهر الماضي في انفجار قنبلة مثبتة في سيارته كان على وشك تسليم هيئة النزاهة الحكومية ملفات تتهم الوزارة بالفساد".

وقد كشفت محكمة التحقيق المركزية المتخصصة بملفات الإرهاب والجريمة المنظمة في بيان لها: "أنَّ أربعة من حراس الأمن في وزارة التجارة نفسها اعترفوا بتفجير سيارة ناظم نعيم المستشار الإعلامي لوزير التجارة ملاس محمد عبد الكريم".

وقال متحدث باسم المحكمة: "إنَّ الرجال الأربعة الذين اعتقلوا لاتهامهم في قتل موظفين بالوزارة منهم نعيم كانوا جزءًا من وحدة الوزير".

الذي أصدرت السلطات العراقية فيما بعد أمرًا باعتقاله وشقيقه بعد تحقيق في قضايا رشوة ومزايا غير مشروعة واستغلال منصبه.

وفي عام ٢٠٢٠، تعرّض الموظف في وزارة النفط صفاء جبار زبون، الذي يعمل في شركة نفط البصرة، إلى حادثة أودت بحياته بعد سلسلة من

المضايقات والاتهامات مورست بحقه نتيجة تقديمه شكوى قضائية بملف فساد يملكه ضد مسؤولين رفيعي المستوى بالوزارة.

وحينما تعمل إحدى مؤسسات الدولة تحت ضغط هذه الظروف القاهرة، في مجتمع بات الكثيرون منه قد آخيا بين الحق والباطل وجعلاهما يأكلان في إناء واحد، وصار القائمون على قيادته أكثر خلق الله إفسادًا، وتحوّل بعض رجال المؤسسة الدينية المدعومين بالإسلام السياسي وبعض رجال القبائل المدعومين بالولاء البدوي إلى ناصرين ومدافعين عن الفساد وأهله، بعد كل هذا لا أعتقد أنَّ إنسانًا سليم العقل يجازف ليعمل في هذه المؤسسة إلا إذا ما كان قد نذر نفسه لله تعالى. والواقع أنَّ الكثير من موظفي هذه المؤسسة نذروا أنفسهم لله تعالى (فمنهم مَن قضى نحبه) على أيدي المجرمين المفسدين والإرهابين التكفيريين، (ومنهم مَن ينتظر)، وندعو الله أنْ يحميه ويمده بعون من عنده لكي يعيد لنا ولو بعضًا يسيرًا من حقوقنا المهدورة. وأخشى ما أخشاه على عمل وموظفي هذه المؤسسة ليس عامة المفسدين البسطاء من المرتشين ومَن خان الأمانة، فهؤلاء أضعف من أنْ يؤثروا في عملها، وإنما حيتان الفساد العظمى التي تملك جيوشًا وأسلحة وسلطة، والمدعومة قبليًا وحزبيًا ومن دول الجوار؛ بل ومن المحتل الأمريكي نفسه، والذين لا يقلون شأنًا عن سحرة موسى -عليه السّلام- هم وأعوانهم السحرة الصغار؛ الذين لا يمكن لعاقل سوي أنْ يتوقع من الدكتور موسى فرج ومَن هم على شاكلته أنْ تصمد عصاه البسيطة النظيفة أمام قذر عصيهم وأفاعيهم وأسلحتهم وفضائياتهم وأعوانهم.

لكن رغم هذه الصورة الناصعة البياض، ورغم حجم المأساة الكبير، لا ينكر أنَّ هناك أنواعًا من الفساد شخصت داخل الهيئة نفسها، أرى من الضرورة الإشارة إليها، لأعيد التذكير بقول المرحوم علي الوردي عن اختلاف العراقيين عن غيرهم.

الجهاد والفساد داخل الهيئة:

من الحقائق التي دلّت عليها الدلائل الأكيدة أنَّ قبالة جهاد المنتسبين لهيئة النزاهة كان هناك نوع من الفساد؛ الذي أجد وجوب فرزه عن جهادهم الكبير لكيلا تختلط الأوراق، وسأبدأ بالحديث عن مثل دارج يقول: "حاميها حراميها"، تنقل في تاريخنا العراقي عبر العصور، لتجده اليوم حديث العراقيين في وقتنا الراهن، ربما لأنه منتشر في سائر البلدان العربية، فضلًا عن كونه لم يختص بنا نحن العرب وحدنا، ففي معظم اللغات الأجنبية الأخرى له مرادفاته مثلما يرى الأستاذ القشطيني[1].

وفق قاعدة "حاميها حراميها"، اتّهمت جهات عديدة هيئة النزاهة بوجود فساد في صفوفها، وبعض الجهات كانت رسمية مثل ديوان الرقابة المالية، وهو ما قال عنه الدكتور موسى:

"بدأت تصلني تقارير من ديوان الرقابة المالية تشير إلى مخالفات مالية (فساد) مرتكبة في الهيئة، وهم يوجهون نسخًا من تقاريرهم إلى مكتب رئيس الوزراء وبقية الرئاسات يطلبون من الراضي معالجتها...حقيقة هذا الأمر كان لا يزعجني فقط؛ بل يثير غضبي، فنحن هيئة النزاهة في العراق وهو الجهاز المركزي في الدولة المكلف قانونًا بمواجهة الفساد...فكيف تثار علينا قضايا فساد...؟، تكررت تقارير ديوان الرقابة المالية، وهي موجهة إلى رئاسة الوزراء تشكو من مماطلة وتسويف الهيئة وتطالب بعرض الموضوع على رئاسة الجمهورية؛ لعدم وجود معالجة رغم مضي المدة القانونية على آخر تقرير، وهي ٦٠ يومًا... ثم وصلني كتاب من مكتب رئيس الوزراء يطلب بيان الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة لمعالجة ما ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية... كان الراضي في واشنطن ولمدة ٤ أسابيع، وأنا المسؤول عن إدارة

---

(١) القشطيني، خالد، مقال حاميها حراميها، نشرته صحيفة الشرق الأوسط يوم الثلاثاء - ١٧ ذو القعدة ١٤٤١ هـ - ٠٧ يوليو ٢٠٢٠م في عددها: ١٥١٩٧.

الهيئة بموجب القانون، وليس بموجب صلاحيات ممنوحة لي من قبله، قمت بتشكيل لجنة من مدير عام المالية في الهيئة ومدققين لتصفية المخالفات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية"[1].

إنَّ طبيعة الإنسان الغريبة وعدم تشابه البشر في توجهاتهم وطرق تفكيرهم وعلاقتهم بالحلال والحرام أو بالأخلاق الحسنة والسيئة أو بالإخلاص والخيانة أو بالاكتفاء بالمقسوم والجشع بلا حدود، وكل التناقضات الأخرى جعلت من الإنسان كائنًا فريدًا في منتهى الغرابة، وهذه الغرابة هي نفسها المقدر لها أنْ تحشر بين العاملين في هيئة النزاهة غير المخلصين، لا سيّما الذين جاءت بهم المحاصصة والطائفية والمصالح الشخصية. فمع إخلاص موسى فرج وثلة من الطيبين العاملين معه في هيئة النزاهة ممن لا يشك بصدقهم وولائهم وإخلاصهم، كانت هناك مجاميع أخرى، حشرت نفسها أو تمّ حشرها عنوةً لتؤدي ما يخدم مصالحها أو مصالح الذين حشروها، وقد أثّر ذلك في عمل النزاهة الذي انعكس على أمن واستقرار ورفاه العراق وشعبه، والغريب أنَّ جميع هؤلاء المحشورين كانوا جهلة أميين أغبياء لا يصلحون للعمل الشريف، وبعضهم كانوا من مخلفات النظام السابق؛ بل ومن أجهزته الأمنية الإرهابية، وقد ضرب الدكتور موسى مثًلا بواحد منهم، قال عنه:

"دخل عليّ يومًا نائب محافظ البنك المركزي فالح الفياض، وهو يكاد أنْ يقع من طوله... سألته... ما بك يا أخي؟، قال والعَبْرة تتكسر في صدره: أستاذ... خدمتي ٤٠ سنة، وموظفات البنك المركزي بناتي، وموظفوه أبنائي، وقد خسرت احترامهم لي... كيف؟ قال: جماعتكم أصدروا ضدي أمر قبض وبرأتني المحكمة، واليوم همين صادر أمر قبض ضدي... طلبت الملف واستدعيت المحقق... قلت له ما قضية الرجل؟ قال: هم ثلاثة هذا الرجل وفلان وفلان... قلت له نعم، هذا رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧٦.

السابق، أعضاء في لجنة شكلها الجنرال الأمريكي لتأمين الإنارة في بغداد بالحد الأدنى واستلموا سلفة مقدارها ٣٠٠ مليون دينار بتاريخ ٩ / ٤ / ٢٠٠٣، وقد اغتيل الثالث الذي عنده السلفة. وعند مراجعة الملف وجد أنَّ ١٧٠ مليون من المبلغ مصروف وتوجد الوثائق الثبوتية لكن الـ ١٣٠ مليون ضاعت مع القتيل، ولا توجد قوائم ثبوتية. قلت له: أين الجريمة التي بموجبها أحلتم القضية للمحكمة، وصدر أمر قبض بحق هذا الرجل...؟ قال: مَن يقول إنهم فعلًا لجنة... قلت له: هذا الكتاب بالإنكليزي، وبتوقيع الجنرال الأمريكي، وهو يملك الصلاحية... قال: نعم أستاذ لكن مَن يقول إنَّ هذا هو توقيع الجنرال فعلًا... قلت له: تفاتح السفارة الأمريكية لتأييد صحة صدوره... تمّ طبع الكتب وأرسلته باليد. ورد جواب السفارة. يقول: إنَّ فخامة السيد فالح الفياض فعلًا عضو اللجنة المشكلة من قبل الجنرال فلان، علمًا أنَّ الجنرال موجود حاليًا بالسفارة، وإنْ رغبتم يحضر أمامكم... استدعيت المحقق. سألته: هسا أشلونك؟ ماذا كنت تعمل سابقًا؟ قال: مفوض أمن...أمن صدام...؟ قال نعم"[1].

ومنذ عام ٢٠٠٤ وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين كانت تعمل، وقد تضاعف عدد موظفيها ونشاطاتها، لكن ما النتيجة؟ ما الأثر الذي تركته؟ هل نجحت في القضاء على الفساد؟ هل نجحت في الحد منه؟

إنَّ ما سأذكره أدناه لا علاقة له بالتسقيط، وليس محاولة للنيل من الهيئة العامة للنزاهة التي أجلها وأحترمها، والتي تعمل بعض أقسامها بروح قتالية قد تفوق الروح القتالية لبعض المقاتلين في الجبهات ضد داعش.

وقد يفسر قولي: "والتي تعمل بعض أقسامها"، على أني أتهم أقسامًا أخرى فيها بالتواطؤ أو التقصير، والواقع أنَّ ما أثير سابقًا وما يثار اليوم بالرغم من كوننا عاجزين عن إثبات صحته أو خطأه إلا أنه يثير الشكوك والتوجس

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧٢.

طالما أنَّ هناك مَن يدّعي أنَّ هيئة النزاهة متهمة بالفساد، في الأقل هذا ما يتبيّن من الاتهام الذي جاء على لسان رئيس لجنة النزاهة البرلمانية (السابق) النائب عن كتلة الأحرار بهاء الأعرجي، الذي كشف عن وجود ملفات فساد إداري ومالي خطرة تدار من قبل ما أسماها "مافيات" داخل هيئة النزاهة، وأنَّ هيئة النزاهة هي عبارة عن تشكيل أنشأه المحتل الأميركي، كباقي المؤسسات الأخرى وهي تعمل منذ تأسيسها بدون قانون أو قواعد تحكم عملها، وأنَّ الهيئة ظلت تعمل طيلة السنوات السابقة وفق أهواء الأحزاب السياسية، خاصة فيما يتعلق بتعيين المناصب المهمة والوزراء وغيرها، لذلك؛ فهي مسؤولة عن تعيين الكثير من المسؤولين والوزراء الفاسدين في مؤسسات الدولة. واتّهم الأعرجي الهيئة بالتغاضي عن الكثير من جرائم الفساد، التي أهدرت فيها ملايين الدولارات من أموال الشعب العراقي، وأشار إلى أنَّ البرلمان أنجز قانون الهيئة منذ منتصف يونيو/حزيران الماضي، ونشر في الجريدة الرسمية، إلا أنَّ النصوص القانونية والقواعد في هذا القانون لا تتلاءم مع الشخصيات والموظفين العاملين في الهيئة حاليًا، إضافةً إلى إلغاء مادة كانت تعطي للمسؤولين السلطة في عدم محاسبة الفاسدين، حيث كانت تنص على عدم السماح لقاضي التحقيق باستدعاء المتهم إلا بموافقة الوزير أو مسؤوله الأعلى.

يشار إلى أنَّ القاضي راضي حمزة الراضي رئيس هيئة النزاهة في حينه، كان قد استقال من منصبه، وفرّ إلى خارج العراق. وقد ورث الدكتور موسى فرج كل هذه الفوضى بعد أنْ تولّى رئاسة الهيئة خلفًا للأستاذ الراضي!

وهذه الحادثة بالذات أقصد حادثة سفر الأستاذ القاضي راضي الراضي إلى خارج العراق، وترك عمله دلّت على نوع الفساد الذي كان ينخر في البلد، لا سيّما بعدما تتهم أطراف الحكومة بعضها البعض به. فبعد وصوله إلى أمريكا ضمن وفد رسمي من هيئة النزاهة عام ٢٠٠٧، أدلى رئيس هيئة النزاهة سابقًا راضي الراضي بشهادة أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي، ادعى

فيها أنه مهدد، وأنَّ رئيس وزراء العراق -في حينه كان الأستاذ نوري المالكي- يعرقل عمل الهيئة ويتستر على الكثير من حالات الفساد، وهو الأمر الذي دفع مكتب رئيس الوزراء إلى تفنيد هذا الادعاء ببيان جاء فيه: "إنَّ الشهادة التي أدلى بها رئيس هيئة النزاهة سابقًا راضي الراضي أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي ليست أكثر من ادعاءات زائفة تنطلق من خلفية سياسية تخدم جهات وشخصيات معروفة تقوم بحملة دعائية منظمة تهدف إلى الإساءة إلى سمعة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي.

لقد غادر راضي الراضي العراق دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء حسب القواعد الإدارية المعمول بها، وفي الوقت نفسه تقدم بطلب تحريري إلى رئيس الوزراء للموافقة على إحالته على التقاعد، في حين أعلن بعد وصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأنه في مهمة مع عدد من موظفي الهيئة للتدريب على أجهزة الكشف عن الكذب، وأنه سيعود إلى العراق بعد انتهاء المهمة.

لقد تقدّم راضي الراضي بطلب إلى السلطات الأمريكية لمنحه اللجوء السياسي في الولايات المتحدة، مع أنه دخل الأراضي الأمريكية بتأشيرة دخول دبلوماسية، وهذا يكشف وبدون أدنى شك عن حالة التخبط التي تتسم بها تصرفات وتصريحات راضي الراضي.

إنَّ هروب رئيس هيئة النزاهة سابقًا كان لتجنب الملاحقة القضائية عن قضايا الفساد المالي والإداري التي تورط فيها، وكشف عنها ديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة في مجلس النواب، وقد سبق وأنْ تمّ إحالة ملفات الفساد هذه إلى المحاكم، كما تمّ تشكيل لجنة في مجلس الوزراء للتحقيق في قضايا الفساد المتهم بها راضي الراضي.

إنَّ هروب رئيس هيئة النزاهة سابقًا جاء أيضًا لتحاشي التصويت في مجلس النواب على إقالته من منصبه بعد استجوابه من قبل أعضاء البرلمان

الذين لم تقنعهم إجابات راضي الراضي في قضايا الفساد المالي والإداري المتورط بها. وقد تمّ تأجيل التصويت على إقالته لحين عودة أعضاء مجلس النواب بعد انتهاء العطلة الصيفية.

إنَّ قول راضي الراضي بأنَّ رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي قد أمر بعدم ملاحقة الوزراء السابقين والحاليين إلا بعد موافقة مسبقة منه، هو ادعاء يقصد منه الإساءة إلى رئيس الوزراء، فالمادة (١٣٦) فقرة (ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ تقضي بعدم جواز إحالة أي موظف يعمل في مؤسسات الدولة على القضاء إلا بعد الحصول على إذن من الرئيس الأعلى، وهذا الحكم ينطبق على الوزراء، حيث لا يجوز إحالتهم على المحاكم إلا بعد موافقة رئيس الوزراء.

أما مسألة إيقاف الإجراءات القانونية أو التحقيقية بحق أي وزير أو موظف فإنها لا تدخل ضمن صلاحية رئيس الوزراء أو الوزير المختص، وأنَّ القضاء مخول بجلب أو إصدار أمر إلقاء القبض لغرض التحقيق مع أي موظف دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من أي جهة إدارية.

إنَّ الحكومة العراقية وعلى رأسها السيد رئيس الوزراء حريصة وجادة في محاربة جميع أشكال الفساد المالي والإداري، وأنها تتابع ملف المتهم وزير الكهرباء السابق أيهم السامرائي لإعادته إلى العراق وإحالته إلى القضاء، وقد تمّ تشكيل لجنة لمتابعة أمر استعادة أيهم السامرائي وفق القانون، كما تمّ إحالة عدد من الوزراء السابقين إلى القضاء، ومنهم وزير النقل لؤي العرس، ووزير الدفاع حازم الشعلان، ووزير الكهرباء محسن شلاش، وعدد من الضباط والمسؤولين.

أما ما يتعلق بوزير النقل السابق سلام المالكي، فإنَّ القانون يأخذ مجراه في أيّ قضية منسوبة إليه، وأنه لا تربطه أي صلة قرابة بالسيد رئيس الوزراء على الإطلاق، وأنَّ راضي الراضي حاول كما في باقي ادعاءاته استغلال

اللقب المشترك بين وزير النقل السابق والسيد رئيس الوزراء، وهذا يكشف عن جزء يسير من الحملة الدعائية التي يعمل في إطارها رئيس هيئة النزاهة سابقًا لصالح شخصيات سياسية تقوم بتمويل شركات علاقات عامة لتشويه سمعة السيد رئيس الوزراء الذي عجز راضي الراضي عن تقديم أي دليل يمس نزاهة رئيس الوزراء.

إنَّ القضاء العراقي وليس الكونغرس الأمريكي هو الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري، وإنَّ شهادة راضي الراضي أمام الكونغرس تطعن في صدقيته كمسؤول في إحدى مؤسسات الدولة العراقية.

إنَّ شرف تحمل المسؤولية الوطنية يستدعي من راضي الراضي أنْ يتخذ جميع الإجراءات القانونية للتحقيق في ملفات الفساد الإداري، وأنْ يكشف عن كل ما لديه من وثائق ثبوتية أمام الشعب العراقي، وكان الأجدر به أنْ يقدم استقالته من منصبه حال شعوره بعدم القدرة على محاربة الفساد لا أنْ يهرب ويطلب إحالته على التقاعد واللجوء السياسي.

إنَّ الحكومة العراقية سترفع دعوى قضائية ضد رئيس هيئة النزاهة سابقًا لقيامه بتهريب وثائق رسمية وتعمده الإساءة والتشهير بشخص رئيس الوزراء، والعمل على إعادته إلى العراق لإحالته إلى القضاء للتحقيق معه في قضايا الفساد المالي والإداري المتورط فيها.

وتكفي الجملة الأخيرة في هذا السجال المرّ والمرير (لإحالته إلى القضاء للتحقيق معه في قضايا الفساد المالي والإداري المتورط فيها)، لتكشف لك المأزق الذي تورط به العراقيون ومقدار الخطر الذي ينتظرهم، وهم يرون ثروات بلدهم تسرق من قبل المجرمين، وهم لا حول لهم ولا قوة بعد أنْ فرّقتهم الأحزاب السياسية والإسلام السياسي الطائفي الذي عمّ العراق كله من اليمين واليسار، وحتى المعتدلين!

وهنا يثار سؤال: إذا ما كانت أنَّ هيئة النزاهة ورئيسها موسى فرج لم يبطشا بالفاسدين ولم يستردا الأموال المنهوبة، فلماذا الخوف منهما؟

والواقع أنَّ الدكتور أجاب عن هذا التساؤل بالقول: "إنَّ الهيئة تتحمل نصف الوزر في هذا، فإنَّ في بعض إداراتها هنات، ومَن به هنة لا يصلح هنات الآخرين، ولكن النصف الآخر من وزر الإخفاق تتحمل مسؤوليته بيئة مكافحة الفساد في العراق، فلو كانت الهيئة مرتبطة بالفيفا لحققت شيئًا، ولكن أنْ يكون مرجعها واحدًا كان كل ثلاثة أيام يأتيك وهو يتأبط حضنًا من الفايلات يسعى لتعيين أبناء عمومته الأقربين بوظائف بودي كاردات. والآخر يرفع عقيرته يتآمر ضدك كلما هممت بقطع الطرمبة الخاصة بشفط النفط. والثالث يقول لك: ما لكيت غير جماعتنا...؟! والرابع إذا تنطخ بواحد من جماعته يتهمك بتهديد المشروع الوطني. والخامس بس تتقرب من واحد من جماعته يصدح بالنشيد القومي القائل بأنَّ العراق لم يعد من زاخو إلى جنوب الكويت وإنما من عفك للرزازة"[1].

آخر ملاحظة أردت أنْ أُدلي بها، ولا أحاول من خلالها الإساءة إلى أحد من رؤساء هيئة النزاهة؛ هي أنَّ جميع رؤسائها السابقين منذ تأسيسها، كلهم سافروا أو هربوا إلى خارج العراق باستثناء الدكتور موسى فرج الذي اتّخذ من بادية السماوة ملجأ يستوحي من طهر الصحراء وانفتاحها همه ليكتب ويكتب، وذلك أضعف الإيمان ولكنه إيمان نادر أنْ نجد له شبيهًا في عالم فوضانا المعاصرة، فألف تحية لموسى فرج من كل العراقيين الشرفاء، ويكفي أنه لم يغادر وما زال مندكًا ضمن صفوف العراقيين المقهورين باحثًا عن الحقيقة ليشهرها بين الناس، وعندما سألته عن السر قال: واجهت الفساد في العراق عن قرب وعرفته عن كثب وخلافاً لغيري في عهد المحاصصة والفساد.. لم أضع درهما في جيبي عدا راتبي، ولم أعين ابناً أو أخاً، ولم

(١) فرج، قصة الفساد في العراق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٣، ص٢٩.

أقايض منصباً بالخضوع أو إخضاع هيئة النزاهة للأمريكان أو الحكومة أو الأحزاب خلافا للدستور، ولقاء ذلك حظيت برضا أناس طيبين كثر، وما كتبه كتاب ومثقفون عن سيرتي شرفني كثيراً، لكني لم أفز برضا الأمريكان ولا الحكومة ولا الطبقة السياسية في العراق، ولست بآبه فذاك يسجل لي وليس عليّ، فلماذا أهرب..؟

من هنا اعتمدت التبعيض في حديثي بحثًا عن الأسباب التي جعلت الفساد المالي والإداري يتعاظم بشكل مهول جدًا، وتتصاعد وتيرته سنويًا لنصل إلى وجود أكثر من ١١ ألف متهم بالفساد، بينهم ٥٤ وزيرًا خلال ٢٠٢١ وحده، وبعد مرور عقدين من الزمن على عمل الهيئة، وعلى التغيير بشكل عام، ووجود عشرات الأحزاب الإسلامية في الحكم، إذ تبيّن من التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ لهيئة النزاهة العامة في العراق أنَّ: "عدد المتّهمين في قضايا فساد بلغ ١١٦٠٥، وجّهت إليهم ١٥٢٩٠ تهمة". وأنَّ: "من بين هؤلاء ٥٤ وزيرًا ومَن بدرجته، وجهّت إليهم ١٠١ تهمة، و٤٢٢ مُتَّهمًا من ذوي الدرجات الخاصَّة والمُديرين العامِّين ومن بدرجتهم وجّهت إليهم ٧١٢ تهمة".

ورغم هذه الأرقام المهولة المرعبة تبيّن من تقرير الهيئة لعام ٢٠٢١ أنَّ: "٦٣٢ حكم إدانة فقط، صدر من بينها حكم واحد بحق وزير، و٤٢ حكمًا بحق ٢٣ من ذوي الدرجات الخاصة والمديرين العامين، ومَن هم بدرجتهم. علمًا أنَّ جميع الأحكام التي تصدرها المحاكم العراقية، أولية قابلة للطعن أمام محكمة التمييز الاتحادية خلال ٣٠ يومًا من صدور الحكم، وقد أدت الكثير من قضايا التمييز إلى إسقاط التهم عن المتهمين الذين عاد أغلبهم إلى ممارسة عمله الوظيفي رغم مؤشرات الفساد المثبتة عليه. وقد تكون هذه من الأمور المساعدة في نمو وتشعب الفساد، إذ كشفت هيئة النزاهة يوم ٢٠٢٢/٥/٩ عن تلاعب وتزوير وإهمال يقدر بأكثر من ١.٢ مليار دينار في دائرة واحدة اكتشفتها ملاكات مكتب تحقيق النجف، التي أشارت إلى قيام

معاون شعبة التفتيش في قسم (سياحة النجف)[1]، وأمينة الصندوق بالتزوير والتلاعب بوصولات قبض كتبٍ خاصَّةٍ بإلغاء إجازات ممارسة المهنة لمرافق سياحيَّةٍ في النجف، واختلاس المبالغ المُتحصَّلة منها".

وأضاف مكتب تحقيق النجف أنه: "تمَّ الانتقال إلى الهيئة العامَّة للسياحة والآثار في بغداد وضبط دفاتر الوصولات (النسخ الثواني من الدبالك، أسفرت عن ضبط (٢٩) دفتر وصولات، تُقدَّرُ مجموع المبالغ المُقيَّدة فيها بحوالي (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينارٍ". معزية ذلك إلى "وجود تراخٍ من قبل مدير قسم سياحة النجف بمُتابعة مُوظَّفيه واعتماده على مُوظَّفين غير أكفاء.

وأنَّ "ملاكات المكتب كشفت في عمليَّةٍ ثانيةٍ عن عدم قيام مصرف الرشيد بمُتابعة إجراءات تسديد قرض منحٍ في عام ٢٠١٤ لأحد المُستثمرين بقيمة (٦٠٠,٠٠,٠٠٠) دينار"، مُشيرةً إلى أنَّ "إهمال المصرف لموضوع مُتابعة تسديد القرض؛ بالرغم من وجود (١٠) مُوظَّفين مسؤولين عن ذلك، ولم يتم تسديد أي قسطٍ من أقساط القرض الذي بلغ أجل تسديده عامًا واحدًا من تاريخ منحه".

وفي نيسان من عام ٢٠٢٢ أعلنت هيئة النزاهة بعنوان "الهيئة تنفذ ٥٤ عملية ضبط في بغداد والمحافظات خلال نيسان الماضي"، عن مجمل عمليَّات الضبط التي نفَّذتها مُديريَّات ومكاتب التحقيق التابعة لها خلال شهر نيسان المُنصرم، مُبيّنةً أنَّها نفَّذت (٥٤) عمليَّة ضبطٍ في بغداد والمُحافظات، أسفرت عن ضبط (٢٨) مُتَّهمًا.

الدائرة أشارت إلى أنَّ ملاكات مكتب تحقيق كربلاء نفَّذت (١١) عمليَّة، أبرزها عمليَّة طرح عقارٍ قيمته أكثر من (١١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينارٍ

(١) لاحظ كم هي صغيرة هذه المؤسسة، فهي ليست أكثر من قسم في دائرة بسيطة، وقارن حجم الفساد فيها مع حجمها.

كفرصةٍ استثماريَّةٍ، بالرغم من كونه مُخصَّصًا (منطقة خضراء)، ومن بين العمليَّات (٨) نفَّذت في مستشفيات ودوائر الصحَّة بالمُحافظة.

وأضافت الدائرة، في محافظة ديالى، تمَّ ضبط عمليَّة منح قرضٍ بمبلغ (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليارات دينارٍ من مصرف الرشيد إلى إحدى شركات المُقاولات في المُحافظة، على الرغم من أنَّ قيمة الضمانة العقاريَّة البالغة (٨٠٤,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينارٍ فقط، لا تساوي قيمة القرض، لافتةً إلى ضبط (٣) من مديري المدارس الإعداديَّة والمهنيَّة في بعقوبة والمقداديَّة وبني سعد؛ لقيامهم بالتعاون مع مدير قسم التربية المهني في مُديريَّة تربية ديالى ومعاونته الإداريَّة بتعيين خمسة أشخاصٍ بينهم شقيق وشقيقة مدير القسم المهني ومعاونته بصفة محاضرين، وتسلُّمهم للرواتب رغم عدم حضورهم.

وأوضحت أنَّ فريق عمل مكتب تحقيق كركوك قام بضبط مُتَّهمين؛ لقيامهم باستغلال العقد المبرم مع مُديريَّة بلديَّة كركوك، والاستيلاء على عقاراتٍ عائدةٍ للدولة، فضلًا عن كشف شبهات فسادٍ في عقدٍ مُبرمٍ بين دائرة صحَّة المُحافظة وإحدى الشركات والخاص بتجهيز أجهزةٍ خاصَّةٍ بكشف معادن الجسم، وشبهات فسادٍ في المعاملات الضريبيَّة الخاصَّة بعقارين في الهيئة العامَّة للضرائب - كركوك الأولى.

وفي مُحافظة الأنبار، تمَّ ضبط حالة تزويرٍ في المصرف الزراعي – فرع حديثة، رُفِعَت إشارة الحجز على ضوئها عن عقار(ضمان) عن قرض تمَّ منحه لإحدى المُقترضات بمبلغ (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار، إضافة إلى ضبط شاحنتين في مركز قطع الكرمة مُحمَّلة بسماد (اليوريا)؛ لوجود تلاعبٍ في قوائم الخطة الزراعيَّة الإضافيَّة في مُديريَّة زراعة الأنبار تمثّلت بإضافة مساحاتٍ غير حقيقيَّةٍ على عقود المزارعين؛ لغرض زيادة كميَّات الأسمدة المُجهَّزة، وإضافة أشخاصٍ ضمن قوائم الخطة الإضافيَّة، بالرغم من عدم امتلاكهم عقودًا زراعيَّة.

وفي الشهر نفسه:

- الهيئة تتابع قضية تحويل (أرض خضراء) إلى قطعة سكنية في بعقوبة.

- أعلنت الهيئة عن ضبط عددٍ من المسؤولين في إحدى الشركات الحكوميَّة بمحافظة ديالى لإهدارهم المال العام.

- دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن عمليات ضبط حالات مُغالاةٍ في الأسعار، وهدرٍ للمال العام، وتزويرٍ ومخالفاتٍ، في عددٍ من دوائر مُحافظة ديالى، كشفت عن أنَّ فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في المحافظة تمكن في أولى العمليَّات من ضبط مديري المشتريات والتجاريَّة في شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائيَّة؛ لوجود مُغالاةٍ في أسعار الشراء في (١١) عقدًا من عقود الشراء التي أبرمتها الشركة.

وأضافت الدائرة أنَّ مقدار الهدر في المال العام في هذه العقود بلغ قرابة (١٣٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار، مشيرةً إلى أنه تمَّ خلال العمليَّة ضبط (٤) مُتَّهمين آخرين أعضاء في لجنة مُشتريات الشركة.

وأضافت الدائرة، في عمليَّةٍ ثانيةٍ، تمكَّن الفريق الذي انتقل إلى ملاحظيَّة التسجيل العقاري في أبي صيدا من ضبط (٢١) كتابًا مُزوَّرًا منسوبًا صدورها إلى مُديريَّة بلديَّة الوجيهيَّة، إذ تمَّ بموجبها تسجيل قطع أراضٍ سكنيَّةٍ بصورةٍ مُخالفةٍ للقانون.

وأوضحت أنَّ الفريق رصد في عمليَّةٍ ثالثةٍ قيام مُديريَّة بلديَّة بعقوبة - المركز- تنظيم المدن، ومُديريَّة التخطيط العمرانيّ في ديالى، بتحويل قطعة (أرض خضراء) إلى قطعةٍ سكنيَّةٍ خلافًا للغرض المُخصَّصة من أجله، لافتةً إلى وجود شكاوى ضدَّ المُديريَّتين المذكورتين.

وأكَّدت الدائرة أنَّه تمَّ ربط التصميم الأساسي لمدينة بعقوبة وأوليَّات تغيير جنس العقار من أراضٍ خضراء إلى أراضٍ سكنيَّةٍ، إضافةً إلى مفاتحة

مُديريَّة التسجيل العقاري في ديالى لإرسال نسخةٍ مُصدَّقةٍ من معاملة تصحيح جنس العقار، لافتةً إلى أنَّ الهيئة مُستمرةً في مُتابعة الموضوع الذي تمَّ فتح قضيَّةٍ جزائيَّةٍ فيه.

وأفادت الدائرة أنَّه تمَّ، خلال العمليَّة الرابعة، الانتقال إلى لجنة التعويضات الفرعيَّة في ديالى، وضبط مُعاملةٍ تتضمَّن أوليَّاتٍ مُزوَّرة تمَّ تنظيمها؛ لغرض الحصول على تعويضاتٍ.

وبيَّنت تنظيم محاضر ضبطٍ أصوليَّةٍ في العمليَّات المُنفَّذة؛ بناءً على مُذكَّراتٍ قضائيَّةٍ، وعرضها على قاضي محكمة تحقيق بعقوبة المُختصَّة بقضايا النزاهة؛ الذي قرَّر توقيف المُتَّهمين الـ(٦) في القضية الأولى وفقًا لأحكام المادة (٢٤٠) من قانون العقوبات.

وفي الشهر نفسه:

ـ أعلنت الهيئة عن تفاصيل الأحكام الصادرة بحق مسؤولين في دائرة الصحَّة ومُديريَّة البلديَّات في مُحافظة بابل، مُبيّنةً صدور خمسة أحكامٍ غيابيَّةٍ بالحبس الشديد بحقِّ المُدانين.

- أفادت دائرة التحقيقات في الهيئة في حديثها عن قرار الحكم الصادر بحق المدير العام لدائرة صحَّة بابل سابقًا، أشارت إلى أنَّ محكمة جنح الكرخ أصدرت حكمًا بحبس المدان؛ لارتكابه مخالفاتٍ في التعيينات التي تمَّت في دائرة صحَّة المُحافظة، مُشيرةً إلى عدم إعلانه عن (٣٠٠) درجةٍ وظيفيَّةٍ من أصل (١٠٠٠) درجةٍ مُخصَّصةٍ لدائرته، إضافة إلى مُخالفاتٍ رافقت عمليَّة قبول المُتقدِّمين إلى الوظيفة؛ ممَّا أدَّى إلى غبنٍ في حقِّ بعضهم.

الدائرة أضافت، أنَّ محكمة جنح الحلة المُختصَّة بقضايا النزاهة أصدرت حكمين بالحبس الشديد لمُدَّة سنتين لكلٍّ منهما بحقِّ مُدير بلديَّات بابل الأسبق؛ لإضراره المال العام من خلال منح المُوافقات على استبدال شراء

(٤) كابساتٍ لمصلحة بلديَّة القاسم بآليات نوع (تنكر) عدد (٢)؛ على الرغم من أنَّ أسعار شراء الكابسات أعلى، فضلًا عن عدم فرض غراماتٍ تأخيريَّةٍ بحقِّ الشركة المُجهَّزة؛ لتأخرها وتلكؤها بالتجهيز، والتصرُّف في دارٍ عائدةٍ إلى مُديريَّة بلديَّة (الطليعة) خلافًا للتعليمات.

وأشارت إلى صدور حكمين بالحبس الشديد لمُدَّة سنتين على مُديري بلديَّتي الحلة والمشروع الأسبقين؛ لإضرارهما المال العام، ومنح المُوافقات من قبل المُتَّهم الأول على طرح عقارٍ للتأجير عن طريق الاستثمار ببدل إيجارٍ أقلَّ من بدل الإيجار الحقيقي.

وفي الشهر نفسه:

ـ أعلنت الهيئة عن صدور أمر استقدامٍ بحقِّ النائب الأول لمُحافظة نينوى.

دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن الأمر الذي أصدرته محكمة تحقيق نينوى المُختصَّة بقضايا النزاهة، الخاص باستقدام النائب الأول للمحافظ، أفادت بأنَّ المُتَّهم أقدم على إصدار المُباشرة بالدوام لمُدير ناحية "المحلبية"؛ بالرغم من ثبوت قيامه بتزوير شهادته للدراسة الإعداديَّة.

وأوضحت الدائرة أنَّ أمر الاستقدام الصادر عن محكمة تحقيق نينوى المُختصَّة بقضايا النزاهة صدر وفق أحكام المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المُعدَّل.

وتتضمن المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات إيقاع عقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين لكل موظف أو مكلف بخدمة عامة استغل وظيفته في وقف أو تعطيل تنفيذ الأوامر الصادرة عن الحكومة أو أحكام القوانين والأنظمة، أو أي حكم أو أمر صادر عن إحدى المحاكم أو أي سلطة عامة مختصة، أو في تأخير تحصيل الأموال أو الرسوم ونحوها المُقرَّرة قانونًا.

وفي الشهر نفسه:

- كشفت الهيئة عن صدور قرار حكمٍ حضوريٍّ بحقِّ ضابطٍ في أحد الأجهزة الأمنيَّة، مُفصحةً أنَّ الحكم صدر على خلفيَّة إقدام المُتَّهم على اقتراف جريمة الاختلاس.

دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن تفاصيل القضيَّة التي حققت فيها وأحالتها إلى القضاء، أفادت بإصدار محكمة جنايات الكرخ/ الهيئة الثالثة حكمًا حضوريًا بحق "ضابط إداري" في جهاز مُكافحة الإرهاب، يقضي بالسجن (١٥) سنة.

وتابعت مُوضحةً أنَّ الحكم الحضوريَّ الصادر بحقِّ المدان؛ جاء استنادًا إلى المادَّة (٣١٦) من قانون العقوبات، مُشيرةً إلى أنَّه أقدم على التلاعب واختلاس مُخصَّصات الخطورة الأمنيَّة لـ(مدرسة مكافحة الإرهاب) التابعة لجهاز مُكافحة الإرهاب.

أضافت الدائرة أنَّ المحكمة، وبعد اطلاعها على الأدلة والإثباتات المُتحصَّلة في هذه القضيَّة، وصلت إلى القناعة التامَّة بمقصريَّة المُتَّهم، فقرَّرت الحكم عليه بالسجن لمُدَّة (١٥) سنة؛ استنادًا إلى مقتضيات المادَّة الحكميَّة.

وكانت الهيئة قد أعلنت في الحادي عشر من نيسان الماضي عن صدور قرار حكمٍ بحبس مدير عام في جهاز مكافحة الإرهاب؛ على خلفيَّة عدم قيامه بإشعار الجهات المُختصَّة بحضور أحد المُتَّهمين الصادر بحقه أمر قبضٍ وفق أحكام المادة (٣١٦) من قانون العقوبات إلى داره.

وكشفت الهيئة:

ـ كشفت دائرة التحقيقات في الهيئة عن تنفيذ عمليَّتي ضبطٍ لمُخالفاتٍ في دائرتي الصِّحَّة في واسط والديوانيَّة، مُبيّنةً حصول هدرٍ في المال العام وإضرارٍ بالمصلحة العامَّة.

الدائرة، وفي معرض حديثها عن العمليَّة الأولى، أفادت بأنَّ فريق عمل مكتب تحقيق واسط رصد وجود (١٠) أجهزةٍ طبيَّةٍ لقياس ضغط السائل الدماغي (إيرلندي المنشأ) تعاقدت على شرائها دائرة صحَّة واسط دون الحاجة الفعليَّة لهذا العدد، مُشيرةً إلى أنَّ الأجهزة التي تمَّ شراؤها بمبلغ (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار، تمَّ تخزينها في مستشفى الزهراء ولم يتم تنصيبها ولا تدريب الكوادر الطبيَّة على استخدامها، ممَّا جعلها عرضةً للاندثار؛ نتيجة سوء التخزين.

وأضافت أنَّ الفريق ضبط خلال العمليَّة أدوات مشغلة للجهاز بلغ عددها (٥٠) قطعةً بسعر (١٠٠٠) دولار للقطعة الواحدة لم يتم استخدامها لحين انتهاء فترة صلاحيتها في شهر نيسان ٢٠٢٢، فضلًا عن أدوات تدخل في عمل الجهاز لم يتم تجهيزها عند التعاقد.

وأوضحت أنَّ مكتب تحقيق الهيئة في الديوانيَّة، الذي انتقل إلى دائرة الصِّحَّة في المُحافظة، قام (في عمليَّةٍ ثانيةٍ) بضبط مستند صرفٍ بمبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينارٍ لسلفةٍ ممنوحةٍ إلى لجنة تنفيذ عملٍ في مستشفى الديوانيَّة العام، بأسلوب "التنفيذ أمانة"، لافتةً إلى أنَّ اللجنة لم تقم بتنفيذ العمل؛ بالرغم من منح السلفة في شهر أيلول ٢٠٢١، كما أنَّها لم تُقدِّمْ أي أوليَّاتٍ؛ لتسوية السلفة خلافًا لتعليمات تنفيذ الأعمال بأسلوب "أمانة".

الدائرة أكَّدت تنظيم محضري ضبطٍ وعرضهما رفقة المُبرزات المضبوطة على قضاة محكمة التحقيق في قضايا النزاهة في واسط والديوانيَّة، الذين قرَّروا عرض الأوليَّات الخاصَّة بالأجهزة الطبيَّة المضبوطة في العمليَّة الأولى

على شعبة التدقيق الخارجي؛ لغرض تدقيقها وتقديم تقريرٍ وبيان المُقصريَّة مع مُفاتحة الجهة المُختصَّة لإجراء التحقيق الإداريّ، وإجراء التحقيق في القضيَّة الثانية وفق أحكام المادَّة (٣٣١) من قانون العقوبات.

وكان من نشاطات الهيئة الأخرى:

- كشفت الهيئة عن قيامها بالتحرُّز على مشروعٍ تمَّ تنفيذه من عام ٢٠١٥، ولم يدخل الخدمة لغاية الآن؛ رغم الحاجة الماسة إليه؛ ممَّا أدَّى إلى الإضرار بالمال العام.

دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن عمليَّة الضبط التي نفَّذتها ملاكات مكتب تحقيق بابل، بناءً على مُذكَّرةٍ قضائيَّةٍ، أشارت إلى أنه تمَّ تنفيذ "مجزرةٍ نموذجيَّةٍ" في مدينة الحلة مركز مُحافظة بابل منذ عام ٢٠١٥، مُبيّنةً أنَّه تمَّ استلام المجزرة المُنفَّذة البالغة قيمتها (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينارٍ من قبل مُديريَّة بلديَّة الحلة. وأضافت الدائرة أنَّ الهيئة قامت بالتحرُّز على المجزرة، بعد أنْ أثبتت تحرياتها ومُتابعتها عدم قيام البلديَّة بتشغيل أو استثمار المجزرة، رغم مرور (٧) سنواتٍ على إنشائها، ممَّا يجعلها عرضة للاندثار، وبالتالي حدوث ضررٍ في المال العام. وشدَّدت على الحاجة الضروريَّة للمجزرة؛ لعدم وجود أي مجزرةٍ أخرى في المحافظة يمكن أنْ تساهم في عمليَّات تجهيز اللحوم بصورةٍ موافقةٍ للشروط الصحيَّة، في ظل الحاجة الماسة إليها في الوقت الحالي، لا سيّما بعد انتشار مرض الحمى النزفيَّة. وأكدت تنظيم محضر ضبطٍ أصوليّ، وعرضه على قاضي محكمة تحقيق الحلة المُختصَّة بنظر قضايا النزاهة؛ لاتخاذ الإجراءات القانونيَّة المناسبة.

- أعلنت الهيئة عن صدور أمرٍ باستقدام مديرين عامين سابقين لمصرف الرافدين، مُبيّنةً أنَّ المُتَّهمين قاما بإحداث الضرر عمدًا بأموال ومصالح الجهة التي يعملان فيها. دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن

تفاصيل الأمر الصادر عن محكمة تحقيق الرصافة المُختصَّة بقضايا النزاهة، أفادت بأنَّ أمر الاستقدام صدر بحقِّ مُديرين عامين سابقين في مصرف الرافدين؛ لإهمالهما وعدم كشف اختلاس مبلغٍ قدرُه (٤٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار من فرع المصرف في الخالديَّة. وأضافت الدائرة أنَّ الأمر صدر؛ استنادًا إلى أحكام المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المُعدَّل. وكانت الهيئة قد أعلنت عن صدور أمر قبضٍ وتحرٍّ بحقِّ المُدير العام لمصرف الرافدين الأسبق؛ لإلحاقه الضرر بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها.

- أعلنت الهيئة عن تنفيذها أربع عمليَّات ضبطٍ في مُحافظة النجف، مُبيّنةً أنَّها شملت مكتب الجمرك ومُديريَّة التربية والمطار الدولي في المُحافظة.

دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن العمليَّة الأولى التي قام بها فريق عمل مكتب تحقيق النجف، الذي انتقل إلى مكتب جمرك النجف، أفادت بتمكُّن الفريق من ضبط مخالفاتٍ، من بينها اعتماد سعر صرفٍ بمعدل (١١٧٠) دينارًا لكل دولار، عن احتساب مبلغ الرسم الجمركي للسيَّارات المُستوردة خلافاً لتعليمات الهيئة العامة للجمارك، وعدم قيام مكتب الجمارك بإحصاء وحصر المبالغ المحولة وفق سعر الصرف (١١٦٦ دينار لكل دولار بدلًا من ١١٧٠دينار). وأضافت الدائرة أنه تمَّ خلال العمليَّة، التي نُفِّذَت بناءً على مُذكَّرةٍ قضائيَّةٍ، ضبط وصولات التصاريح الجمركية محل البحث؛ بعد ادِّعاء مكتب الجمرك ضياع الأضابير الخاصَّة بالمبالغ المُتحصَّلة بالدولار خلال عام ٢٠١٥.

وفي عمليَّةٍ ثانيةٍ أوضحت أنَّ الفريق، الذي انتقل إلى مُديريَّة تربية المُحافظة، تمكَّن بعد التحرّي وجمع المعلومات من كشف مخالفاتٍ تمَّ ارتكابها في عقود تجهيز (٢٩٥) جهاز سبلت سعة (٢ طن)، بعد أنْ تمَّت تجزئة عمليَّة الشراء؛ من أجل التهرُّب من المُناقصة؛ ممَّا أدَّى إلى إلحاق

الضرر في المال العام من خلال صرف أكثر من (١٩٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينارٍ. وبيَّنت أنَّ الفريق نفَّذ، إضافة إلى ذلك، عمليَّتين مُنفصلتين في مطار النجف الدولي، كشف فيهما - بعد القيام بأعمال التدقيق - عن هدرٍ للمال العام بقيمة (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار، ومُخالفة لإعمام وزارة الماليَّة فيما يخصُّ المادَّة (٢٠- ثانيًا) من قانون الموازنة العامَّة الاتحاديَّة لعام (٢٠٢١)، فضلًا عن مُخالفاتٍ ماليَّةٍ وقانونيَّةٍ رافقت أحد العقود الاستثماريَّة في المطار، حيث لم يُشِرْ إلى الجهة المسؤولة عن تقييم مدى جودة الخدمات، وعدم وجود كتاب براءة ذمَّةٍ من الهيئة العامَّة للضرائب ضمن أوليَّات المُستثمر. وتمَّ تنظيم أربعة محاضر ضبطٍ بالعمليَّات، التي نُفِّذَت بناءً على مُذكَّراتٍ قضائيَّةٍ، وعرضها رفقة المُبرزات المضبوطة على قاضي محكمة تحقيق النجف المُختصَّة بقضايا النزاهة؛ لاتخاذ الإجراءات القانونيَّة المُناسبة.

- وفي ٢٠١٨/١١/٢٩ كشفت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة عن صدور حكمٍ غيابيٍّ بالسجن بحقِّ كلٍّ من وزير التجارة الأسبق ومديرين عامين سابقين في الوزارة؛ لإحداثهم الضرر العمديَّ بأموال ومصالح الجهة التي كانوا يعملون بها.

أوضحت الدائرة في معرض حديثها عن تفاصيل الحكم الغيابيِّ الصادر عن محكمة الجنايات المُختصَّة بقضايا النزاهة في بغداد، قيام المدانين الهاربين بارتكاب مخالفاتٍ في عقدين مُبرمين بين الشركة العامَّة لتجارة الحبوب وإحدى الشركات لتجهيز مادَّة الرز(البسمتي)، مُبيِّنةً أنَّ قيمة الضرر بالمال العامِّ في العقدين بلغت (١٤,٣٠٠,٠٠٠) مليون دولارٍ أمريكيٍّ.

المحكمة، بعد اطلاعها على أقوال المُمثِّل القانونيِّ لوزارة التجارة الذي طلب الشكوى بحقِّ المُتَّهمين، وتقرير قسم التدقيق الخارجيِّ في هيئة النزاهة المُتضمِّن مقدار الضرر بالمال العامِّ، إضافةً إلى تقرير ديوان الرقابة الماليَّة

الذي ثبَّت مخالفاتٍ شابت العقدين، والتحقيق الإداريّ المُتضمِّن مُقصريَّة المُتَّهمين، فضلًا عن قرينة هروبهم، وصلت إلى القناعة الكافية بإدانتهم والحكم عليهم بالسجن لمُدَّة سبع سنواتٍ لكلِّ واحدٍ منهم، على وفق أحكام المادَّة ٣٤٠ من قانون العقوبات بدلالة موادِّ الاشتراك ٤٧و٤٨و٤٩ منه.

تضمن قرار الحكم إصدار أمر قبضٍ بحقِّ المدانين وإجراء التفتيش الأصوليّ للقبض عليهم، فضلًا عن تأييد حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لهم، وإعطاء الحقِّ للجهة المُتضرِّرة (وزارة التجارة) بحقِّ طلب التعويض أمام المحاكم المدنيَّة بعد اكتساب القرار للدرجة القطعيَّة.

وكانت هيئة النزاهة قد أعلنت في ٢٠١٥/١١/١٨ عن نتائج عمل فرقها الميدانيَّة في عددٍ من الوزارات، من بينها وزارة التجارة، نجم عنها إحالة ملفَّات تلك الوزارات إلى القضاء الذي أصدر أوامر قبضٍ واستقدامٍ ومنع سفرٍ بحقِّ مسؤولين كبار في تلك الوزارات. وهكذا تجد الفساد أخطبوطًا متوحشًا مدّ أذرعه في جميع الاتجاهات وبجميع المحافظات، وأنَّ ما يُرى من أعماله القبيحة أقل بمئات المرات من المستور والمخفي.

فكم دائرة مثل هذه موجودة في العراق؟ وكم عدد الأقسام فيها؟ وكم هي المبالغ المختلسة؟ ومتى يمكن كشف بعض يسير من هذا الفساد الكبير؟ وكم هيئة نزاهة نحتاج في العراق كله لكي نتمكن من رصد جميع الحالات السالبة؟ وحتى لو أسسنا عشرات الهيئات الأخرى، وجعلنا في كل محافظة من محافظات العراق هيئة للنزاهة، هل سنتمكن من الحد من استشراء الفساد، ونحن نعلم أنَّ السلطة وسحرتها هم أكبر المفسدين في العراق والعالم؟

السلطة وسحرتها

العاملون والتابعون

السلطة وأعوانها والفساد:

أقصد بالسلطة، سلطة رجال الحكم ودوائر القرار في العراق، وسحرتها هم الذين يملكون صلاحية اتخاذ القرارات، وسنّ الأحكام والقوانين وتنفيذها؛ المطلعين على كل صغيرة وكبيرة في البلد، ولبعضهم صلاحية الإعلان عن المناقصات، وعقد الاتفاقيات، وفتح وقبول العطاءات والإشراف على استيراد احتياجات الدولة، من الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والمديرين العامين. أما التابعون فهم بعض العامة من الناس الذين أجازوا لأنفسهم ارتكاب بعض الأعمال التي يرونها بسيطة ولكنها تشكل جزءًا من منظومة الفساد لا يقل حجمه عن باقي الأحجام الأخرى. وتجد بين هؤلاء الذين ينتقدون الفساد وهم ليسوا أبرياء، فهم شركاء في الجريمة كل من موقعه، وكل حسب قدراته ومنهجه، وهؤلاء ينطبق عليهم قول رسول الله -صلى الله عليه وآله-: "يُبصر أحدكم القذاة في عين أخيه ويدع الجذع في عينه"[1].

وحينما يكون عدد التابعين المفسدين أضعاف عدد السلطويين والمسؤولين؛ حتى مع تباين الأرقام وحجم الفساد، فذلك يعني خلق جو

---

(١) المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار المعرفة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م. حرف الياء، ج٦/ص٤٥٦.

مناسب جدًا ينطبق عليه حديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "كيفما تكونوا يول عليكم"، أو: "كما تكونون يولّى عليكم"، أو: "كما تكونون يؤمر عليكم"[1]. هذا الحديث الذي أراه رغم تضعيف البعض له حديثًا صحيحًا واقعيًا، وله في كتاب الله ما يدعمه، إذ جاء عن الألوسي في تفسيره لقول الله تعالى: "وكذلك نولي بعض الظالمين بعضًا بما كانوا يكسبون"، قوله: "إنَّ الرعية إذا كانوا ظالمين، سلط الله تعالى عليهم ظالمًا مثلهم". وأورد القرطبي عند تفسيره لهذه الآية قول ابن عباس: "إذا رضي الله عن قوم ولي أمرهم خيارهم، وإذا سخط الله على قوم ولي أمرهم شرارهم، وفي الخبر عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم: "مَن أعان ظالمًا سلطه الله عليه".

هذا الحديث يكاد ينطبق على واقعنا العراقي عبر تاريخه الحديث كله، وليس اليوم فقط، فعلى مرّ تاريخنا الحديث كان حكامنا يشبهونا في توجهاتهم وأفعالهم وطغيانهم وعبثهم وعدم جديتهم ولا أباليتهم وعدم التزامهم بالقوانين واستهزائهم بالدين وبالقيم واستعدادهم لارتكاب أفظع الجرائم لأبسط الأسباب، ومقدرتهم على التلون بين الكفر والإيمان بشكل يدعو للدهشة حتى أنك تجد أحدهم (نبيًا) طاهرًا في بعض المواضع، وقد تجلل بالخشوع والتقوى، وتجده (شيطانًا) رجيمًا في موضع آخر، وقد مدّ مائدة الخمر واستقدم حسان الأرض من أطرافها ليقضي ليال حمراء تعمد غالبًا بدم برئ لعاثر حظ دفعته عراقيته ليعترض بالكلام أو بالفعل، وفي كلا الموضعين يؤدي دوره بامتياز وبراعة يحسد عليها، لا سيّما من خلال الدعم الكبير الذي تقدمه له البطانة ومَن يحيط به من الأهل والأقرباء والأصدقاء والرفاق وأصحاب الدرجات الخاصة.

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني، مع حكم الشيخ ناصر من صحيح أو ضعيف الجامع الصغير، وهو متن مرتبط بشرحه، من فيض القدير للمناوي، الكتاب إلكتروني فقط، لا يوجد مطبوعًا، ج٢/ص٢٩٤.

والسبب في ذلك أنَّ بيننا نحن عامة الناس مَن يتسم بهذه الطباع، وهي إنْ جمعت ببعضها تتحول إلى منهج، ومتى ما أصبحت منهجًا تُحدث تأثيرًا كبيرًا، وحينها يكون الحاكم حتى لو كان مهاجرًا إلى بلاد الغرب، وعائدًا منها ليتولى المسؤولية ابنًا لهذه البيئة التي ورث سلوكها وسننها وطباعها وتقاليدها وطرق تفكيرها، فيكون انعكاسًا لواقع حالها، وقد يرى البعض في هذا التعميم غرابة لا تصح، وأنا لا أعترض ولكني أقول: لنفرض أنها غرابة، ومع ذلك سنجد أنَّ هذه الغرابة لا يقف تأثيرها عند حد معين، وإنما يمتد أثرها وتأثيرها إلى جميع مناحي الحياة العامة، ومن تأثيراتها أنَّ الفساد نفسه تتحدد درجته تبعا لمتغيراتها.

وهنا أجد حاجة ملحة للتحدث عن فساد المواطن استكمالا للحديث عن فساد السلطة، وهذا ما يميز الوضع العراقي عن وضع جميع الأمم والشعوب والدول الأخرى، فالمواطن في العراق يرتكب مخالفات فساد لا تحصى، تسببت بالدمار نفسه الذي سببه الفساد الحكومي، وقد يكون هذا التعاون بينهما هو السبب الأكبر في وصول العراق إلى ما هو عليه اليوم، وذلك لأنَّ فساد الموطن مسوغ لفساد الحاكم وله أثر فساد الحكام نفسه؛ بل أكثر.

ولقد اكتشفت من خلال المتابعة الدقيقة أنَّ فساد بعض ـ وهذا البعض ليس بالقليل ـ من أبناء الشعب لا يقل عن فساد الحكام، ومَن يتابع ويدقق يكتشف أننا في أبسط قضايانا الحياتية نرتكب نوعًا من الفساد، سواء كان ماليًا أم إداريًا، فالمالي أنْ نقدم رشوة للموظف أو رجل المرور لترويج معاملتنا الخاصة مثلًا، وأنْ نلقي الأزبال في الشارع، وألّا نحافظ على المال العام، وأنْ ندمر الشوارع والمتنزهات، وأنْ نبذر باستخدام الماء والكهرباء، أو نعمل على تلويث البيئة، وأنْ نقطع الأشجار لأتفه الأسباب، وأنْ نغش في الميزان، وأنْ نستمرئ استغفال بعضنا، وأنْ نجيد الكذب والتلون، وأنْ ننحاز إلى الباطل نصرة لفئة أو جماعة أو قبيلة على حساب المبادئ والوطن، وأنْ.. وأنْ.. وأنْ.. وعدد هذه الـ وأنْ لا يحصى، ويطول المقام إذا استمر الحديث

عنها. والفساد الإداري ألّا نهتم بتربية أبنائنا، ولا نتعاون مع بعضنا وندافع عن الفاسدين من أقربائنا... والقائمة تطول.! لكن بالخلاصة يتبيّن أنَّ أعمال الفساد مشتركة بين الحاكم والمحكوم بشكل لا يصدق.

إنَّ مجرد التلاعب بموضوع راتب إغاثة المعوزين أو ما يعرف براتب الحماية الاجتماعية من قبل أغنياء وموسرين وأصحاب مهن وأصحاب أملاك وأطيان ومتنفذين وموظفين يبيّن أنَّ هناك نزوعًا نحو الفساد عند كثير من مواطنينا.

منهج التعامل يحدد درجة الفساد

يؤدي الفساد غالبًا إلى تدمير الشعوب، وتقويض ثقة الشعوب بحكوماتها ومؤسساتها وإدارتها المدنية، ويؤدي فضلًا عن ذلك إلى إضعاف فعالية السياسات العامة والانتقاص من عدالتها، وتحويل أموال الخزينة العامة بعيدًا عن الإنفاق على المشاريع الاستراتيجية الخدمية والتنموية والمدارس والطرق والمستشفيات والصحة والثقافة إلى حساب المنتفعين. وبالتالي؛ ينعكس أثر ذلك على النمو العام للمجتمع بكل فئاته، وعلى الوطن بكل جغرافيته. أما على المستوى المعنوي فيؤدي الفساد إلى تآكل قدرة الحكومة على مساعدة اقتصاد البلد للنمو بصورة تعود بالنفع على كل المواطنين، فيرتفع التضخم وتعم البطالة، ويكثر التسول ويزداد الانحراف، وتضعف الروح الوطنية والمجتمعية، وتزداد الحساسيات بين المكونات. أما الذي يتحكم بتحديد درجة الفساد في مجتمع ما فهي أمور عديدة، منها أمران في غاية الأهمية يحددان درجة الفساد في البلد بشكل دقيق، وهما:

الأول: السلطة الحاكمة ممثلة بالرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمقربون لهم.

الثاني: الشعب.

ويشترك معهما أمر مهم آخر، يتحدد بدور الجهات الرقابية والتشريعية والتنفيذية والقضائية.

إذ يبدو من خلال المتابعة والاستقراء لبعض حالات الفساد في العراق وبلدان أخرى أنَّ تعامل الإدارات الحكومية (السلطة وأتباعها) والقوى المجتمعية (الشعب بكل أطيافه) مع الفساد هو الذي يحدد درجته، وكلما كانت الحكومة مخلصة لأهدافها وملتزمة بأداء واجباتها وحريصة على نمو بلدها، وملتزمة بالقوانين المشرعة أو التي تشرعها، وتخصصية ومهنية في مشاريعها؛ وهو ما لم نلمس له وجودًا على أرض الواقع في الأعم الأغلب من الحكومات العراقية منذ بداية تأسيس الدولة عام ١٩٢١ ولغاية هذه الساعة، باستثناء حالة أو حالتين، لم يختفي الفساد خلال حكمها بل تقلص بشكل كبير وأصبح غير منظور.

وبالاتجاه ذاته، يبدو أنَّ درجة الفساد تتأثر بدرجة وعي وتفاعل المجتمع (الشعب)، فكلما كانت الإرادة الشعبية فاعلة ومؤثرة وملتزمة بتطبيق القوانين، وكلما كانت القوى الشعبية تتولى مهمة المراقبة؛ سوف تتمكن الدول من الحد من أثر الفساد على وضعها العام، والعكس صحيح.

ومشكلتنا في العراق أنَّ هاتين الجهتين معطلتان كلاهما، هذا إذا لم تكونا شريكتان فعليتان وفاعلتان في الفساد ومتسببتان في تفشيه وانتشاره، وهذا ما نلمسه اليوم في العراق للأسف، فلا الحكومة مخلصة للقسم الذي أدته، ولا الشعب يعترض على ما يحدث، بل إنَّ أغلب طبقات الشعب تسهم بشكل أو بآخر في تنمية الفساد من خلال ممارساتها الخاطئة ومشاركتها في الكثير من جزئياته، ومتى ما تعاونت الحكومة والشعب بمثل هذا الشكل العراقي الفريد يتحول البلد إلى دولة فاشلة ينتظرها الكثير من الألم اللامحدود.

مع هاتين المعضلتين هنالك المعضلة الثالثة؛ التي تتمثل بقوة وضعف ضوابط الجهات المؤسساتية الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، فضلًا عن الجهات الرقابية والإعلامية، فكلما كانت الضوابط فاعلة تنخفض نسبة الفساد والعكس صحيح أيضًا. ونوع نشاطات هذه الجهات له الأثر الكبير والفاعل حتى على العنصرين الأولين، فكلما أدت هذه المؤسسات دورها لا يجد الفساد فرصة إلا ما ندر، وكلما ضعف دورها انتشر الفساد وتشعب ونزل إلى أدق مفاصل الحياة، ففي نظام مثل نظام الحكم في العراق حيث تسيطر النخب السياسية على الأعم الأعظم من الفرص الاقتصادية، بدءًا من الاستثمار وصولًا إلى شركات الاستيراد والتصدير وشركات المقاولات ولجان فتح العطاءات من خلال تسخير الفرص السياسية المتاحة تكاد ضوابط العمل الأصولية أنْ تختفي من المعادلة، وتفقد أثرها بما يتيح للفساد أنْ ينتشر.

وبناءً عليه أرى أنه لا يمكن وقف الفساد أو الحد من نموه ومن تفشيه إلا إذا ما توفرت النوايا الصادقة والإرادة السياسية الوطنية المخلصة لبناء مؤسسات قوية وشفافة همها الوطن والشعب وليس المكاسب الفئوية والشخصية والمناطقية، فلقد أثبتت الوقائع أنه حيثما وُجدت الإرادة السياسية الصادقة والوطنية والمحايدة، وُجد المخرج، ولكن أين نجد هذه الإرادة المغيبة؟ فالعثور عليها في مثل الظروف التي يمرّ بها بلدنا اليوم تبدو أمرًا غير متوقع أنْ يحدث لا الآن ولا حتى في خلال السنوات القادمة بسبب الانسداد السياسي المستمر، ومراهنة السياسيين على طائفيتهم وخوفهم من السقوط المحتمل الذي يدفعهم إلى الإسراع في تضخيم ثرواتهم المودعة في الخارج لتكون عونًا لهم على عيش الحياة الرغيدة التي يعيشونها اليوم إذا ما تركوا السلطة وخرجوا من البلاد، أو تساعدهم على العودة إلى الحكم والمنصب والجاه والرفاه على حساب الشعب ومعاناته.

إنَّ مشكلتنا في العراق أنه يمتاز عن غيره من بلدان الله الأخرى أنَّ الفساد فيه راسخ الجذور منذ القدم، منذ أنْ كانت ثقافة (أعطوه ألف درهم) فاشية بشكل في منتهى التفاهة والترهل الأخلاقي البذيء، يوم كان بيت المال (خزانة البلد) بيت الخليفة والسلطان وحاشيته يعيثون فيه وفي موجوداته فسادًا دون رادع من دين أو ضمير أو أخلاق أو روح وطنية أو شعور بطبقات الشعب الأخرى من غير المقربين لهم.

وعبر التاريخ انتقلت هذه الثقافة بأشكال وألوان متعددة وصولًا إلى عام ١٩٩١ يوم أنهك الحصار العراقيين، وسلبهم جميع أملاكهم ومدخراتهم وقُوُتَهم وقُوَتَهم، فناموا إما جياعًا أو أكلوا علف الحيوانات، وبعض ما يجدونه في النفايات، وباعوا شبابيك وأبواب بيوتهم ليشتروا ما يستر عوائلهم ويسد عوزهم، ومن ثم انتصر الحصار المدعوم حكوميًا على الكثير منهم، فلوث فطرتهم، وألجأ بعضهم إلى أسوأ وأقذر الحلول من أجل حياة أبنائهم؛ هذا في الوقت الذي كانت القصور الرئاسية الخرافية الأسطورية التي لا يوجد مثلها حتى في الخيال تشمخ هنا وهناك في هذه المحافظة أو تلك، ويُحْشُد فيها جيش من الموظفين والعاملين والخدم والطباخين وغيرهم، هذه القصور التي كانت كلها في كل مواقعها الجغرافية تقوم يوميًا بإعداد وجبات الطعام الرئاسي لثلاث مرات: صباحية ومنتصف اليوم ومسائية، تهيئًا لزيارة الرئيس المفاجئة، فإذا لم يحضر تلقى تلك الوجبة في المكبات ويتهيأ الكادر لإعداد الوجبة الثانية التي تلاقي المصير نفسه إذا لم يحضر، ومثلها الوجبة الثالثة، وهكذا تتكرر هذه المهزلة التاريخية على مدار الأيام.

ومن جزئيات مأساتنا في العراق أنَّ الطائفية التاريخية الممتدة عبر محطات تاريخنا كانت فاعلة منذ عام ١٩٦٣ ولغاية ٢٠٠٣ بشكل مستتر ومؤثر أدى إلى نمو محافظات غنية وتسبب بإفلاس محافظات أخرى، وقد عانى أبناء المحافظات المفلسة من الإهمال الذي زعزع إيمان الكثير منهم، و(كاد الفقر أنْ يكون كفرًا)، وكان كفرًا بالفعل، ففعل فعله في تلك

المحافظات المحرومة المهملة. وبالتالي اجتمع الفاقة والفقر والحاجة والشعور بالظلم بسبب التمايز سوية، فنمَّى في هؤلاء روح الانتقام التي بانت مظاهرها بعد التغيير بأساليب بعضها أكبر من الكفر نفسه.

ومأساتنا -بغض النظر وقتيًا عن التاريخ السابق- أننا لم نُحْكَمُ بما يرضاه الله منذ عام ١٩٦٣ ولغاية هذه اللحظة، وأنا لا أريد التحدث عن التواريخ الأسبق اختصارًا للوقت والجهد، وإلا فالفساد وسوء الإدارة والتحيز الحزبي والمذهبي وعدم الموازنة وفقدان العدل والإنصاف والمساواة كانت بمجموعها سيدة الموقف بشكل أو بآخر، لكن الحكومات التي تولت زمام الأمور منذ عام ٢٠٠٣ لعبت على المكشوف، وأخذ أبطالها يتفاخرون بمقدار وحجم أعمالهم الفاسدة علنًا ومن على شاشات القنوات الفضائية، ولا يرعوي الواحد منهم أنْ يعترف أمام الملأ بأنه فاسد وسارق ومرتشي، وأنَّ جميع المسؤولين يشاركونه هذا الفعل المشين، ولا يرد منهم أحد عليه أو يكذبه! أو أنْ يظهر الواحد منهم على شاشات القنوات ليعلن بفخر زائف أنه يملك ملفات كبيرة عن فساد هذا المسؤول أو ذاك وهذا الحزب أو ذاك، ولا ينبري أي شخص آخر مهما كان منصبه ليسأله: لماذا إذن لا تقدمها للجهات المختصة؟

إنَّ كبح جماح الفساد تحدٍ يتطلب المثابرة على أصعدة عدة، لكنه يحقق كسبًا وفيرًا في نهاية المطاف. وهو يبدأ بالإرادة السياسية، ومواصلة تقوية المؤسسات لتعزيز النزاهة والمساءلة، والتعاون الدولي، والأهم من كل ذلك أنْ يكون القانون فاعلًا ومؤثرًا في البلد، وأنْ يتولى مطاردة ومكافحة الفساد بكل أنواعه رجالٌ حقيقيون مهنيون تكنوقراط لا أنْ يتم تعيينهم وفقًا لمطالب الأحزاب السياسية، والقوى الضاغطة، والمحاصصة البغيضة، والولاءات الحزبية والقبلية، والتدخلات الخارجية. لكن حتى لو فرضنا جدلًا أنَّ هذه الآليات توفرت كلها بقدرة قادر، هل ستنجح الجهات المسؤولة عن محاربة الفساد في أداء دورها بفاعلية، أم أنَّ هناك مَن يتربص بها لكي يفشل

مساعيها؛ لأنَّ نجاحها في مهامها سيكون أكبر ضربة لهم؟ وسنتحدث عن هذا الأمر لاحقًا وبإسهاب.

فشلت أم أفشلت؟

سؤالان يشكلان محور موضوعة الفساد في العراق الأول يخص هيئة النزاهة التي يبدو ظاهرًا أنها لم تنجح في أداء مهمتها، والثاني يخص موضوعة الفساد نفسها وهل هناك وقت ما في المستقبل البعيد أم القريب يَعِدُ بانتهاء موجة الفساد في العراق، أو الحد منها؟

السؤال الأول الذي يخص هيئة النزاهة: هل أنَّ هيئة النزاهة فشلت في أداء مهماها أم أفشلت بسبب الضغوط الكثيرة المسلطة عليها؟ وماذا تغير أثناء وجود الدكتور موسى على رأس الهيئة؟ السؤال بشقيه شرعي وخطير ومن حقنا جميعًا أنْ نسأل هذا السؤال، أنا بالذات وبعد أنْ وضعت هذا الكتاب الذي امتدحت فيه عمل الدكتور موسى في الهيئة وجهاده بعد الاستقالة منها، سئلت مثل هذا السؤال أثناء تحدثي مع بعض الأصدقاء عن مراحل إنجاز الكتاب.

وليس من الغرابة أنْ تجد الدكتور موسى نفسه قد أثار هذا السؤال على صفحات أحد مؤلفاته، وأعتقد أنَّ رأيه هو ما يعول عليه عند الإجابة عن هذا السؤال، ومما قاله في جوابه: لم تحقق هيئة النزاهة المهمة التي قامت من أجلها، وهي وضع حد للفساد في العراق، وهذا أمر ثابت؛ فهيئة النزاهة لم تكسر ظهر الفساد ولم تضع حدًا له وقد تفاقم! فالهيئة لم تحقق النتائج المرجوة من وجودها، وهذا يعود لعوامل عدة، منها: المشاكل الداخلية في الهيئة، بيئة مواجهة الفساد في العراق، التجاوز على استقلال الهيئة. ثم تحدث بإسهاب عن كل فقرة من هذه الفقرات[1]، وأعتقد أنَّ التطرق لكل ما

(١) فرج، سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء، ص٣٨٦ وما بعدها.

ذكره الدكتور يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين؛ لذا أحيل القارئ الكريم إلى كتاب سنوات الفساد، فقد ذكر فيه الحقائق كاملة لا لتبرئة نفسه بل لتكون شاهدًا للتاريخ على أنَّ الهيئة لم تعمل بشكل حر ومستقل طوال سنوات وجودها بل كانت تعمل ضمن الإرادات التي لا تملك قوة الوقوف بوجهها.

السؤال الثاني مفاده: هل يمكن أنْ ينتهي الفساد في العراق، ومتى؟

هذا السؤال يدور في رأس جميع العراقيين، وأنا سألته لنفسي أو لأصدقائي مرات عدة، والغريب أنَّ الدكتور موسى سأل مثل هذا السؤال، وأجاب عنه مبينًا أنَّ: معركة مواجهة الفساد في العراق معركة طويلة وقد تستغرق أجيالا وأيضا أذكِّر بان شروط مكافحة الفساد ومحاصرته وإحلال ثقافة النزاهة هي:

١. رأي عام فاعل .

٢. اعتماد المواطنة أساسًا في تقرير الحقوق والواجبات.

٣. حكام قدوة.

٤. مجلس نواب نظيف .

٥. شفافية في العمل الحكومي.

٦. إعلام نزيه.

أما عن توقف الفساد فإن ذلك يتحقق في حالة من ثلاث:

١- توقف الفساد طوعًا.

٢- لجم الفساد الفساد بتجفيف منابعه.

٣- كبح الفساد عن طريق المواجهة.

ثم أجاب عن كل فرع منها، فقال في جوابه عن الشق الأول: نعم قد يتوقف الفاسد نفسه من تلقاء نفسه في حال الرغبة المحضة أو الإعياء أو بسبب التقدم في السن، لكن الفساد في العراق الذي هو من النوع الشائك، والبواعث عليه تتجدد باستمرار، والفرص تتاح دون رقابة أو خوف، فإنه يستحيل أنْ يتوقف من تلقاء نفسه، طالما أنَّ هناك ١٠% من العاملين في أي دولة نزيهين لا يمكن إفسادهم، و١٠% فاسدين لا يمكن إصلاحهم ولا يتوقفون، و٨٠% يتجنبون ارتكاب الفساد في الظروف الطبيعية، ولكنهم على استعداد لممارسته إذا ما أتيحت لهم الفرصة[1].

وقال في جوابه عن الشق الثاني: إنَّ لجم الفساد يتحقق من خلال حرمانه من البيئة اللازمة لاستشرائه وتجفيف منابعه وقطع إمداداته وإحلال ثقافة النزاهة بديلًا عن ثقافة الفساد، ويتم ذلك من خلال إعادة تركيب الثقافة الجمعية للعامين في أجهزة الدولة، وهذا بدوره لا يتحقق في كل الحالات؛ بل لا توجد بيئة مناسبة في العراق للترويج لمثل هذا المشروع فنشر ثقافة النزاهة يتطلب شروطًا أساسية من دونها يكون الكلام عن قيام تلك البيئة ونشر تلك الثقافة محض هراء ومجرد نفاق، وتلك الشروط هي:

١- سياسيون وحكام قدوة.
٢- نظام دولة المؤسسات.
٣- دولة مواطنة.
٤- أبعاد هيمنة الأطراف السياسية والحزبية على القرار الحكومي واجهزة الدولة.
٥- الشفافية في عمل الحكومة.
٦- مغادرة المحاصصة.

(١) فرج، الفساد في العراق، ص٢٠٨- ٢٠٩.

٧- التوظيف على أساس المقدرة والنزاهة وليس على أساس الولاء الحزبي.

وهي شروط غير متوفرة في العراق، ولا أمل في توفرها بالمستقبل القريب[١]، فالفساد في العراق مختلف عن غيره في بقية الدول هناك الفساد فردي في الغالب وفي العراق مافيوي منظم ومحمي، وهناك الفساد يرتكبه في الغالب الموظف الحكومي في حافات جهاز الدولة وفي العراق أبطال الفساد هم الساسة المهيمنين على السلطة وعلى على القرار الحكومي وأجهزة الدولة يمارسون الفساد بواسطة اتباعهم من شاغلي المناصب الوزارية والدرجات الخاصة طبقاً لأسلوب المحاصصة المعتمد حالياً .

وبيئة الفساد وحاضنته في العراق تقوم على العوامل الآتية:

١. تدهور الشعور بالمسؤولية.
٢. الفوضى الحكومية.
٣. الفوضى السياسية.
٤. الفوضى القيمية.

هذه القضايا في علاجها يتم تجفيف منابع الفساد، وفي استمرارها يتفاقم الفساد.

أما فيما يخص الشق الثالث فقال موسى: كبح جماح الفساد يعني مواجهته لإيقافه ووضع حد له من خلال معاقبة مرتكبيه، ورسميًا تعد هيئة النزاهة هي المكلفة بموجب الدستور والقانون إذا ما كانت سلطتها فاعلة ولا سلطة لأحد عليها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه على المدى القريب ما دامت المحاصصة والانحياز وباقي المؤثرات موجودة وفاعلة[٢].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٩- ٢١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٠.

وبالتالي أرى أنَّ المستقبل القريب لا يعد بشيء مفرح ما دامت القوى التي تملك قوة اعتراض الفساد ولجمه وكبح جماحه غير فاعلة أو يتعرض مجهودها للإجهاض من قبل قوى الفساد نفسها، وفي مثل هذه الحالة أرى أنَّ المد الشعبي الجماهيري وحده مَن يمكنه أنْ يحصر الفساد في زوايا ضيقة ويسلبه القوة التي يتمتع بها.

ويضيف موسى فرج قائلًا: "ومن أجل أنْ تأخذ الحملة الشعبية الوطنية كامل مداها وتحقق أهدافها أشير إلى الجوانب الآتية:

أولًا: أنَّ الفساد في العراق الذي فاق حدود التصور وتجاوز كل المعدلات العالمية لن يوضع له حد ولن يتوقف من دون وجود رأي عام شعبي عامر وقوي.. فالرأي العام وحده هو القادر على أنْ يجعل من الحكومة والبرلمان والطبقة السياسية أنْ تفيء إلى رشدها، وتعود إلى جادة الصواب، وتوقف تجاوزها على المال العام وموارد الدولة ومقدرات الشعب وتتيح لأجهزة الدولة من قضاء وأجهزة مواجهة الفساد أن تقوم بواجباتها ضمن مفهوم دولة المؤسسات.

ثانيًا: وبيّنت ومنذ سنوات أنَّ الفساد المشرعن والمقنن هو أخطر أنواع الفساد، والذي لا يمكن مواجهته لا من خلال القضاء ولا من خلال أجهزة مكافحة الفساد الرسمية؛ لأنك عندما تقول للقاضي أنَّ فلانًا وفلانًا وفلانًا يقبضون مرتبات بمبالغ هائلة وغير منطقية، وفلان وفلان وفلان يستحوذون على مبالغ هائلة على شكل امتيازات يقول لك : نعم إنها هائلة وغير منطقية وليست عادلة ولكن ليس ذلك شأني طالما أنه يوجد سند قانوني يدعمها، فإنَّ حدود صلاحياتي تتوقف على أعتاب النص القانوني وما عدا ذلك فإنه يقع ضمن صلاحيات المشرع، وهو مجلس النواب فليشرع مجلس النواب تعديلًا أو إلغاء للقانون وسأحكم بموجبه، وهذا الحال ينطبق أيضًا على أجهزة مكافحة الفساد الرسمية، وفي هذه الحالة لم يبقَ لتلك الأجهزة سوى

التنديد بتلك الممارسات وشجبها والتحريض ضدها، عسى أنْ يتحرك الرأي العام فهو صاحب القول الفصل... لكن الرد يأتي سريعًا من رئاسة الحكومة بإقصاء أولئك وإبعادهم من وظائفهم لقطع السبيل على تبصير الرأي العام.

ثالثًا: لقد بالغ المسؤولون الحكوميون والبرلمانيون في استحواذهم على أموال الشعب وتمادوا كثيرًا حتى بات الواحد منهم يتبجح مستخفًا بمعاناة الشعب العراقي من جراء تردي المستوى المعاشي والخدمات وفقدان الكهرباء، وتزايد معدلات الفقر بالقول لوسائل الإعلام صراحةً بأنَّ ابنه الذي لم يبلغ الحلم ولم يتجاوز عمره الرابعة ينفق على الموبايل أربعة ملايين دينار شهريًا..! وهو حال لم يشهد له العراق شبيهًا لا في عهد بني العباس ولا في بذخ البرامكة، وربما لم يتسنى لقارون أنْ يتمتع بمثله... في حين لا يحلو لزملائه من برلمانيين ووزراء ومحافظين وأعضاء مجالس محافظات إلا استخدام أثاث وكراسٍ فاقت بضخامتها عرش الطاووس كثيرًا.

رابعًا: وعند هذا الحد بلغ السيل الزبى، وبات نهوض الرأي العام والمرجعيات الدينية والوطنية واجبًا وفرض عين ..

وما يجب التذكير به أكثر من غيره على الدوام هو أنَّ استشراء الفساد إنما يتحمل مسؤوليته الحاكم بينما استطالة مدة استشراء الفساد فإنما يتحمل مسؤوليتها الشعب:

فـ: الرعية لا تصلح إلا بصلاح الوالي، والوالي لا يصلح إلا باستقامة الرعية، كما قال علي بن أبي طالب (ع) .

والذي أراه أنَّ الدكتور وهيئة النزاهة كان يمكن أنْ يحقق نتائج باهرة فيما لو:

١- بقي على رأس هيئة النزاهة مدة أطول.
٢- تخلصت الهيئة من مشكلاتها الداخلية المفتعلة غالبًا.

٣- سعت القيادات السياسية إلى بناء بيئة لمواجهة الفساد.

٤- تخلصت الهيئة من الضغوط والتدخلات واستقلت بقرارها.

٥- تعاون المفتشون العموميون مع الهيئة بشكل مهني صادق وجاد.

٦- تعاون الشارع والموظف النزيه بإمداد الهيئة بمستلزمات النجاح ومنها المعلومة الصحيحة.

٧- دعم الإعلام الهيئة من خلال المتابعة والخبر والتثقيف والدعم والتحشيد الجماهيري.

٨- تفاعل القضاء بشكل جاد مع جهد الهيئة وإنجازاتها.

٩- تمت معاقبة المجرمين المحالين من قبل الهيئة للقضاء وفق حجم جرائمهم لا وفق انتماءاتهم وعلاقاتهم.

١٠- دعم مجلس النواب الهيئة بشكل جاد وحقيقي.

١١- تعاونت الوزارات مع الهيئة بشكل مسؤول.

١٢- أدت الجامعات والمدارس أدوارًا تثقيفية تحث الشارع العراقي على التفاعل مع الفساد كحالة يجب وقفها وتحجيمها.

وإذا ما كان ذلك كله مجرد وهم يدور في الخيال، ولا وجود له على أرض الواقع، فماذا ننتظر غير استشراء الفساد؟ وهو ما حدث فعلًا، حتى أصبح الفساد في عراقنا مشهورًا يضرب به المثل، بعد أنْ أصبحت الحكومة وأصبح السياسيون، وأصبح الكثير من أبناء الشعب هم الممثلون الرسميون للفساد في العراق!

وهنا يبيح لنا موسى بسر الوصفة السحرية لمواجهة الفساد: أقول لكم سرًا مضمونه: إنَّ تحقيق نتائج حاسمة في مواجهة الفساد يتطلب رأي عام عامر، فهل يوجد في العراق شيء من هذا...؟، ابحثوا عنه أو عمروه واجتهدوا في ذلك عندها تضعون حدًا للفساد في العراق، ودون ذلك لن تفلحوا.

فساد الحكام وفساد الحكومة:

لا يقف أثر الفساد في حدود العلاقة المشينة بين المفسد والمنصب بل يتعدى ليصل إلى أدق شعيرات الحياة في المجتمع، وإذا ما كان الفساد وفق وجهة نظر البنك الدولي يتسبب في تبديد الأموال العامة، تقويض الكفاءة، إعاقة النمو الاقتصادي، غسل وهجرة الأموال. فإنَّ الفساد في العراق ذهب أبعد من ذلك كثيرًا، وقد حدد الدكتور موسى نتائج ومخرجات الفساد في العراق بأنَّ الفساد في العراق كان: الظهير الممول للإرهاب، البطالة تسبب في ضياع فرص العمل، قوض الشعور بالأمان، حرمان العراقيين من الحصول على حقهم في الدواء الصالح والماء الصالح والغذاء الصالح والعلاج والتعليم الصالح وخدمات النقل والسكن، فوضى سياسية، فوضى اقتصادية، تقويض الثقة بين المواطن والسياسي، تقويض هيبة الدولة، فوضى إدارية في أجهزة الدولة، تخريب العلاقات الاجتماعية[1].

ويمكن تلخيص طبيعة الفساد الحكومي في العراق من خلال متابعة بعض المؤشرات المهمة التي أحجم المسؤولون في هيئة النزاهة عن التحدث عنها باستثناء الدكتور موسى؛ الذي تكلم عنها بشجاعة تفوق التصور، ليبين للأمة حجم الفساد الحكومي وآثاره، ومنها:

- تبديد أكثر من ٥٥ مليار دولار لسد الحاجة للكهرباء دون أي تبدل يذكر.

- تأخر سن قانون النفط والغاز والفساد في عقود التراخيص التي تتم وفق أمزجة غريبة من أجل استخراج ١٢ مليون برميل يوميًا دون توفير البنية التحتية من حيث التخصصات والآلات وإمكانية التصدير ووسائله، وطبيعة سوق البترول العالمي، وتمّ فعلًا حفر آبار جديدة وأنفقت تكاليف باهظة

(١) فرج، سنوات الفساد، ص٣٥.

تقدر بعشرات المليارات، ومع كل ذلك لم يصل التصدير لأكثر من مليوني برميل يوميًا في وقت توجب فيه على الحكومة تحمّل عشرات المليارات عن كلف غاطسة وغير مجدية.

- عدم الاهتمام بموضوع سرقة النفط الخام عن طريق ثقب الأنابيب في البصرة والموصل وبيجي وأطراف بغداد بمساعدة سياسيين وأحزاب وضباط متنفذين؛ الذي يتسبب بخسارة ملايين الدولارات.

- امتناع الحكومة عن إعمار أو تصليح المنشآت القديمة وإنشاء مصاف لتكرير النفط العراقي لأغراض الاستخدام الداخلي، وتشغيل محطات الكهرباء، واللجوء إلى استيراد المواد من دول الجوار بأسعار ترهق كاهل البلاد.

- الاستمرار بتقاضي الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة مرتبات فلكية جنونية غير معقولة بالمرة، لا تتناسب مع واقع المجتمع العراقي ومعدل الفقر والبطالة والتضخم في البلاد. إذ يكفي أنْ نعرف أنَّ مرتب رئيس جمهورية العراق الشهري يبلغ ٧٠ ألف دولار، ومرتب رئيس برلمان العراق يبلغ ٧٠ ألف دولار، ومرتب رئيس وزراء العراق الشهري ٥١ ألف دولار، ويتقاضى كل نائب لرئيس الجمهورية وعددهم ثلاثة مرتبًا شهريًا يبلغ ٥٤ ألف دولار، وكل واحد من نائبي رئيس البرلمان ٥٤ ألف دولار شهريًا، وكل واحد من نواب رئيس الوزراء وعددهم ثلاثة مبلغ ٤٧ ألف دولار، نعم دولار وليس دينار وكأنهم لا يعترفون بشرف الدينار العراقي، هذا في الوقت الذي لا يتجاوز فيه راتب رئيس أمريكا ٣٣ ألف دولار، وراتب رئيس فرنسا ١٧ ألف دولار، وراتب مستشارة ألمانيا ٢٢ ألف دولار، وراتب رئيس وزراء بريطانيا ١٨ ألف دولار، ومرتب رئيس روسيا ٨ آلاف دولار. أما الصين هذا البلد العظيم فلا يتجاوز الراتب الشهري لرئيسه الثلاثة آلاف دولار يليه رئيس وزراء الهند بمرتب ألفي دولار

شهريًا، وراتب الرئيس الفيتنامي ١٦٥٠ دولارًا، والرئيس الأندونيسي ١٩٠٠ دولارًا، والرئيس الفلبيني ٢٠٠٠ دولار. أما على مستوى الوطن العربي فيتقاضى الرئيس الجزائري ١٠ آلاف دولار، والرئيس المصري ٥ آلاف دولار. هذا فضلًا عمّا يعرف باسم (النثرية) والتي تسمى رسميًا مخصصات المنافع الاجتماعية التي بلغت عام ٢٠١٠ حسبما بيّن الدكتور موسى([1]).

مجلس الوزراء: ٤٧٠ مليون و٩٣٩ ألف دولار.

رئاسة الجمهورية: ١٢٠ مليون و١٥ ألف دولار.

رئاسة مجلس النواب: ٢٧٠ ومليون و٣١٩ ألف دولار.

وبذلك يكون مجموع مبالغ النثرية التي تستلمها الرئاسات الثلاث ٩٣١,١١٦ مليون دولار فقط لا غيرها. والمصيبة أنهم يدعون بأنَّ هذه المبالغ المهولة لا تكفي، ففي ٢٠١٠ وجّه النائب الثاني لرئيس الجمهورية كتابًا رسميًا يطلب فيه صرف نثرية إضافة للمبالغ المخصصة بسبب نفاد المبلغ المرصود.

فضلًا عن ذلك بلغ عدد حمايات ٢٠ من كبار المسؤولين ٤٨ ألف شخص، تبلغ مرتباتهم ونفقاتهم أكثر من ٦ مليار دولار سنويًا.

أما ابتعاث (إيفاد) المسؤولين فحدث عنه ولا حرج، منها على سبيل المثال: رصد مبلغ ٢ مليون دولار مصرف جيب لرئيس الجمهورية عن ٦ ليالٍ يقضيها في أمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة علمًا أنَّ المنظمة هي التي تتحمل نفقات الوفود المشاركة وتتقاضى عادة بدل اشتراك من الدول الأعضاء.

- استيراد أجهزة كشف المتفجرات بسعر ٦٠ مليون دينار عراقي للجهاز الواحد والتي تبيّن أنَّ سعرها الحقيقي خمس دولارات للجهاز الواحد فقط.

---

(١) فرج، سنوات الفساد، ص٧٤.

- بيع المناصب بأسعار تصل أحيانًا إلى ١٠ ملايين دولار.

- وجود ٥٠ ألف فضائي في الجيش، و٧٥ ألف فضائي في وزارة الداخلية، و٧ آلاف فضائي في أمانة بغداد، و١٥٠٠ فضائي في وزارة الكهرباء، و٥ آلاف فضائي في الدوائر البلدية، وقد شخصت الهيئة وجود أكثر من ٢٣٠ ألف فضائي يتقاضون ملايين الدولارات سنويًا[١].

- استملاك أراضي الدولة وتوزيعها على المعية دون الرعية لكسب أصواتهم في الانتخابات.

- إنفاق مليارات الدولارات على مشاريع وهمية ورواتب وهميين في الجيش والشرطة والرعاية الاجتماعية، فمن ضمن ٩٠٠٠ مشروعًا أقرّ خلال ٨ سنوات لم ينجز سوى ٥٠٠ مشروع، وبنسب لا تتعدى ٤٠% وكان مقدار الفقدان بالمال العام ٢٨٠ ترليون دينار عراقي[٢].

- تضمنت موازنة عام ٢٠١٥: ٧١٦ وظيفة بدرجة وكيل وزارة، و٤٥٣٥ وظيفة بدرجة مدير عام .

- إعداد الموازنات السنوية على أساس ٨٠ دولار للبرميل في حين وصل سعر البيع الفعلي إلى ١١٠ دولارات للبرميل وتحقيق إيرادات مقبوضة فعلًا من قبل الحكومة برقم إجمالي يزيد على ٧٥٠ مليار دولار، وعدم معرفة مصير تلك الأموال[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨٧- ١٨٨.

(٢) فرج، سنوات الفساد، ص١٨٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٧- ٧٠.

محطات الفساد

في كتاباته المتنوعة وفي لقاءاته المختلفة تحدث الدكتور موسى عن أهم ملفات الفساد، منها ملف وزارة الدفاع التي خصص لها ولوزارة الداخلية عام ٢٠١٥ موازنة تبلغ ٢١ مليار دولار أمريكي، وقد اعتبر ملف وزارة الدفاع بأنه أخطر الملفات.

وتحدث بداية عن فساد الوزارة في زمن وزيرها حازم الشعلان زميل أياد علاوي في حركة الوفاق، وأورد أرقامًا مهولة تبعث في النفس أسى وحزن بحجم مصيبة العراق، منها تورط بروسكا نوري شاويس شقيق نائب رئيس الوزراء عام ٢٠٠٥ بصفقة فساد وإجراء عقود وهمية مع وزير الدفاع حازم الشعلان، وتهريب مئات ملايين الدولارات إلى الأردن. وسرقة نائر الجميلي مبلغ مليار دولار من وزارة الدفاع. وبالتالي؛ تمَّ كشف فساد حازم الشعلان الذي هرب إلى أربيل تحت حماية مسعود بارزاني، فصدرت بحقه ٨ أحكام بمجموع ٢١ سنة، ثم تم شموله بقانون العفو عام ٢٠٠٨[١].

ثم تحدث عن فساد الوزارة بزمن وزيرها عبد القادر العبيدي الذي ارتكب جرائم فساد بمليارات الدولارات ثم هرب إلى أمريكا.

بعدها تحدث عن الفساد في وزارة الداخلية: فتحدث عن فساد أجهزة كشف المتفجرات التي استوردتها شركة البادية بالاتفاق مع شركة بروسك اللبنانية، وملفات أخرى بلغت أرقامها مليارات الدولارات[٢].

تحدث بعدها عن الفساد في وزارة النفط، وقال: بحلول عام ٢٠٠٥ كانت الحكومة الأمريكية قد صرفت ٢,٧ مليار دولار من الأموال الأمريكية و٢,٧ مليار دولار من الأموال العراقية لشركة كيلوغ براون لإعادة البنية

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٠- ٢٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٢١.

التحتية للنفط. وكان الفساد في هذه الوزارة كامنًا في مجال الإنتاج، مجال التعاقد والتراخيص، السرقة وتهريب النفط، تصفية النفط، استيراد المشتقات النفطية، حماية أنابيب النفط[١]، وفي كل ملف من هذه الملفات تجد الفساد قد أهدر مليارات الدولارات بلا فائدة.

ومن ثم تحدث عن ملف وزارة الكهرباء والهدر الكبير للمال العراقي[٢].

وتحدث عن ملفات الفساد في وزارة التجارة[٣]، والفساد في وزارة الصحة[٤]، وملفات الفساد في البنك المركزي[٥]، وملفات الفساد في وزارة المالية[٦].

وخلاصة مخرجات هذا الفساد أنه لم يتسبب بفقدان مليارات الدولارات فحسب، بل وتسبب أيضًا في تدمير منظومات الحياة العامة كلها، ووضع البلد على شفير هاوية لا قرار لها، فعن طريق الفساد دخلت مواد ملوثة إشعاعيًا من اليابان إلى البصرة وذي قار[٧]. وتبيّن من خلال ملف الأدوية غير الصالحة أنَّ ٩٠% من الأدوية الداخلة للبلاد من مناشئ غير موثوقة وأغلبها منتهي الصلاحية[٨].

ولغرض رسم صورة تخيلية للفساد العظيم سأورد نماذج من فساد الدولة والموازنات السنوية على لسان دكتور موسى. وكان الدكتور قد أشار إلى حقيقة أنَّ الفساد في العراق مقنن بقوانين حكومية عليا، وأنَّ هذا النمط من

(١) فرج، سنوات الفساد، ص٢٢٦.
(٢) فرج، سنوات الفساد، ص٢٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٥٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٦٨.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٧٣.
(٧) فرج، قصة الفساد، ص٤٦٨.
(٨) المصدر نفسه، ص٣٧١.

الفساد حصري لا يوجد مثله في العالم إلا نادرًا، وأحد أهم الأسباب التي تقف وراء الفساد المشرعن هي طبيعة الحكم وتركيبته في العراق بعد عام ٢٠٠٣[١]، وقد تحدّث المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية ديفيد نوسبوم عن نتائج الفساد في العراق فقال: هذه النتائج تشير إلى أنَّ الفساد في العراق متفاقم، وهذا ليس فقط عائد إلى انهيار الأمن كما يروج له، بل أيضًا للمعايير المزدوجة في المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات الرسمية[٢].

وقد صدرت تقارير أمريكية عديدة من جهات عليا أكدت وجود عمليات فساد كبيرة داخل المؤسسات الحكومية العراقية، ففي عام ٢٠٠٤ صدرت وثيقة داخلية عن البنتاغون تؤكد اختفاء ملايين الدولارات من الخزينة العامة العراقية في نيسان من العام ذاته على نحو مفاجئ، وفي ٢٩ أيلول من عام ٢٠٠٧ وجه تقرير سري أمريكي وصف بأنه حساس انتقادات شديدة إلى إجراءات مكافحة الفساد في الوزارات والمؤسسات العراقية الرسمية محذرًا من أنَّ العراق غير قادر حاليًا ولو مبدئيًا على تعزيز قوانين مكافحة الفساد[٣].

وهو الأمر الذي دفع العراق ليقبع في ذيل قائمة الدول الأكثر فسادًا في العالم التي تنظمها منظمة الشفافية الدولية، ففي عام ٢٠٠٣ جاء العراق بالمرتبة ١٦ عربيًا وفي ذيل قائمة الدول الأكثر فسادًا. وفي عام ٢٠٠٤ جاء العراق ضمن تراتبية ١٤٥ دولة حسب المؤشر العالمي للفساد التابع للمنظمة في المرتبة ١٢٩ عالميًا وفي ذيل قائمة الدول العربية الأكثر فسادًا، وفي عام ٢٠٠٥ جاء بالمرتبة ١٣٧، وكان الأسوأ بين الدول العربية، وفي عام ٢٠٠٦ احتل المركز الثاني في تقرير المنظمة حول الدول الأكثر فسادًا، وكان بالمرتبة ١٦٠ من أصل ١٦٣ دولة، وفي عام ٢٠٠٧ جاء بالمرتبة الثالثة، وفي عام

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٣) فرج، قصة الفساد، ص٧٤.

٢٠٠٨ جاء بالمرتبة ١٧٩، وكان في المرتبة الثانية، وفي عام ٢٠٠٩ حصل على الترتيب نفسه[١].

ومع وجود مَن يشكك بصحة هذه الإحصاءات، ومَن يدّعي أنَّ مؤشر الفساد في العراق صار ينخفض تدريجيًا، نعرف أنَّ هيئة النزاهة العراقية أثبتت أنَّ نسبة الفساد في العراق عام ٢٠١٠ كانت أكثر بثلاثة أضعاف مما كانت عليه في عام ٢٠٠٩[٢].

ولكي يبرهن صحة رأيه هذا أورد الدكتور موسى مجموعة أمثلة، أنهى كل فقرة منها بقول: "يصير.. هذا فساد لو ابن عمه؟ الله عليكم؟"...، "هذا فساد لو مو فساد؟ بضميركم؟".

هكذا تساءل الدكتور موسى وهو يشخص حالات الفساد القانوني المعلن في الدوائر السيادية، وقد أورد مثل هذه الأسئلة بعد كل حالة فساد ذكرها. ومن حالات الفساد التي تمثل استهانة بالشعب ومقدراته والتي ذكرها الدكتور:

- تخصيصات مجلس النواب في عام ٢٠٠٦ بلغت ٩٢ مليار دينار عراقي في حين كان المخصص لوزارة الزراعة لتلك السنة ٥٧ مليار دينار.

- وكان المخصص لوزارة الصناعة في العام نفسه ٢٢ مليار دينار بينما خصص لوزارة الخارجية ٣٣ مليار دينار.

- وفي العام نفسه كان عدد أعضاء مجلس النواب ٢٧٥ نائبًا مخصص لهم ٩٢ مليار دينار زاد عددهم عام ٢٠١١ إلى٣٢٩ نائبًا، والمفروض أنْ يخصص لهم تبعًا للفرق بين العدد السابق والذي يليه ١١٠ مليار دينار لكن الذي خصص لهم بلغ ٢٩٠ مليار دينار.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٣-٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٨.

- رئاسة الوزراء ارتفعت تخصيصاتها من ١٣٤ مليار دينار عام ٢٠٠٦ إلى ٥٦٦ مليار عام ٢٠١١.

- تخصيصات وزارة الخارجية من موازنة ٢٠٠٦ كانت ١٣٣ مليار دينار ارتفعت عام ٢٠٢٢ إلى ٨٤٠ مليار[١].

في عام ٢٠١٠ بلغت تخصيصات المنافع الاجتماعية (النثرية) المخصصة للرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب) مليار دولار أمريكي، وبعد اعتراض الأمة على هذه المهزلة صدر قانون موازنة

وكانت نثرية الحكومة في ميزانية عام ٢٠١٢ تبلغ ١٤ مليار دولار أمريكي (تفوق موازنة دولة الأردن مرتين)، و٨٠% من المبلغ المشار إليه يذهب للرئاسات الثلاث و٢٠% يذهب إلى مجالس المحافظات[٢].

هنا قد يسأل البعض عن سبب تركيزنا على جهات محددة بعينها، وسكوتنا عن جهات أخرى؟

وهذا سؤال مشروع لا غبار عليه، ولكن السبب الذي منعنا من ذلك هو أنَّ الإشارة إلى جميع الوزارات والمؤسسات وجميع حالات الفساد وتفاصيلها يحتاج إلى مجلدات عديدة، ونحن في غنى عن ذلك!

سؤال آخر قد يوجه إلينا، وهو الآخر سؤال مشروع: لماذا التركيز على العراق والفساد مشكلة تعاني منها جميع الأمم؟

وفي جوابي على هذا السؤال، أقول: أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر عام ٢٠١٠ إلى أنَّ ٧٥% من دول العالم دول فاسدة، وبالنسبة للدول العربية باستثناء قطر والإمارات وسلطنة عمان التي حصلت على مؤشر يفوق

---

(١) فرج، قصة الفساد، ص١٥- ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٤.

أو يساوى المعدل، فإنَّ كل الدول العربية هي دول مصابة بتفشي الفساد فيها. مما حدا بمنظمة الشفافية الدولية إلى توجيه تحذير إلى الدول المعنية من تأثير الفساد على مسيرتها التنموية حيث يعوق جهود هذه الدول في مقاومة الفقر وتحسين أسواقها المالية، والحدّ من المديونية. وكانت دولتان عربيتان وهما العراق والصومال قد حصلتا على المراتب الأخيرة في ترتيب الدول الأكثر فساد.

وأشار تقريرها الصادر عام ٢٠١٧ إلى أنَّ أكثر من ثلثي دول العالم تعاني من نوع من أنواع الفساد[١].

ولغاية عام ٢٠١٨ كان العراق في التسلسل ١٦٨ من أصل ١٨٠ دولة[٢].

وهذا يعني أنَّ للفساد في العراق فرادة لا يشاركه بها أحد؛ لأنه فساد مقنن تدافع عنه قوانين الحكومة وفوهات بنادق حراسها، وهو مشترك بين الحكومة والشعب، والحكومة تدافع من خلال التشكيك بمصداقية تقارير منظمة الشفافية الدولية، يذكر أنَّ الأمانة العامة لمجلس الوزراء كانت تشكك بدقة تقارير منظمة الشفافية الدولية[٣]، وألا بربكم ماذا تسمون الفساد المستشري في البرلمان العراقي مثلًا؟

وأرى أننا يجب أنْ نتوقف هنا لنتحدث عن بعض وليس كل فساد البرلمان؛ الذي هو صوت الشعب مثلما يدعون!

لا يقف الفساد في البرلمان عند الرواتب التقاعدية التي تدفع للبرلمانيين الذين تنتهي دورتهم وحدها؛ والتي التي تعد فسادًا مخالفًا لقوانين البلاد المرعية، رغم أنه حالة غريبة ولا مثيل لها في العالم كله، حيث يتقاضى البرلماني المنتهية دورته مرتبًا تقاعديًا كبيرًا؛ حتى لو كانت خدمته لا تتجاوز

(١) منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٧.

(٢) منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٨.

(٣) فرج، قصة الفساد، ص٤٢٢.

الستة أشهر فقط في وقت يتقاضى فيه موظف يخدم الدولة ٤٠ عامًا أو أكثر مرتبًا لا يكفي لسد نفقات حياته الضرورية.

بل هناك أمور أخرى تدعو للدهشة والاستغراب في فساد مجلس النواب، مثل مخصصات النواب، فإجمالي الرواتب المخصصة لمجلس النواب في موازنته تبلغ ٣٣ مليار دينار عراقي، وهناك مبالغ المخصصات التي تبلغ ١٣٧ مليار دينار، ومخصصات حماية النواب وتبلغ ١٣٤ مليار دينار، والمنح والمكافآت التي خصص لها مبلغ ٢٨ مليار دينار، ومثلها ٢٨ مليار دينار للأثاث والملابس والطعام، ومخصصات الإنترنت التي خصص لها ٢,٦ مليار، وقطع الأراضي المميزة التي يحصلون عليها بأثمان زهيدة، والسيارات المصفحة والعادية[1]. فماذا تسمون هذا؟ وماذا يعني تخصيص كل هذه المبالغ في وقت يشكو فيه العراق من عجز في الميزان، ويشكو المواطن عجزًا في توفير لقمة العيش، ويشكو الشباب من عدم وجود فرصة للتعيين والعمل، وتشكو المشاريع من الإهمال بسبب عدم وجود تخصيصات صيانة، ويشكو النهران من الغرق بالطين والجزر بسبب عدم الكري والإدامة، وتشكو البلاد قلة في مصادر المياه بسبب عدم بناء أي سد منذ زمن طويل، وتشكو منظومة الكهرباء الوطنية من حاجتها إلى تطوير وتجديد وزيادة القدرة، وآلاف الشكاوى الأخرى التي لا تجد لها أذنًا صاغية، وعينًا واعية، وحكومة راعية؟ وقبالة ذلك هناك مطالب شعبية يرفض المجلس النظر فيها مثل:

تخفيض الرواتب الاسمية للرئاسات الثلاث والوزراء والنواب وشاغلي الدرجات الخاصة بنسبة ٥٠% من الراتب الاسمي الحالي على ألّا يتجاوز الراتب مرتب أقرانهم في ثلاث من دول الجوار.

- إلغاء ما يسمى بتخصيصات المنافع الاجتماعية لهم.
- إلغاء المخصصات النقدية والاكتفاء بالراتب.

(١) ينظر: فرج، الفساد في العراق، ص٣٢٥.

- إلغاء مخصصات الحماية وتنسيب شرطة للحماية بدلًا عن الحراس الخاصين.
- استرداد ما سبق ومنح لهم من قطع أراضي ودور وممتلكات.
- يعاملون مثل باقي موظفي الدولة من حيث الحقوق التقاعدية.

والسؤال الذي نوجهه لأصحاب تلك الأسئلة وغيرهم: إذا كانت حتى منظمات المجتمع المدني قد تخلت عن نصرة هيئة النزاهة رغم استنجاد الهيئة بها مثلما حدث حينما شدد رئيس الهيئة الدكتور موسى على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة للحد من ظاهرة الفساد[1]، فمن الملام؟ وكيف تستطيع مؤسسة مهما كانت مهمة ورئيسها مهما كان قويًا ومخلصًا وملتزمًا بحقوق الشعب من أداء دورها ودوره وهما يقفان بوجه الجميع دون حماية من أحد؟

(١) فرج، قصة الفساد، ص٢٨١.

عصا موسى فرج

وثعابين الفساد

الراعي الذي هشّ على رؤوس الرعاة:

إنْ لم تكن العصا التي حملها الدكتور موسى فرج بنتًا شرعية لعصا نبي الله موسى -عليه السلام-، فإنها كانت شبيهة لها، وإنْ لم يكن قد حملها ليتوكأ عليها، فإنه حملها ليهش بها على رؤوس المفسدين، وكانت له فيها مآرب كثيرة كلها تصب في صالح الوطن والإنسان، فهي إذن الوريثة الشرعية لعصا النبي موسى -عليه السلام-.

وعندما قلت له يومًا: "الفرق بين عصاك يا موسى فرج وبين عصا موسى النبي أنَّ عصاك انهزمت أمام السلطة بعد أنْ التهمت الكثير من حيتان وثعابين الفساد، لكنها لم تحقق النصر الذي حققته عصا موسى النبي؛ لأنَّ الضغط الذي تعرضت له فاق ما تعرضت له عصا موسى مئات المرات، وعصا موسى النبي كانت تواجه فرعونًا واحدًا وسحرة غير مؤمنين بقدراتهم، أما عصاك فإنها كانت تناضل ضد ألف فرعون وسحرة يؤمنون به رب عزّ وولي نعمة، ولذا عجزت عن إكمال مشروعها البنائي الرسمي؛ الذي لو كان قد استمر لحوّل العراق إلى جنة يشار لها بألف بنان! ولكنها لم تنثني ولم تنكسر وما زالت شامخة تنتظر المنازلة تلو الأخرى أملًا بغدٍ مشرق ووطن سعيد"، رد مازحًا:

"أثناء وجودي في هيئة النزاهة تلقيت دعوة من رئاسة مجلس النواب العراقي لزيارتهم، ويومها لبيت الدعوة، فكنت بين محمود المشهداني رئيس المجلس المعروف بعبارته الساخرة، وخالد العطية النائب الأول، وعارف طيفور النائب الثاني، وعندما وجدت الطابع الطاووسي للسلطة هو السائد في أحاديثهم وإيماءاتهم أدخلت يدي في جيب سترتي الداخلي، وأخرجت بطاقة الأحوال المدنية خاصتي، وقرّبتها من عيني محمود المشهداني، وبعد أنْ تأكد من أنها لي قلبتها لأريه ظهرها، وقلت له اقرأ المكتوب في حقل المهنة... صاح ضاحكًا: راعي...! معقولة...! هل أنت راعٍ...؟ وخطف مني بطاقة الأحوال المدنية، وعرضها على نائبيه خالد العطية وعارف طيفور...

قلت: نعم، كنت في طفولتي راعيًا، وحصل وقتذاك التعداد العام للسكان، فحضر موظفو التعداد إلى قريتنا، وبعد أنْ أدرج الموظف الحكومي أسماء أفراد العائلة في استمارة التعداد، بدأ يكتب مهنة كل واحد مقابل اسمه، فسأل أمي: ما مهنة ابنك موسى؟، قالت له: يمه.. ذاك هو سارح بالطليان، فكتب في حقل المهنة قبالة اسمي "راعي"، وبناءً عليه منحتني الحكومة الجنسية العراقية، وفيها مهنتي "راعي"، ومن ثم بطاقة الأحوال المدنية، ومكتوب فيها في حقل المهنة "راعي" أيضًا، ورغم عبوري مختلف المراحل الدراسية، وبعدها شغلت وظائف عديدة في الحكومة، ورغم أنَّ قضية تحويل المهنة من راعٍ إلى طالب، ولاحقًا موظف لا تتطلب مني أكثر من مراجعة لدائرة الأحوال المدنية، لكني لم أفعل وأبقيتها "راعي" إلى اليوم... أتعلم يا فخامة المشهداني سبب إحجامي عن تغيير مهنة "راعي"؟، لأني وببساطة شديدة أرى أنَّ الوظائف والمناصب التي يتبوأها المرء مهما علت لا تساوي شيئًا إزاء ما يقدمه من خلالها، أما بلغك قول علي: "والله إنَّ إمرتكم هذه لا تساوي شسع نعلي إلا أنْ أقيم بها حقًا أو أدفع باطلًا."..؟ ثم إني شديد الإيمان بمقولته الرائعة: "قيمة المرء ما يحسنه"... فالجندي الشجاع عندي خير من الضابط الجبان، والممرضة النبيلة خير من الطبيب الفاشل، والموظف الشريف خير

من الوزير الفاسد، والمواطن الصالح خير من رئيس دولته الغاشم. إذن المعول عليه هو ما تقدمه وليس العنوان الوظيفي أو الطبقي أو العشائري أو المذهبي، وأنا أيها السادة عندما غادرت مدينتي السماوة إلى عاصمتكم، كنت أحمل في رأسي مشروعًا أناضل لأنْ يكون حجر الزاوية في نظام الحكم الجديد؛ كي يكون الحكم نقيضًا لنظام الاستبداد والظلم الصدامي، ومشروعي هو مكافحة الفساد في العراق، بدأته من خارج وظائفكم ولم يسبقني إليه أحد، وأتحدى إنْ عرضتم عليَّ صفحة من كتاب أو صحيفة صدرت في العراق قبل عام ٢٠٠٣، وقد ورد فيها صراحة سطرًا عن الفساد الحكومي؛ لأنَّ مغبة ذلك قطع لسان قائلها، وفي الغالب تطال العقوبة عائلته وأعمامه وأخواله...، وعندما قيّض لي أيها السادة ترويكا[1] البرلمان الاتحادي العراقي أنْ أشغل منصب رئيس هيئة النزاهة في العراق، كان شغلي الشاغل أنْ أمارس مشروعي ميدانيًا، ولا يهمني عنوان الوظيفة أو فخامة المكتب، وسأتفرغ لممارسته في حال مغادرتي وظيفتي في هيئة النزاهة عندما تجدون أنَّ وجودي على رأسها "ما يصرفلكم"، هذا كل ما في الأمر، بعد ذلك اللقاء بات المشهداني صديقي الشخصي، وأتلقى منه دعوات متكررة لزيارته في بيته، وكان يسكن البيت الذي خصصه صدام لسكن أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية الذي سبقه، وفي إحدى الزيارات الليلية كنا نجلس متجاورين في صالة الضيوف، ولم يكن فيها غير أحد أعضاء مجلس النواب من الحلة يجلس في الزاوية البعيدة منها، وكنا نتحدث عن الفساد ومحاربته في العراق، لكنه قرّب فمه من أذني وهمس بشويش: "الشغلة بكيف الأمريكان"، فانتفضت قالًا بصوت عالٍ: "چا ليش تحچي بشويش ليش ما تحچي حيل...لازم خايف من صاحبك يكتب عليك تقرير...!"، وعندما ذكرت لاحقًا تلك الحادثة في لقاء لي مع قناة البغدادية الفضائية كتب الدكتور صباح علال زاير مقالًا نشرته وكالة الأنباء العراقية جاء فيه الآتي:

(١) ترويكا: مفردة روسية تطلق على الخيول "أكثر من واحد" التي تجر العربة عندهم.

تذكروا موسى فرج...

د. صباح علال زاير

وكالة الأنباء العراقية/واع:١٦/ ٣/ ٢٠٠٨

تابعت اللقاء الذي عرضته قناة البغدادية مع السيد موسى فرج رئيس هيئة النزاهة، والذي تمّ خلاله فتح أجزاء من الملفات وليس كلها.. ولست الآن بصدد استعراض ما حصل في ذلك اللقاء، لكن هناك عبارات ومواقف هزتني من الأعماق، ومنها تأكيده أنَّ بعض الجهات حاولت أنْ تضعه في (عبّها)، وهذه المفردة يستخدمها العراقيون للإشارة إلى أنَّ جهة معينة وضعت شخصًا ما في (جيبها)؛ أي أصبح محسوبًا عليها تحركه كيفما تشاء، فيتحول إلى مجرد أداة لتنفيذ ما يطلب منه من أجل تصفية حسابات شخصية خاصة قد تبتعد عن المهام الأساسية والمهنية المرسومة.. قالها الرجل علنًا.. "لكنهم اكتشفوا أنَّ موسى فرج.. ما ينحط بالعب!"، مشيرًا إلى أنَّ السفارة الأمريكية التقت به، وطلبت أنْ يزودها ببعض المعلومات، لكنه رفض ذلك؛ لعدم شرعية وقانونية وأخلاقية ذلك الطلب، مثلما حاول مسؤولون كبار في الحكومة أنْ يأتمر بأوامرهم، لكنه رفض ذلك، وقال لهم ما نصه: "إنني لا أعمل إلا للعراق.."، وبالطبع لا أحد يريد لفرج أو لغيره العمل للعراق فقط، يريدون العمل للحزبية والكتلوية والمذهبية والمناطقية، وغير ذلك من المسميات، ولهذا أخبرته السفارة أنَّ الكونغرس الأمريكي سوف لن يرضَ عنه.. إلى آخر الحديث بين الطرفين.. الأمر الآخر الذي شدني إلى السيد موسى فرج إصراره وتأكيده أنَّ هناك مسؤولين مهمين في الدولة زاروه في مكتبه وتوسلوا به ليدع ذويهم وشأنهم، مع أنَّ ذويهم (حرامية)!، وسماهم بالاسم، ثم عدّد أسماء الوزارات وأسباب الفساد الإداري فيها، دون أنْ يخوض في التفاصيل، وهو يعلم جيدًا أنَّ كل وزارة لها (ظهر) في الحكومة

أو في البرلمان أو في مجلس الرئاسة، والويل لمن يمس ذلك الذيل أو الظهر بسوء أو بتعبير آخر، فإنَّ كل وزارة هي جزء من الكعكة العراقية المقسمة.

على أي حال، يبدو أنَّ فرج تخطى الخطوط الحمراء التي حاول (البعض) والبعض الآخر وضعها له، لم يتخطاها فقط؛ بل داسها بقدمه علنًا دون خوف من أحد مهما كان موقعه، وكان على يقين أنه سيفقد منصبه، وأنه سيصطدم مع أكثر من جهة وخصوصًا أولئك الذين جاؤوا ليبقوا في أمكنتهم ويرحل عنهم جميع العراقيين، إضافة إلى أولئك الذين صمموا على اقتفاء طريق السرقات والاختلاسات والتزوير للوصول إلى ما وصلوا إليه في أقل وقت وجهد، ويسعون بقوة إلى إخفاء أفعالهم الشنيعة وتغليفها بأقنعة واضحة القباحة رغم المساحيق والأصباغ والمكياج.

أشد ما جعلني أتعلق بشخصية موسى فرج، هو ذلك الانفعال المشروع واللغة العفوية التي كان يتحدث بها دون أنْ يسعى إلى تزويق الكلمات والتصنع في انتقاء المفردات كما يفعل غيره من الذين يحاولون الظهور أمام العراقيين على أنهم فطاحل في الثقافة، وضليعون في اللغة وأصولها، مع إدراكهم أنَّ المواطن ليس بحاجة إلى هذه (الضلاعة)، وتلك العبقرية؛ بل يحتاج إلى الجرأة والشجاعة على قول الحقائق أو على الأقل إنصاف الحقائق؛ ليفهم رأسه من قدمه، وليعرف الشريف من الكسيف.

موسى فرج لم يكن يحمل جنسية أمريكية أو غربية أو إيرانية بل جنسية عراقية مائة بالمائة، وحرص على عدم تغييرها كما فعل غيره؛ بل ترك مهنته ومهنة آبائه كما هي (راعي) من غير حرج أو استحياء؛ بل ويتشرف بماضيه، ويشهر نسخة من جنسيته أمام الكاميرا، وهكذا يفعل الأصيل الذي لا يتنكر لواقعه الذي ينحدر منه معظم الأنبياء بما فيهم نبينا الأكرم – صلى الله عليه وسلم- في حين سارع غيره حال سقوط النظام إلى تزوير وتزييف كل حقيقتهم، فحملوا الشهادات وهم يعلمون أنها مباعة لهم، وكدسوا أرصدتهم

فـي بنـوك العـالم بأسـمائهم أو بأسـماء غيـرهم لاسـتثمارها عنـد مغـادرة المنصب.. فالعراق لديهم مجرد رحلة سياحية والمنصب ليس سوى صفقة لهم، أما فرج فقد غادر المنصب إلى مدينته السماوة التي يحق لها مثلما يحق للعراقيين جميعًا أنْ يتفاخروا به، فقد خسر النزاهة منصبًا لكنه ربح ثلاثين مليون عراقي من شمالهم إلى جنوبهم باستثناء الطبقة المتنفذة، وما حولها من المستفيدين... أسماء كثيرة مرّت على تاريخ العراق، ولكن قليلًا منها بقي محفورًا في قلوب الناس..، وسيكون هذا الرجل واحدًا من أهم تلك الأسماء، ولم أستطع أنْ أتمالك نفسي بعد انتهاء البرنامج، فاتصلت به هاتفيًا ونقلت له مشاعري كما هي، واتفقنا أنْ نلتقي قريبًا ونفتح حوارًا طويلًا ننشره على صفحات الجريدة قريبًا، يحمل الكثير من الغرائب والعجائب والحكايات التي تدعو إلى أشجان وأحزان.

إذن، وما زال القول لموسى فرج: قضية استحضارك لعصا موسى النبي في الحديث عني أنا العبد الصالح "بعد إذن الخضر الحي رفيق موسى النبي"، صحيح من ناحية كون اسمي موسى أيضًا، ومهنتي الأولى "راعي"، وحملت مشروعي لمواجهة سحرة السلطة، لكن المشكلة ليست بعصاي إنما بالسحرة، فسحرة الفرعون غير سحرة السلطة؛ أولئك علماء في مهنتهم لكنهم أسوياء في تفكيرهم، وبمجرد أنْ رأوا برهان الحق آمنوا وخرّوا ساجدين ﴿وَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدٗا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٢٠-١٢١- ١٢٢]، أما سحرة السلطة فإنهم جهلة فسدة، لا يزيدنهم البرهان إلا خبالًا، وهم أدعياء علم ودين "يرون أنَّ الله لم يهد سواهم"[1].

وكما وعدت المشهداني وحواريه لم أتراجع عن مشروعي، واستمرت مواجهتي للفساد وسحرة السلطة حتى اليوم، وإلى أنْ يقضي الله أمرًا كان

(١) ابن سينا: "قد بلينا بقوم يرون أنَّ الله لم يهد سواهم".

مفعولًا، والنتائج ماثلة أمامك: في الوقت الذي عُرف العراقيون باختلافهم بشأن أي شيء، ولو جهة شروق الشمس وأفولها، فإنَّ مناهضة الفساد باتت هي كلمة السواء الوحيدة التي يجمعون عليها باختلاف مشاربهم، وبات الفساد بنظر عامة الناس في العراق كلمة الفصل التي تفرق بين الصالح والطالح من الحكام، وبات الفساد يسقط حكامًا ويستخلف آخرين، وبناءً عليه؛ فإنَّ عصاي لم تنهزم وبات كل عراقي وطني نبيل يتأبط نسخة منها يلفع بها وجوه سحرة السلطة، لكنهم فسدة فجرة دينهم الفساد وديدنهم الاستحواذ على المناصب كسبيل لبلوغ المال والسطوة، أفقروا الشعب العراقي وأشاعوا البطالة والحرمان والمخدرات واليأس والقنوط بين أوساطه، لم يتورعوا عن قتل النفوس البريئة ودونك أكثر من ٨٠٠ من أبناء الشعب جلهم لم يبلغ الحلم انتفضوا ضد الفساد والظلم في تشرين ٢٠١٩، وما أعقبها، فتلقفتهم آلة القتل الشيطانية لسحرة السلطة قتلًا واغتيالًا، إلى جانب ما يربو على ٢٥ ألف بين جريح ومعاق، والعشرات من بين أنبل مثقفي العراق تمّ اغتيالهم أو تغييبهم، وما زال الحبل على الجرار، وما زال سحرة السلطة في غيّهم يعمهون ... بالمقابل فإنَّ المناهضين للفساد يزداد عددهم باضطراد، ويومًا ما سينقشع ظلام الجهل والخوف الذي يفضي لقيام غالبية من يشتركون بالانتخابات بإعادة اختيار الفاسدين ذاتهم وعندها سيعلم سحرة السلطة أي منقلب ينقلبون.

فمن هو موسى فرج، وما هي عصاه؟

قبل التحدث عن عصا موسى؛ التي هشّ بها على منهجه وهو يتصدى للمحتل وللسياسيين الفاسدين الذين امتازوا عن كل مفسدي التاريخ بأنهم كانوا بوجهين متناقضين، أحدهما إيماني باهت الحقيقة، والثاني شيطاني واضح الهدف، لا بُدَّ من إيراد سيرته العطرة بشكل مختصر على أمل تقريب شخصيته الفريدة للمتلقي الذي لم يسبق له أنْ تعرف إليه، وقد استقيت أغلب

المعلومات من خلال لقاءاتي به، ومن خلال كتابه الفوضى المستدامة، ومن الحلقة الأولى من الحوار معه على صحيفة المثقف.

تقول سيرته المختصرة:

موسى فرج

- مواليد العراق / السماوة.

- ١٩٧٢ تخرج من جامعة بغداد.

- ١٩٨٦ دبلوم عالي في تخطيط التنمية الإقليمية.

-٢٠٠٧ حصل على شهادة مبدع من مجلس النواب العراقي –لجنة مؤسسات المجتمع المدني.

-٢٠٠٨ حصل على درع الوطن/ الفائز الأول من مركز حوار للدراسات والبحوث الدولية.

- ٢٠١٢ نال شهادة تقدير من مؤسسة المثقف العربي في أستراليا.

- ٢٠١٦ دكتوراة في الاقتصاد السياسي.

الوظائف:

- اختصاصي في المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري من ١٩٧٣ ولغاية ١٩٨٧.

- عمل مديرًا للتطوير الإداري والتخطيط في إحدى دوائر وزارة الصناعة، ومحاضرًا خارجيًا في إحدى مؤسسات التعليم العالي.

- في عام ١٩٩١ ترك الوظيفة ولجأ إلى مخيم رفحا السعودي على أثر انتفاضة آذار لكن فترة لجوئه لم تستمر أكثر من ٩ أشهر بعدها عاد للعراق وإلى سماوته بالذات.

-٢٠٠٣ نشر مقالات دعا من خلالها إلى مواجهة الفساد، نشرت في صحيفتي المؤتمر والزمان بتاريخ ١٤و١٥/ ١١/ ٢٠٠٣.

- انضم في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣ إلى لجنة شكّلت في مجلس الحكم بمشاركة الأمريكان لمكافحة الفساد في العراق.

- عيّن مفتشًا عامًا في وزارة البلديات والأشغال في ٢٠٠٤/٢/٥.
- اختير بتاريخ ١٥ آب ٢٠٠٤ لرئاسة لجنة في مجلس الوزراء لمحاربة الفساد في وزارات الدولة ومراقبة سير العمل في الوزارات ولم تُفعَّل اللجنة.
- عيّن نائبًا لرئيس هيئة النزاهة في حزيران ٢٠٠٥.
- عيّن رئيسًا لهيئة النزاهة في العراق عام ٢٠٠٧.
- أحيل على التقاعد بناء على طلبه في عام ٢٠٠٨.

الإصدارات:

- قصة الفساد في العراق.
- الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم.
- سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء.
- الفساد السياسي في العراق، آثاره وسبل مواجهته.
- الفوضى المستدامة؛ حوار مفتوح.
- نشر عددًا كبيرًا جدًا من البحوث والمقالات والمقابلات والحوارات، في مختلف الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية.

أما هو فيقول عن نفسه بأسلوبه التهكمي المعهود: "أنا لا أجيد الكتابة عن نفسي لكنّي حقيقة أستطعم الكتابة عن البيئة التي بدأت منها، والمحطات التي شهدتها في رحلتي بين تلك القرية الصغيرة على ضفاف الفرات في ريف السماوة التي أبصرت النور فيها، وبين العودة إليها أو قريبًا من ذلك في رحلة استغرقت العمر بحاله، وكم التوهان في محطاتها لأبلغ مشارف خاتمة الرحلة بأقل الخسائر "كما أظنّ"... فالعودة إلى تلك المحطات تمتعني قبل غيري... وبناءً على طلب عدد من الأفاضل ممن شاركوا في هذا الحوار، فقد أفردت تفصيلًا لأهم المحطات التي مررت بها وخصوصًا بعد عام ٢٠٠٣ لصلتها بمجريات الحوار، ولأنها تحمل الإجابات التفصيلية لعدد لا يستهان به من أسئلة الحوار تتعلق بأوضاع العراق في الفترة الممتدة بين عامي

٢٠٠٣-٢٠١٠ كما شهدتها عن قرب، وأكتفي هنا بالإشارة وبشكل مقتضب عن سؤال المثقف بالآتي:

"أبصرت النور في قرية صغيرة على الفرات في ريف السماوة، وتلقّيت تعليمي الابتدائي والثانوي في مركز مدينة السماوة، ومن ثم ارتحلت إلى العاصمة لأتخرَّج من جامعة بغداد في عام ١٩٧٢، وأبقى فيها بعد التخرج، وبعد أنْ عملت في وظائف عدة لم يطل فيها مقامي اشتغلت بصفة اختصاصي في المركز القومي "الوطني حاليًا" للاستشارات والتطوير الإداري في بغداد، وخلال ذلك حصلت على الدبلوم العالي في تخطيط التنمية في عام ١٩٨٦، "ولاحقًا على الدكتوراة في الاقتصاد السياسي عام ٢٠١٦"، وفي عام ١٩٨٧ وبسبب ملاحقات أمن نظام صدام عدت إلى السماوة، واشتغلت في منشأة السمنت التابعة لوزارة الصناعة، وفي الوقت نفسه محاضرًا في معهد الإدارة في محافظة المثنى، وفي مستهل عام ١٩٩١ التحقت بمخيم رفحا السعودي إثر انتفاضة آذار ١٩٩١، وعدت بعد ٩ أشهر، وخلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠٣ كنت خارج الوظيفة الرسمية، بعد عام ٢٠٠٣ وعلى أثر انهيار نظام صدام اشتغلت بصفة مستشار إداري في المثنى لأشهر عدة "بدون مرتب"، لأشد الرحال ثانية إلى بغداد حاملًا هذه المرة رؤية اجتهدت أنها ستسهم في بناء نظام الحكم الذي نريد، فبحكم اشتغالي ما يزيد على ١٤ سنة في المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري، والتي تركزت في معظمها في متابعة أداء ست وزارات إلى جانب ما كنّا نقوم به من دراسات للمشكلات الإدارية التي تعترض عمل وزارات أخرى، وتقديم الاستشارات الرسمية بشأنها، فضلًا عن الاحتكاك المباشر بالمسؤولين عنها، ومعايشتهم من خلال ما كنا نقدّمه لهم من دورات ومحاضرات وقفت على الكم الهائل من الفساد في تلك الأجهزة، والذي تضاعف لمرّات عدّة أثناء سنوات الحصار وبلغ ذروته عندما أوكل صدام إدارة شؤون المحافظات التي انتفضت عام ١٩٩١ لأعتى أتباعه ممن توسم فيهم القمع والظلم والقسوة،

فعاثوا بأرواح أهلها وكرامتهم قبل أنْ يعيثوا بمقدراتها فسادًا لكن ذلك الفساد البغيض أثناء حكم نظام صدام كان مسكوتًا عنه، فالقول بوجود الفساد في ظل حكم نظام صدام لا يعني الإعدام فقط للشخص أو قطع لسانه في أفضل الأحوال إنما يعني الدمار الماحق لعائلته وذويه، وبعد أنْ بات صدام ونظامه من الماضي وجدت أنَّ أفضل خدمة أقدمها للشعب ونظام ما بعد صدام هي الدعوة لمكافحة الفساد والتبصير بمخاطره، فارتحلت ثانية إلى بغداد ونشرت مقالات في الصحف المعروفة وقت ذاك "الزمان والمؤتمر"، داعيًا لمكافحة الفساد في أجهزة الدولة، وقدّمت طلبًا خطيًا موجهًا إلى رئيس مجلس الحكم في حينه "السيد عبد العزيز الحكيم" لمكافحة الفساد مرفقًا برؤيتي المنشورة في تلك الصحف، وإثر ذلك تمّ تشكيل لجنة لهذا الغرض من ٨ من أعضاء مجلس الحكم، إضافةً إلى اثنين من الخبراء الأمريكان انضممت إليها، كانت مهمتها إنجاز مشروعي قانونين الأول خاص بالمفتشين العموميين والثاني بهيئة النزاهة، بعد الانتهاء من تلك المهمة باشرت بوظيفة مفتش عام في وزارة البلديات والأشغال في شباط ٢٠٠٤، ومن ثم نائبًا لرئيس هيئة النزاهة ولاحقًا رئيس هيئة النزاهة، وعندما وجدت أنَّ الأبواب مغلقة تمامًا بوجهي للقيام بمهمتي بمواجهة الفساد بشكل فاعل ومقنع، من قبل رئاسة الحكومة والأحزاب والسفارة الأمريكية قدّمت طلبًا للإحالة على التقاعد لأستمر في مواجهة الفساد من خارج الوظيفة الرسمية عن طريق الكتابة واللقاءات التلفازية المستمرة حتى اليوم.

من الناحية السياسية، فقد استعار صديقي الأستاذ سلام كاظم فرج في حواره عبارة لبرناردشو تقول: "قاسٍ قلبه مَن لا يكون اشتراكيًا، وهو في ريعان الصبا، وأحمق مَن يظل اشتراكيًا طول عمره..."، لكن ما قاله صديقي عن برناردشو حرّفه الفرنسيون عندما قالوا: "أحمق مَن لم يبدأ حياته شيوعيًا، ولكن مغفل مَن بقي كل حياته شيوعيًا"، وهكذا نحن صديقي سلام وأنا، لكننا نختلف في جزئية صغيرة، فقد قال الأستاذ سلام كاظم فرج في معرض

تقديمه لنفسه: "كنت محسوبًا على اليسار "للأسف الشديد... ابتسم"، أما أنا فلم أأسف ليس لأنَّ تقييمي مختلف للحزبية والأحزاب في العراق، ولكن لأني لا أنظر للأمر من خلال الأحزاب والتحزب ولكن من خلال القيم والمتبنيات التي طبعت بها، وما زلت متمسكًا بها؛ ولذلك أحب أنْ أنعت نفسي بالمثقف الوطني اليساري فحسب.

بالمناسبة: "صديقي سلام رغم أنه قال (للأسف الشديد)، ولكن روح شوف متبنياته وقيمه ستجدها يسارية بالمضمون والمحتوى، والشمره هيه هيه..."، طبعًا هذا لا يعني أنَّ كل مَن تبنى متبنىً في الماضي وأعلن بعد ذلك أنه قد تخلى عنه أنه ما زالت شمرته هيه هيه...لا، لكن ذلك يتعلق بأمر جوهري أعمق، فالناس في متبنّياتهم صنفان؛ صنف يتّخذ منها ثوبًا لإشباع حاجته إلى القبول الاجتماعي في مرحلة ما، وعندما تتغير مقاييس القبول الاجتماعي ينزع ثوبه ويلعن أبو خياطه، والبعض الآخر من أمثال سلام وأنا، المتبنيات عندهم مو شغلة ثوب وخياط وإنما قضية سجايا، فكيف يغادر المرء سجاياه؟، هذا هو موسى فرج، أما ما يخص منهجيته في مكافحة الفساد فالحديث عنها يطول، وسنكتفي بإيراد لمحات منها.

منهجية وتعارض:

إنَّ رجلًا قال عن علاقته بالنزاهة: "أنا عاشق للنزاهة حد الوله، وأقتفي أثرها كما تفعل الفراشة في سعيها خلف الزهور"، تعني النزاهة له كلًا وليس مجرد جزءٍ من كل، وهذا الكل تلبَّسه من قمة رأسه حتى أخمص قدميه، ورغم أنه غادر منصبها الرسمي منذ زمن طويل إلا أنها ما زالت تجري في شرايينه مع جريان دمه، وما يصل منها إلى القلب لا يغادره، بل يتخذه سكنًا ومقامًا، حتى ازدحم قلبه بها وبتوابعها إلى حد التعب والإنهاك.

وعندما يوجه كلامه لمن يكافح الفساد يقول:

نصيحة...

عندما تكون وظيفتك مواجهة الفساد فلتكن نقطة الشروع عندك هي: أنْ تؤمن بأنَّ الفساد نقيض أخلاقي، وأنَّ أساس الفساد هو الفساد السياسي، وأنَّ الأولوية في مواجهتك للفساد فساد الكبار، فتكتيك جدك عنترة القائل بالبطش بالصغار ليتأدب الكبار غير صالح في معركة الفساد، "اكبح الكبار يتأدب الصغار"، وأنْ تتيقن من أنَّ الفعل فساد، وأنه يلحق ضررًا بالناس، وأنْ تحدد الفاسد بالتحديد.

يمكن تقسيم منهجية الدكتور موسى في مكافحة الفساد في العراق على مرحلتين أساسيتين:

الأولى: رسمية، كانت خلال عمله الرسمي كمفتش عام، ومن ثم نائبًا لرئيس هيئة النزاهة وبعدها ترأسه للهيئة، مع ملاحظة أنه كان خارج الوظيفة الحكومية في السنوات ١٩٩١- ٢٠٠٣[١].

والثانية: شعبية مجتمعية عامة، تمتد من لحظة خروجه من هيئة النزاهة ولغاية هذه الساعة، وتنقسم بدورها إلى شعبتين:

واحدة: من خلال مؤلفاته التخصصية القيمة.

والأخرى: من خلال لقاءاته، وتتفرع بدورها إلى فروع عدة، منها:

أ- من خلال تصريحاته في القنوات الفضائية، وحواراته مع الصحف العراقية والعربية، والمقالات التخصصية التي كتبها.

ب- من خلال الحوار المفتوح على صفحات صحيفة المثقف في أستراليا[٢].

وحوارات كثيرة أخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٥٤.

(٢) ينظر: فرج، الفوضى المستدامة، ص٣٦٥ وما بعدها.

- حول تعاطي الفضائيات مع: زوبعة عقود الكهرباء التي لم تلد أمبيرًا، نشر مضمونه موقع الحوار المتمدن-العدد: ٣٤٥٦ - ٢٠١١ / ٨ / ١٤ - ٠١:٠٤.

- عماد وسعدون إعلاميان مرموقان ولكن، نشر مضمونه الحوار المتمدن الحوار المتمدن-العدد: ٣٦٢٤ - ٢٠١٢ / ١ / ٣١ - ١٩:٥٢.

- ما لم يغادر الشباب العراقي ثقافة الطائفية ويواجه الفساد لن يحقق شيئًا. صدقوني! نشر مضمونه موقع الناس.

- الفضائيات والإعلاميون: إما مع داعش أو مع العراق، نشر مضمونه موقع تللسقف بتاريخ الاثنين، ١٣ تشرين١/أكتوبر ٢٠١٤.

- موسى فرج: إجراءات مكافحة الفساد لا تطال المتنفذين، حوار أجرته مع صحيفة طريق الشعب اليسارية ونشرته في ٢٧ كانون٢/يناير ٢٠٢١.

- وجدانيات...ح/٦ -نعم أنا يساري. ومما قاله خلاله: "في ذكرى تأسيس الحزب الشيوعي العراقي: نعم أنا يساري... في عام ٢٠٠٧ كنت في زيارة رسمية لمجلس النواب وأثناء دخولي صادفت بالصدفة صديقي العزيز مفيد الجزائري خارجًا من إحدى قاعات المجلس باتجاه القاعة الرئيسة، فلحقت به وتأبطته من خلاف وعندما التفت إليَّ قلت له: عندما تدخل إلى القاعة لا تذهب إلى مكان جلوسك المخصص مباشرة؛ بل اتجه قبل ذلك إلى منصة الرئاسة في المجلس، وقف خلف كرسي محمود المشهداني قبالة الجالسين، وهم أمامك ينتظمون في مجموعات كل مجموعة تنتمي إلى حزب أو كتلة... ستجد أنَّ مجموعتكم هي الفئة الأقل بغيًا، والأقل فسادًا... وفي مساء اليوم نفسه كنت في لقاء مع إحدى الفضائيات، وقلت إني وبحكم عملي في مكافحة الفساد لم أصادف ملف فساد يتعلق بأحد الذين شغلوا منصبًا في الحكومة من الشيوعيين أو أصدقائهم، وقد تكررت مقولتي تلك في وسائل الإعلام وربما أدت دورًا في الانتباه إلى هذه الصفة عند الشيوعيين العراقيين ليتبنوها وتشكل أساسًا في مقولة "أصحاب الأيادي البيضاء"، التي

باتوا يعرفون بها لاحقًا لكني لا أقول بملائكية الشيوعيين، وهذه ليست ذمًا، وفي الوقت نفسه كنت أأخذ عليهم دائمًا ممالأتهم أكثر من اللزوم للراحل جلال الطالباني، رغم دوره في مذبحة بشتاشان[1].

- العراق انتقل من دولة الاستبداد إلى دولة الفساد، نشرته رابطة أدباء الشام ١٨ أيلول ٢٠١٠.

وهناك عشرات المواضيع الأخرى، بعضها حوارات وبعضها مقالات، وبعضها لقاءات تجدونها في الرابط[2]. ومثلها وأكثر تجدونه منشورًا في صحيفة المثقف/ سدني- أستراليا على مدى عشر صفحات، تضم مائة وستة وثمانين مقالًا، تبدأ بتاريخ ٢٠١١/٥/٨، وتنتهي بتاريخ ٨/١/ ٢٠٢٢.

وطبعًا، هناك قبل هذا التاريخ وبعده مئات المواضيع المهمة الأخرى المنشورة في الصحف الورقية والفضائيات والمواقع الإلكترونية، فضلًا عمّا يقال في المجالس الخاصة والمحاضرات التي لا يتم توثيقها، وجميع هذه المقالات والدراسات تمتاز بكون القاسم المشترك بينها هو كلمتي (الفساد) و(العراق)، وأنها مقالات هجومية لا مخاتلة ولا مجاملة ولا تحيز ولا محاباة فيها، كلها تتكلم على المكشوف وبلا غطاء ودون خوف أو وجل من أحد، سواء كان كبيرًا أم صغيرًا، ودفعًا للإطالة اخترت عشوائيًا أولى مقالاته الموجودة في هذا الجدول، وهي بعنوان: "تعقيبًا على ما عرضته الحرة - عراق حول المادة ١٣٦ / ب: ليس بالمادة ١٣٦ وحدها يتفاقم الفساد"، ثم اخترت بعدها مقالات أخرى نشرت بتواريخ مختلفة، ومنها:

- رئيس الحكومة يطلب رأي الشعب: هل حققت الـ ١٠٠ يوم أهدافها.
- الحكم في العراق منتج للفساد وليس محاربًا له.

---

(١) بشتآشان: قرية كردية جبلية تقع في الشريط الحدودي العراقي المحاذي لإيران، هجَّر سكانها خلال الحرب العراقية الإيرانية، فاتخذتها قيادة الحزب الشيوعي العراقي، المتحالف سياسيًا وعسكريًا مع الأحزاب الكردية موقعًا للمكتب السياسي، وبعض المقرات الحزبية. وبسبب خلاف مع الأكراد وقعت هذه المجزرة التي ذهب ضحيتها أكثر من سبعين رجلًا وامرأة من الأنصار الشيوعيين.

(٢) https://m.facebook.com/profile.php?id=١٠٠٠٤٠٠٤٢٢٢٦٧١٤

- استمرار النمط الريعي للاقتصاد العراقي... يعني ترسيخًا للاستبداد والفساد.
- ما أكذبهم، ما أفسدهم، لا درّ درّهم.
- الفساد والإعلام وهيئة النزاهة.
- هل أنهم يسعون لمواجهة الفساد في العراق.. حقًا؟
- الفساد في العراق مختلف عمّا في سواه.
- إجراءات مجلس النواب بشأن قضية أمين بغداد.. غريبة حقًا.
- هل يحاربون الفساد حقًا بين ما قاله وما لم يقله أحمد الجلبي.
- لماذا هذا الاختلاف في الموقف من الفساد؟
- دراميّات مع أحمد الجلبي حول الفساد في العراق.
- ومن المثقفين مَن فاق الحكام فسادًا.
- المدخل إلى مواجهة الفساد في العراق.
- قصة الفساد في العراق.
- قضية البنك المركزي وإحباط جهود مكافحة الفساد في العراق.
- حول النزاهة والفساد ورواتب المسؤولين في العراق.
- موازنة مجلس النواب فرهود وانعدام الشعور بالمسؤولية.
- الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم.
- أتحول في مواجهة الفساد أم مجرد همهمة؟
- سنوات الفساد التي ضيعت كل شيء.
- نحو دراسة علمية للفساد السياسي في العراق: المحاصصة هي القاطرة التي تجرُّ قطار الفساد الطويل في العراق.
- دور المغتربين العراقيين في ملاحقة سارقي أموال الشعب.
- مصرف الرافدين الحكومي.. بفرضك فوائد تزيد عن ٤٠% من مبالغ السلف والقروض الممنوحة للمواطنين انت تمارس الفاحشة...ردها إليَّ إن استطعت.

- إذا كانت حملة العبادي على الفساد مثل موقفه من خصخصة جباية الكهرباء.. فالعوض بالله.

ب- من خلال الحوار المفتوح على صفحات صحيفة المثقف في أستراليا:

لهذا الحوار قصة طريفة لها علاقة بالمنهج الحواري الرائع الذي اعتمدته صحيفة المثقف الغراء طريقًا لها من أجل ترسيخ ثقافة التعايش والفهم المشترك للواقع العام من خلال جزئيات الثقافة والفكر، وتقسم الحوارات في صحيفة المثقف إلى:

أولًا: حوارات عامة، مثل:

- حوار بين الأديبين عبد الله المتقي وحسن سالمي، حاوره: عبد الله المتقي.
- الأدب في المهجر.. لقاء مع قصي الشيخ عسكر، حاوره: د. صالح الرزوق.
- حوار مع الأستاذ علي عبيد شريف، حاوره: راضي المترفي.
- حوار مع الشاعر المغربي عبد الرحمن حمومي (عبد الرحيم حمو)، حاوره: محمد العزوزي.
- فَلْتَكُن الكتابة بالبارود: حوار مع الروائي العراقي يوسف أبو الفوز، حاوره: شريف الشافعي.
- حوار مع الكاتب الذي نهل من كل المشارب وشرب كأس الإحباط مترعًا، حاوره راضي المترفي.
- حوار مع القاص الذي صنع بطلات قصصه من جمال ثم وقع في حبهن، حاوره راضي المترفي.
- حوار مع الشاعرة التونسية المتميزة فائزة بن مسعود، حاورها محمد المحسن.

ثانيًا: حوارات فكرية: منها على سبيل المثال:

- مراد غريبي يحاور الباحث الأكاديمي النهضوي د. عدنان عويّد.
- مراد غريبي يحاور الباحث الفكري والفلسفي د. محمود محمد علي.
- مراد غريبي يحاور الباحث الفلسفي الأستاذ علي محمد اليوسف في مرايا فكرية.
- مراد غريبي يحاور الأستاذ د. صادق السامرائي في مرايا فكرية.
- مراد غريبي يحاور المفكر والأكاديمي د. علي أسعد وطفة في مرايا فكرية.
- حوار مع الباحث والشاعر د. إبراهيم بورشاشن، د. كريمة نور عيساوي.
- حوار مع الباحث ماجد الغرباوي رئيس مؤسسة المثقف، سلام البهية السماوي.
- مرايا: ماجد الغرباوي ود. ماجدة غضبان وجهًا لوجه في حوار عن المرأة وإشكاليات التشريع.
- مرايا: حوار فكري – ثقافي: مع الباحث الإسلامي الأستاذ صالح الطائي، سلام كاظم فرج.

ثالثًا: حوار مفتوح:

- حوار مع الأستاذ ماجد الغرباوي عن طريق الأسئلة التي يوجهها القراء، وينشر بعنوان: "المثقف في حوار مفتوح مع ماجد الغرباوي"، وقد تجاوز عدد حلقاته المائتين وخمسين حلقة.

-حوار مفتوح مع الدكتور موسى فرج: استمر الحوار على مدى ثلاثة أشهر أجاب الدكتور موسى عن ٨٨ سؤالًا تخصصيًا في مختلف القضايا، كان الفساد محورها الرئيس.

رابعًا: نص وحوار:

- نص وحوار مع الشاعر د. محمد عدلان بن جيلالي ونصه "إمام".

- نص وحوار: مع الباحث والمترجم والشاعر د. بهجت عباس ونصه "من همسات الماضي الجميل".
- نص وحوار مع الشاعر جميل حسين الساعدي ونصين من نصوصه.
- نص وحوار: مع الباحث والناقد والشاعر كريم مرزة الأسدي ونصه "رفيقةَ الدّهرِ هلْ بـ(اليومِ) تذكارُ؟"، ميادة أبو شنب.
- نص وحوار مع الأديب الحبيب أرزيق ونصه "الصبي والملاك"، ميادة أبو شنب.
- نص وحوار مع القاص حامد فاضل ونصه "القناع"، ميادة أبو شنب.
- نص وحوار: مع الشاعر مصطفى المهاجر ونصه "ما ثَمَّ إلا الكلام"، ميادة أبو شنب.

أما موضوع الحوار مع الدكتور موسى، فقد تحدث عنه الأستاذ سلام كاظم فرج في تمهيده الذي كتبه في بدء الحوار مع الدكتور موسى، وهو بعنوان: "حوار مفتوح مع الدكتور موسى فرج".

بدأ الحوار في ٢٠١٢/٣/١٢، وانتهى في ٢٠١٢/٦/١٩، وعلى مدى ثلاثة أشهر أجاب الدكتور موسى عن ٨٨ سؤالًا تخصصيًا في مختلف القضايا، كان الفساد محورها الرئيس، صدرت بمجموعها في كتاب بعنوان: "الفوضى المستدامة في العراق"، استغرقت بحدود ٤٢٠ صفحة من الكتاب؛ بعد أنْ رصد المتخصصون أنَّ نظرية الفوضى الخلّاقة التي ابتدعتها وزيرة خارجية أمريكا "كوندليزا رايس"، تحوّلت في العراق بفعل الظروف الطارئة إلى فوضى مستدامة.

بماذا انماز موسى فرج؟

"موسى فرج لا يخشى إنْ وقع على صخرة الحق أو وقعت صخرة الحق عليه"[1]، هذا هو موسى فرج باختصار شديد.

- خاطب سحرة السلطة قائلًا: "واجهتُ الفساد في العراق عن قرب، وعرفته من كثب وخلافًا لغيري في عهد المحاصصة والفساد، لم أضع درهمًا في جيبي عدا راتبي، ولم أعيّن ابنًا أو أخًا، ولم أقايض منصبًا بالخضوع أو إخضاع هيئة النزاهة للأمريكان أو الحكومة أو الأحزاب خلافًا للدستور، ولقاء ذلك حظيت برضا أناس طيبين كثر، وما كتبه كتاب ومثقفون عن سيرتي شرّفني كثيرًا، لكني لم أفز برضا الأمريكان ولا الحكومة ولا الطبقة السياسية في العراق، ولست بآبهٍ، فذاك يسجل لي وليس عليّ".

.خاطب رئاسة الحكومة والبرلمان والطبقة السياسية أثناء رئاسته لهيئة النزاهة قائلًا: "كما هو شأني دائمًا لن أخضع، لن أهرب، لن أستجير بغير العراقي على العراقي، ولن أذهب إلى الكونغرس أو الدوما؛ بل إلى مجلس النواب بعد أنْ تكون قد أعيتني السبل والقنوات الرسمية، وملجأي الأخير الشعب العراقي، تلك المواصفات إلى جانب النزاهة والكفاءة والشجاعة هي ما أتمسك به وأفتخر بها أمام عائلتي، وهي أثمن من كل وظائف الحكومة، وكل مرتباتها، ولن آبه بغير ذلك، وإنْ وجدت الطريق مسدودًا أمامي من قبل الأطراف العراقية عدت إلى عائلتي لأكون فخورًا بينهم بسيرتي، وعملت لشعبي بقية حياتي في مجال آخر"[2].

وفي احتفال هيئة النزاهة باليوم العالمي لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٨ خاطب سحرة السلطة قائلًا: "هؤلاء يعتقدون أنهم لمجرد تمكنهم من السلطة باتوا يملكون رقابنا وما علموا أنَّ رقابنا أمنع من تنحني لهم؛ لأنَّ الرؤوس

---

(١) عبد الرضا الحميد رئيس تحرير مجلة العربية البغدادية.

(٢) فرج موسى قصة الفساد في العراق ص٢٢.

التي تعلوها تستند إلى صدور عامرة بالإباء وليست معلقة على جيوبنا أو محفظات نقودنا".

قبل أيام خاطب رئيس الحكومة علنًا، ومن على شاشات الفضائيات بقوله: "إذا كنت حقًا تسعى لمكافحة الفساد فقبل مواجهته عند الآخرين أنا أدعوك أنْ لا تمارس الفساد أنت شخصيًا، وهذا لا يعني أنك تختلس أو تتعاطى رشوة إنما:

١. لا تصدر قرارات تنطوي على شبهة فساد مثلما فعل سلفك.

٢. لا تصدر قرارات تعوق مهمة مكافحة الفساد كما فعل سلفك.

٣. لا تصدر قرارات تشجع على الفساد كما فعل سلفك.

٤. أبعد هيمنة الأطراف السياسية والحزبية عليك أولًا، وعلى القرار الحكومي ثانيًا، وعلى أجهزة الدولة ثالثًا.

فإنْ فعلت هذا فإنك حقًا مؤهل لمحاربة الفساد، وإنْ لم تفعل فإنَّ كل ما يصدر عنك بشأن مكافحة الفساد مجرد شعارات من دون طائل".

وبرأيي إنَّ الرجل ينماز عن غيره بتعلقه بالواجب الذي تقلده طائعًا على أمل أنْ يحقق بعض العدل والتوازن في المجتمع، وأنه حاول وحيدًا، وكرر المحاولة، وأخلص لتوجهه العام دون خوف أو وجل من أحد ما مهما كان مركزه في أنْ يدافع عن النزاهة في بلد استشرى فيه الفساد وتعاظم أمره، فتحوّل نتيجة توسع قاعدته وتشعب أساليبه إلى سوس ينخر جميع مفاصل الحياة في المجتمع، ويحتاج إلى جهد جبار ولأشخاص ولاؤهم للعراق وحده مثل موسى فرج ليتصدوا له.

فالفساد الذي لم يقف في حدود عمل مؤسسات الدولة الكبيرة، وإنما فتح بابًا واسعًا لكثير من الأجهزة الرسمية أنْ تمارسه بأساليب عديدة ومختلفة، مثل بعض أجهزة الشرطة والجيش، وفي مرحلة لاحقة، ومع ضعف القانون وضعف الرقابة وضعف الوازع الديني والأخلاقي، وتفشي البطالة، وارتفاع نسب التضخم، وتنامي دور القبائل والعشائر وأثرها

وضغوطها وتفكك النسيج الاجتماعي وارتفاع الأسعار الفاحش، وفتح أبواب الاستيراد التي أدخلت موادَ مغرية من الفواكه التي دخل بعضها العراق لأول مرة، والملابس المغرية، والآليات الفارهة والأجهزة المتنوعة، وتنامي الحاجة الملحة إلى مدخولات إضافية دون النظر في قانونيتها وشرعيتها وحلالها وحرامها؛ وصل الفساد إلى حدود غير مسبوقة شملت الكثير من القطاعات العامة والخاصة، وأصبح المال العام متاحًا لكل شخص وبأساليب غاية في التنوع وبعضها بطرائق مبتكرة لا سابق للعراق بمثلها، تركت أثرًا بالغًا في مجمل الحياة العامة، وأسهمت في تدمير ممنهج للأخلاق والقيم والمثل، فتعاون الانحطاط الأخلاقي مع الهدر في المال العام عن طريق السرقة والاختلاس والرشوة، وسوء الإدارة وفقدان التخطيط السليم، وانعدام المتابعة والولاءات الحزبية والقبلية والفئوية والمذهبية، أسهمت كلها في تأخر العراق وفقدان ثرواته، فتفشى الفقر، وتفشت البطالة لتصل إلى أرقام مرعبة، وصلت وفق وزارة التخطيط إلى أنَّ آخر الإحصاءات تشير إلى أنَّ نسبة البطالة في العراق هي ١٣.٨%، ومعدل البطالة هو: النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل ممن لديهم الرغبة في العمل من إجمالي السكان النشطين، وتختلف حسب الوسط الاجتماعي (حضري أو قروي)، وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي.

وفي الوقت الذي ينحصر فيه معدل البطالة في أغلب دول العالم بالمتوسط بين ١و ٣% باستثناء الدولة الفقيرة التي لا تملك موارد مثل: ألبانيا ١٤,٢%، وبرمودا ٩,٠%، وأفريقيا الوسطى ٨,٠%، فإنَّ ١٤% وهو بكل تأكيد غير دقيق وأقل كثيرًا من أرقام الواقع، يعد مشكلة تهدد بالانفجار وتبعاتها لن تكون بصالح العراق وأهله.

لهذه الأسباب ولأسباب كثيرة أخرى عمل الدكتور موسى على التماس المباشر مع الفساد لا من خلال عمله الرسمي فحسب؛ بل ومن خلال كل السبل المتاحة. وسنتناول في هذا المبحث حقبة عمله الرسمي، ويأتي هذا

الموضوع مكملًا لما سبق وتحدثنا عنه فيما يخص وجود الفساد في البرلمان وبعض الوزارات المهمة، ويمكن تقسيم عمل موسى فرج بالنزاهة ومعها لتطبيق خطوات مشروعه ومنهجه على ثلاث مراحل أو ثلاثة أقسام:

مرحلة النقلة الأولى: من خلال عمله كمفتش عام.

مرحلة النقلة الثانية: من خلال ترأسه هيئة النزاهة العامة.

مرحلة النقلة الثالثة: من خلال مؤلفاته وكتاباته ولقاءاته.

١- من خلال عمله كمفتش عام

لم يكن منصب المفتش العام معروفًا بالعراق، وقد استحدث من قبل الأمريكان بعد احتلالهم للعراق في ٢٠٠٣، وكان الدكتور موسى من أوائل المفتشين العموميين في العراق، ومع أنه لم يستمر في هذا العمل أكثر من عام واحد إلا أنه ترك انطباعًا واضحًا، وتمكّن من الفوز برضا الجميع؛ لأنه لم يساوم ولم يداهن ولم يجامل وكان مع الحق. وكالعادة اصطدم أكثر من مرة مع المفسدين والمرتشين ومع المحتل الأمريكي مما وضعه في عين الخطر، وقد مرّ علينا موقف وزير الدفاع منه بعد أنْ نقلوه إلى وزارة الدفاع مفتشًا عامًا بسبب المشكلة التي أثارها مع وزيرة البلديات، ولا داعي لتكرار القول.

الثاني: من خلال ترأسه هيئة النزاهة العامة

خلال الحوار معه على صفحات صحيفة المثقف، وجهت له سؤالًا، جاء برقم ٢٤ مفاده: لماذا لم يبقوك في منصبك، ما الدوافع التي جعلتهم يستغنون عن خدماتك، بصراحة؟

وقد وضعت هذا السؤال في هذا المكان من الكتاب بالذات؛ لأنَّ له علاقة وثيقة بمرحلة رئاسته لهيئة النزاهة والملفات الخطيرة التي فتحها، فالرجل فتح خلال تلك الحقبة ملفات في منتهى الخطورة، فكان مثل مَن يمد يده في عش الدبابير، والمشكلة أنه لم يكن عشًا واحدًا بل كانت أعشاشًا

عديدة، تجتمع في مستعمرة لا حدود لها، والمشكلة الأكبر أنها كانت الأعشاش الأكبر والأكثر أهمية في البلاد، وأعتقد أنَّ ما قاله الدكتور في جوابه عن هذا السؤال خير ما يمكن ذكره هنا.

قال الدكتور في جوابه: "جدًا جدًا رائع هذا السؤال، لكن الإجابة عنه من قبلي قد يُفهم منها أنها تعبير عن وجهة نظر أحادية تمثل أحد الطرفين وليس كليهما، وأيضًا لأنَّ شهادتي مجروحة في هكذا موضع، ومع أني قد تكلمت عن ذلك بإسهاب وبوقائع نشرها الإعلام في حينه في الملحق المنشور في نهاية الحوار، فإني في هذا المقطع سأكتفي بنقاط مختصره:

١. هم يقولون إنما الفساد فساد الموظف، وكما قال الجعفري في الحفل التأبيني الذي أقيم في ذكرى استشهاد السيد محمد صادق الصدر: إنَّ الفساد بات ثقافة عامة، وإنَّ الموظف بات يمارس الفساد دون أنْ يستحي. وقد خاطبته بقولي: إنَّ فساد الموظف الصغير لا يشكل إلا جزءًا ضئيلًا للغاية، وإنَّ الفساد هو ما ترتكبونه أنتم في مواقع السلطة وصنع القرار، وأنتم الأدعى بالحياء من الموظف بوصفكم قادة.

٢. وهم تبعًا لذلك يريدون لمجال نشاط أجهزة مكافحة الفساد وفي المقدمة منها هيئة النزاهة أنْ ينحصر في قضايا الفساد التي يرتكبها شرطي المرور أو ملاحظ في دائرة الأحوال المدنية. وأنا أقول: بل يجب أنْ تبدأ جهود مكافحة الفساد من أمانة مجلس الوزراء التي وصفتها ببؤرة الفساد في الحكومة العراقية والوزراء والنواب دون أنْ نغفل عن الفاسدين الصغار، فتنظيف الدرج ينبغي أنْ يبدأ من الأعلى.

٣. هم يقولون: اليد التي تتوضّأ لا تسرق. وأنا أقول: الواقع غير ذلك، فليس كل الأيادي التي تتوضّأ تسرق، إنما أياديكم بالذات تسرق وتحمي السراق، وتعوق محاسبتهم، والسبب واضح، وهذا حجتي: عندما نادى نظراؤكم في مصر بـ "أنَّ الإسلام هو الحل" لم نرَ في سلوكهم عدل عمر، ولا

استقامة حفيده أشرم بني أمية، إنما وجدنا أنَّ باكورة أعمالهم أنَّ أعضاءً في البرلمان المصري تقدموا بمشروع قانون للتشريع اسمه "قانون مضاجعة الوداع"، يقضي بجواز مضاجعة الزوج لزوجته المتوفاة خلال ٦ ساعات من انتقال روحها إلى بارئها، فإذا كانت النطيحة والمتردية أكلُها حرام، اشلون يصير مضاجعة الميتة جائز؟ بعدين... خلصت مشكلات الشعب المصري وما بقت بس هاي؟ أما أنتم فما وجدنا في سلوككم لا مبدئية علي ولا عبقرية عهده لمالك الأشتر، إنما وجدنا هذا: "إنَّ إحدى عضوات مجلس النواب العراقي شنت هجومًا على الحكومة بسبب تلكؤها في السماح بإطالة لحى العسكريين"، في حين أنَّ جنس واسم النائبة لا ينسجمان مع تلك المطالبة. وليش هي حايرة بلحاهم؟ بعدين هل أنَّ مضمون المطالبة وموضوعها يشكلان الأولوية في قائمة المعضلات العراقية؟ عندك ٩ ملايين عراقي تحت خط الفقر، ألم يشغلوا تفكيرها الغض فانشغل بإطالة اللحى؟

في ضوء ما تقدم من أمثلة على ترهات قومنا فأنا على يقين أنَّ النبي- صلى الله عليه وسلم- لو كان يعلم أنَّ دعوته تنتهي بمضاجعة الوداع، وبتحريم جلوس المرأة على الكرسي، وبرضاعة الكبير، واعتبار إطالة اللحى أم المطالب في العراق ...؟ لقال لربه: ربِّ أعفني، الشغلة ما تسوا ينزل من أجلها جبرائيل الأمين أو فلتبق الباب مفتوحًا للأنبياء من بعدي لعلّ وعسى.

٤. هم يقولون: إنّا عصبة بينها وبين الفساد حدّ الله، وأنا أقول: فساد أحزابكم من خلال المشاركة في عقود المقاولات وسرقة وتهريب النفط لم يُبقِ لي منكم صديقًا.

٥. السفارة الأمريكية تريد تقارير أسبوعية عن الفاسدين، وأنا أقول: الفساد في العراق قضية عراقية، ومحاسبة مرتكبيها قضية داخلية يختص بها الشعب العراقي والبرلمان العراقي والقضاء العراقي ولن تكون هيئة النزاهة حديقة خلفية للسفارة والـ CIA ...وهكذا دواليك.

٦. وهم يقولون بالمكوناتية "العرقية والمذهبية"، وأنا أقول بالمواطنة.

٧. وهم يقولون بتقاسم مناصب ووظائف الدولة بين الأحزاب بالمحاصصة، وأنا أقول بل على أساس الكفاءة والنزاهة.

٨. وهم يقولون بالتسيب والفوضى الإدارية، وأنا أقول بل "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته..."، الأعلى يسأل عن فساد وفشل الأدنى.

٩. وهم يقولون الموظف في الدولة يطبق توجيهات رئيس حزبه حتى إنَّ أحدهم عندما استفتاه مسؤول إطعام السجناء في أحد السجون، وكان من أتباعه حزبيًا: زادت فلوس عندي في نهاية الشهر من عهدتي المالية الخاصة بإطعام المسجونين فهل إنْ أخذتها لجيبي حلال أم حرام...؟ فيفتيه رئيس حزبه بل حلال، على أنْ تدفع منها الخمس لأنه مال مجهول المصدر...!، وأنا أقول: بل حرام يا ابن الحرام؛ لأنَّ زيادة المبلغ ناجم عن أحد أمرين، فإما أنك بالغت في طلب الأموال وصرفت عليهم ما يستحقونه وفق التعليمات، فالزيادة هنا أموال الدولة والاستيلاء عليها اختلاس من عهدة بذمتك أو أنك قترت عليهم فصرفت عليهم أقل مما يستحقون، وينبغي إعادة الزيادة للخزينة ومحاسبتك على مخالفة لائحة الإطعام، وأخذك المبلغ اختلاس من أموال الدولة، ثم إنك موظف والقانون والتعليمات تنظم عملك فما شأنك بفتوى راعي حزبك...؟

١٠. وهم عندما يرشحون أحدًا من كتلتهم لمنصب رئيس وزراء فإنَّ أحد كبارهم يخاطبه بعد أسبوعين بالفضائيات: أنت اختاريناك حتى تكون مدير عام تشتغل لكتلتنا...! وأنا أقول: لا موهيچي... صحيح أنتم رشحتوه للمنصب لكن بعد التصويت عليه بات رئيس حكومة كل الشعب العراقي ويشتغل لكل الشعب العراقي، مو يشتغل ألكم وإذا عندك اعتراض عليه روح للبرلمان واجمع نوابك واستجوبوه، قيلوه، حيلوه للقضاء... من حقكم ولكن

من خلال البرلمان والقضاء، هذا هو الخطاب العقلاني أما غير ذلك فلا منطقي ولا عقلاني.

الثاني: يخاطب رئيس الحكومة مشترطًا عليه حصوله على موافقة الكتلة المسبق قبل إصدار أي قرار من قبله...!، وأنا أقول: هذا يريد رئيس الوزراء مثل الزوجة اللي كلما يطلب منها زوجها القيام بعمل من أعمال البيت أو الزوجية تكَله أروح آخذ موافقة أبوي يقبل لو لا...؟ آنا لو بمكان زوجها أطلب يد أبوها أصرف لي...!

رؤية موسى فرج للفساد ومن وراءه وكيفية مواجهتهم:

- خلف كل فساد يوجد فاسدون ومفسدون وخلفهم جميعًا ظلال التخلف، فهي إذن متلازمة الفساد والفقر والتخلف في العراق، فالفساد يتسبب بالفقر، والفقر يتسبب بالتخلف، والتخلف يشكل حاضنة للفساد.

- الطبقة السياسية وليس الشعب العراقي مسؤولة عن تفشي الفساد في العراق، الذين شرعنوا الفساد بقوانين وقرارات ومراسيم، وليس الفقراء والمحرومون من مفردات الغذاء والدواء والكهرباء والخدمات هم المسؤولون عن تفشي الفساد في العراق، لكن الفقراء في العراق مسؤولون عن إطالة مدة بقائه، فالتغيير بأيديهم لكنهم لا يفعلون.

- الذين حموا الفاسدين وأعاقوا جهود مكافحة الفساد هم المسؤولون عن استشراء الفساد في العراق، والذين استبدلوا المواطنة بالطائفية والعشائرية والحزبية هم وليس الشعب مسؤولًا عن استشراء الفساد في العراق، لكن مسؤولية وضع حد لهم وبالنتيجة للفساد تقع على عاتق الشعب، فعندما يكون الحاكم فاسدًا؛ فإنَّ مسؤولية التغيير تقع على عاتق المحكوم وإلا عُدَّ شريكًا.

- الانحياز للقيم النبيلة والتمسك بالمواطنة والدفاع عنها هي الأرضية الصالحة لإقامة نظام الحكم الصالح القائم على تحقيق المساواة بين أبناء

الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، وبناء الديمقراطية، وهي البيئة المثلى لوضع حد للفساد، وعندما يتوفر الحاكم القدوة والسياسي القدوة فإنه يُفعِّل ويسرّع في بناء تلك البيئة مثلما تسرّع الآلات الحديثة شق الأنهر، ولكن عندما لا يتوفر الحاكم القدوة فإنَّ مهمة التغيير وبناء تلك البيئة يقع على عاتق الشعب تمامًا مثلما يكون شق الأنهر من خلال الجموع هو السبيل الوحيد عندما لا تتوفر الآلات اللازمة لذلك.

- مكافحة الفساد مثل تنظيف الدرج تبدأ من فوق، والأولى بها كبار الحكام وليس صغار الموظفين.

- الحاكم بإمكانه أنْ يكون قدوة يرتقي بمن دونه إلى العفة والاستقامة، وبإمكانه أنْ يكون لهم مفسدًا، فينحدر بهم إلى هاوية الرذيلة، تلك قاعدة عامة، ولكن غني عن القول أنَّ لكل قاعدة استثناء، فهناك الذين لا يمكن إفسادهم، وأولئك الذين لا يمكن إصلاحهم.

في زمان آخر وموضع آخر عبّر الشاعر عن تأثير سلوك الرأس فقال:

(إذا كان رب البيت بالدف ناقرًا فشيمة أهل البيت كلهمُ رقصُ)

فسلوك الحاكم يُتخذ منهجًا، وتُعتمد أفعاله سوابق وسنن، فإنْ كان نزيهًا صار قدوة، وإنْ كان فاسدًا بات فوق فساده مفسدًا.

- عندما أقول: إنَّ الإرادة السياسية غير متوفرة لوضع حد للفساد في العراق فأنا لا أقصد أنَّ الفرص والإمكانات غير متوفرة لإنجاز هذه الغاية إنما أقصد أمرين:

الأول: أنَّ الطبقة السياسية القابضة على الحكم لا تريد ذلك؛ لأنها هي مَن يمارسه في واقع الأمر، وهي المستفيدة منه، وأيضًا هي لا تخشى رعاياها.

والثاني: أنَّ تطور الوعي الجمعي للناس في العراق متخلف بمقدار المسافة بين دولة المواطنة التي تشكل الحال الطبيعي لأي شعب يعيش في

رحاب القرن الواحد والعشرين، وبين دولة الطوائف والعشائر والفساد والخراب القائم حاليًا، ومن الطبيعي أنَّ تناغمًا بين الحالين قائم ومتين.

-كان أسلوب عملي يقوم على الآتي: التوجه صوب الفساد الكبير في قمة هرم الدولة (النفط، الدفاع، الداخلية، التجارة، أمانة مجلس الوزراء ...)، واعتماد صيغة فرق العمل الضخمة المتخصصة بقطاعات الدولة (فريق مركزي لمواجهة الفساد في قطاع النفط، وآخر خاص بالدفاع، وثالث خاص بالتجارة، ورابع خاص بمجلس الوزراء، وخامس خاص بالداخلية والتجارة والصحة والبطاقة التموينية وبرواتب الرعاية الاجتماعية... وهكذا)، إلى جانب اعتمادها التحري والتدقيق، ومن ثم التحقيق والإحالة للمحاكم والمشاركة في التقاضي، ومتابعة تنفيذ قرارات الحكم والاسترداد، والرفض صراحة خضوع رئاسة الهيئة للأمريكان أو الحكومة أو الأحزاب، ووفقًا للدستور الأمر الذي عزز من فاعليتها، وبات يحسب لها حسابًا وأكسبها احترام الأوساط الشعبية، ولكن في الوقت نفسه كان ذلك سببًا في استقطابها لعداء الدائرة المحيطة برئاسة الحكومة والسفارة الأمريكية ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، ورئيس ديوان الرقابة المالية، ورئيس جهاز الادعاء العام في مجلس القضاء -بسبب احتواء الثلاثة المشار إليهم من قبل المحيطين برئاسة الحكومة وخضوعهم لأمانة مجلس الوزراء تنفيذًا لصفقات شخصية – الأمر الذي مكن رئيس الحكومة من تشكيل ما يسمى بـ "مجلس مكافحة الفساد" المؤلف من رئيس هيئة النزاهة ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ورئيس ديوان الرقابة المالية وممثل مجلس القضاء الأعلى برئاسة أمين عام مجلس الوزراء، وهو إجراء مخالف للدستور كون هيئة النزاهة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب بنص المادة ١٠٢ من الدستور، إلى جانب أنَّ صلب عمل الهيئة هو مكافحة فساد الحكومة، فكيف يستقيم ارتباطها برئاسة الحكومة...؟، وهذا هو سبب مغادرتي للهيئة، أما غير ذلك فلم يحصل فلا تم الاستغناء عن خدماتي، ولم يصدر قرار بعزلي أو

بإقالتي، وإنما عندما وجدت أنَّ وجودي لا تتحقق منه الأهداف التي تخدم الشعب وترضي مبادئي قدمت طلبًا للإحالة على التقاعد وغادرت هيئة النزاهة لا لغرض الاستكانة في بيتي، ولكن لشن الحرب فيما أكتب أو أقول في الفضائيات العراقية حتى أني قلت في لقاء مع صحيفة القدس العربي اللندنية: "إنْ كنا قد فشلنا في وضع حد للفساد لأسباب خارجة عن إرادتنا، فقد نجحنا في أنْ نجعل قضية مكافحة الفساد تتصدر اهتمامات العراقيين وتمثل النقطة التي يتفقون عليها في خضم اختلافهم على كل شيء، وجعلنا من قضية الفساد هي مَن تسقط الحكام وتستخلف آخرين".

أما عن حال القضاء فبالإمكان تلمسه من خلال حديث بهاء الأعرجي/ رئيس لجنة النزاهة في البرلمان في وقت لاحق لإحدى الفضائيات: "القضاء ضحية الفساد السياسي في العراق، التعليمات القضائية تقول إنَّ أقصى حد للتحقيق بالمحكمة وإنهاء الملف هو شهر للمخالفات، شهرين للجنح، وأربعة أشهر للجنايات، وبالتالي القضاء لم يقدم شيئًا في هذا الأمر، فلدينا ملفات تجاوزت الثلاث سنوات في المحاكم بسبب الفساد السياسي".

وأضاف قائلًا: "جئت إليكم بـ٤٣ ملفًا لعرضها على المواطن العراقي بعدما عجزت عن متابعة القضاء فيها؛ لأنَّ المتهمين فيها وزراء، ونحن كلجنة نزاهة نتكون من ١٧ عضوًا، الكل يعمل ولا ننسى جهد هيئة النزاهة، لكن القضاء أوقف كل تلك القضايا لديه". وأضاف: "الملفات الـ ٤٣ تحوي قضايا عديدة، منها: ملف الطائرات الكندية، وصفقة الأسلحة الروسية، وأجهزة كشف المتفجرات، وملف جامعة البكر، وموضوع المدارس الحديدية، وموضوع بناء وحدات سكنية في الأهوار، وكلها متهم فيها وزراء ومستشارون". وأخيرًا يقول الأعرجي: "اقترحت وأقترح على السيد رئيس الوزراء أنَّ قضاء النزاهة ينبغي أنْ يكون لجنة مشكلة من ٣ إلى ٥ قضاة، حتى لا ينفرد المسؤولون والسياسيون بقاضٍ واحد؛ لأنَّ القضاة المنفردون في القضايا الكبيرة يهددون".

والدليل على صحة ما تقدم أنَّ الأعم الأغلب من الذين تولوا مسؤولية هيئة أو مفوضية النزاهة أقيلوا بأوامر رسمية إلا الدكتور موسى فرج، فإنه هو الذي بادر وطلب إعفاءه من منصب الرئاسة، وهذا أحد أكبر المؤشرات على تفرده عن غيره من المسؤولين.

ملفات عش الدبابير:

من خلال عمله الرسمي كمفتشٍ عمومي ونائب رئيس هيئة النزاهة ورئيس الهيئة تعامل الدكتور موسى مع ملفات فساد متنوعة تعود بعضها إلى حقبة حكم حزب البعث للعراق، وهي لا تقل سوءًا عن غيرها لا من حيث حجم الأموال المسروقة، ولا من حيث الأسلوب الاستفزازي اللئيم، وغيرها من الملفات الساخنة، لكن أهم ثلاثة وأسخن الملفات التي تعامل معها الدكتور موسى هي:

- ملف فساد نظام البعث.
- ملف فساد المحتل الأمريكي.
- ملف فساد المسؤولين العراقيين.

ولكل واحد من هذه الملفات قصص يطول سردها ولا تنتهي حكايتها بألف ليلة وليلة؛ لذا سنختصر حديثنا عنها، وستكون وقفتنا الأولى أمام فساد حقبة حكم البعث للعراق.

ملفات فساد البعث المنحل:

عمل الدكتور موسى الذي انماز بالأخطبوطية متعددة الأذرع أوصله للبحث في بعض حالات الفساد البعثي التي لها علاقة بمؤسسات أجنبية ودولًا غربية، ولكنه لم يلقَ الدعم الحكومي؛ لذا ضاعت من بلدنا وشعبنا مليارات الدولارات، ومن تلك العمليات التي نفذها كانت:

- ملف الفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء: ومبالغة بمجموعها أضخم من مبالغ الملفين السابقين، وقد تمّ تجميع وثائقه من قبل السيد أحمد الجلبي، وأحيل إلى شركة أجنبية لغرض تدقيقه وتحمل الجانب العراقي ١٩ مليون دولار أجور تدقيق، ولكن لم يكن أي حضور للجانب العراقي أو اهتمام، في حين أنَّ جميع العقود التي أبرمها نظام صدام في مجال النفط مقابل الغذاء تتضمن بشكل أولي ١٠% من مبلغ كل عقد اشترط نظام صدام على الشركات إضافتها إلى مبلغ العقد، وتمريرها على لجنة ٦٦١، ومن ثم تعيد الشركات تلك المبالغ إلى نظام صدام بموجب بنود سرية تضمنتها العقود المبرمة مع الشركات والأشخاص بالادعاء بأنه يستخدمها لتغطية الاحتياجات من حليب الأطفال والقرطاسية، وضاعت تلك المبالغ بعد سقوط النظام.

- ملف البواخر العراقية: التي أبرم النظام عقود بيع صورية بشأنها مع تجار عراقيين لتتمكن من التحايل على قرارات الحصار والإبحار دون أنْ تحمل العلم العراقي، وفي الوقت نفسه توجد عقود سرية مع أولئك التجار تعد بموجبها تلك البواخر ملكًا للحكومة مقابل عمولة مقدارها ١٠% للتجار، ولم يتم استرداد تلك البواخر أو متابعتها وبعض المسجلة بأسمائهم صاروا لاحقًا من المقربين لرجال الحكم الحالي.

- ملف الطائرات المدنية: التي أودعها نظام صدام في دول الجوار خوفًا عليها من قصف الطائرات الأمريكية، ثم تركت إلى أنْ أصابها الخراب وترتب على بقائها مبالغ طائلة يجب دفعها لتلك البلدان.

- ملف أرصدة الدوائر الحكومية العراقية في البنوك العربية والأجنبية: والتي جمدت حال سقوط النظام، ولم يتم استردادها، وهي مبالغ كبيرة جدًا.

- ملف الأموال العينية في دول مجاورة من أبرزها خط نقل النفط العراقي الواصل بين البصرة وميناء تبوك على البحر الأحمر، ويمر عبر الأراضي السعودية، وكذلك خط النفط الواصل بين كركوك وبانياس السورية

عبر سورية، والذي استولت عليهما الدولتان مستغلة صدور قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بتجميد ممتلكات العراق في أعقاب غزو صدام للكويت، ولم تطالب بهما حكومات المحاصصة بعد انهيار نظام صدام... وغيرها من المزارع والمباني العائدة للحكومة العراقية متناثرة في دول عديدة في آسيا وأروبا.

- ملف الشركات الواجهية: والتي كان نظام صدام يؤسسها ويمولها تحت لافتات تجارية في حين أنها لتمويل ملاحقة العراقيين في الخارج ولرشوة المسؤولين والإعلاميين الأجانب، وبعد سقوط النظام صارت فضائيات وإعلام وإرهاب.

- ملف أرصدة صدام وعائلته في الخارج: وهو يتضمن مبالغ طائلة من بينها حصة "كولبنكيان" من عائدات النفط؛ التي تحوّلت رسميًا إلى صندوق البعث بعد التأميم[1].

فضلًا عن ذلك رصد الدكتور موسى أنَّ هناك في حقبة حكم البعث حالات فساد مهولة جدًا ومتنوعة، تحدث عن واحدة منها بالقول:

من طرائف ما مرَّ بي:

-"كنت في عام ١٩٨٩ أعمل مديرًا إداريًا في معمل للسمنت، وفي أحد الأيام خابروني من الاستعلامات الخارجية، وهي في منشآت وزارة الصناعة تبعد عادة عن الإدارة مسافة ليست بالقليلة، قال الموظف من خلال الهاتف الأرضي: أستاذ جايين عليك من الجهاز (يقصد جهاز المخابرات) عقيد فلان التكريتي، ومقدم فلان التكريتي، قلت له يتفضلون... وبعد أنْ وضعت سماعة الهاتف صفنت صفنة نستني كل صلاحياتي الممنوحة لي من منذر النقشبندي مدير عام السمنت في حينه... الجهاز ماكو غيره جهاز المخابرات، وجايين عليَّ مخصوص مناعيل الوالدين، في بادية السماوة وما خلصت... قلت مع نفسي هاي هيه هم مو يكَولون the game is over أوفرنا بعد ما بيها؟

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧٤-٤٧٥.

بعد دقائق دخل الشخصان بقامتين فارعتين وبشرتين يكاد الدم يرشح منهما، ومظاهر النعمة تكاد تقول خذوني، وكل ملابسهما بيضاء من الغترة حتى الحذاء باستثناء عكَال أسود خليجي... قدما نفسيهما عقيد فلان من الجهاز، ومقدم فلان من الجهاز... طبعًا الجهاز أيام زمان مرعب مو مثل هسا يُنصب عليهم... وبالمناسبة الأشخاص الذين يعملون في جهاز المخابرات اليوم معظمهم من جهاز المخابرات القديم، لكن الفرق هو أنَّ الدولة اليوم حشا القارئ ملبوسه".

لشدة الخشية والتوجس حاولت استعجالهما لبيان ما جاءا من أجله، فأخرج العقيد ظرفًا أبيض فتحه وقدَّم لي كتابًا رسميًا صادرًا من جهاز المخابرات، وعليه شعاره وختمه... قرأت الكتاب، فتبين أنهم يريدون ٦٠٠٠ طن سمنت من هذا المعمل بالذات... كدت أقفز من ضحكة كبتها بين معدتي والحجاب الحاجز... فقد تصورت أنهم يريدونني أنا، تبيّن يريدون سمنت! انعل أبو السمنت لأبو أهله ... مسؤول أمن المعمل واكَف على راسي، طلبت منه أنْ يذهب لمطعم الدائرة ليعدوا للضيوف غدا مضبوط... ودخنت جكَاره وطلبت كَهوة للضيوف وصرت آنا أبو الراهي... وبدلًا من أنْ يحققوا معي النوب آنا أحقق وياهم: يابه أنتم جهاز مخابرات لا وزارة إسكان وتعمير ولا وزارة تجارة، شنو شغلتكم بالسمنت؟ وليش من هذا المعمل بالذات في حين أنَّ إنتاجه مخصص لإعمار الفاو الذي يشرف عليه السيد الرئيس شخصيًا؟، قال العقيد: أستاذ احنا نعرف بأنك إنسان مثقف وجنت تشتغل بالمركز القومي المجاور للحاكمية قرب دائرة الجوازات -الحاكمية هي مبغى برزان التكريتي الذي كان يعذب ويقتل فيه العراقيين المناهضين للنظام-، يقول لي ذلك ليشعرني أنهم يعرفون أصلي وفصلي، وأنا جاي شارد من بغداد بلكي أضيع عنهم ببادية السماوة التي تضيع فيها قوافل من نوق النعمان... قلت صحيح ولكن أرجو الإجابة عن تساؤلاتي... قال: مثل ما تعرف جنابك إنَّ علاقتنا قوية بميشيل عون "رئيس لبنان في حينه ورئيسها

حاليًا"، والقيادة تسعى لإيصال أسلحة له، وحدود مشتركة ما عدنا ويّاهم وحاجتنا للسمنت كي نضعه في البواخر ونرصف تحته الأسلحة لإرسالها عبر البحر الأحمر إلى لبنان... قلت له تفسير معقول تفضلوا لغداكم ويصير خير... حتى أستفيد من فسحة الوقت للتفكير، حسبتها... الجماعة ادعاؤهم غير صحيح وإلا أي جهاز مخابرات صدامي يضع تحت يدي معلومات من هذا القبيل تتعلق بتزويدهم أسلحة لميشيل عون؟ فإذن ما هو غرضهم من الحصول على السمنت بشكل مباشر؟، يريدون تصديره إلى الخليج دون أنْ يدفعوا للبنك المركزي ٥٠% من ثمنه بالدولار، لأنَّ التعليمات في حينه تقضي بأنَّ أي بضاعة يتم تصديرها من العراق يجب على المصدّر أنْ يودع ٥٠% من ثمنها بالعملة الصعبة في البنك المركزي، في هذه الحالة يبقى الجزء الأخير، أنا كي أحمي نفسي مطلوب منهم كتاب من وزارة الصناعة "مرجعي الإداري" يطلب مني تزويدهم بالسمنت... طلبت منهم الحصول على كتاب من وزارة الصناعة، فأخرجوه من حقيبتهم وسلموه لي باليد... خلص، همشت الكتاب بالإيعاز بتزويدهم بالكمية على وجبات بواقع ٥٠% من إنتاج المعمل والـ ٥٠% تبقى لإعمار الفاو لحين تجهيز كامل الـ ٦ آلاف طن الواردة في الكتاب.

بعد مرور شهرين تقريبًا، وكنا في العادة نصل من الدوام إلى بيوتنا متأخرين بسبب دوام وزارة الصناعة وبسبب طول المسافة "٣٧"كم، وكنت أتابع التلفزيون وكان بوقتها يقدم برنامج الداخلية والمجتمع، ففوجئت بظهور شخص برأس حليق يوازي في حجمه حجم رأس ثور، أمعنت النظر فيه تذكرته، هذا صاحبي العقيد في جهاز المخابرات الذي قبل شهر أخذ بوشي... يعرضونه على شاشة التلفزيون لارتكابه جريمة اقتصادية، بعد مرور ربع ساعة رنّ جرس الباب الخارجي للبيت خرجت، فوجدت زميلي مدير الإنتاج في المعمل بادرني قائلًا: احترك فيلمك، قلت له: لازم شفت التلفزيون؟ قال: نعم، قلت له: فيلمي بالحفظ والصون ولم يحترق لأنَّ كتاب

وزارة الصناعة عندي... تبين لاحقًا أنَّ العقيد الحليق يرأس عصابة قامت بالحصول على نسخ من "فورمات" جهاز المخابرات مختوم وطبعت عليه ما تريد وأرسلته إلى وزارة الصناعة، وزارة الصناعة وافقت لأنَّ الأمر يتعلق بالجهاز الذي لا يمكن أنْ يرد له طلب، وأرسلت إليَّ كتابًا سليمًا، أنا نفذت ما ورد في كتاب وزارة الصناعة، لكن وزارة التجارة خاطبت في حينه البنك المركزي لمتابعة استحصال ٥٠% من الثمن بالعملة الصعبة، والبنك المركزي لم يستلم دولارات، لاحقًا صدر حكم من محكمة "الثورة" بالحكم على أفراد العصابة بالمؤبد. بعد ٤٠ يوم صدر فيهم عفو رئاسي لأنَّ أحدهم كان ثائر المجيد الذي لقي حتفه لاحقًا بمعركة قتل حسين كامل بعد انشقاقه على صدام، وعودته من عمان نادمًا معولًا على صلة الرحم التي تربطه بصدام.

- تلقيت مكالمة تلفونية يطلبون حضوري إلى بغداد لمقابلة منذر النقشبندي مدير عام السمنت في وقتها، وعندما قابلته عاتبني بشأن تفشي الرشاوي في معمل سمنت المثنى فأخبرته أنَّ المعمل مرتبط به إداريًا ولا صلة إدارية لي به، فقام بإصدار أمر إداري بنقلي بصفة مدير إداري وخوّلني الصلاحيات اللازمة، وبعد مباشرتي ودراسة أوضاعه قمت بنقل عدد من منتسبيه إلى القائم، أم قصر وكربلاء وأحلت عددًا آخر إلى مكافحة الجريمة الاقتصادية...بعد حوالي ٩ أشهر ورد كتاب من محكمة "الثورة" يطلبني بالاسم للحضور مع اثنين من الموظفين غير المشكوك فيهم للإدلاء بشهادتنا أمامها بشأن الأشخاص الذين سبق أنْ أحلتهم قبل ذلك إلى مكافحة الجريمة الاقتصادية، وهمين أنوخذ بوشي من جديد... عقدت اجتماعًا لرؤساء الأقسام، وقرأت عليهم نص كتاب محكمة الثورة، وقلت لهم: بنص الكتاب طالبيني بالاسم ولا أملك إلا أنْ أذهب، ولكن طالبين حضور اثنين من دون أنْ يحددوا أسماءهم، فمن منكم مستعد للذهاب معي؟ قال أحد الحاضرين: بالله صدكَ تحجي انوب لمحكمة الثورة؟ الثاني قال: يمعودين هذا عواد البندر لا تمييز ولا استئناف... الثالث قال: والله أنت تريد تصلح المجتمع

فوت بيها وحدك، قلت لهم: صحيح أني ولّيتُ عليكم ولست بخيركم كما قال أبو بكر الصديق لكني لم أطلب من أحد منكم ليذهب بدلًا عني، وإذا بوشكم مأخوذ سن وحده ترا بوشي مأخوذ سن ونص بس إذا ما رحتوا وياي راح يأجلوها مرة بعد مرة واحتمال يديروها علينا ويلفنا القايش، وأذكّركم بشغلة مهمة، وهي أني سمعت قبل مجيئي لكم أنَّ وكيل مشعان الجبوري عندما منعه حراس المعمل من دخول المعمل كونه ليس منتسبًا فيه، قال للحراس أتخوفونني بالمسؤولين بالمعمل؟ كل جماعتكم منطيهم إلى الحد الذي بإمكاني الدخول إلى غرف نومهم دون أنْ يعترضوا ... وعندما سمعت هذا الكلام قلت لو أني موجود في المعمل ولو من دون صلاحيات لأمسكت برأسه وحككت وجهه بإسفلت الشارع... قال صديقي وزميلي مدير السيطرة النوعية ناهض: أنا أروح ويّاك.. قلت له: أنت لا بالتجهيز ولا بالمالية وليس لك علاقة بالقضية ليش تروح؟ قال: والله أنت عاجبني وأريد أروح وياك الركست أركس وياك والطلعت اطلع ويّاك، عندها التفت إلى مسؤول أمن المعمل، وقلت له أنت ثالثنا؛ لأنك ابن الدولة وابن الحزب واليوم يومك أبو ثائر.

عندما غبشنا من الفجرية متوجهين إلى بغداد مررنا على النقشبندي قبل التوجه للمحكمة في أبو غريب، لأنه يُفترض أنْ يبعث معنا الممثل القانوني له لحضور المحاكمة، وبعد اللقاء خرج النقشبندي يودعني وهو يضغط على يدي قائلًا: اسحق على رؤوسهم... لكني أفهم أنه يريد تصفية حسابات مع حسين كامل، وهو لا يهتم بنا ولو تمّ سجن نصف موظفي المعمل، وعندما دخلنا المحكمة في أبي غريب جلست على مسطبة متوسطًا زميليَّ قلت لهما: يابه لا تتوسعون بشهادتكم لأنَّ الرشاوى صعب إثباتها، وإذا تذكرون أسماء بناء على ما تسمعون راح يجيبوهم وهمين يذكرون أسماء وعلى هالرنة ويجيبون نص منتسبي المعمل، أنا سأقول كنت أسمع تقولات وقمت بإحالتهم للجهة التحقيقية، وهذه مهمتها..."، أنا لم أكن أشجع من زميليَّ

ولكن عندما يوضع شخص مع معيته في موقف واحد تلقائيًا يكون أكثر تماسكًا"... صاحبي مسؤول أمن المعمل أكبر منا سنًا وعضو فرقة بالحزب ولابس زيتوني وهو ذو شوارب ثخينة ومصبوغة لكن الرجل بين دقيقة وأخرى يذهب للحمام، فقلت له أهون الأمر عليه: أبو ثائر ترا الشغلة مو سهلة هاي محكمة البندر غير انحطينا بهيجي موقف لا تنحرج من قضية تكرار الذهاب إلى الحمام، لكنه رد حانقاً: صحيح لكن لو مو انت ماچان هسا آني كَاعد بمحكمة الثوره وبعد شويه أكون وجهاً لوجه مع عواد البندر من ضاع وجهه...! استثمرت كلمته النابيه ضد البندر فقلت له: مو تكَولون "أقصد الحزب" أعدنا تركيب الانسان العراقي لعد وينكم أشو رشاوي وخرابيط...؟ كَال: يمعود يا إعادة تركيب يا ضراط...؟ ونهض قاصداً الحمامات، زميلي ناهض استغل عدم وجود ابو ثائر عضو الفرقه ولامني بشأن انتقادي للحزب قائلاً: متخاف يكتب عليك تقرير...؟ كَلتله: لا.. مو آنا لازم عليه لزمات سمعت الـ "ضاع وجهه...ويا ضراط...؟" ضحكنا وكَلت لناهض فوكَ لزمات اليوم عندي لزمه قديمه عليه، كَال بداعتي شنو هيه...؟ كَلتله بعد جيتي نقل ألكم بحوالي شهرين الظاهر عجبته وهو عشائري وآنا من عشيرته دخل لغرفتي وخاطبني قائلاً: خوب انت تدري الحزب يسري بدمي قلت نعم قال: لكن انت عندي تسوا عفلق...! انا كتمت الضحكه وشكرته وطبعا هو بحكم درجته الحزبيه ممثل الحزب بالمنشأه وعضو مجلس اداره وما يفوت كلام لأحد اعضاء مجلس الأداره وانا منهم اذا مو يعترض لو يعقب...بالاجتماع اللاحق لواقعة عفلق تكلمت فعقب على كلامي عاتبته غامزاً: ليش ابو ثائر مو آنا اسوا ذاك الرجال...! زميله في الاجتماع الملاصق له بالجلوس اتكهرب وسأله: يا رجال ابو ثائر..؟؟ لم يجبه، ألح عليه قال له: لا يخوي كَلتله تسوا عفلق چا عفلق حظ دبان.. زميله أدخل رأسه تحت طاولة الاجتماع وراح في نوبة ضحك طويلة...ضحكنا آنا وناهض ومن أجا ابو ثائر من الحمامات سكتنا...

أدخلونا بعد ذلك مكتبًا منه يكون الدخول إلى قاعة المحكمة فأدخلوني وبقي زميلاي ينتظران الدور ليدخلا بعد خروجي، وجدت أمامي ثلاثة كتب مغلفة بقطع قماش لون الأول أخضر، والثاني أحمر، والثالث أسود، نهض أعضاء المحكمة، وقال رئيس المحكمة ضع يدك على الأخضر وأقسم... فعلت، خاطبني البندر قائلًا: ماذا تعرف عن قضية المدعو صلاح المصري؟

قلت له: كنت خارج المعمل وأسمع أكو رشاوى وغيرها وطلبني للحضور مدير عام المنشأة منذر النقشبندي بعدما تمّ إلغاء الجنوبية، وألحقت بسمنت بغداد، وطلب مني بأمر رسمي الذهاب إلى معمل سمنت المثنى ومعالجة قضايا الرشاوى المستشرية فيه، "في تلك الحقبة مفردة الفساد غير مستعملة وممنوع استخدامها" أضفت؛ وعندما درست أوضاع المعمل نقلت عددًا من الموظفين إلى المعامل التابعة في أم قصر وكربلاء والقائم، وعددًا منهم أحلتهم إلى دائرة مكافحة الجريمة الاقتصادية للتحقيق معهم من ضمنهم المذكور، ووصلتني عليه شكاوى من السفارة البلغارية يدّعون أنه يبتز الشركة التي تعود لهم ويطلب من سواقها رشاوى، وتفضل هذه الكتب الرسمية التي وصلتني.

قال: بماذا تفسر سلوكه؟ قلت: سائق التاكسي شكَد ميشتغل فرزقه له حدود فلنقل بين ٢٠-٣٠ دينار لكن ما معقولة يفكر يحصل ١٠٠ دينار باليوم، هذا المصري صعيدي وما متعلم ويتصور أنه عن طريق الشطارة والفهلوة يمكن يحصل ١٠٠٠ دينار باليوم؛ ولذلك يتجه إلى طرائق غير أصولية، المصري كان يقف في قفص الاتهام خلفي، الظاهر عجبه كلامي فخاطب رئيس المحكمة من دون أذن قائلًا: أي والله اللي يكَوله الأستاذ أبو ياسر صحيح. البندر عجبه كلام المصري، فقال لي ضاحكًا: يابه...إذا بنص محكمة الثورة ويسميك الأستاذ وأبو ياسر هاي أنت لازم شاوي إذاناتهم هناك؟ قلت له: يعني... نهض شخص كان يجلس بين ثلاثة آخرين في

الجانب الأيسر من القاعة تبيّن لاحقًا أنه المدعي العام، نهض واقفًا وقال للبندر وهو يؤشر عليَّ لكن هذا المدير الإداري همين التقارير تكَول ياخذ رشاوى... جاوبته بالمباشر: شسمه المدير الإداري...؟ قال: اسمه غير مذكور بالتقرير، كَلتله بيا تاريخ التقرير؟ وعندما قرأه قلت له أنا باشرت بعد هذا التاريخ والأمر الإداري موجود، والذي يشير إليه التقرير هو السابق اللي نقلته للقائم...صاح عليه البندر: بابا جاي يكَلك آني دزوني حتى أصلح الأمور أنت شوداك على هاي؟ والتفت إليَّ قائلًا: بارك الله بيك ابني هاي هيه...فكانت أحلى "بارك الله بيك" أسمعها في المحاكم العراقية، وحمدت الله أنَّ القضية التي جعلتني أواجه عواد البندر وجهًا لوجه بهاي مو غيرها، وإلا كان يومي كيوم البندر كالحًا".

يذكر أنَّ الفساد أبان حكم حزب البعث للعراق لم يكن بأقل مما هو عليه اليوم ولكنه كان بأسلوب آخر مختلف، وقصصه كثيرة ومتشعبة، ومنها أنه في الوقت الذي كان فيه مبلغ مليون دولار مهولًا، ذهبت مرة في أواخر سبعينيات القرن الماضي لزيارة صديق لي في دائرة التحويل الخارجي في البنك المركزي العراقي، فأشار إلى شخص كان يقف في الجهة الثانية، وسألني بهمس: هل رأيت هذا الرجل؟ هل تعرفه؟ نظرت إلى الرجل وتفحصته، وقلت لصاحبي: كأني أقف قبال وليد أبو ظهر! ووليد أبو ظهر لمن لا يعرفه كان صاحب ورئيس تحرير مجلة (الوطن العربي)، التي أطلقت في شباط / فبراير ١٩٧٧، كأول مجلة تصدر باللغة العربية ويتم تحريرها ونشرها من أوروبا، وكان أحد أبواق النظام البعثي في العراق، فقال لي ثانية: أتعرف ماذا يفعل هنا في التحويل الخارجي؟ قلت: لا، لا أعرف، قال: يجري معاملة تحويل مبلغ أربعة ملايين دولار أمريكي عن مقاولة تنظيف المدينة السياحية في بحيرة الحبانية! قلت: وما علاقة وليد بالكنس والتنظيف؟ قال: هي حجة فقط لأنَّ استمارة التحويل فيها حقل يجب أنْ يذكر فيه الغرض من تحويل المبلغ.

أما مطبعة حسين كامل لطبع العملة العراقية التي أنشأها في تكريت فهي تبيّن حجم الفساد في عراق حكم البعث، إذ أنشأ حسين كامل مطبعة عملة متكاملة، وكان يزودها بالأحبار والورق من المطبعة الحكومية الموجودة بالعامرية ببغداد، وكانت تطبع لحسين كامل وعائلته وأقربائه وأصدقائه بلا حساب، في وقت كان العراقي يبحث عن لقمة نظيفة يسد بها أود عائلته وأطفاله الذين أنهكهم الحصار.

ملفات فساد المحتل الأمريكي:

كل الدلائل تشير إلى أنَّ المحتل الأمريكي هو سيد الفساد، وهو الذي سنَّ شرعة الفساد العصري في عراق ما بعد ٢٠٠٣، وكل الدلائل تشير إلى أنَّ الفساد الكبير الذي كان موجودًا قبل هذا التاريخ كان فسادًا تقليديًا لا ابتكار فيه، ويكاد يكون فرديًا آنيًا مستعجلًا ومحدودًا، لكن الفساد العصري خرق جميع النواميس وتحوّل إلى جهد جمعي يمارسه المحتل بجميع قنواته، وتمارسه الأحزاب بجميع قياداتها، وتمارسه الوزارات بجميع كبار موظفيها، إلا مَن رحم ربي من الشرفاء المخلصين لوطنهم.

إنَّ الأرقام الفلكية لفساد المحتل الأمريكي هي التي شجعت كبار المفسدين العراقيين ليقلدوه، لا سيّما بعد أنْ قلّ النفوذ الأمريكي داخل الوزارات والدوائر والمؤسسات، إذ كان بين هؤلاء المفسدين مَن اختلس بعملية واحدة ما يعجز أهله وعشيرته ومنطقته ومحافظته عن جمعه خلال مائة عام، وأنا هنا أتحدث عن أرقام مليارية، وهي أرقام خالدة في سجل فساد المحتل والذين معه.

وكنت خلال حواري معه قد سألته عن دور المحتل في نشر الفساد: دكتور موسى ألا تتفق معي أنَّ الفساد كان فاشيًا في عهد النظام السابق في مؤسسات التصنيع العسكري والمؤسسات العسكرية ولكن بشكل بدائي غير

منظم، وأنَّ الأمريكان تعمدوا إخراجه من طوره البدائي إلى طوره المؤسساتي الذي هو عليه اليوم لأغراض خاصة؟

فأعطى هذه النبذة التي تؤكد صحة ما ذهبنا إليه:

أما عن دور الأمريكان في استشراء الفساد في العراق فأبين الآتي، إذ كانت لهذا الدور مراحل، منها:

المرحلة الأولى: مرحلة الـ (CPA)

* ٩٠٠ مليون دولار جمعت من قاصات مصرفي الرافدين والرشيد إلى جانب المركزي، وما عثر عليه الأمريكان في قصور صدام (عدا ما سرق منها من قبل عصابات الجريمة أو الأمريكان أنفسهم).

* ١,٧ مليار دولار من الأموال العراقية المجمدة سحبت من المصارف الأمريكية وأودعت في بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في نيويورك.

هذه المرحلة كانت عبارة عن تسييح للأموال العراقية، وشكّلت بروفة الفساد واسع النطاق في العراق في حقبة ما بعد سقوط صدام، وكانت الأموال تنفق خلالها كالآتي:

١. يتم إحالة المقاولات على مقاولين محليين في المحافظات بعدد هائل وبمبالغ صغيرة والمقاولون يأخذون النقود ويهربون.

٢. يتم توزيع النقود من قبل ضباط في سلطة الائتلاف على الجهات المستفيدة بشكل نقدي، فتلقى الضباط الأجانب دورات ميدانية مكثفة وقصيرة في الفساد على أيدي الفاسدين من العراقيين، مستفيدين مما تعلموه من طرق الفساد في حقبة صدام، فرئيس الدائرة أو الجهة المستفيدة يقول للضابط الذي يوزع تلك المنح: بدلًا من أنْ تعطيني ألف دولار أصرف لي ١٠ آلاف دولار، وسأزودك بوصل يؤيد كوني استلمت ١٠ آلاف دولار

مقابل ذلك تعطيني فقط ٥ آلاف دولار والـ ٥ آلاف دولار الأخرى في جيبك.. وفي هذه الحالة يمتلئ جيبك بالدولارات وموقفك سليم أمام الجهة التي تدقق عليك، فكانت أنْ انتشرت ولأول مرَّة في العراق مفردة: واووو!

٣. نقل لي أحد المترجمين العراقيين المرافقين للأمريكان بعد اجتماع بريمر بهم أنَّ بريمر وجههم بأنْ لا يهتموا بالرشاوى وسرقة الأموال، ففي النهاية إنَّ تلك النقود تنشط السوق فيزدهر الاقتصاد العراقي، قلت له لكن مَن يحصلون عليها يخرجونها إلى عمان، ولا ينفقونها في العراق.

المرحلة الثانية: مرحلة إعادة الإعمار

وتشمل ملف إعادة الإعمار (الأمريكي) وكان إجمالي الأموال المصروفة على إعادة إعمار العراق ١٨,٣ مليار دولار أمريكي، والثاني: صندوق تنمية العراق الـ (DFI):

عن هذه الفترة، فإنه من المناسب إثارة الأسئلة الآتية:

س١: مَن هي الشركات التي استحوذت على معظم العقود في ملف إعادة إعمار العراق؟

الجواب: شركتا هاليبرتون وبكتل الأمريكيتين.

س٢: لماذا سيطرت شركتا هاليبرتون وبكتل الأمريكيتين على عقود الإعمار؟ الجواب: بسبب صلتهما بالإدارة الأمريكية، إذ إنَّ هاليبرتون يرأسها ديك تشيني قبل وصوله إلى البيت الأبيض نائبًا للرئيس الأمريكي.

س٣: هل أنَّ ذلك مخالفٌ للقانون الأمريكي، ويعد فسادًا؟

الجواب: نعم، بسبب تعارض المصالح؛ لأنه يستغل نفوذه لإحالة معظم العقود على الشركة المرتبطة به.

س٤: هل تم منح العقود إلى هاليبرتون وبكتل على أساس المنافسة الأصولية؟ الجواب: لا، بل حصلتا على العقود بدون إجراءات مناقصة أو منافسة لتقوم بإحالة العقود من الباطن إلى مقاولين أمريكان وغيرهم دون التزام بأيّ ضوابط.

س٥: كيف كان يتم تحديد مبلغ المقاولة؟

الجواب: وفقًا لطريقة الكلفة زائد، وتعني أنه لا يتم تحديد سقف للمبلغ وإنما تجعل المقاول غير محدد بالصرف، وكلما صرف أكثر زادت أرباحه أكثر (حالة واحدة مثيلة حصلت في العراق على حد علمي، وهي أنَّ حكومة صدام عندما أرادت بناء مبنى القيادة القومية لحزب البعث في شارع الزيتون في أوائل السبعينيات كلفت شركة يوغسلافية، وقالوا لهم: لا يهمنا المال إنما تهمنا النوعية فاصرفوا قدر ما شئتم ونحسب لكم هامش ربح يحسب على أساس كذا نسبة من الكلفة، يعني بما يقابله باللهجة العامية (توصاه)، هذا ما تعنيه طريقة كلفة زائد بالضبط.

س٦: ما مفردات الكلفة زائد في المقاولات الأمريكية؟

الجواب: الكلفة + تكاليف أمنية بنسبة ٣٠% من الكلفة + هامش ربح بنسبة ١٢%من الكلفة.

في حينه وجهت كتابًا رسميًا إلى مكتب رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٨، وهذا نص ما ورد فيه حرفيًا: "إنَّ المشاريع التي يتم إحالتها من مكتب إعمار العراق التابع للسفارة الأمريكية تتم وفقًا للآتي:

١.تضاف مقدمًا نسبة ٣٠% من قيمة المشروع باسم فقرة (الخدمات الأمنية) في مختلف مناطق العراق (باستثناء كردستان فتضاف نسبة ٨%).

٢. تضاف نسبة ١٢% من القيمة الإجمالية للمشروع تسمى هامش ربح.

٣. إنَّ اعتماد صيغة الإحالة تلك يجعل الشركات المنفذة غير ملزمة بسقف للصرف أو تحديد للكلفة الإجمالية مسبقًا، والمنافسة على أساسها.

٤. إنَّ الصيغة أعلاه في إحالة العقود تتعارض مع الصيغة المعتمدة من قبل لجنة العقود المركزية في مجلس الوزراء، وتنطوي على مضاعفة المبالغ لإنجاز المشاريع.

٥. إنَّ الأموال في جميع الأحوال هي أموال عراقية، وبصرف النظر عن مصدرها، سواءً كان صندوق تنمية العراق الذي تودع فيه عائدات النفط أو المتأتية من قروض أو مِنح، وينبغي التعامل معها وفقًا لهذا المنظور.

٦. سبق وأنْ أكّدنا أهمية أنْ يتم تسليم المِنح أو القروض إلى وزارة المالية العراقية وإخضاعها لرقابة الجهات العراقية المختصة، ولا يمنع ذلك من وجود لجان مشتركة تضم ممثلين عن الجهات المانحة لمتابعة تخصيص تلك المِنح للأغراض التي منحت لأجلها ومتابعة كفاءة التصرف فيها، والتنبيه إلى خطورة تكرار ظاهرة نقل الوثائق من قبل الـ (CPA) التي حصلت ضمن مرحلة سلطة الائتلاف... انتهى.

تمَّ توجيه نسخ من الكتاب أعلاه إلى: السفارة الأمريكية- مكتب المفتش العام الأمريكي لتزويد هيئة النزاهة بكشف يتضمن المبالغ وصورة ضوئية من عقود المشاريع... لكن ستيوارت بووين/ المفتش العام الأمريكي لم يتعامل مع هيئة النزاهة، والحكومة لم تحرك ساكنًا.

في العام التالي ٢٠٠٧ أصدر المفتش العام الأمريكي ستيوارت بووين تقريره الذي تكلم عن الاختلاسات النقدية في ملف الإعمار، والبالغة ٨ مليار دولار... في حين أنا قبل ذلك بعام كامل خاطبت رئيس الوزراء، وبيّنت بأنَّ (ملف إعمار العراق في السفارة الأمريكية يتعرض إلى هدر مقداره ٥٠% يعني ٩ مليار دولار، وطالبت بوضع مبالغ صندوق تنمية العراق تحت

تصرف وزارة المالية العراقية وإخضاعها إلى رقابة ديوان الرقابة المالية، وأنه بالإمكان تشكيل لجنة مشتركة من أمريكان وعراقيين للتأكد من توجيه المبالغ في الأغراض التي خصصت لها) ولكن رئيس الوزراء لم يحرك ساكنًا.

هل أنَّ قضايا الفساد تنحصر في تلك التي تضمنها تقرير المفتش العام الأمريكي ستيوارت بوين...؟

ما حقيقة تقرير المفتش العام الأمريكي ستيوارت بووين، وما الدوافع وراء تركيز الأضواء عليه دون غيره...؟

- الولايات المتحدة الأمريكية وبحسب مصادرها الرسمية أنفقت ٨٠٠ مليار دولار في احتلالها للعراق لغاية تاريخه، والحكومة في العراق أنفقت أكثر من ٦٩٢ مليار دولار بشكل موازنات حكومية (٤٨٠ مليار دولار للسنوات ٢٠٠٤ـ ٢٠١١ و١٠٠ مليار دولار موازنة عام ٢٠١٢ و١١٢ مليار دولار موازنة عام ٢٠١٣). وبين هذا وذاك ملف إعادة إعمار العراق مبلغه ٦٠,٤٨ مليار دولار تمّ تمويله من عائدات النفط العراقي المودعة في حساب صندوق تنمية العراق ومن المعونات والقروض الدولية ومن بينها الأمريكية. نطاق تقرير ستيوارت بووين هو هذا الملف ذو الـ ٦٠,٤٨ مليار دولار.

- لماذا تمّ حصر الموضوع بهذا الملف دون الملفين الآخرين؟ وتمّ تسليط الضوء عليه وحده؟ هل يعني ذلك أنَّ ملفا الـ ٨٠٠ مليار دولار والـ ٦٩٢ مليار دولار خالٍ من الفساد؟ أم أنَّ مشيئة الإدارة الأمريكية تقتضي إبعاد أنظار الرأي العام الأمريكي عن التساؤل عن كيفية إنفاق الـ ٨٠٠ مليار دولار...؟ ومشيئة الحكومة العراقية تقتضي أيضًا أنْ تلم الضوء لتبتعد عن الملف الرئيس ذي الـ ٦٩٢ مليار دولار أو يزيد...؟

الهدف من وراء ذلك هو الآتي:

أولًا: الأمريكان: وهدفهم من وراء ذلك الآتي:

١. محاولة حصر وتحجيم الفساد بهذا القدر فقط أمام الرأي العام الأمريكي، وإبعاد الأنظار عمّا تكبدته الولايات المتحدة من جراء غزوها للعراق.

٢.إبعاد الأنظار عن الرؤوس الكبيرة في الفساد وتوجيهه لأشخاص ثانويين.

٣. قطع الطريق أمام أيّ مطالبات عراقية للأمريكان عمّا ارتكبوه من تدمير وسرقة وإلحاق الضرر بالعراق.

ثانيًا: المسؤولون العراقيون: وهدفهم من وراء ذلك تحقيق ثلاث غايات:

١. كي يتم التركيز على ما أشار إليه فقط (ملف إعادة إعمار العراق)، ويتم التعتيم على ما سواه في حين أنَّ ما يشير إليه لا يشكل أكثر من ١% من الفساد في العراق، سواء منه الذي ارتكبه الأمريكان أو من قبل الأطراف العراقية.

٢. وأيضًا للتبرؤ من الفساد من خلال توجيه الأنظار إلى ملف الفساد الأمريكي فقط... كي يقولوا: أنَّ الفساد أمريكي النسب والحسب، ولا دخل لنا بذلك... ولذلك فإنهم يعلقون الفساد على شماعة بريمر الذي غادر بغداد عائدًا إلى واشنطن بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨، وكان تحت تصرفه قبل ذلك "٢٠,٧" مليار دولار هو رصيد صندوق تنمية العراق الـ (DFI) وسلم الحكم إلى علاوي.

غير هذا عمل الدكتور موسى على فتح بعض من ملفات فساد المحتل الأخرى، ومنها:

- ملف صندوق تنمية العراق (DFI): يبلغ رصيده في حينه ٢٠.٧ مليار دولار، وحيث أنيطت مهمة تدقيقه بشركة (KPMG)، فقد وجّه الدكتور

كتابين لتزويد الهيئة بالتقرير التدقيقي ولكن دون جدوى... وأيضًا طالب بالاطلاع على الشيكات التي وقعها بريمر قبل مغادرته العراق، ولم يحصل على ذلك، واستمرت متابعته في هذا الجانب إلى أنْ ترك العمل في الهيئة.

- ملف مكتب إعمار العراق في السفارة الأمريكية: والذي بلغت تخصيصاته ١٨.٣ مليار دولار، حيث وجّه كتبًا رسمية إلى مجلس الوزراء والسفارة الأمريكية مطالبًا بوضع المبالغ تحت تصرف وزارة المالية العراقية، ولكن الحكوميون مشغولون بمعاركهم السياسية، وحدد مبلغ الفساد في هذا الملف بنسبة ٥٠% لأنهم بشكل أولي يضيفون إلى الكلفة غير المحددة بمناقصة، وإنما وفقًا لطريقة (الكلفة زائد)، يضيفون عليها نسبة ٣٢% عن خدمات أمنية، و١٢% هامش ربح ومعظمها لشركتي بكتل وهاليبرتون المملوكة من قبل دك شيني نائب بوش، وبعد أشهر من ذلك صدر تقرير المفتش العام الأمريكي الذي حدد الضياع فيه بحوالي ٨ مليار دولار، وأكد ما ذهب إليه الدكتور في تقاريره، ولم يجد يد عون تعينه[1].

- ملف السمتيات: قال الدكتور عن هذا الملف: عندما كنت نائب رئيس الهيئة تقدم عدد من الضباط الشباب السابقين بشهادة بينوا فيها أنهم كانوا ضباطًا طيارين في طيران الجيش ويقودون طائرات سمتية، وعندما بدأ الهجوم الأمريكي توقعناه مثل سابقاته مجرد ضغط على صدام وينتهي، فقمنا بإخفاء طائراتنا في بساتين التاجي تجنبًا لقصفها من قبل الطائرات الأمريكية، ولكن تبيّن أنَّ الأمريكان هذه المرة لم يتوقف الأمر عند ممارسة الضغوط في القصف هنا وهناك؛ بل اجتاحوا العراق وأسقطوا النظام، فالتقينا نحن الأصدقاء وبحثنا في كيفية تسليم الطائرات إلى الحكومة للاستفادة منها، فاستقرّ رأينا أنْ نسلمها إلى نادي الطيران في المنصور والذي يرأسه محمد الشهواني رئيس جهاز المخابرات للإفادة منها بالتدريب، فراجعناه لهذا

(١) ينظر: فرج، الفوضى الخلاقة، ص٤٧٣- ٤٧٤.

الغرض، وتمّ الاتفاق على قيامنا بتسليم الطائرات وعددها ٨ طائرات، وهذا ما حصل فعلًا، لكننا فوجئنا بعد أيام بقيام شركة البلاك ووتر الأمريكية بتحميل تلك الطائرات... في حينه وجهتُ كتابًا إلى وزير الدفاع سعدون الدليمي بتسليم ملف تلك الطائرات إلى هيئة النزاهة، وعندما وصل الملف وجدت فيه عقدًا كان الطرف الأول فيه سعدون الدليمي وزير الدفاع العراقي، والطرف الثاني مدير شركة البلاك ووتر، وتوجد فيه فقرة تثير الضحك تقول: يتعهد الطرف الثاني "شركة البلاك ووتر" بنقل الطائرات مجانًا مقابل عدم دفع أي مقابل عن الطائرات للطرف الأول!، وكأنَّ الأمر يتعلق بنقل عتاد أو وقود نووي في حين أنه يكفي أي شاحنة "لودر" لنقل تلك الطائرات. لفت نظري في العقدين الطرف الأول الدليمي لم يكن له توقيع، وفقط يوجد توقيع الطرف الثاني مدير البلاك ووتر، جرت سلسلة من المخاطبات بين هيئة النزاهة من جهة ووزارة الدفاع وجهاز المخابرات من جهة ثانية بوجوب استعادة الطائرات لكن ذلك لم يحصل.

وبعد عودتي ثانية إلى هيئة النزاهة حركت موضوع الطائرات من جديد، ودفعت الملف والشهواني إلى المحكمة المركزية... بعد أيام اتّصل بي شخص من خلال النقال يقول أنَّ ضابطًا برتبة لواء من الرئاسة يستأذن مقابلتي، قلت له لا مانع فليتفضل غدًا صباحًا، وفعلًا حضرا في اليوم التالي وأخبرني مدير المكتب بأنَّ شخصين برتبة لواء يطلبان مقابلتك بناءً على موعد سابق، دخلا وقدّما نفسيهما اللواء فلان واللواء فلان، وقال أحدهما: أستاذ نحن لسنا من رئاسة الجمهورية بل من رئاسة المخابرات، ولكن رغبة في عدم كشف هوياتنا قلنا من رئاسة الجمهورية... وبعد الضيافة والوداد أخرج أحدهما قصاصة ورق بمقدار مساحة الشخاطة ووضعها أمامي، بعد قراءتي لها حقيقة صدمت، وذهب تفكيري إلى معمل سمنت المثنى، وكيف كان موضوع الشخصين اللذين قدما كتابًا مزورًا من جهاز المخابرات لطلب ٦٠٠٠ طن سمنت يدعون أنهم يرسلون تحته أسلحة لميشيل عون... وبعد

دقيقتين من الصمت رفعت رأسي لهما بأسى وسألتمها قائلًا: كنت أتوقع أنَّ أساليبكم وصيغ عملكم قد تغيّرت عمّا كانت عليه في حقبة صدام تبيّن أنكم لا رحنا ولا جينا... قصاصة الورق مكتوب فيها: أستاذ ترا عليك قضية بالمحكمة المركزية...! قلت لهما: لمعلوماتك هذي قضية كان مختلقها ضدي راضي الراضي وتمّ صدور قرار قضائي بإلغائها وغلقها، وأنت الآن جاي تبتزني بيها، تفضلوا وقولوا للشهواني لا مشكلة شخصية بيني وبينه، ولكنها طائرات العراق وسأتابع الملف لحين استعادتها، وعندما خرجا محرجين ودون توديعهما دخل عليَّ على أثرهما اثنان من السفارة الأمريكية برفقة أحد المديرين العامين في الهيئة، عندها ندمت على موقفي المتسامح مع الضابطين، فخابرت الاستعلامات أنْ يعيدوهما، وطلبت حضور عدد من المديرين العامين في الهيئة، وعندما عادا قلت للعراقيين والأمريكان وهما يسمعان: هذان الضابطان من جهاز المخابرات وجاءا يبتزاني بهذه القصاصة وناولتها لأحد المديرين العامين ليقرآها، وبعد أنْ قرآها التفتُ على ضابطي المخابرات قائلًا: لعلمكما الآن بإمكاني إحالتكما للمحكمة بتهمة الابتزاز، وبدلًا من أنْ تخرجا لجهازكم سيتم إلقاء القبض عليكما من قبل عناصر الهيئة الأمنية، وإيداعكما مركز الشرطة لحين عرضكما على قاضي التحقيق، لكني لن أفعلها لأني لم أتغير عمّا كنت عليه قبل عام ٢٠٠٣ لكن المشكلة أنكم أنتم لم تتغيروا أيضًا في حين جهاز الشهواني كان عليه أنْ يكون مختلفًا عن جهاز برزان... سلمولي عليه، وقولوا له يجب استرجاع الطائرات العراقية وإلا فليذهب إلى المحكمة بدلًا من الادعاء كذبًا بأنه موجود في لندن في كل مرة يأتيه التبليغ بوجوب المثول أمامها... في اليوم التالي نشرت بعض وسائل الإعلام الخبر، ومن بينها الآتي: "هيئة النزاهة تطالب بلاك ووتر بإعادة ثماني مروحيات إلى الحكومة العراقية".

طالبت هيئة النزاهة العامة شركة بلاك ووتر الأمنية الخاصة الأميركية بإعادة ثماني طائرات عمودية إلى الحكومة العراقية، متهمة إياها بأنها استولت على هذه الطائرات بحجة عدم صلاحيتها.

وأشار موسى فرج رئيس الهيئة إلى أنَّ هذه القضية محالة من قبل النزاهة إلى القضاء العراقي منذ أكثر من عام، وإنَّ الطائرات إذا كانت غير صالحة للاستخدام، فكان على الشركة إما إصلاحها أو إرجاعها إلى السلطات العراقية لاستخدامها في حماية أنابيب نقل النفط[1].

ملفات فساد المسؤولين العراقيين:

يروق لي أنْ أطلق على هذه الملفات اسم "ملفات عصر التغيير"؛ نظرًا لأنَّ قضاياها وقعت بعد التغيير وأبطالها كانوا هم الذين وعدوا الشعب بالتغيير نحو الأحسن.

وما تمّ الاهتمام به من هذه الملفات الثلاثة كان في زمن إشغال الدكتور موسى منصب نائب رئيس الهيئة، ولم يكن قد استلم رئاستها بعد، وهي إنْ نسبت إليه دون غيره فلأنَّ رئيس الهيئة كان قد ربط المديرة العامة للتحقيق وهي الجهة المسؤولة عن التحقيق في قضايا الفساد في الهيئة مرتبطة به شخصيًا، ولأنَّ رئيس الهيئة حينها كان مشغولًا بالإيفادات إلى الخارج، وهو ما أشار إليه الدكتور بقوله: "كان الراضي لا يستقر في بغداد، فهو من إيفاد إلى روما إلى باريس إلى الصين، وقد بلغ معدل غيابه في إيفادات رسمية ١٥٣ يومًا من السنة، يعني أكثر من نصف صافي أيام السنة البالغة ٢٥٠ يومًا/ عمل، بعد تنزيل أيام العطل الرسمية، ويتصل بي هاتفيًا من الخارج. قائلًا: إذا صادفتك مشكلات اتصل بالدكتور أحمد الجلبي[2].

---

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٠٨-٥١١.

(٢) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧٦.

ومن الملفات الضخمة التي اهتم بها، وطلب من رئيس الهيئة التحرك عليها باعتبار أنَّ أي نسبة نجاح يحققونها فيها ستكون لها أهمية بالغة، وعلى حد تعبيره: "وسيتراكم إنجازنا فيها". في حين أنَّ بيانات الهيئة في حينه تشير إلى الآتي: وجدت أنَّ الهيئة أحالت ١٨٥٦ قضية إلى المحاكم لغاية آب ٢٠٠٦... منها ٢٧٩ قضية أغلقت من قبل المحكمة لعدم توفر الأدلة، و٣٥ منها أفرج عنهم من قبل قضاة التحقيق، و٢٧ أفرج عنهم من قبل المحكمة المركزية، وبعد إحالتهم إليها من قبل قضاة التحقيق، و٣٤ إدانة فقط منها ٧ مع وقف التنفيذ، ولا توجد قرارات إدانة تتعلق بقضايا فساد ضخمة سوى اثنتين فقط، هما: زياد القطان من وزارة الدفاع، وأيهم السامرائي من وزارة الكهرباء[1] من هذه الملفات كان:

- ملف مناقصات وعقود الوزارات لعامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، والتي بلغت عشرات المليارات، وفيها ما يشيب بسببه الرضيع من المخالفات والهدر بالمال العام.

- ملف صفقات وزارة التجارة.

- ملف عقود وزارتي الدفاع والداخلية وتسريبهما العناصر المشبوهة لخلق حالة عدم الاستقرار الأمني وقتل العراقيين.

- ملف القطاع النفطي، والذي قدر الخبراء العراقيون معدل الخسائر السنوية فيه لتلك السنوات بـ ١٩ مليار دولار، وملف المنتجات النفطية المستوردة، والذي يكلف الفرق بين سعر استيرادها ٧،٨ مليار دولار سنويًا دون بناء مصفى واحد يوقف النزيف في المال العام، عدا عن عمليات سرقة وتهريب النفط وعلى نطاق واسع.

(١) ينظر: فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧٥-٤٧٦.

- ملف الرشاوى التي تنتشر في جميع زوايا الجهاز الحكومي[1].

ملف الفضائيين:

وقد كشفت هيئة النزاهة، عن وجود ١٧ ألف اسم وهمي يستلمون رواتب شهرية من مؤسسات الدولة، وأعلنت الهيئة عن فقدان ملفات تتعلق بالفساد[2].

ومن الممكن إضافة ملف آخر لا يقل عن تلك الملفات أهمية، وهو ملف فساد بعض المنتسبين للهيئة نفسها، فالموظفون في الهيئة حتى مع وجود الكثير من المتخصصين منهم والمخلصين لعملهم ووطنهم بينهم، فيهم فئة أخرى جيء بها لتكون أجيرة للجهة التي وظفتها، سواء كانت أمريكية أو حزبية عراقية أو عشائرية أو طائفية، ولم يكن هؤلاء المفسدون بأقل تخريبًا من الآخرين، بل إنَّ درجة فساد بعضهم فاقت في تخريبها تلك الجهات لا سيّما تلك التي كانت تعمل في خدمة المحتل الأمريكي.

وقد اصطدم الدكتور موسى ببعض هؤلاء، وذكر قصة عن واحد منهم، قال فيها: أثناء تهنئتي لموظفي الهيئة بالعيد في غرفهم، وجدت أمام رئيس قسم الإحصاء تقريرًا تفصيليًا أسبوعيًا بجميع تفاصيل عمل الهيئة. سألته: ما هذا؟ قال تقرير أسبوعي تفصيلي نرسله كل يوم أحد للسفارة الأمريكية. قلت له: وهل ترسلون لي نسخة؟ قال: لا. وهل ترسلون نسخة لمجلس النواب ..؟ قال: لا.. وهل ترسلون نسخة لرئيس الحكومة؟ قال: لا .. قلت له: إذن لماذا تمارس عملك في الهيئة العراقية وتحت العلم العراقي، قم واذهب إلى السفارة الأمريكية، قال: هي السياقات المعتمدة من رئيس الهيئة السابق.. قلت له: هذا يجعل من الهيئة شعبة للسي آي أي.. وسيستخدمون المعلومات

(١) المصدر نفسه، ص٤٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٥١٢.

لتسقيط أو رفع مَن يريدون من المسؤولين العراقيين.. من الآن فصاعدًا الذي يرسل للسفارة معلومة واحدة ورقية أو بالإنترنت.. يعرف ما ينتظره[1].

٣- من خلال مؤلفاته ولقاءاته

أ- من خلال مؤلفاته القيمة

أصدر الدكتور موسى لغاية هذا التاريخ مجموعة مؤلفات تحدث فيها عن قصة الفساد في العراق وسبل مكافحته، وتنماز كتابات الدكتور موسى فرج مثلما ذكرنا في المقدمة بأسلوب تهكمي غاية في الروعة، يخلط بين العربية الفصحى التي بدا أنه على دراية بها، واللغة المحكية العامة، فضلًا عن توظيف القصص التراثية والأمثال وقصص المضايف والحكايات الشعبية التي كانت متداولة في الريف العراقي قبل وصول التلفزيون إليه.

والظاهر أنَّ الدكتور أدمن هذا المنهج التهكمي حتى في حياته العامة؛ بل وفي أصعب المواقف وأشدها خطورة، وقبل أنْ أقتبس بعض إشاراته تلك أنقل لكم حادثة جرت له يوم كان مفتشًا عامًا في وزارة البلديات مع وكيل الوزارة كامل نصير كامل الجادرجي في أيام الفوضى والسلاح المنفلت يوم كانت عصابات الجريمة والجماعات الإرهابية تسيطر على شوارع بغداد، وقد نشر الموضوع بعنوان "هيئة علماء المسلمين"، وفيه: "في أحد الصباحات كانت منشورات قد تمّ توزيعها في الوزارة تقول: "إننا نحذر كل العراقيين العاملين في وظائف حكومية من الاستمرار بالدوام وننذرهم إنذارًا أخيرًا بأنْ يذهبوا إلى بيوتهم ويتركوا العمل في وظائف الدولة العراقية القائمة في ظل الدبابات الأمريكية، وإلا فإنَّ الذبح على سنة الله ورسوله سيكون بانتظارهم غدًا. التوقيع: هيئة علماء المسلمين". تزامن اطلاعي على المنشورات مع زخات من الأسلحة الرشاشة تطلق من السيارات المارقة في شارع

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٢٤.

الجمهورية ومنطقة الكفاح المواجهة لوزارتنا. نزلت إلى مكتب زميلي وكيل الوزارة كامل نصير كامل الجادرجي، وكنا نحن الاثنين أكبر رأسين في المبنى، فقد كانت الوزيرة تتخذ من مبنى قديم للمخابرات في المنصور مقرًا لها، في حين تتخذ الوزارة من مبنى محافظة بغداد في ساحة الميدان مقرًا لها. سألني صاحبي فيما إذا كنت قرأت المنشورات...؟ قلت نعم. وأضفت: أنا غدًا أداوم. في اليوم التالي حضرنا أنا وزميلي مع عدد قليل من موظفي الوزارة وفي ظل إطلاق نار لم ينقطع فإنَّ تواجدنا كان شكليًا، حيث نزلت إلى زميلي الجادرجي نتبادل الحديث وكانت زوجته تتصل به بين آونة وأخرى تخبره بأنَّ بيتهم يتعرض في تلك الأثناء إلى قذائف الـ آر بي جي، كانت معنوياتي عالية فاستغرب صاحبي قائلًا: أشو أنت ماخذ الأمور ببساطة؟ قلت له: أنا مسيطر. جفل قائلًا: أشلون يعني ...؟ ظنًا منه أني منسق معهم، قلت له: (عندما يصعدون سألصق ظهري على الحائط، وأقول لهم: أنا سائق وهذا هو المسؤول، يساعدني على ذلك لون بشرتي الحنطاوي وحالي المايل في حين أنت أحمر ومتفح، أمبين ابن ذوات)، قال: سأقول لهم أنك المفتش العام وشوفوا هويته، قلت له: في مثل هيجي يوم لا أحمل هوية رسمية، شايل جنسية مكتوب بيها راعي باقية من أيام سيد خلف"[1]. غير هذا تجد تلك الصور الشعبية ماثلة في كثير بل في أغلب كتاباته.

برأيي المتواضع فيما يخص الفقرة (أ) أنَّ الدكتور موسى كان يشعر أنه الأب الروحي لمشروع مكافحة الفساد في العراق، وأنه إذا ما عجز عن تنفيذ مخططاته ومشروعه البنائي يوم كان مفتشًا عامًا أو رئيسًا للهيئة، فإنَّ فرصة نشر الحقائق تعد مكملة لذلك الدور المشرف الذي لعبه، لذا عمد إلى تأليف مجموعة من الكتب التخصصية استكمالًا لمشروعه.

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٦٤.

وقد سبق لي وأنْ كتبت عن هذا الجانب بعنوان "موسى فرج والعراق وقصص سنوات الفساد"، موضوعًا نشرته في ٢٠١٥/٢/٢٠، قلت فيه:

"منذ أنْ ترك رئاسة هيئة النزاهة عام ٢٠٠٨ بعد تقدمه شخصيًا بطلب الإحالة على التقاعد؛ وهو مشغول في توثيق حالة الفساد المستشري في العراق بحثًا وتحليلًا وتقصيًا واستنتاجًا، وقد أثمرت نتيجة هذا الجهد التخصصي الرائع والمضني ثلاثة من أكثر الكتب اهتمامًا بموضوع الفساد في العراق، هي على التوالي:

١- قصة الفساد في العراق، دار الشجرة للنشر، دمشق، ٢٠١٣.

٢- الفساد في العراق؛ خراب القدوة وفوضى الحكم، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥.

٣- سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥.

وبالرغم من كون الأستاذ موسى فرج، كان من أوائل مَن دعا إلى مواجهة الفساد المالي والإداري الذي تسبب به النظام السابق؛ من خلال مجموعة مقالات نشرتها له صحيفتا المؤتمر والزمان يومي ١٤و١٥ ت٢ ٢٠٠٣ إلا أنَّ انضمامه إلى اللجنة التي شكّلت في مجلس الحكم لمكافحة الفساد وهي اللجنة التي أعدت مشروعي قانوني هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين، ومن ثم تعيينه مفتشًا عامًا لوزارة البلديات عام٢٠٠٤ ونائبًا لرئيس هيئة النزاهة عام ٢٠٠٥، ورئيسًا للهيئة عام ٢٠٠٧، كل ذلك وضعه وجهًا لوجه أمام جميع حالات الفساد المشخصة والمتوقعة لدرجة أنه وصل إلى قناعة جعلته أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما، واحد يؤدي إلى حيث الحشر مع الناس عيد؛ وهو طريق الذين لا يخافون الله تعالى، من الذين يمتهنون بيع الضمير بأرخص الأثمان. والثاني يؤدي إلى حيث (لم يترك لي الحق صديقًا). وكان الخيار صعبًا، فمن يترك رئاسة هيئة مستقلة لها سلطة إدانة أكبر رؤوس

البلاد بكل ما يمثله ذاك من شعور بالفوقية لا يعوضه شيء؟، لكن مَن يعتقد ومَن يمكن أنْ يصدق أنَّ الإنسان الشريف المخلص يمكن أنْ يرضخ لمغريات السلطة والجاه، فيبيع مبادئه بحفنة من الدولارات في زمن صارت المتاجرة بالمبادئ من أهم سماته وسمات البشر فيه؟! وقف موسى فرج أمام هذه المخايرة شامخًا، فاختار ما يرضاه ضميره لا ما ترغبه نفسه.

إنَّ اعتزال موسى فرج؛ لم يحفظه من شرور الأشرار فحسب مما جعله يربح نفسه، وإنما كان مكسبًا للعراقيين؛ لأنه تفرغ ليكتب تجربته الثرة، واتصاله المباشر بالحدث دون وساطة، وكانت ثمرات هذا الجهد تلك المؤلفات الثلاثة الرائعة، التي تداخلت مواضيعها حالها حال أي كتب تخصصية أخرى تكتب في حقل علمي محدد، فالحديث عن الفساد يفضي إلى ضرورة العودة إلى ما ذكر في الكتب السابقة إما لربطه بموضوع جديد أو للتذكير بتأثيره على هذا الموضوع أو لمجرد التذكير والاستطراد، ولكن هذا التداخل لم يلحق خللًا بمنهجية الكتب وإنما أعطى لكل منها فرادة وتميزًا، لا سيّما وأنَّ كلًا منها أثرى الكتابين الآخرين وعضدهما؛ وبعدها بدا كل كتاب منها بناء شاهقًا، قائمًا بذاته، هادفًا إلى نتيجة يبحث الباحث عن جذورها وأسبابها ومسبباتها وتأثيرها ونتائجها، وربما الآليات التي يمكن من خلالها أو بمساعدتها حل الإشكالية القائمة، أو المسببة لها، وأنا هنا أسميها إشكالية؛ لأنها واقع قائم على مشكلات عدة بما يتجاوز حدود المشكلة الواحدة. ولو قيّض لموسى فرج البقاء في الوظيفة، إما كنا سنخسره نتيجة مواقفه الحدية، أو كنا سنخسر ما جاء في تلك المؤلفات التي ما كان لها أنْ تولد لولا الابتعاد عن الوظيفة ومشاغلها. فمن يعرف موسى فرج على أرض الواقع، يدرك مجموعة حقائق غريبة جدًا:

الأولى: أنه لو كان من محبي أو مؤيدي الفساد أو من الساكتين عنه؛ مثل غيره، للبث في بطن الهيئة التي تسمح له بمحاسبة أي فرد في الدولة وأكبر

رأس بالبلاد بغض النظر عن مركزه ومسؤوليته؛ إلى يوم يبعثون، ولقاتل من أجل ذلك بكل ما أوتي من قوة، لا أنْ يتطوع بنفسه ليخلصهم من مشاكسته فيحيل نفسه على التقاعد!

الثانية: أنَّ ما يورده في كتبه يمثل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة.

الثالثة: أنه في كتبه هذه يتحدى، ويتحدى قوى سطوتها لا ترد، وبذا يعرض نفسه لا للمساءلة القانونية؛ لأنه خبير بألعاب القانون، وإنما للمساءلة العدوانية التي قد تنتهي برصاصة من كاتم في الرأس أو القلب، ولطالما حذرته من ذلك!

لكن موسى فرج المولع بالمشاكسة يرفض المهادنة؛ لأنه مجبول على التحدي، ففي بداية كتابه "قصة الفساد في العراق" كتب نصيحة، يبدو من خلالها وقد شهر سيفًا بوجه مَن يرفضون التحدي، ووضع نفسه في مواجهة الخطر، فهو يقول: "وإنَّ الأولوية في مواجهتك للفساد فساد الكبار، فاكبح الكبار يتأدب الصغار"، وهذا يعني أنه وقف في مواجهة حيتان كبيرة. إنَّ هذا الموقف يبدو شديد الغرابة في عراق ما بعد التغيير، لا سيّما وأنَّ الناس اختارت عن طيب خاطر أنْ تكون طلقات في مسدسات الآخرين عسى أنْ ينالها بعض الفتات، أما هو فينصح معيته بالقول: "ولا تكن مجرد طلقة في مسدسات الآخرين".

لقد كان موسى فرج يحلم حلمًا ورديًا، مثل أحلام جميع العراقيين الطيبين الذين ظنوا أنَّ التغيير جاء لينصفهم، لذا حدد الخطوات التي سينفذها في طريق البحث عن النزاهة في عراق ما بعد التغيير، فقال في بيانه الصحفي الذي أصدره بعد تسنمه رئاسة الهيئة: "لن أخضع، لن أهرب، لن أستجير بغير العراقي على عراقي، ولن أذهب إلى الكونغرس أو الدوما بل إلى مجلس النواب". لقد كان مدركًا لحجم المخاطر وعظم المسؤولية، لذا وضع موسى فرج نصب عينيه التخلي عن الوظيفة متى ما شعر أنَّ هناك مَن يحاصره ليمنعه

من أداء عمله، لذا قال في بيانه الصحفي الذي أصدره بعد تعيينه: "وإنْ وجدت الطريق مسدودًا أمامي من قبل الأطراف العراقية عدت إلى عائلتي لأكون فخورًا بينهم بسيرتي، وعملت لشعبي بقية حياتي في مجال آخر". وحينما شعر بوطأة الحمل اعتزل في بيته ليهدي للعراقيين هذه الثمار من الرطب الجني.

وإنْ كان موسى فرج قد جازف بالقارئ في أول كتابين وضعهما؛ لأنه دخل وأدخلنا معه إلى بيت التنين دون سابق إنذار، حتى أننا كنا نشعر بالرهبة كلما توغلنا في النفق؛ الذي فتحه لنا الكتاب الأول، والذي دفعنا إلى عمقه الكتاب الثاني، لكنه في الكتاب الثالث، الموسوم "الفساد في العراق؛ خراب القدوة وفوضى الحكم"، ترك الذكريات الأليمة جانبًا ليأخذنا إلى بدايات القصة، فحدثنا عن مفاهيم الفساد وأضراره والجهود الدولية لمحاربته ثم عرج للتحدث عن الفساد في العراق وتاريخه وبيئته وأنواعه وحجمه وأضراره، وأخطر ما تناوله في هذا الكتاب كان الحديث عن مستقبل المواجهة مع الفساد في العراق.

من هذه التراتبية التي أظنها متعمدة، وكأنَّ الأستاذ موسى كان يريد أنْ يحدث عصفًا ذهنيًا عندنا قبل أنْ يدخلنا إلى متاهات الفساد، يبدو الدافع لتأليف هذه الكتب الثلاثة شعورًا بغصة وألم لا حدود له، ولا يمكن التنفيس عنه إلا بإخبار الآخرين به، ولكن حتى مع هذا السعي يبقى وجوده في قلب مَن عانى منه نتيجة الممارسة تفردًا لا يدرك الآخرون أهميته وكثرة وجعه، لذا أتوقع من الأستاذ موسى أنْ يعود للكتابة عن الفساد في العراق مرات ومرات؛ لأنَّ قلبه ما زال يحمل الكثير من الألم... انتهى.

وفي وقت لاحق، كتبت موضوعًا آخر بعنوان "رحلة في عوالم مؤلفات الدكتور موسى فرج" عن كتابه الرابع الموسوم "الفوضى المستدامة في العراق"، نشر يوم ٢٠٢٠/١١/٢، قلت فيه:

"لم تكن مصادفة تلك المناسبة التي جعلتني أتعرف إلى رجل كان يتربع على رأس أكبر هيئة لمكافحة الفساد المستشري في العراق، فقد كنا زميلين نكتب ونتحاور على صفحات صحيفة المثقف الغرّاء التي يرأس تحريرها المفكر الأستاذ ماجد الغرباوي؛ في موقعها الإلكتروني. والذي يعرف صحيفة المثقف على حقيقتها؛ يعرف أنَّ الذين يتواجدون على صفحاتها يشكلون على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم فريقًا فكريًا متجانسًا في نزعته الإنسانية وحبه للخير والصّلاح والإصلاح، ومختلفًا في طرائق الرؤى والتفكير عن بعضه، لكن النقيضان يجتمعان في ولائهما الصادق للعراق والإنسانية جمعاء، هذان المتناقضان: التشابه والاختلاف كلاهما نجحا من خلال اتفاقهما المبدئي الإنساني في العمل سوية من أجل صالح الإنسان في إنتاج عنصرٍ فكريٍ مثقفٍ واعٍ ملتزمٍ؛ مثلما اجتمع الأوكسجين والهيدروجين لينتجا من لقائهما الماء سر الحياة وديمومتها.

ومن خلال هذه الزمالة والحوارات المتبادلة نشأ نوعٌ من الصداقة الأثيرية السيبرانية في أجواء العالم الافتراضي للإنترنت بيني وبين الرجل، تكلل بلقاء جماعي لأعضاء ملتقى المثقف العراقي الذي جمعنا في بيته العامر في محافظة المثنى عام ٢٠١٢، وشاءت المصادفة أنْ أكون أول الواصلين مما أتاح لي فرصة الانفراد به والتحدث معه بلا حدود، فكانت مثالية الرجل وثقافته العالية ماثلتان أمامي بجلاء لا يقبل التأويل، وكانت بساطته وبشاشته سمتان تسيدتا اللقاء.

بعد هذا اللقاء وفي العام نفسه استقبلتُ أعضاء الملتقى في بيتي المتواضع في الكوت من خلال لقاء ضم أكثر من ٢٥ شخصية فكرية وثقافية وأدبية وعلمية، وحينما التقيته على أرض الواقع للمرة الثانية، كنت أشعر أني بحاجة للحصول على معلومات أكثر تعينني في فهم بواطن هذا الرجل الذي يبدو مثاليًا في كل شيء، وبسيطًا إلى حد السذاجة، وفي الوقت ذاته يبدو

معقدًا إلى حد استحالة معرفة بواطنه وما يخفيه، وخلال اللقاء الذي استمر ساعات عدة لم أزدد إلا يقينًا في أنَّ واقع الرجل أجمل كثيرًا من الصورة التي كونتها له في خيالي، فقد وجدته فوق كل ما كنت أعتقد، وأكبر من كل توقعاتي، فأيقنت أنه نِعْمَ مَن يُتخذُ صديقًا وأخًا وزميلًا، وازددت قناعة أنه أدى ما عليه في هيئة النزاهة، وأنَّ إخراجه منها عنوة بعد عام واحد من تسنمه المنصب لحق الأذى بالعراق والعراقيين، وكان دليلًا على نزاهته، ويكفي دليلًا على ذلك أنَّ جميع الذين تسنموا المنصب قبله خرجوا من العراق حالما أنهيت خدماتهم باستثنائه، فهو عاد إلى بيته في السماوة واستقر بها".

وأنا هنا أتحدث عن الدكتور موسى فرج الرئيس السابق لهيئة النزاهة في العراق وأحد أنزه السياسيين العراقيين الذين تداولوا السلطة بعد ٢٠٠٣، وأكثرهم جرأة على قول الحقيقة، لم يخشَ في ذلك لومة لائم، لا في مرحلة تسنمه ذلك المنصب المهم، ولا بعد أنْ أُحيل على التقاعد المبكر تخلصًا من مواقفه الحدية التي أحرجت الجميع، وسببت له المشكلات مع الجميع، فهم حينما أربكتهم مواقفه الحدية والجدية، قرروا التخلص منه وإبعاده من مركزه الوظيفي ليخْلُ لهم الجو فيصْفِرونَ ويَنْقرُونَ ويَبِيضُونَ على راحتهم دون رقيب أو حسيب، وذلك لأنَّ للدكتور موسى رأيه الخاص في المركز الوظيفي المسؤول عن تشخيص ومكافحة الفساد يتعارض مع آرائهم ولا يتفق مع مناهجهم، فالرجل لخص منهجه بقوله: "عندما تكون وظيفتك مواجهة الفساد فلتكن نقطة الشروع عندك هي أنْ تؤمن بأنَّ الفساد نقيض أخلاقي، وأنَّ أساس الفساد هو الفساد السياسي، وأنَّ الأولوية في مواجهتك للفساد فساد الكبار، فاكبح الكبار يتأدب الصغار... ولا تكن طلقة في مسدسات الآخرين". وهو بذلك أعلنها صريحة بأنه سيتصدى لهم ويحاربهم، معتمدًا على الله تعالى ونشأته السليمة وحسن أخلاقه وجمال طباعه ونزاهته الفريدة التي قال عنها مفتخرًا: "واجهت الفساد في العراق عن قرب وعرفته من كثب... وخلافًا لغيري في عهد المحاصصة والفساد لم أضع درهمًا في جيبي عدا

راتبي، ولم أعين ابنًا أو أخًا، ولم أقايض منصبًا بالخضوع أو إخضاع هيئة النزاهة للأمريكان أو الحكومة أو الأحزاب خلافًا للدستور". هذا فضلًا عن المؤهلات العلمية والعملية التي كان يحملها؛ وهي كثيرة منها: بكالوريوس من جامعة بغداد، دبلوم عالٍ في تخطيط التنمية الإقليمية، ودكتوراة في الاقتصاد السياسي، فاجتمعت منظومة الأخلاق والقيم النبيلة مع المؤهلات العلمية فأهلته ليتسنم مناصب حساسة عدة كانت بدايتها تعينه اختصاصيًا في المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري، ثم مفتشًا عامًا في وزارة البلديات والأشغال، وبعدها نائبًا لرئيس هيئة النزاهة، ليصبح بعد ذلك رئيسًا للهيئة. كل هذه المؤهلات والمناصب اجتمعت معًا وأتاحت له فرصة الاطلاع على مواطن الفساد في العراق بشكل مباشر، ولكنها فضلًا عن المعلومات التي تجمعت لديه جعلتهم ينقمون عليه ويبعدونه، لا لأنهم أثبتوا عليه بعض السلبيات أو التهاون أو الوهن، لا أبدًا، وإنما فقط ليتخلصوا منه بعد أنْ وقف لهم جبلًا يذود عن خير العراق، ولا يسمح للأيدي الآثمة بسرقته.

لم يكن التقاعد المبكر ليعوق أو يُقعد موسى فرج عن مهمته التي تحَمَّلها بشرف الرجال العقائديين، وقرر أنْ يضحي بالغالي والنفيس من أجل الثبات عليها، أو يمنعه من الاستمرار في الدفاع عن الحق، لذا قرر ممارسة نشاطه في مكافحة الفساد ولكن بأسلوب آخر، تمثل في مشروع كتابي ضخم مهمته كشف الحقيقة للعالم كله ليعرف العالم ما يدور في العراق وكيف تُنهب ثرواته، في وقت تفشى فيه الفقر بين أبناء الشعب بشكل غير مسبوق، وكانت بداية الدكتور موسى فرج في الكتابة والتأليف مع "قصة الفساد في العراق" وهو عنوان كتابه الأول الذي صدر عن دار الشجرة السورية في كانون الثاني عام ٢٠١٣.

لقد أراد الدكتور موسى أنْ يقول من خلال كتابه هذا: إنَّ الفساد في العراق ليس من جراء إساءة استعمال السلطة للحصول على مزايا شخصية، وإنما من خلال توظيف السلطة لممارسة الفساد، وتوظيف الفساد لبلوغ السلطة، ومن هنا أيقن أنَّ معركة مواجهة الفساد في العراق مفتوحة على جميع الاحتمالات، وواسعة بلا حدود.

بدأ الدكتور موسى كتابه هذا بالحديث عن تقسيم الموازنات العراقية منذ عام ١٩٥٨ ولغاية ما بعد ٢٠٠٣، مبينًا أنَّ الموازنة كانت تقسم عام ١٩٥٨ وما تلاه إلى قسمين: قسم النفقات التشغيلية؛ أي مصاريف الدولة بنسبة ٣٠%، وقسم المشاريع الذي خصصت له نسبة ٧٠%، وكيف تغيرت هذه النسب تدريجيًا، لا سيّما بعد أنْ ألغى صدام الميزانيات واعتمد طريقة المكرمة، فكان يُكَرِّم مَن يشاء ويمسك عمن يشاء، وكيف انقلبت الآية بعد ٢٠٠٣ لتصبح نسبة النفقات التشغيلية ٧٠%، ونسبة الاستثمارية ٣٠%، ثم تصاعد الفرق بين النسبتين تدريجيًا حتى تمّ إلغاء نسبة المشاريع بحجة الإعسار المالي.

من هنا اعتبر الدكتور موسى أنَّ أُس الفساد في العراق هو هذا التباين بين النسبتين في تقسيم موازنات العراق، لذا نجده بعد أنْ تحدث عن مفهوم الفساد في العراق وطبيعته وحجمه وخريطته وأضراره، بدأ بالحديث عن جهود مكافحته وطرائق مواجهته، ومنه انتقل للحديث عن منظومة الفساد وهيئة النزاهة ومواقف كل من الحكومة والإعلام والقضاء والشارع العراقي من الفساد، ولأهمية بيان أسباب الفشل في التصدي للفساد رغم الجهود المبذولة، عرج على ذكر أسباب الفشل والقوى التي تسببت في هذا الفشل، وعلى رأسها الحكومة التي تعاملت مع تقارير منظمة الشفافية الدولية بأسلوب تعامل صدام نفسه مع تقارير الأمم المتحدة. كل هذا دفعه لاحقًا

للحديث عن موقف الحكومة من استقلال هيئة النزاهة والهيئات المستقلة الأخرى، وكيف أنَّ ذلك الموقف كان عائقًا كبيرًا أمام عمل الهيئة.

وكان الدكتور موسى علي يقين أنَّ هذا الكتاب بالرغم من أهميته، وبالرغم من أنَّ عدد صفحاته تجاوز الخمسمائة وستين صفحة ما زال بحاجة إلى ما يدعمه من خلال التطرق إلى مواضيع أخرى ذات علاقة بالفساد، لذا عمل بجد لينجز كتابين مهمين آخرين كان الأول منهما بعنوان "الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم"، والثاني منهما بعنوان "سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء" اللذين صدرا في وقت واحد عام ٢٠٠٥ عن دار الروسم العراقية.

قال في مقدمة الكتاب الأول منهما: "مشكلة الفساد في العراق ليست ناجمة عن قلة موارد البلد، فموازنة العراق السنوية تفوق مجموع موازنات ١٢ دولة كاملة السيادة والعضوية في جامعة الدول العربية، بل في عدم وجود إدارة عقلانية ورشيدة لتلك الموارد". وهو بذلك حدد محاور البحث الذي سيتضمنه الكتاب، فمع أنه تحدث بداية وبشكل عام عن مفاهيم الفساد وأضراره وسبل مواجهته والجهود الدولية لمكافحته، إلا أنه خصّ العراق بحديث شامل بدأ من الحديث عن طبيعة الفساد في العراق وبيئته وتاريخه وأنواعه وحجمه وأضراره، وانتقل إلى الحديث عن بيئة مواجهة الفساد في العراق، وهل هناك بوادر أمل بتوقفه، ومستقبل المواجهة معه. وهذا يعني أنَّ الكتاب بشكل وبآخر جاء مكملًا للكتاب الأول ورافدًا له وداعمًا لمحتواه.

أما الكتاب الثاني فيكاد عنوانه يفضح مضمونه، فهو من حيث المنهج والهدف جاء مكملًا للكتابين السابقين؛ بل تكرر فيه ذكر ملاحظات على بعض المواضيع التي ناقشتها تلك الكتب، ولكنه بشكل عام ركّز على الأضرار العظمى التي تسبب بها الفساد في العراق من خلال التحدث عن ملفات الفساد في الوزارات العراقية، مثل: وزارة الدفاع والداخلية والنفط

والكهرباء والتجارة والصحة والمالية، ومعها البنك المركزي العراقي، ولم يفته التحدث عن فساد الأمريكان، وكان حديثه عن الفضائيين واحدًا من أخطر مواضيع الكتاب نظرًا للأعداد الهائلة للفضائيين التي كشفت عنها السلطات الرسمية، فمثلًا ذكرت تلك السلطات أنَّ في وزارة الدفاع ٥٠ ألف فضائي، وفي وزارة الداخلية ٧٥ ألفًا، بينما تأكدت هيئة النزاهة من وجود ٢٨١ ألف فضائي في وزارة الدفاع وحدها بينهم ضباط.

أما الكتاب الرابع من كتب الدكتور موسى فرج فله طعم خاص، فالكتاب الذي صدر عن دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر في بغداد عام ٢٠٢٠، والذي كان بعنوان "الفوضى المستدامة"، هو عبارة عن حوار مفتوح، فهو جزء من الحوارات التي تبنتها صحيفة المثقف الغراء التي يرأس تحريرها الأخ المفكر ماجد الغرباوي، والتي فتحت مع شخصيات عدة، كان منها الحوار المفتوح مع أ. د. أنعام الهاشمي، والحوار المفتوح مع الأستاذ سالم كاظم فرج، ومنها الحوار المفتوح مع الدكتور موسى فرج الذي عقد على مدار عشرين حلقة من ١٢ آذار ولغاية ٣ مارس عام ٢٠١٢ أجاب خلالها الدكتور موسى عن ٨٨ سؤالًا في مختلف القضايا وعلى رأسها الفساد في العراق، ومن حسن المصادفة أنَّ الذين حاوروه كانوا جميعهم من الأصدقاء الأعزاء الذي لمت شملهم صحيفة المثقف، وكنت أنا من بينهم، وقد أورد الباحث أسماءنا موجهًا لنا الشكر.

تضمن هذا الكتاب فضلًا عن حواراتنا معه حوارات أخرى مع عدد من الصحف العربية والعراقية، تناولت المحاور ذاتها، وفيها من التوسع ما يسد النقص الذي ورد في بعض إجاباته عن أسئلة المحاورين التي جاءت مقتضبة على بعض الأسئلة في حوار المثقف؛ نظرًا لطبيعة الحوار ومكانه، مع ملحق بعنوان "محطات بطعم التراب"، جاء استجابة لرغبات الأستاذ سلام كاظم

فرج وأنا والأستاذ مسلم السرداح بعد أنْ طلبنا منه التوقف عند المحطات المهمة التي مرّ بها في رحلة مواجهة الفساد في العراق وما سبقها.

كانت سعادتي فائقة وإحساسي بالرضا لا يوصف حينما وجدت الدكتور موسى قد خصص الحلقة الخامسة من الحوار للجواب عن أسئلتي التي بلغ عددها تسعة أسئلة تبدأ بالتسلسل ٢٣ وتنتهي بالتسلسل ٣١، والتي شغلت الإجابة عنها ٣٢ صفحة من الكتاب من صفحة ١٠٣ ولغاية صفحة ١٣٥. والجميل في الدكتور موسى أنه كان يفتتح الإجابة عن أسئلة المحاورين بمقدمة قصيرة، ومما جاء في مقدمته لجواب أسئلتي قوله: "الأخ والصديق الدكتور صالح الطائي تقبل امتناني وتقديري، وفي هذا السياق أجدني بحاجة لأنْ أشير إلى نقطة تنظيمية - إنْ جازت تسميتها هكذا- قبل المباشرة بالإجابة عن أسئلتكم: لأني أشعر بالسرور حقيقة لأنَّ محدثي كاتب وباحث إسلامي معروف لكنه ليس أحد منتسبي الماكينة الدعائية لحزب حاكم أو مشترك بالحكم فتأخذه العزة بالإثم في دعم الحاكم على طريقة اُنصر أخاك، فهو خارج أروقة وبيروقراطية السلطة التي ترى في نفسها أنها على حق دائمًا، وفي كل الأحوال وهو أبوي النسب بوصفه باحثًا إسلاميًا، وهو موضوعي مستقل ومحايد وذو موقف واضح وجلي، فإنْ كان الابن صالحًا كان نصيب الأب الموضوعي غبطة، وإنْ كان طالحًا فليس مثل الأب الصالح مَن يعينك عليه". ويختمها بالقول: "للأستاذ الفاضل الدكتور صالح الطائي أجمل مشاعر الامتنان لمساهمته الفاعلة في هذا الحوار". أو: "شكرًا لكَ أستاذ سالم كاظم فرج المثقف والشاعر والناقد والأهم من ذلك كله الوطني"، وهكذا مع بقية المحاورين.

إنَّ هذا الكتاب الرائع أوجز مرحلة مهمة من مراحل حياة الدكتور موسى، وأبان منهجه في الحوار وفي التعاطي مع القضايا الوطنية ورؤاه حول الفساد والكثير من الأمور السياسية التي تخص العراق على وجه التحديد، وهو

كتاب ممتع يغريك لتغوص في أعماقه وتتابع جزئياته المهمة التي سطرها الدكتور موسى بأسلوبه السهل الممتنع الجميل.

وكان الدكتور قد خصص أواخر الكتاب للتحدث عن جوائز تبيّن أنها بعض ما كُتب عنه وعن تجربته مثل ما كتبه الدكتور الأخ حسين سرمك حسن -رحمه الله- بعنوان: "موسى فرج في كتابه قصة الفساد في العراق وقفة جسور سوف تدخل تأريخ العراق"، والأخ الدكتور زهير جمعة المالكي بعنوان: "بين لعنة الفراعنة ولعنة منصب رئيس هيئة النزاهة"، ومهند آل كزار بعنوان: "جغرافية القضاء العراقي وقدره"، وأحمد الشيخ ماجد بعنوان: "قصة الفساد في العراق"، ومن بينها موضوعي المعنون: "موسى فرج والعراق وقصص سنوات الفساد". ولم يفته التحدث عن مؤسسة المثقف العربي التي يرأسها الأستاذ ماجد الغرباوي عرفانًا منه بجميلها علينا جميعًا.

وفي ختام هذه الرحلة مع تجربة الأستاذ الدكتور موسى فرج لا يسعنا إلا أنْ ندعو له بالعمر الطويل والمديد ودوام الصحة والعطاء؛ فهو أنموذج رائع للثبات على المبادئ.

ب- من خلال لقاءاته مع القنوات الفضائية

أما فيما يخص الفقرة (ب) من هذا القسم، فالدكتور موسى فرج مارس من خلال تصريحاته ولقاءاته مع القنوات الفضائية العراقية والعربية والعالمية مهمته الأزلية في دعم النزاهة ومحاربة الفساد، وكان خلالها مثلما كان يوم أنيطت به رئاسة هيئة النزاهة: حكيمًا، فاهمًا، صارمًا، حازمًا، محايدًا، صادقًا، لا يخشى في قول الحق لومة لائم.

وإذا ما كنا متفقين على أنه ما من بلد في العالم كله سواء كان متقدمًا أم ناميًا أم متأخرًا محصن من الفساد بأنواعه، بما في ذلك إساءة استخدام الوظيفة العامة بكل مستوياتها، ومن ضمنها المناصب السيادية لتحقيق كسب

خاص، وصولًا إلى أدق وأصغر مفاصل الدولة؛ لذا لا غرابة أنْ تجد الفساد موجودًا ومشخصًا في دولة ليست بدولة حقيقية موجودة على أرض الواقع، ولها كيانها وحدودها مثل دولة فلسطين؛ التي لم تكتمل شروط بنائها، ولم يعترف بوجودها سوى قلة قليلة، تجد ما يعرف باسم "الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)" التي أصدرت كتابًا بعنوان: "النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد"، من إعداد الائتلاف نفسه، والذي تمّ إعداده بدعم من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ، وصدر بطبعته الرابعة عام ٢٠١٦، وأشرف على إعداده وإعداد الجانب القانوني والإعلامي فيه المستشار القانوني للائتلاف بلال البرغوثي، لكن هل تعامل العالم كله مع مؤسسات محاربة الفساد مثلما تعامل معها المسؤولون العراقيون؟ أم أنَّ عدد المحرضين والمعترضين والمعادين والمحاربين كان عددًا لا يستهان به؟

أقول: ربما لم أستوفِ كامل العلاقة بين الدكتور موسى وهيئته وبين الجهات الرسمية والحزبية والدولية (المحتل الأمريكي)، لذا أرى أنَّ بعد هذه الجولة المضنية في رحاب قصة علاقة الدكتور موسى فرج بالفساد في العراق لا بُدَّ أنْ نكشف الستارة عن وجوه الذين حرضوا على موسى فرج لكي يبعد عن واجبه ويجبروه على ترك مهمته والتخلي عن حربه المقدسة، فالحديث عن المحرضين يأتي جزءًا متممًا للحديث عن الفساد في العراق؛ لأنه هو مصدر قرار الفساد الذي يضم النخبة.

المحرضون وضغوطهم!

على خلاف أغلب الذين تسنموا مناصب حساسة في العراق، أعلن الدكتور موسى عن مشروعه لمواجهة الفساد بالعراق من خلال خطوط عريضة رسمها والتزم بها، وهي تتمثل في قوله: "عندما تكون وظيفتك مواجهة الفساد فلتكن نقطة الشروع عندك هي أنْ تؤمن بأنَّ الفساد نقيض أخلاقي، وأنَّ أساس الفساد هو الفساد السياسي، وأنَّ الأولوية في مواجهتك للفساد فساد الكبار، فإكبح الكبار يتأدب الصغار"[1].

بعدها أعلن صراحة أنَّ الفساد في العراق من فعل كبار المسؤولين والساسة ونواب الشعب، فكانوا القدوة لغيرهم[2].

وأعلن في مناسبة ثالثة أنَّ الفساد في العراق فساد الساسة، والفساد السياسي في العراق هو أبو الفسادات جميعًا[3].

فبدا من خلال هذا القول وكأنه يستفز السياسيين ويستهدفهم، وقد أخذوا قوله بالحسبان ولم يهملوه؛ لأنَّه أكّد من خلاله لهم بأنه سيكون الند الأقوى الذي يجب التخلص منه قبل فوات الأوان، ثم جاءت كل تلك الملفات الساخنة التي اهتم بها موسى فرج، فأثار ضغينة وحقد وغضب أصحابها عليه، دفعتهم للتحريض على وجوب سرعة التخلص منه، فضلًا عن إمساك المحتل الأمريكي -الذي تعرض هو الآخر لهجمات موسى فرج- زمام الأمور بيديه، فهو صاحب الصوت الأعلى بين كل الحاضرين، وكلهم تبع له، منحه صلاحية البت في أمر وجود الدكتور موسى على رأس أعلى هيئة لمكافحة الفساد في العراق، فتعاونوا بمجموعهم من رئيسهم الأعلى وولي نعمتهم المحتل الأمريكي إلى الرئاسات الثلاث إلى كل مَن تضرر من

(١) فرج، قصة الفساد في العراق، ص٤.

(٢) فرج، قصة الفساد في العراق، ص٦.

(٣) المصدر نفسه.

إجراءات موسى فرج لوضع خطة محكمة للقضاء عليه، وقد جاء موضوعها في الواقع مكملًا لموضوع التهديد الذي تكلمنا عنه سابقًا، ولكني رأيت أنْ أفرز لهذا التحريض والتخطيط مكانًا مميزًا لكيلا يمر مرور الكرام.

فمع مواقف الدكتور الحدية التي طالت الجميع من أكبر إلى أصغر رأس، ولم تستثنِ أحدًا بما فيهم بعض المنتسبين للهيئة نفسها، وضع موسى نفسه في فوهة مدفع جبار، وبات ينتظر مَن يشعل الفتيل، وقد شخص الدكتور نظرة الأطراف التي تضمر له الشر، فقال: بدأ التنسيق محمومًا ضدي من قبل الأطراف الآتية: أمانة مجلس وزراء السفارة الأمريكية، صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب[1]، وحينما يضع شخص ما -مهما كان قويًا ومسنودًا ومدعومًا- نفسه في مواجهة هذه القوى المرعبة ممثلة برئاسة الوزراء ومجلس النواب والمحتل لا بُدَّ وأنْ يكون القتل أبسط المواقف التي يمكن أنْ يتخذوها ضده.

- فيما يخص مجلس الوزراء رغم كثرة نقاط الخلاف كان موقف علي العلاق نموذجًا، كتب عنه الدكتور موسى:

"بسبب توجيهي محققين إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء للتحقيق في صفقة الطائرات الكندية بحوالي ٤ مليار دولار، ومقاولات إنشاء ٢٠ مستشفى في المحافظات بمبلغ يقارب ١٠ مليار دولار، وأيضًا بسبب رفضي الخضوع وإخضاع هيئة النزاهة وقيامي بإصدار كتاب رسمي بانسحاب هيئة النزاهة مما يسمى مجلس مكافحة الفساد برئاسة علي العلاق أمين عام مجلس الوزراء لتعارض ذلك مع الدستور، وأيضًا الجانب الموضوعي، لأنَّ مجال عمل هيئة النزاهة هو الرقابة على الحكومة فإنْ صارت تحت سيطرة

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٣٧.

رئاسة الحكومة فإنها تتوقف عمليًا عن القدرة على الاعتراض على الحكومة أو ممارسة مهامها"[1].

- وفيما يخص المحتل الأمريكي، كتب قائلًا:

"تضايق الأمريكان جدًا من عدم موافقتي على إعادة تزويدهم بالتقارير ... قام جنود وعناصر من شركة البلاك ووتر بمحاصرة عدد من موظفات وموظفي الهيئة في إحدى البنايات العائدة للهيئة، خابرت السفارة بأني أنتظر نصف ساعة إنْ لم تحضر قوة من السفارة تسحب أتباعها سأذهب وأدخل مع المحاصرين، ولكن قبل ذلك أستدعي مراسلي جميع الفضائيات الأجنبية والعراقية... فحضرت قوة قبل انتهاء النصف ساعة وسحبوا أتباعهم، في اليوم التالي عرضوا أنْ تعتذر السفارة، قلت بل مسؤولون من واشنطن... بعد ثلاثة أيام حضر أربعة عرفوا أنفسهم كالآتي: مسؤول من وزارة الخارجية، وآخر من العدل الأمريكيتين، وممثل عن السفارة، بالإضافة إلى المنسق الأمريكي لشؤون مكافحة الفساد عبروا عن اعتذارهم، وقال منسق السفارة لشؤون مكافحة الفساد يخاطبني: لقد نجحت في تحقيق شيء لم يحققه غيرك، قلت ما هو؟ قال: جعلت من مهمة مكافحة الفساد في العراق مطلب الشعب وواجبه، قلت له بل إنَّ الآثار المدمرة للفساد على حياة الناس في العراق هي مَن فعل ذلك، وأخشى أنْ يتطبع الناس على الفساد عندما يغمرهم الإحباط من عدم وضع حد له.

وجهت كتابًا رسميًا إلى السفارة ومجلس النواب ورئاسة الحكومة يتضمن حضور المذكورين بالأسماء والجهات واعتذارهم رسميًا، وأعلنت ذلك في وسائل الإعلام، كما سبقت الإشارة إليه[2].

---

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٣٧- ٥٣٨.

(٢) فرج الفوضى المستدامة، ٥٣٧- ٥٣٨.

- وفيما يخص مجلس النواب، كتب قائلًا:

"صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، قمت بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٧ بتوجيه كتاب رسمي إلى رئاسة الوزراء وهيئة رئاسة مجلس النواب ومستشار الأمن الوطني، حول سرقة وتهريب النفط في البصرة مرفق به تقرير تحري أعدّه محققون من الهيئة تضمّن الآتي:

- إنَّ سرقة وتهريب النفط الخام من البصرة يتم تحت أنظار المحافظ والحزب الذي ينتمي إليه وعناصر حماية أنابيب النفط، وإنَّ الجهات التي تسرق النفط وتهربه تمارس ذلك بالتواطؤ مع المسؤولين المحليين في البصرة.

- وأيضًا قدّمت وثائق رسمية تتضمن أسماء مهربي النفط وسراقه، وصورًا لمواقعهم ولموانئ التهريب غير الرسمية، ولمعدات النقل المهرب وأنابيب النفط المثقوبة التي يتم السرقة منها، وكذلك صورًا جوية لبحيرات النفط المسحوب من الأنابيب تمهيدًا لسرقته، فضلًا عن مواقع موانئ التهريب التي عددها ستة في أبي الخصيب، واثنين في الفاو وخويسات.

- وتضمّن الكتاب الرسمي الخطة المقترحة باستخدام قوة عسكرية من بغداد حصرًا وليس من البصرة؛ لأنَّ الأجهزة الأمنية في البصرة مسيطر عليها من قبل المحافظ والأحزاب الموجودة فيها التي تشترك في عملية التهريب، وطالبتُ أنْ تكون هذه القوة العسكرية مزودة بالطائرات العمودية لتقوم بمداهمة أوكار التهريب (الموانئ الأهلية) بشكل مفاجئ، وتدمرها كليًا، وتعتقل أصحابها، وتدمر وسائط النقل والمعدات المستخدمة بالتهريب، ووضع اليد على ما يسمى بالمسافن وحجز القطع البحرية التي تستخدم في عمليات التهريب.

- وحصلت اجتماعات في وزارة الدفاع ضمّت وزير الدفاع ووزير النفط ومسؤولين عسكريين من وزارتي الدفاع والداخلية، وبحضور قادة أمريكان، وبحضوري شخصيًا، وبحثنا الموضوع، وعلق في حينه لغاية تأمين طائرات عمودية من قبل قوات التحالف.

- أصدرت كتبًا رسمية باستقدام محافظ البصرة مصبح الوائلي، ورئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة البصرة خزعل الساعدي شقيق صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، وآمر حماية أنابيب النفط في البصرة تمهيدًا لإحالتهم إلى القضاء.

- كما طالبتُ مجلس النواب بكتاب رسمي بإتاحة الفرصة لي للإدلاء بشهادتي حول سرقة النفط أمام المجلس، ولم يحرك مجلس النواب ساكنًا. ما يحدث في البصرة من سرقات نفط بالقول: كشفت بالأسماء والوثائق والصور ما يحدث في البصرة، ولم يكن القصد صباح الساعدي أو غيره بل ثروة العراق التي تسرق وتنهب وتهرب وفي الوقت نفسه تسحق كرامة أهالي البصرة؛ لأنَّ ليس كل أهالي البصرة مهربين بل هناك أسماء معينة ومحددة، وقدّمتُ لرئاسة الحكومة ولرئاسة مجلس النواب كشفًا بالأسماء والصور للسراق والمهربين والمتعاونين معهم، وما أثار صباح الساعدي أنَّ أخاه هو رئيس لجنة النزاهة في البصرة، وهو مسؤول عن متابعة هذه الأمور المتعلقة، ولم يقدم شيئًا، وأتحدى صباح وأخيه على أنهم قدموا وثيقة قالوا فيها أنَّ هناك مَن يسرق أو يهرب النفط أو يتواطأ في ذلك، أما الأمر الآخر فإنَّ محافظ البصرة من كتلة الفضيلة الحزب الذي ينتمي إليه صباح الساعدي، وهو أيضًا مقصر في موضوع سرقات النفط، وكذلك ماضي المحافظ والقضايا من الجهات الكويتية ضده، وأيضًا مسؤول حماية الأنابيب من حزب الفضيلة والأشخاص الذين يعملون (FPS) لحماية النفط، وتثقب الأنابيب تحت أنظارهم هم من حزب الفضيلة.

وجود قضية في الهيئة ضد صباح أنه قام بتعيين شخص في المفوضية المستقلة للانتخابات بوثائق مزورة، وفي الوقت نفسه لدى صباح الرغبة في السيطرة على هيئة النزاهة؛ وذلك لأنَّ اللجان في مجلس النواب لا يرأسها الأشخاص على أساس الكفاءة وإنما بموجب المحاصصة، وشاءت الأمور أنْ تكون رئاسة لجنة النزاهة من حصة الفضيلة الذي دفع الساعدي إلى ذلك المنصب، وبهذه الحالة نائب رئيس اللجنة ومقررها من أحزاب أخرى لكن الساعدي استحوذ على دور أعضاء اللجنة.

حضر الساعدي إلى مكتبي في الهيئة لإيقاف الكتاب الذي أصدرته بشأن استقدام محافظ البصرة ورئيس لجنة النزاهة هناك؛ الذي هو أخو صباح الساعدي ومسؤول حماية الأنابيب. لذا؛ تحرك رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب (صباح الساعدي) لتطويق الموضوع بشكل محموم، وعندما وجدني لم أتوقف عن المطالبة بملاحقة المهربين اتفق مع المقربين من رئيس الوزراء بعد أنْ كان يطالب بإحالة رئيس الوزراء ومدير مكتبه ومستشاره القانوني إلى الاستجواب أمام مجلس النواب إلا أنه ترك الأمر، وبدأ بالاندماج معهم مستغلًا الخلاف بيني وبينهم للعمل على إبعادي[1].

مثل هكذا عمل مسيء يستهدف النزاهة بأعلى صورها، ويسعى للقضاء على قمة عالية، بل أعلى القمم التي تعترض مسير الفساد في العراق، ومع علم المحرضين بقوة شكيمة مَن يتربع على هذه القمة؛ وهو الدكتور موسى، واستعداده للتضحية بالغالي والنفيس من أجل نصرة مبادئه، لا بُدَّ وأنه يحتاج إلى خطة محكمة كاملة التفاصيل تتعاون أطراف الفساد كلها من أجل رسمها وتنفيذها، وبالتالي تمّ التفاهم بين جميع الأطراف الأخرى لتقف سوية بوجه محاربة الفساد ابتداءً من المحتل الأمريكي مرورًا بالرئاسات الثلاث ومجلس النواب والوزارات، نزولًا إلى الأحزاب وممثليها.

---

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٣٨- ٥٤١.

أما فيما يخص دور المحتل الأمريكي في هذه الحرب، فالحديث عنه يتسع بحجم دوره الكبير في الفساد، ولهذا السبب اخترت أنْ يكون لحديثي عن السلطة الفعلية لمكافحة الفساد في العراق عنوانًا رئيسًا خاصًا، ولم أعطهِ عنوانًا ثانويًا؛ نظرًا لأهميته القصوى، فمسار السلطة هو الذي تحكم بالفساد وعرقل سير النزاهة حتى قبل تشكيل هيئة النزاهة، إذ خوّلت المادة ١ من الأمر رقم ٥٥ الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣ مجلس الحكم سلطة إنشاء مفوضية عراقية معنية بالنزاهة العامة.

ومع أنَّ العنوان أعلاه يبدو وكأنه غير مستوفٍ لحالة العداء الذي نشب بسبب تضارب المواقف بين المحتل الأمريكي الذي يسعى إلى جمع خيوط اللعبة بيده وصولًا إلى تعيين كوادر إدارية عراقية يطيعونه دون اعتراض، ولا يدققون فيما يقوم به، ويشعروه دائمًا أنهم تابعون له يقف واحدهم أمامه بذل وخنوع، فيشعره ذلك بالفخر، وبين بعض الكوادر الشريفة المخلصة النزيهة التي لا يهمها إلا العراق وأهله، والتي هي على استعداد للتضحية بكل شيء بما في ذلك المنصب من أجل أنْ يعم العدل والمساواة.

ومن مساوئ هذا التخويل الفاضحة والمعيبة جدًا أنه كان صوريًا، وأنَّ الأمر الفعلي كان بيد سلطة الائتلاف رسميًا، وكان رأيها مقدمًا على رأي الحكومة العراقية، وهذا ما أكّدته المادة ٢ ـ ومن التخويل: "في حال نشوء أي تعارض بين الأحكام الصادرة عن مجلس الحكم والأحكام الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ترجح الأحكام الصادرة عن سلطة الائتلاف".

بل إنَّ تعديل القانون النظامي الذي تمّ بموجبه إنشاء الهيئة كان من صلاحية سلطة الائتلاف حصرًا، وهذا ما أكّدته الفقرة (ز): "يحتفظ المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بصلاحيته لتعديل القانون النظامي الذي تمّ بموجبه إنشاء الهيئة، كما يحتفظ بصلاحية تعديل أي قوانين وإجراءات

أصدرتها الهيئة، وبسلطة التدخل بطريقة أخرى لمنع واقتلاع الفساد الحكومي في العراق إذا تطلب ذلك مصلحة العدالة في البلاد".

وقد جاء في القانون رقم ٥٧ الصادر في ٢٠٠٤ في الفقرتين (و) و(ز) ما يلي:

(و) وهي التي رجحت أحكام سلطة الائتلاف على أحكام الحكومة العراقية، ونصّها: "في حال نشوء أي تعارض بين الأحكام الصادرة عن مجلس الحكم والأحكام الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ترجح الأحكام الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة".

(ز) وهي التي حصرت تعديل القوانين بيد سلطة الائتلاف وحدها لكي تمنع الحكومة العراقية من تعديل تلك القوانين، ونصّها: "يحتفظ المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بصلاحيته لتعديل القانون النظامي الذي تمّ بموجبه إنشاء المفوضية، كما يحتفظ بصلاحية تعديل أي قوانين وإجراءات أصدرتها المفوضية، وبسلطة التدخل بطريقة أخرى لمنع واقتلاع الفساد الحكومي في العراق، إذا تطلبت ذلك مصلحة العدالة في البلاد".

علمًا أنه تمّ إلغاء هذه الفقرة من القسم الثاني بموجب البند (١٩) من أمر سلطة الائتلاف رقم (١١) لسنة (٢٠٠٤).

والصِّدام الذي وقع بين الدكتور موسى فرج وبين سلطة الاحتلال وقع جراء هذه الفقرة بالذات، لأنَّ موسى كان يرى نفسه السلطة الوطنية المخولة باسم الشعب في النظر في قضايا الفساد في العراق، وكانت سلطة الاحتلال ترى نفسها مقدمة عليه وعلى جميع المسؤولين العراقيين، ولها وحدها حق البت النهائي في قضايا الفساد، وقد أسهم موقفهم هذا في تنشيط حركة الفساد في العراق بعد ٢٠٠٣ بالشكل الذي نراه الآن، وهذا لا يعني أننا نتهم المحتل بأنه يقف خلف تفشي الفساد في العراق، فهناك أرض خصبة كانت

مؤهلة لتفشيه وتعاظمه، ولكن المحتل أسهم في توفير الظروف والبيئة المناسبة له، إما عن طريقه مباشرة أو عن طريق أعوانه الذين أطلق يدهم ليعيثوا في الأرض فسادًا ويعترضوا على أي خطوة جادة تسعى لمحاربة الفساد.

ولبيان مدى الهيمنة الأمريكية على القرار والقانون العراقي هناك مثال لا يقبل التأويل بالمرة، فبعد أنْ ارتكبت شركة بلاك ووتر جريمة قتل اثنين وثلاثين فردًا من العراقيين الأبرياء بينهم نساء وأطفال دون ذنب، فضلًا عن سيطرة أمنية رسمية كان عددهم اثنا عشر شخصًا... لنقرأ ما كتب موسى فرج عن ذلك: "في عصر أحد الأيام جيء بمتهم من مركز شرطة الكرادة الكائن في الخضراء إلى الهيئة لغرض التحقيق معه من قبل محققي الهيئة ليعيدوه بعد ذلك إلى مركز الشرطة، في اليوم الثالث دخلت على غرفة التحقيق وجدت المحقق يصرخ به وبعبارات قاسية...صحت بالمحقق ماذا تفعل...؟ هل أنَّ طريقتكم بالتحقيق هذه التي أرى...؟! بماذا إذن تختلفون عن محققي أجهزة صدام القمعية...؟ أخي أنت تحقق مطلوب منك أنْ تعامل الرجل باحترام ودون تجاوز على كرامته، عندما سمعني الرجل أقول ذلك للمحقق قال: والله أستاذ آني سامع عنك إنسان مثقف وأخلاقك عالية، ولكن تأكدت من ذلك فعلًا الآن، لذلك عندي لك هدية أرجو أنْ تقبلها مني، قلت له بالهيئة ممنوع هدايا، قال لا أقصد هدية عينية، بل الأمر يتعلق بقتل العراقيين من قبل البلاك ووتر في ساحة النسور، قلت له عندما ينتهي التحقيق تعال لي لمكتبي.

حضر الرجل إلى مكتبي وأخبرني أنَّ أحد الموقوفين معه عراقي يحمل الجنسية الأمريكية، وهو أحد عناصر البلاك ووتر المشتركين بحادثة قتل العراقيين في ساحة النسور، وأنه يريد عرض موضوعه على هيئة النزاهة؛ لأنه يشعر أنه مظلوم، وأنَّ الأمريكان بعد رد الفعل عليهم حاولوا تحميله هو

وحده التهمة بوصفه من أصول عراقية... قلت له عندما تعود وتقابله اطلب منه أنْ يكتب طلبًا بذلك موجهًا لي يذكر فيه تفاصيل الحادثة ولكن دون أنْ يوقع أو يبصم، وسيدخل عليك أحد محققي الهيئة لقاعة التوقيف بحجة قضية تتعلق بك وعندها يقابله المحقق ويوقع على الورقة، ويبصم عليها بحضور المحقق وتحت أنظاره... تمّ ذلك وتسلمت الورقة التي كتبها الشخص وصورتها لنسخ عدة، خابرت مسؤول أمن رئاسة الوزراء والتقيت به في الثامنة مساء لتسليمه تلك الورقة ليسلمها بدوره إلى المالكي، في اليوم التالي ألقى المالكي كلمة في متنزه الزوراء، وقال فيها: إنَّ الأمريكان من عناصر البلاك ووتر قتلوا العراقيين بدم بارد، ثم ظهر بعد ذلك علي الدباغ الناطق باسم الحكومة، وقال: الأمريكان قتلوا العراقيين العزل بدم بارد. أعقبهما وزير الداخلية جواد البولاني، فأدلى ببيان بأنَّ الحكومة ستفسخ عقد شركة بلاك ووتر، لكن هل تحقق شيء من ذلك؟

كلا بالتأكيد، فبعد شهرين من الحادثة خرج علي الدباغ ليقول: "إنَّ كونداليزا رايس لم توافق على فسخ عقد البلاك ووتر"[1].

وهناك عشرات الحالات التي تعارض فيها القرار العراقي مع القرار الأمريكي، فتمّ ترجيح قرار الأمريكان على قرار الحكومة الوطنية، لا سيّما بعد أنْ وجد المحتل جيشًا من مطأطئي الرقاب، فصار يأمل أنْ يطأطئ الجميع رقابهم له، بينما كان الدكتور موسى فرج من أهم وأوائل مَن رفع رأسه العراقي عاليًا، واعترض بصوت مدوٍ عالٍ، جعل المحتل يغضب عليه، فقد كان الدكتور موسى يأمل أنْ يحقق مشروعًا إصلاحيًا منذ تسنمه وظيفة المفتش العام في ٢٠٠٤/٢/١٠ في وزارة البلديات والأشغال، ولكنهم استشعروا خطره عليهم منذ اليوم الأول لاستلام المهمة، وقد كتب نبذة عن هذا الموضوع تحت عنوان "مسز مولي"، ذكر فيها أنه وجه في أول يوم له

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٢٠، وص٥٢١.

بالوظيفة كتبًا رسمية إلى جميع المحافظين ومسؤولي سلطة الائتلاف (CPA) وقادة القوات الأمريكية (المحتلة) في جميع المحافظات، تضمّنت الآتي: "أرسلوا جميع المستندات الخاصة بجميع المبالغ التي صرفتموها ونسخًا من العقود التي أبرمتموها لغاية تاريخه".

وصدف أني كنت وصديقي الشهيد القاضي مهدي أبو المعالي مفتش عام وزارة التربية في قصر المؤتمرات لمناقشة استراتيجية المناهج الدراسية للمدارس، وكان يدير المناقشة الدكتور أحمد الجلبي، عندما عدت إلى مقر عملي في الثانية بعد الظهر وجدت على مكتبي رسالتين باللغة الإنكليزية إحداهما بضعة أسطر، والثانية صفحة كاملة. المختصرة من سلطة الائتلاف يطلبون حضوري في جامعة النهرين في الساعة ١٢:٤٠ ظهرًا، في حين أنَّ عودتي كانت في الثانية بعد الظهر، وفات المعاد. الرسالة الثانية نسخة من رسالة مرسلة إلى بريمر من مسؤولة سلطة الائتلاف في محافظة ميسان "مسز مولي" وهي تشكوني له، وتقول له بدون مقدمات كالتي نكتبها في كتبنا الرسمية: "ما هذه الحكومة التي تديرها سيد بريمر؟ كيف يأمرني مفتش عام عراقي ويطلب مني أنْ أسلمه ما عندي من مستندات؟ أنا عندما غادرت فلوريدا متوجهة إلى العراق أعرف ماذا أفعل، أطلب منك اتخاذ الإجراءات الفورية ضد هذا المفتش العام العراقي.

عندما أعطيت الرسالة لغرض ترجمتها عرف مَن بمعيتي من الموظفين مضمونها فحضر بعضهم إلى مكتبي يواسيني وبعضهم يلومني قائلًا: ألم تجد غير الأمريكان تصطدم بهم؟، أخليت المكتب إلا من سواي، ووقفت قبالة النافذة المطلة على شارع الجمهورية مستعرضًا تاريخي من سيد خلف إلى مسز مولي.

عدت إلى منضدتي أبحث عن كتاب وصلني قبل يومين، كان الكتاب قد وصلني من الحلة ويتضمن قيام مسؤولة سلطة الائتلاف (أيضًا امرأة) في بابل

بإصدار أمر بمنع تنفيذ قرار اجتثاث البعث ضد عدد من المسؤولين في المحافظة. وجهت إليها كتابًا رسميًا أطلب فيه إلغاءها لأمرها لأنَّ الموضوع يتعلق بالجانب العراقي، وفي حالة عدم إلغاء الأمر فإني سأحيلها إلى المحاكم العراقية وأعتبرها خارجة عن القانون. نسخة منه إلى السيد بريمر، وأخرى إلى رئيس هيئة اجتثاث البعث. بعد العشاء كنت أتابع التلفاز فشاهدت بريمر مجتمعًا بالمفتشين العموميين في جامعة النهرين، فعرفت أنَّ الأمر يتعلق بموضوع الرسالة المقتضبة التي وجدتها على مكتبي بعد ظهر اليوم. في اليوم التالي هاتفت أحد زملائي وهو مفتش عام وزارة العلوم والتكنولوجيا كما أتذكر مستفسرًا عن موضوع اجتماع بريمر بهم أمس، فقال: بسببك. لقد امتدحك وبالغ في إطرائك، ويقول: هو هذا المفتش العام المثالي ...هكذا إذن[1].

- فيما يخص المسؤولين العراقيين

كان المسؤولون العراقيون يتماهون مع المحتل الأمريكي في سعيهم لعرقلة عمل الهيئة ورئيسها؛ لأنَّ نجاحه يكشف فسادهم وتلاعبهم، أو ربما لكي يرضوا المحتل ويظهروا له الولاء بمعاداة مَن يعاديه ويعترض عليه، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره عن المعرقلات التي كانت الوزارة التي يعمل مفتشًا عامًا فيها تضعها في طريقه بالقول:

كانت الوزارة تشغلني بقضايا الدوائر الفرعية في المحافظات لإبعادي عمّا يدور في الدائرة المحيطة بالوزيرة بالذات، وهم يرسلون لي صباح كل يوم أحد ملفًا هائلًا يتضمن أوليات تتعلق بموظفين يطلبون مني اجتثاثهم، وهم إما معاون ملاحظ أو كاتب في دائرة فرعية في كربلاء أو واسط أو البصرة أو كركوك، في حين أنَّ في مركز الوزارة ٧ مديرين عامين بعثيين، وكتب ترشيحهم لعضوية الشعبة موقعة من فاضل المشهداني مدير مكتب

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٦٠- ٤٦١.

أمانة سر القطر لحزب البعث، وهم ليسوا عادلين حتى مع رفاقهم البعثيين، ففي الوقت الذي طاردوا فيه ولاحقوا المحافظين من المحافظات الجنوبية فإنَّ محافظي ٤ محافظات من غير المذكورين اعتبروهم معومون (ترسل لهم رواتبهم بدون دوام)... فأصدرت أمرًا بشمول كل المديرين العامين في الوزارة بالاجتثاث، وأحلت ملفات فساد تتعلق بالوزيرة إلى المحكمة المركزية، في الوقت الذي تزوجت غازي الياور "فخامة الرئيس"، ووصف زواجهما بالزواج السياسي، وأسمع أنَّ خالها هو مسعود برزاني ورئيس الكتلة البرلمانية التي تنتمي إليها جلال طالباني.

فاتني أنْ أشير إلى أنَّ الجماعة بحكم معرفتهم للدروب كلها فقد نصحوا الوزيرة أنْ تكلف السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء في حينه ليطلب من علاوي أثناء رئاسته للحكومة أنْ يصدر قرارًا (وهو بمكانة قانون لعدم وجود برلمان في حينه) يعيد بموجبه المادة ١٣٦ الجزائية إلى العمل، وهي المادة القانونية التي كانت معتمدة في عهد صدام، ولا تسمح للمحاكم بمحاكمة أي موظف دون موافقة الوزير المختص، وتمّ إلغاؤها في حقبة بريمر بوصفها من القوانين الجائرة أو التي تنتهك استقلال القضاء، وبالفعل أعادها علاوي، فأعادت المحاكم القضايا التي أحلت بموجبها فاسدين من الوزارة مشترطة موافقة الوزيرة على الإحالة والوزيرة لن توافق.

تلك الوزيرة كتبت عنها لاحقًا:

"نذالة وزيرة في زمن المحاصصة...

كنت أستقل التاكسي في طريق عودتي من المطار قادمًا من بيروت بعد مشاركتي ببرنامج تدريبي في الجامعة الأمريكية، وكنت يومها أشغل وظيفة مفتش عام في إحدى الوزارات التي ترأسها امرأة من زمن المحاصصة المبكر ..

هاتفت زميلًا لي أسأله عن أحوالهم فقال: مهندس ر. مدير مكتب ديالى انضرب اليوم بطلقات وهسا بمستشفى ابن النفيس، توجهت مباشرة إلى المستشفى بدلًا من الذهاب إلى بيتي، فوجدت مهندس ر. يحيط به والدته وإخوته، وكان في مقتبل العمر، أعتقد ما متزوج أو مضى على زواجه شهرين...

سلامات... قال عندي إصابتين واحدة بالصدر، والأخرى في الفخذ من جراء عدد من الطلقات بعضها باقية في جسمي.. كيف حصل هذا...؟ جاهد في الكلام ليقول: تمّ اختطافي في بعقوبة ووضعوني في صندوق السيارة، فتمكنت أنْ استعمل الموبايل وخابرتك فلم أحصل، وخابرت المحافظ وأنا في صندوق السيارة فقامت مفارز بمطاردة السيارة وعندما لم تتوقف في نقطة السيطرة طاردوها مطلقين الرصاص عليها، فكان نصيب صندوق السيارة منها لا بأس به من الطلقات وبعضها حطت في جسدي..

في اليوم التالي واجهتنا معضلة في المستشفى؛ لأنهم قالوا أنه يحتاج إلى عمليتين واحدة في الصدر والأخرى بالفخذ، فإنْ أجرينا عملية الفخذ يؤثر ذلك في قلبه... وإنْ أجريت عملية الصدر أولًا وبعدها عملية الفخذ فإنها ستصاب بالغرغرينا ويتعين بترها... اقترحت عليهم إجراء العمليتين في الوقت نفسه، قالوا في هذه الحالة ينقل إلى الجناح الخاص في مستشفى العلوية للكسور، وينتقل الكادر الطبي اللازم لعملية الصدر من مستشفى ابن النفيس إلى هناك لكن ذلك يكلفكم مالًا... قلت لهم موافق... وأجريت العمليتين في صدر البطل ر. وفخذه... بعد أيام من الرقود تعافى البطل ر.، وتقرر مغادرته المستشفى وسلموه قائمة بالمصاريف بلغت أكثر قليلًا من ٦٠٠ ألف دينار... لم يكن المبلغ كبيرًا ولا صغيرًا بمقاييس ٢٠٠٤ ... أحلت القائمة إلى الوزيرة للموافقة على الصرف؛ لأنَّ المبلغ يزيد عن صلاحيتي فرفضت التوقيع؛ لأنَّ المهندس ر. تابع للمفتش العام، وهي والمفتش العام

على خلاف بسبب قضايا الفساد ..! لعنت هارفارد التي تخرجت منها الوزيرة، وطلبت من زميلاتي وزملائي جمع بعض المبلغ من جيوبهم وأنا أدفع الباقي، وحصل فتمّ تسديد مصاريف المستشفى وخرج البطل ر.، وهو اليوم مفعم بالحياة وصديقي على الفيسبوك... لكني أنهيت المستقبل السياسي لوزيرة المحاصصة النذلة خريجة هارفارد بسبب قضايا فساد مع ما كانت تتمتع به من منعة استثنائية...".

في تلك الأيام نشرت إحدى الصحف خبرًا يقول: "إنَّ مجلس الوزراء بصدد استحداث منصب باسم رئيس المفتشين العموميين، وإنَّ الاختيار وقع على السيد موسى فرج المفتش العام في وزارة البلديات. وفي هذه الأثناء تمّ استحداث هيئة النزاهة واُختير لرئاستها السيد راضي الراضي.

وكان الراضي يظهر في لقاءات تلفزيونية؛ وهو يقول: موسى فرج أقوى مفتش عام في العراق، وعندما كلفوا الهيئة بتقييم المفتشين العموميين حصلت على أعلى درجة "جيد جدًا ولا يجامل"، في حين كان الناطق الرسمي باسم الهيئة يقول من شاشات الفضائيات: موسى فرج متاح له مقابل كل لفتة عن عقد من العقود أنْ يحصل على مليون دولار يضعونه في جيبه عن طيب خاطر لكنه حنبلي... هكذا كان يتم قياس الأمور"[1].

وبالمناسبة، كنت قد وجهت للدكتور سؤالًا حمل الرقم ٢٦ من أسئلة الحوار، مفاده: هل تعتقد بوجود مجاملات أو مصالح مشتركة تحول دون إقرار مبدأ النزاهة في العراق، وكيف يمكن معالجة ذلك؟

فكان موقفه من هذا السلوك غير المنضبط يدعو للعجب والدهشة، وفيه دلالة أكيدة على أنَّ موسى لم يداهن ولم يجامل، ووقف بالمرصاد للفساد ومرتكبيه، فألبهم عليه، ومن ذلك أنه لم يحاول تسوية الخلاف مع الوزيرة بل

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٦٥- ٤٦٦.

صعد الموقف بشكل خطير إلى درجة أنه أحال الوزيرة وكبار موظفيها إلى المحكمة الاتحادية المركزية، وهذا تسبب في حصول تصادم وترادم بين الكتل البرلمانية في الجمعية الوطنية.

كتب عنه بعنوان: "إنْ حاسبتم زيدنا حاسبنا عمروكم"، فقال: "كانت وزيرتي زوجة فخامة الرئيس، وتنتمي إلى إحدى الكتل الكبيرة، وقد طالبت باستجوابها في البرلمان، فوقف رئيس الكتلة التي تنتمي إليها، وهو في الوقت نفسه يشغل منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان، وقال لأعضاء الكتل الأخرى: إنْ حاسبتم وزراءنا نحاسب وزراءكم! كتبت إلى رئاسة البرلمان: إنْ كان السياق عندكم يقوم على أساس، إنْ حاسبتم زيدنا حاسبنا عمروكم، فإني لا أبالي بزيد وعمرو، لأني أنتمي إلى الشعب وليس لأي من كتلكم.

بعد أيام هاتفني الراضي فحضرت عنده، ما الأمر؟، قال اتصلوا بي من إقليم كردستان يريدني السيد مسعود البرزاني بشأن قضية الوزيرة، قلت له: لماذا تجلب لنفسك الإحراج؟ قل لهم: سيحضر عندكم موسى فرج، وسأحمل الوثائق معي، وأقول له: تفضل هذه الوثائق والقانون عندكم هو نفسه الذي عندنا ولديكم دوائر للرقابة المالية، شكِّل لجنة منهم يفحصون ويدققون فإنْ كانت ادعاءاتي غير صحيحة اعتذرت رسميًا، وقدّمت كتابًا للمحكمة بتحميلي أنا كل المسؤولية، وإنْ ظهر أنَّ ما قلته صحيح، فماذا يجب أنْ أفعل غير الذي فعلته؟ لكن الراضي، قال: سأذهب أنا لأنه طلبني أنا. قلت له: براحتك.

شكاني أقطاب كتلتها البرلمانية عند رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي... فقلت لهم هاكم انظروا: الوزارة تخصص أموالًا لأربع محافظات جنوبية أقل مما تخصصه من الأموال لمحافظة واحدة من المحافظات المتخمة في وقت صدام، وعقود الاستيراد كل عقد فيه فرق لا يقل عن ١٠ مليون دولار، ويتفقون مع موردين لاستيراد

بضاعة يشترطون أنْ يكون منشؤها يابانيًا أو أمريكيًا، وعند التنفيذ يستلمون بدلًا عن ذلك بضاعة تركية لا تساوي قيمة شرائها ثلث قيمة شراء الأمريكي أو الياباني.

لم يكتفوا بذلك بل قدموا شكوى ضدي إلى المحكمة بتهمة التشهير مستغلين قيام أحد محرري صحيفة الدستور بنشر خبر صغير في صفحة المحليات لم أكن أنا مصدره بل ليث كبه الناطق باسم الحكومة؛ الذي صرّح لصحيفة الرأي العام الكويتية ونقله عنها موقع الجيران، فاستقى مراسل الصحيفة الخبر منه، لكنه كي يضفي عليه المصداقية، كتب يقول: "إنَّ موسى فرج أحال الوزيرة إلى المحكمة المركزية بسبع تهم فساد". وأثناء قراءة مذيع الديار الفضائية لاستطلاعات الصحف لذلك اليوم، قرأ الخبر بدربه، فأحالونا بشكل موحد إلى المحكمة بدعوتين جزائيتين وأخرى مدنية يطالبوننا بمليار دينار كرد اعتبار، وعقدوا صفقة مع زميليَّ في الشكوى تقضي بأنْ يتنازلوا عنهما مقابل أنْ يعترفوا بأني مصدر الخبر. وحصل ذلك فعلًا، فتم التنازل عن الشكوى ضدهما وإبقائها ضدي وحدي، وعندما نهض القاضي ليقرأ قرار الحكم الذي نصّ على الآتي: "نظرًا لتنازل المشتكي عن الشكوى المقدمة من قبله ضد المشكو منه باسم الشيخ والمشكو منه مذيع الديار الفضائية، فقد قررت المحكمة غلق الشكوى ضدهما والإفراج عنهما. كنت أتوسطهما في وقفتي، فصاحا في وقت واحد مقلدين ما اختزنته ذاكرتهما من الأفلام المصرية: يحيا العدل! صحت في وجهيهما: هذا يا عدل؟ چا وأنا! ردا عليَّ قائلين: اذهب أنت وربك يا موسى فقاتلا الفساد.

صار جلال الطالباني رئيسًا للجمهورية، وهو رئيس الكتلة النيابية التي تنتمي لها الوزيرة ومراجعاتي للمحكمة لحضور جلسات المرافعة ما زالت مستمرة، وفي كل مرة كنت ألتقي قبل المرافعة بصديق لي قاضٍ في المحكمة كان يقول لي: مهاتفات مكتب رئيس الجمهورية الطالباني لم تنقطع عن

القضاة، قائلًا: أدينوه... وأنا كنت أحسب أنَّ العهد ديمقراطي بصحيح، ولكن والحق يقال لم تكن أجواء المحكمة تشبه محاكم عهد صدام المرعبة، ومثولي أمام قضاتها لا يشبه البتة كم الرعب الذي شعرت به عند وقوفي أمام محكمة البندر عام ١٩٩٠مع أني كنت في تلك شاهدًا وفي هذه متهمًا.

وحينما رفض القاضي المكلف بالنظر بقضيتي إصدار قرار بإدانتي، استبدلوه بقاضية امرأة. وفي أول جلسة تولتها، طلبت من الحاضرين الوقوف لتتلو قرار الحكم وقرأَتْ بشكل سريع:

١. تقرر الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر.

٢. ونظرًا لسيرته ومكانته ولعدم وجود سوابق تقرر أنْ يكون الحكم مع وقف التنفيذ.

أثناء استماعي لقرار الحكم لم أكن حقيقة مكترثًا للحبس ثلاثة أشهر فتفكيري كان مشغولًا بأمر آخر، وهو أنَّ هذا الحكم سيستخدم ضدي في محكمة البداءة التي ستستند إليه بالحكم عليَّ بمليار دينار لصالح المشتكيّة "الوزيرة" كرد اعتبار، وفي هذه الحالة من أين لي بالمليار؟

قلت: الله لا يوفقكم منين أجيب المليار قابل أنا فاسد، وتذكرت هذا الذي يصرح بالفضائيات "موسى فرج عن كل لفتة منه عن عقد فاسد بإمكانه أنْ يحصل على مليون دولار"، واكتشفت أنه محق فلو كنت مسويها على قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" لكان المليون الفاسد قد فادني في اليوم الأسود، وأقول لهم مليارکم ع الكَزمه أيها الأوباش. قلت للقاضية قرارك خاطئ لأني حتى لو كنت مصدر ما تدعونه تشهير، فإنَّ المادة القانونية تقول إنه إذا قال واحد لآخر في موقع المسؤولية على عينك حاجب، ولم يثبت

وجود الحاجب على عينه يعاقب، أما وأنتم ترونه عاقد الحاجبين على الجبين اللجيني ومع ذلك تستنكرون قولي فإنما أنتم تكيلون بمكيالين"[1].

والغريب هنا أنَّ الكتل والرئاسات لم تحاول تهدئة اللعب وفض الاشتباك، بل اعتبرت وجود موسى فرج مفتشًا عامًا لوزارة البلديات يقف حجر عثرة أمام تمرير الكثير من المشاريع التخريبية التي تسعى إلى تقسيم العراق مثل قضية ضم كركوك إلى إقليم كردستان بكل ما تمثله من مخالفة للمنطق والعقل والدستور والوطنية، ولا غرابة أنْ تجدهم يتفقون على إبعاده من هذه الوزارة إلى وزارة أخرى، رفض وزيرها استقباله والسماح له بالعمل، وهو ما كتب عنه بعنوان "سعدون الدليمي":

"خابرني راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة يطلب حضوري لزيارته في مقر الهيئة الكائن في المنطقة الخضراء وعندما التقيته وجدت عنده عضو البرلمان محمود آل شيخ راضي، قال: أنقل لك رجاء من شخصين يحبانك وأتوقع أنك بالمقابل تحبهما، قلت: مَن هما؟ قال الجعفري "رئيس الوزراء"، والشهرستاني "نائب رئيس مجلس النواب"، في تلك الفترة كنا نحسب مثل تلك الشخصيات أقرب إلى التصوف منها إلى السياسة، ولم تتبين بعد لنا سوءاتهما، فكنا نجلهما بصدق وليس تزلفًا، إلى جانب أنهم بعد في بداية الوصول إلى السلطة ولم يتنمروا كفاية، قلت: ما القضية تحديدًا؟ قال: أنت تعرف بالخلاف الذي حصل بين الطالباني رئيس الجمهورية والجعفري رئيس الوزراء على خلفية حجة معلنة ظاهرها زيارة الجعفري لتركيا دون الاستئذان من رئيس الجمهورية وحقيقتها ممارسة الضغط على الجعفري ليتيح للكُرد الاستيلاء على كركوك، وتطور الخلاف ليتحول إلى نزاع بين الائتلاف الكردي والائتلاف الشيعي في مجلس النواب؟ قلت: نعم، قال: في الأيام الأخيرة قدم الكُرد شروطهم لفض النزاع، ورقم ٣ في قائمة تلك

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٦٦-٤٦٩.

المطالب إبعاد المفتش العام موسى فرج عن وزارة البلديات والأشغال، وفي ضوء ذلك اتصل بي -والكلام للراضي- مدير مكتب رئيس الوزراء يرجو أنْ تختار أي وزارة للانتقال إليها بنفس وظيفتك! قلت: وزارة الدفاع، رد عليَّ قائلًا: يغتالونك، وقبل أيام اغتالوا مفتشهم العام "سيده"، قلت له: ألم تقل إنَّ الفساد في صفقات وزارة الدفاع هائل ويفوق الفساد في أي وزارة أخرى؟ قال: نعم، قلت له: لهذا السبب أختار وزارة الدفاع والربُّ واحد والعمر واحد. فاتّصل الراضي بمدير مكتب رئيس الوزراء، وقال له بلهجة مَن حقق إنجازًا: موسى فرج وافق، لكنه يريد الانتقال إلى وزارة الدفاع.

في اليوم نفسه أصدر رئيس الوزراء الجعفري أمرًا ديوانيًا بنقلي إلى وزارة الدفاع، ولأغراض المباشرة فإنَّ عليّ أنْ أزور وزير الدفاع والاستئذان في المباشرة، بالليل خابرت العميد صباح الفريجي مدير مكتبه من خلال النقال فأخبرته بأني غدًا في زيارة لمكتب الوزير فليسجل لي موعدًا، فقال: الوزير وأنا الآن في عمان ورحلتنا تستغرق أسبوعًا، قلت في هذه الحالة فإني مضطر للمباشرة قبل وصولكما، توجهت في اليوم التالي لمقر عملي، فمنعت من الدخول، لماذا؟ قالوا: الوزير سعدون الدليمي خابرهم يقول: إنْ دخل موسى فرج إلى الوزارة فإني لن أدخلها. لماذا وما هي الأسباب؟ أخبروني أنه قال لهم: سيحصل لي الذي حصل لوزيرة البلديات.

الأمريكان من جانبهم أرسلوا في طلبي لحضور اجتماعات في السفارة تخص الجوانب التنظيمية لوزارة الدفاع بوصفها ما زالت تحت إشرافهم، واضبت على الحضور خصوصًا وأنَّ الاجتماعات كانت تعقد في إحدى غرف القصر الجمهوري؛ وهي مناسبة جيدة للتجوال في قاعات وغرف القصر ومشاهدة اللوحات وأسماء صدام العظمى وتماثيله، لأني كنت متيقنًا أنه إنْ بات مَن يشغل القصر عراقيًا فلن تتاح لي مثل تلك الفرصة. وكانت طريقتهم أنهم يشركونك في اجتماعاتهم المتعلقة بمناقشة مختلف القضايا

(طبعًا عدا القتالية) وتشاركهم في المناقشة كي يختبروك، وفي الوقت نفسه تتعرف إلى أنشطة الوزارة، طبعًا الوزارات الأخرى سلمت لها السيادة وانسحب عنها الأمريكان في أواخر عهد بريمر في حزيران عام ٢٠٠٤ لكن وزارة الدفاع وأيضًا الداخلية وجهاز المخابرات وهيئة النزاهة استمر فيها الأمريكان يحتلون مكاتب خاصة بهم إلى جانب العراقيين"[١].

بسبب كبر الفساد في وزارة الدفاع التي كانت تضم أكبر حيتان الفساد في البلد، اشتد العداء بين وزيرها والدكتور موسى، وقرر وزير الدفاع عدم السماح للدكتور بممارسة عمله، فدخول الدكتور إليها وممارسته العمل فيها سوف يطيح برؤوس كبيرة تقلب المعادلة، وقد قال الدكتور عن هذا الخلاف:

"مرّ شهر أو يزيد وأنا من دون سلاح ولا سيارة ولا راتب ولا حماية، وفي اتصالات شبه يومية مع مكتب رئيس الوزراء لإقناع الدليمي بالموافقة على مباشرتي، لكنه كان يرفض بإصرار، كتب له مدير مكتب رئيس الوزراء لم ينفع. استمر الحال لشهرين وسمعت تقولات من وزارة الدفاع من قبيل: "إنْ دخل موسى فرج إلى وزارتنا فإننا سنرسله ملفوفًا بعلم إلى السماوة". أما هو فقال: "إنْ قُيّض لي ودخلتها، فسأرسلهم هم إلى المحكمة المركزية"[٢].

كل المؤشرات تؤكد أنَّ الجهات الرسمية كانت هي مَن تبنى الفساد في العراق، وهي التي تمارسه على أعلى المستويات، وكل وزارة أو دائرة كانت تتمنى ألا يدخلها موسى فرج مفتشًا عامًا، بل حتى الرئاسات الثلاث ما كانت ترغب بأنْ يبقى في منصب مفتش عام. وكان الأسلوب الأمثل الذي يُرضي جميع أطراف المفسدين هو إبعاد موسى فرج عن وزارتي البلديات والدفاع، وتعيينه بمنصب لا يمنحه تلك الصلاحيات الواسعة، لا سيّما وأنه لن يكون

(١) فرج، الفوضى، المستدامة، ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧١.

الرئيس المباشر في الموقع المقترح نقله إليه، وقد تحدث الدكتور عن هذه القضية بالقول:

"اتّصل بي الراضي طالبًا حضوري وعندما قابلته، قال أريدك أنْ تكون نائب رئيس هيئة النزاهة، فإنْ وافقت سأخاطب مكتب رئيس الوزراء لإصدار أمرٍ ديواني بذلك، قلت له والسيد رحيم العكيلي؟ (كان نائبه في تلك الفترة)، قال: استقال، لماذا؟ قال: كان في إيفاد إلى عمان، فعلمت أنه التقى بمحامين عن حازم الشعلان "وزير الدفاع السابق" المحالة ضده قضايا فساد، وعندما عاد إلى بغداد -قال الراضي- عرضت عليه كتاب اجتثاث البعث الصادر بحقه، وقلت له: تستقيل أو أرسل الكتاب إلى الجلبي؟ فقدم استقالته، وهو حاليًا غير موجود. نهضت دون كلام إلى مكتب السيد رحيم وجدته خاليًا، سألت الموظفين، أكدوا ما قاله الراضي، وقالوا: إنه باشر قاضيًا في محكمة الكرادة. قلت للراضي: غدًا نلتقي. في الليل ذهبت إلى شقة العكيلي وسألته: هل الذي سمعته صحيح؟ قال: نعم، قلت له: ماذا لو باشرت أنا في محلك؟ قال: إنها أمنيتي صدقًا. في اليوم التالي حضرت إلى مكتب الراضي، وقلت له: إنَّ المزايا المترتبة على إشغالي منصب نائب رئيس هيئة النزاهة تنحصر في واحدة فقط، فهو يتيح لي مواجهة الفساد في كل الوزارات وليس في وزارة واحدة، أما العيوب فسأكون مرؤوسًا، وأنا صعب الانقياد، وأسعى لمواجهة الفساد، فإنْ عرقلت ذلك سأحيلك أنت للمحكمة، فما قولك؟ قال: ألسنا أصدقاء؟ وتأكيدًا على ما أقول، تفضل هذا أمر جاهز للطبع يقضي أنْ تكون المديرية العامة المحورية في الهيئة وهي التحقيقات ستكون مرتبطة بك، ولن أشاركك فيها وبقية دوائر الهيئة، أنت شريكي في إدارتها، قلت له أكتب لرئيس الوزراء أني موافق، وصدر الأمر الديواني بنقلي من وظيفة

مفتش عام وزارة الدفاع التي لم أباشر فيها إلى وظيفة نائب رئيس هيئة النزاهة"[1].

انتقل العداء الشرس مع انتقال موسى فرج إلى هيئة النزاهة، ففي الهيئة كان الموظفون العراقيون في توجههم العام مخالفين للتوجه الأمريكي، وكانوا مصرين على استغلال وجود الهيئة لمحاربة الفساد بشكل حقيقي، بينما كان المحتل يؤسس لمضمون الفساد الجديد، ولا يرغب بأنْ يعترض عليه أحد، وذلك يمثل تعارضًا وتضاربًا في الأهداف بين أهداف الطرفين، دفع الأمريكان إلى التدخل المباشر في مفاصل عمل الهيئة باعتبار أنَّ قانون الهيئة الذي سنّوه جعل السلطة الأصلية بأيديهم لا بيد العراقيين، وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي جعلت الحكومات المتعاقبة تحمل توجهًا أقرب إلى التوجه الأمريكي ومخالفًا لتوجه الهيئة ورئيسها، وقد أحسن الزميل الأستاذ سلام كاظم حينما تحدث عن علاقة الدكتور موسى بالحكومات العراقية بقوله: "لقد بلغ الخلاف بين موسى فرج والحكومات المتعاقبة حد التآمر عليه وعلى هيئة النزاهة، ومحاولة إسقاطه سياسيًا ومعنويًا، لكنه خرج من بين تلك التحديات ناصع اليد واللسان"[2].

وللتاريخ يجب أنْ ننوه أنه رغم هذا العداء الشرس وغير النزيه، عملت الهيئة بجد وبذلت جهدًا محمودًا للحد من الفساد، ولكنها وجدت أنَّ حديث العالم عن أشهر اللصوص في التاريخ مثل جيسي جيمس، وتشارلز إيرل بولسس، ونيلسون ذو الوجه الطفولي، لون بيرى، وبيتر سكوت، ووليام سايمون جاك، وبيل مينر، وجون هربرت ديلينجر الابن، جونى توريو، والأم باركر، وبوني وكلايد، وجيمس فرينى، وعشرات بل مئات آخرين غيرهم، وجدته مجرد هراء، لا يقاس بجرائم الفساد التي ارتكبها أساطين السياسة

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧١-٤٧٢.

(٢) فرج، الفوضى المستدامة، ص٨، مقدمة سلام كاظم.

وكبار الموظفين في العراق، وأرى أنَّ على العالم أنْ يعيد النظر في قراءاته السابقة ليترك تلك الأسماء، ويضع بدلًا عنها أسماء اللصوص العراقيين المعاصرين.

مؤامرات وتهديد:

إنَّ من الحقائق التي يجب أنْ يعرفها الجميع أنَّ موسى فرج لم يكن مجرد عصا نزيهة مشهورة بوجه الفساد فحسب، وإنما كان كذلك شوكة بحجم سيف أقضت مضاجع المحتلين وأعوانهم والكثير الكثير من السياسيين والمسؤولين، وقد اعترض وجوده سبيل الكثير من مؤامرات الفساد وأفشل الكثير من مساعي الفاسدين وبدأ يرعب الذين تسنموا المناصب ليفسدوا لا ليصلحوا، وهنا قد يسأل البعض: هل من المعقول أنْ يكون الدكتور موسى بكل هذه الجرأة، وبعد هذا كله؛ في منأى عن مؤامراتهم فيسلم منهم، ولا يتعرض لمجرد تهديد أو محاولة اغتيال أو اعتقال أو طرد من الوظيفة؟

وللجواب عن ذلك أقول: مَن يعرف موسى فرج ومَن اطلع على بعض صفحات تاريخ عمله في التفتيش والنزاهة يعرف كم وحجم المؤامرات التي تعرض لها، إذ جرت محاولات عديدة للتخلص منه، ووصل التهديد المباشر له إلى درجة التلويح بتصفيته جسديًا؛ مثلما حدث في خلافه مع وزير الدفاع سعدون الدليمي الذي هدده بأنه سيرسله إلى السماوة ملفوفًا بعلم.

هذا النمط من التهديد؛ الذي تكرر على لسان الأمريكي المشرف على هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين الدكتور "جونسون" الذي أمر بأنْ ينقل الدكتور موسى من منصب نائب رئيس هيئة النزاهة إلى مفتش عام في المالية مع نصيحة بأنْ ينفذ الأمر حفاظًا على سلامته[1].

(١) ينظر: فرج، الفوضى المستدامة، ص٤٧٧.

يعني هذا أنَّ حياة الدكتور موسى كانت في خطر دائم وقائم ومشخص، حتى حينما يكون في مقر عمله، وقد روى مرة أنَّ مستشار رئيس الوزراء بسام الحسيني جاءه ليقول له: إنَّ حياتك في خطر، ومن الأنسب أنْ تنقل إقامتك إلى فندق الرشيد الذي يقع ضمن المنطقة الخضراء وتتوفر له الحماية. وهنا اضطر الدكتور إلى تسفير عائلته إلى السماوة، ليقيم في فندق الرشيد ويباشر بمراجعة القضاء للدفاع عن حقوقه.

إنَّ التعارض الشديد بين منهجي الدكتور موسى فرج نائب رئيس هيئة النزاهة، ورئيسها الأستاذ راضي الراضي الذي اتهمه ديوان الرقابة المالية بالفساد، والذي كان مدعومًا من قبل الأمريكان، كان المادة الدسمة التي وظفها المحتل الأمريكي للتخلص من موسى، في الوقت ذاته الذي كانت فيه بعض الأطراف تعمل على ردء الصدع بين الاثنين، وعن هذين النشاطين تحدث الدكتور موسى الذي سأنقل كلامه حرفيًا رغم طوله؛ نظرًا لأهميته وللمعلومات الصادمة المذكورة فيه، وهي معلومات أجد أنَّ من حق العراقيين الاطلاع عليها؛ لأنها تبيّن حجم الفساد في العراق، وكيف كانت مشكلته تدار من قبل المحتل والساسة العراقيين، بعيدًا عن أي بادرة حرص أو شعور بالمسؤولية:

"وصل الراضي قادمًا من واشنطن بعد أنْ عقد لقاءات مع صحف أمريكية تحدث إليها عن صنوف العذاب الذي عاناه من صدام. طلبت عقد اجتماع مغلق لمناقشة القضايا، لكنه رفض بعدائية. قلت له: أنا لم أتسكع في باب مكتبك كي ألتحق بالهيئة، بل أنت الذي طلبت ذلك، وأنت تتذكر شروطي للانضمام للهيئة، وحذرتك مني سلفًا. لن أنافسك على منصب، واطمئن من هذه الناحية ولن أُزاحمك في إيفادات أو أموال تحصل عليها دون وجه حق، لكن قضيتي تتلخص في نقطتين:

أولًا: أنْ أواجه الفساد وتحديدًا الملفات الضخمة، ولا مانع عندي بأنْ يكون عنواني الوظيفي رزام، أو أنْ يكون مكاني في الاستعلامات.

وثانيًا: ألا يقال إنَّ في هيئة النزاهة فساد، وإنْ سمعت هذا أو قرأته فإنَّ أذني ستترجم ذلك إلى طعن بشرفي، وسأواجه ذلك بأقصى ما أستطيع.

في مساء اليوم نفسه اتّصل بي من خلال النقال مترجم من السفارة الأمريكية اسمه أسامة، فلسطيني الجنسية ينقل لي كلام الخبير الأمريكي المشرف على هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين (د. جونسون)، وهو يقول: عقد بعد ظهر اليوم اجتماع في السفارة بحضور مساعد السفير الأمريكي "توم أدلر" وتقرر نقلك مفتشًا عامًا إلى وزارة المالية لكون القاضي أكرم الخضار مفتش عام وزارة المالية مريضًا وكبيرًا في السن وغير فعّال. عندها قلت للمترجم اسأل د. جونسون: هل إنَّ السبب الحقيقي هو هذا أم أنَّ الراضي طلب منكم إبعادي عن الهيئة؟ قال: نعم هذا هو السبب، وكما فهمت، ونصحني بأنْ أنفذ الأمر حفاظًا على سلامتي.

قلت له: ما الذي يتعين عليّ فعله الآن؟ قال: تحضر في العاشرة صباح الغد في فندق الرشيد لمقابلة مساعد السفير الذي يبلغك بالأمر وترتيب الأوضاع. قلت له: إنَّ السيادة نقلت إلى الجانب العراقي في حزيران ٢٠٠٤ ولن أتلقى الأوامر من السفارة الأمريكية ولن أقابل مساعد السفير، ولكن تقديرًا لك أنت بالذات لا مانع أنْ التقي بك في فندق الرشيد. في اليوم التالي وفي العاشرة صباحًا التقيت د. جونسون في فندق الرشيد، وكان معه شاب عراقي يترجم له ولأني أعرف الشاب وأعرف أباه الضابط برتبة عقيد صيدلي، وكان لاجئًا معي في رفحا وغادر إلى أمريكا وبعد عام ٢٠٠٣ عاد إلى العراق وسكن السيدية، وتمّ اغتياله فيها. قلت له: عمو أحمد أنت تعلمت الإنكليزية في أمريكا وليس من خلال دراستها، هذا يعني تمكنك من المفردات الشعبية عندهم أريد منك ترجمة ما أقول حرفيًا، وكما أعنيه ولا دخل لك

بالمجاملات. قال: نعم، قلت: قل للدكتور جونسون، لو مثلنا الحكومة العراقية بلوح خشبي بطول متر وعرض ٥٠ سنتمتر ووضعنا اللوح على ثيل، هل ستحقق نتائج عندما تضغط عليه بكلتا يديك؟ قال نعم، قلت له لكني لا أشكل ضمن هذا اللوح سوى مساحة بحجم الإبرة، فإنْ أنت ضغطت على الإبرة، فإنها ستخرم كفك؟ نظرت إلى الشاب طالبًا التقيد بالترجمة الحرفية، وعندما ترجمها لجونسون بالإنكليزية انكمش وجهه مثل مَن يلتهم شيئًا من الليمون دوزي، ضحك مطولًا، وأنهى الضحك بتقريب وجهه إلى وجهي؛ وهو يقول: أنا أعرفك جيدًا. فتوادعنا بحرارة. لقد انتقلت قصة الإبرة في الأيام التالية إلى أوساط غير قليلة في المنطقة الخضراء، وباتت حديثًا شيقًا يتندرون به وبعضهم يتذكرها لليوم.

تطورت حدة الخلاف بيني وبين الراضي فانتقلت إلى الصحف، وفي منتصف عام ٢٠٠٦ اتصل بي هاتفيًا كمال الساعدي عضو مجلس النواب المنتهية ولايته نائب رئيس لجنة النزاهة في البرلمان، وقال: إنه مكلف من قبل رئيس الوزراء المالكي لاستضافتكما أنت والراضي في مقر لجنة النزاهة البرلمانية في محاولة لحل الخلاف بينكما. أخبرته بأني لا أمانع في ذلك.

حضرت إلى مقر لجنة النزاهة في مجلس النواب، فوجدت كمال الساعدي وأيضًا الراضي الذي سبقني إليه، سألني الساعدي ما قولك؟ قلت له: باختصار ووضوح توجد قضيتان:

القضية الأولى: توجد اتهامات بالفساد موجهة لشخص رئيس الهيئة بتقارير رسمية متكررة من ديوان الرقابة المالية، إما أنْ يتم معالجتها أو أحيل الملف إلى المحكمة المركزية.

القضية الثانية: أسعى لمواجهة ملفات الفساد الضخمة، وهو لا يريد ذلك، وفي هذه الحالة أحيله إلى المحكمة أيضًا، فالقانون يقول إنَّ مَن يعوق مكافحة الفساد مثل مرتكبه، وسبق أنْ كلفت صديقًا مشتركًا لنا هو المرحوم

الدكتور عبد الأخوة التميمي لكنه لم يفلح معه، قال الراضي موجهًا كلامه إلى كمال الساعدي: هل تدري ماذا يفعل؟ قلت له: ماذا فعلت؟ قال: خابرني رئيس مجلس القضاء مدحت المحمود يقول: كيف يوجه نائب رئيس الهيئة كتابًا إلى رئيس الجمهورية يعترض على إجراء قام به الرئيس؟ قلت له: هل إنَّ رئيس مجلس القضاء عندما خابرك قال لك إنَّ مضمون اعتراض موسى فرج غير صحيح؟ قال: لا، يقول لماذا يعترض على رئيس الجمهورية، قلت له: قل لرئيس مجلس القضاء مدحت المحمود موسى فرج يفعل هذا، وإنْ تكرر الفعل سيتكرر الأمر. لم تسفر الاستضافة عن نتائج ملموسة لأنَّ الراضي كان مالي يده من الأمريكان.

خلال تلك الأيام ظهرت نتيجة تمييز الحكم الصادر ضدي في قضية التشهير بالوزيرة، وكانت النتيجة أنَّ محكمة التمييز قد ألغت قرار الحكم الصادر بحقي من قبل محكمة الرصافة بـ"الحبس ٣ أشهر مع وقف التنفيذ"، وقدم وكيل المشتكية اعتراضًا أمام محكمة الاستئناف، فصدر القرار بإلغاء القضية المثارة ضدي وغلقها نهائيًا، وهكذا باتت قضية المليار دينار التي تطالبني بها الوزيرة لرد الاعتبار من مخلفات الماضي، لكن تبعات ذلك على الوزيرة نفسها أنها لم تفقد منصبها الوزاري فقط، بل فقدت زواجها من فخامة الرئيس الياور الذي بادر إلى الانفصال عنها وطلاقها. وقد قام الجعفري بتوجيه كتاب إلى هيئة النزاهة يطلب سحب قضية الفساد المثارة ضدها من المحكمة، فوجهت كتابًا شديد اللهجة إلى رئيس الوزراء الجعفري ومجلس القضاء الأعلى بوجوب احترام استقلال القضاء واستقلال هيئة النزاهة، والنتيجة أنَّ أحد قضاة المحكمة المتمرسين أشار إلى المتهمة إلى طريقة للخلاص من خلال سحب مكتب رئيس الوزراء للقضية وإعادة التحقيق فيها مجددًا من قبله، وهو إجراء مخالف للقانون، فشكل الجعفري لجنة وزارية من خمسة وزراء أربعة منهم أكراد، وأعادوا صياغة التحقيق بما

يضمن براءة الوزيرة ووكيليها والمديرين العامّين من التهم المثارة ضدهم، وهكذا كانت تجري الأمور في زمن حكومات المحاصصة.

بتاريخ ٤ /٧ / ٢٠٠٦ وجهت كتابًا رسميًا بإحالة ملف راضي الراضي إلى التحقيق، وبتاريخ ٥ /٧ /٢٠٠٦ أصدر الراضي قرارًا بفصلي من الوظيفة، وفوجئت بثلة ممن انتقاهم من عناصر أمنية سابقة يقتحمون عليَّ مكتبي؛ وهم يحملون كتاب فصلي من الوظيفة، ويطلبون تسليمي السلاح و(الباج) الذي يتيح لي الدخول إلى مقر عملي في المنطقة الخضراء. عبرت الجسر المعلق خارج المنطقة الخضراء، ومن هناك استأجرت تاكسي للوصول إلى بيتي في زيونة.

كتاب الراضي كان مخالفًا للدستور، لأنَّ شاغلي الدرجات الخاصة يتم اقتراح تعيينهم من قبل رئيس الحكومة ويصادق عليه البرلمان، وإقالتهم تتم إما بالاستقالة أو بعد تصويت البرلمان في استجواب أصولي، أو عند صدور قرار قضائي يتضمن الحكم بجريمة أو جنحة ما لم يحصل إعادة الاعتبار له، وكتاب الراضي مخالف للقانون لأنَّ للموظف حقوق ضمنها القانون ولا يجوز توجيه حتى العقوبة دون تحقيق أصولي لمن هو بدرجة معاون ملاحظ، فكيف والحال بمن هو بدرجة وكيل وزير؟

بتاريخ ٨ /٨ /٢٠٠٦ وجّه مكتب رئيس الوزراء كتابًا رسميًا إلى مجلس النواب يشير فيه إلى أنَّ قرار إقالتي مخالف للقانون، وطالب الراضي بإلغاء قراره، فقال الراضي: الهيئة تابعة لمجلس النواب وليس إلى مجلس الوزراء.

وبتاريخ ٢٤ /٨ / ٢٠٠٦ و١٣ /٩ / ٢٠٠٦ وجّه مجلس النواب كتابين رسميين إلى مكتب رئيس الوزراء وراضي الراضي يطلب إلغاء قرار الإقالة، فكتب لهم الراضي: إنَّ الهيئة لا ترتبط بمجلس النواب.

وبتاريخ ٤ /١٠ /٢٠٠٦ كنت في غرفتي في الفندق فاتصل بي مدير الفندق وهو يقول بصوت تشم منه رائحة عدم الارتياح: أستاذ جماعة يمي جايين عليك، قلت له: هل هم في مكتبك؟ قال: نعم؛ الأمر الذي ذكرني بتجاربي السابقة، حيث إنك عندما تكون مطلوبًا من قبل الأمن ويحضرون إلى دائرتك لاعتقالك منها فإنَّ المدير أيًا كان موقفه منك فإنه سيكون محرجًا من رد فعلك لاحقًا، ومحرجًا من وضعه الخاضع لهم. ففهمت أنَّ الأمر من تلك التي حسبنا أنها باتت من الماضي. قلت له ثلاث دقائق، سأرتدي ملابسي وأكون عندك، لكني كنت في تلك اللحظة متهيئًا للخروج. نزلت حالًا، وعندما وصلت قبالة الاستقبال سألت الموظفة: هل سأل عني أحد؟ قالت: لا، تأكدت مما توقعته تمامًا؛ لأنهم في مثل هذه الحالة لا يسألون الاستقبال بل يذهبون إلى الإدارة. واصلت سيري باتجاه الباب الخارجي، وجدت عددًا كبيرًا من الجنود الأمريكان على غير ما هي العادة، وهم لا يعرفونني، فاخترقتهم متجهًا إلى مجلس النواب في الجهة المقابلة للفندق، وقد حولوا المنطقة العازلة إلى ساحة مغلقه بواسطة الكتل الكونكريتية، في تلك الأثناء كان مجلس النواب الجديد قد باشر، وتشكلت لجانه المتخصصة، وكان صباح الساعدي قد أصبح رئيسًا للجنة النزاهة البرلمانية، دخلت عليه في مقر اللجنة، واتصلت بمدير عام الفندق من خلال الموبايل، بادرني صائحًا: أين أنت؟ الأمريكان اقتحموا غرفتك، وبعثروا أوراقك، والجنود الأمريكان مطوقون الفندق؟ قلت له: هوّن عليك أنا الآن في مبنى مجلس النواب، ما اسم الذي راجعك؟ قال: مدير عام التحقيقات في هيئة النزاهة وآخرون. ماذا عرضوا عليك؟ قال: أمرًا بالقبض عليك، ومذكرة موقعة من رئيس الهيئة يتهمك بأنه وجد على مكتبك بعد مغادرتك الهيئة وثائق صادرة من هيئة اجتثاث البعث لم تقم بتسليمها للجنة اجتثاث البعث، المشكلة في الهيئة. وبعد اقتحامهم غرفتك في الفندق قاموا بتفتيش الفندق، وتركوا رقم نقالهم لنقوم بإخبارهم عنك حال رؤيتنا لك. قلت له: جيد. أريد

منك أنْ تكتب مذكرة تفصيلية بكل ما ذكرت مذيلة بتوقيعك ومختومة بختم الفندق موجهة إلى رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، وعلى أنْ تصل المذكرة خلال نصف ساعة، ووصلت المذكرة.

قلت لصباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب: وجِّه كتابًا رسميًا إلى هيئة اجتثاث البعث واطلب منهم بيان معلوماتهم بشأن وثائق كانت الهيئة قد أرسلتها إلى هيئة النزاهة وجدت في مكتب نائب رئيس الهيئة. ففعل. اتصلت بأحد المحامين لمراجعة المحكمة المركزية والاستفسار عن أمر قبض صادر بحق موسى فرج، راجع المحامي قضاة المحكمة، فنفوا وجود أو صدور مثل هكذا أمر، وطلبوا منه أنْ يخبرني إنْ أردت معرفة الحقيقة مراجعة رئيس مجلس القضاء الأعلى. اتصل بي موظفون من هيئة النزاهة يقولون إنَّ الخطة المرسومة هي إلقاء القبض عليك وإيداعك في مركز الشرطة، وهناك يتم تصفيتك جسديًا، في حين أني لم أتحزم بأحزمة ناسفة لتفجير الراضي، إنما فقط أراجع الجهات القضائية للدفاع عن حقوقي. في هذه الحالة لن أستطيع المبيت في فندق الرشيد ولا حتى التقرب منه، وأيضًا لا أستطيع التقرب من بيتي المستأجر في زيونة، ولو ذهبت للسماوة وأقمت فيها فإني سأتخلف عن حضور جلسات المحكمة التي تنظر في قضيتي، وهذا يعني أنَّ قرار الفصل سيكتسب الدرجة القطعية بعد مرور شهر، ولن يكون من حقي الاعتراض، وأيضًا إنْ سلمت نفسي إلى المحكمة فإنهم سيودعونني التوقيف، وعدا عن قضية التصفية، فإنه؛ أي الراضي قد سحب الملف من المحكمة بعد صدور قرار القبض كي يماطل ولا يعرض الملف على المحكمة، في هذه الحالة سيتم إعادتي إلى التوقيف تكرارًا. تذكرت موضوع المقايضة الذي بدأت حياتي بها مع سيد خلف وقررت إبرامها هذه المرة مع رجل دين أيضًا، لكنه صباح الساعدي الذي بات رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب فأقيم معه، ولكن أين يقيم رجل الدين في عهد الديمقراطية؟ في غرف الريسز الملغى! حيث يوجد هيكل كونكريتي في نفس

مضمار سباق الخيول في الريسز هو جامع الرحمن الذي بناه صدام ولم يكتمل بناؤه، واستولى عليه حزب الفضيلة بوقت مبكر في عام ٢٠٠٣ أثناء حمى الاستيلاء على ممتلكات الدولة من قبل أحزاب الإسلام السياسي، فاستخدموا هيكل الجامع لإقامة صلاة الجمعة، وغرف الإدارة والمهندس المقيم مكانًا يقيم فيه صباح الساعدي وحمايته، تطور الحال لاحقًا ليستثمروا الأبنية الخدمية لمشروع الجامع بإيجارها كمحلات مساح وتجميل.

في عام ٢٠١٩ أصدرت محكمة بداءة الكرخ حكمًا يقضي بإرجاع ملكية جامع الرحمن الكبير إلى الوقف الشيعي من حزب الفضيلة بعد الاستيلاء عليه لـ ١٦ عامًا، ويلزم الحزب بدفع مبلغ قدره ٣١٣ مليار و٥٨٠ مليون دينار عراقي كأجر مثل عن إشغال العقار! هذا هو الفرق بين سيد خلف رجل الدين الذي علّمني القراءة أيام زمان، وبين رجال الدين في عهد الفساد والمحاصصة.

في هذه الحالة كنت أقوم نهارًا بمراجعة القضاء الإداري في مبنى وزارة العدل بشأن قضيتي، وفي الليل أقوم بمراجعة ملفات الفساد التي تعرض على لجنة النزاهة في البرلمان ويجلبها الساعدي معه لي، فأدرسها وأحدد قضايا الفساد، وأكتب مسودات الكتب الرسمية اللازمة، كي تقوم سكرتيرة اللجنة بطبعها صباحًا، ومن ثم يوقعها الشيخ الجليل ليذهب إلى قاعة مجلس النواب فيغرد ما طاب له التغريد بها ضد الفساد، حتى صار السيد صباح الساعدي بلبلًا في هذا المجال، وباتت تصريحاته ضد الفساد تصم الآذان، ومَن يراجع أضابير لجنة النزاهة النيابية يجد مسودات الكتب لتلك الفترة بخط يدي!

أصدر رئيس الوزراء أمرًا بتشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير العدل الشبلي وعضوية وزير شؤون مجلس النواب صفاء الصافي وأحد قضاة مجلس القضاء الأعلى للتحقيق معي في أسباب إقالتي، وقابلت اللجنة وقدموا نتائج التحقيق بأنَّ قرار الإقالة مخالف للدستور والقانون.

بتاريخ ٨ / ١٠ /٢٠٠٦ صدر قرار القضاء الإداري بالحكم ببطلان قرار الراضي لمخالفته للقانون، وأوجب قيامه بإلغائه وعودتي إلى وظيفتي، لكن الراضي امتنع عن تنفيذ القرار القضائي، وفي وقت لاحق صدر قرار قضائي بوجوب صرف مستحقاتي من الرواتب اعتبارًا من تاريخ فصلي في ٥ /٧ /٢٠٠٦، تبع ذلك صدور أربعة قرارات حكم أصدرها القضاء لصالحي، بما في ذلك قرار صادر من المحكمة الاتحادية.

استمرت مراجعاتي للمحكمة مدة تجاوزت السنة قليلًا، وبصدور القرارات القضائية المشار إليها لصالحي بتُّ لا أخشى شيئًا عندما أراجع المحكمة المركزية بشأن القضايا المثارة ضدي. راجعت المحكمة المركزية بشأن قضية الوثائق الواردة من هيئة اجتثاث البعث، والتي ادعى الراضي وجماعته أنهم وجدوها على مكتبي، وعرضت على المحكمة نسخة من كتاب هيئة اجتثاث البعث الموجه إلى لجنة النزاهة في مجلس النواب ردًا على الاستفسار الموجه لهم، والذي جاء فيه: كتابكم ذي العدد كذا بتاريخ كذا نود أنْ نبيّن الآتي: إنَّ احتفاظ السيد موسى فرج بالوثائق المشار إليها في كتابكم أعلاه كان بسبب أنَّ أعضاء لجنة اجتثاث البعث في هيئة النزاهة هم من المشمولين بإجراءات اجتثاث البعث، وتمّ الاتفاق مع الهيئة على تشكيل لجنة بديلة عن اللجنة السابقة وتصادق هيئتنا على عملها. وإنَّ احتفاظ السيد موسى فرج بالوثائق لحين تشكيل اللجنة البديلة تم بعلمنا وتوجيهاتنا، راجين الاطلاع مع التقدير. صدر قرار المحكمة بإلغاء الشكوى وغلق القضية.

بحصولي على قرارات قضائية لصالحي في القضايا التي أثرتها وحصولي على قرار قضائي بإلغاء القضية المثارة ضدي من قبل الراضي، يعني انتهى موضوع الراضي، وفي هذه الحالة السفارة الأمريكية تنتظر الرابح لكي تتعامل معه.

خـابروني مـن السـفارة الأمريكيـة، قـالوا: نائـب السـفير الأمريكـي يـود مقابلتك في فندق الرشيد قلت لا مانع، في اليوم التالي سبقته إلى الفندق، حيث احتفل بي مدير الفندق وأمر بقيد ثمن الغداء على حساب الفندق، وسألني ضاحكًا: منين طلعت بذاك اليوم؟ قلت له: مناه على الرسبشن وسلمت على موظفاتك وسألتهن: أكو واحد سأل عني؟ ومررت من بين الأمريكان الذين كانوا يسدون الباب بأجسادهم، ليس لأنَّ من خلفهم سدًا ومن أمامهم سدًا، ولكن لأنهم كانوا يتوقعون شخص خدوده متفحة ومكرّش في حين أنا لم أكن كذلك.

حضر نائب السفير وجلسنا في الكافتيريا ومعه المترجم الفلسطيني، وكان ظهري للحائط ووجهي للمارة، فقال: إنْ كنت محرجًا فبالإمكان أنْ نتبادل الأماكن؟ قلت له لماذا؟ قال ربما يحرجك أنْ تكون جالسًا مع أمريكي، قلت له: أنا يساري واليساري العراقي ذكرياته عن أمريكا وما فعلته في فيتنام وكمبوديا ولاوس وأفريقيا والتشيلي وأمريكا اللاتينية وقبلهم جميعًا فلسطين في منتهى المرارة وانطباعه عن أمريكا عبارة عن قطعه سوداء وحالكة، ونحن لم نتغير ولم يتغير موقفنا منكم، ولكنكم أنتم ادعيتم بأنَّ هذا السلوك مع الشعوب بات من الماضي، وأنه انتهى مع انتهاء الحرب الباردة، وأنَّ أمريكا اليوم باتت استراتيجيتها المحورية تقوم على مساعدة الشعوب في إسقاط الدكتاتوريات وبناء الديمقراطية، ورغم ذلك فإنَّ تجربتنا معكم كانت مريرة، فقد دمرتم البلد، وقتلتم الناس، وانتهكتم حقوق الإنسان، وبنيتم في العراق تجربة حكم هجينية لا يمكن بأي حال نسبها للديمقراطية، فالديمقراطية ليست المحاصصة والطائفية والعرقية والفساد، هل أتبادل معك المكان كي أخفي نفسي عن الناس؟ لن ألجأ لذلك! صحيح أنكم محتلون للعراق والحكومة والنظام السياسي صنيعتكم والطبقة الحاكمة تقر لكم بذلك، ولكن عندما تتعامل مع العراقيين أفرادًا من غير طبقة الحكم هل يقرون بالخضوع

لكم؟ أبدًا، وعندما يتعاملون معكم فإنهم يتصرفون بندية، أنت مقتنع بهذا أو غير مقتنع لا يعنيني، إنما الذي يعنيني هو ما أفكر به أنا وأحوله إلى سلوك.

نائب السفير كنت أعرف الغرض من لقائه بي، فهو يريد التأكد من المعايير التي ألتزم بها، قال: لو أنك لن تعود إلى هيئة النزاهة وطلبوا رأيك فيمن ترشحه لرئاستها، فهل أنَّ الذي تقترحه له علاقة ما بالائتلاف الوطني الشيعي أم من السنَّة؟ قلت: بل اقترحه مسيحيًا على أنْ تكون له شخصية مستقلة، قال: لماذا؟ وكيف؟ قلت له: عندما يكون من ضمن الائتلاف الوطني "الشيعي" فإنَّ الائتلاف يطلب منه ويضغط عليه لتحقيق ما يرغب به، والسنة يتهمونه بالانحياز للائتلاف، والعكس يكون مثل ذلك لو كان سنيًا، ولكن عندما يكون مسيحيًا؛ الطرفان لا ينتظران منه لا العمل لمصلحتهم، ولا الانحياز ضدهم على أنْ يكون ذا شخصية مستقلة، ولا يأبه بأي ضغوط في ممارسته لعمله، ومع أنَّ مسيحيين كثيرين تتوفر فيهم مثل تلك المواصفات ولكن مَن يحمي الشخص المستقل الذي لا يخضع للضغوط سواءً كان شيعيًا أو سنيًا أو مسيحيًا؟

انتهى اللقاء. لكني استنتجت أمرين:

الأول: أني أوصلت له رسالة صادقة بأني لم أسعَ لمنصب بل لمواجهة الفساد حقًا. الثاني: أنَّ الأمريكي والغربي عندما يكون باطلًا ويواجه موقفًا لا يتسم بالليّن الذي يُعصر فإنه يتفهم الأمر ويتجه إلى التسوية أو يؤجل المعركة لوقت يكون فيه الخصم ضعيفًا، في حين أنَّ العراقي إذا كان باطلًا، يركب راسه ويتزومل.

وضعت تحت إبطي ستة قرارات قضائية واجبة التنفيذ وفقًا للقانون، فإنَّ مَن يمتنع عن تنفيذها يعرض نفسه للمساءلة، وتوجهت إلى هيئة النزاهة للمباشرة في وظيفتي، ولكن قبل بلوغي الباب الرئيس، واجهتني مجموعة مارقة من موظفي الهيئة وبصحبتهم شرطة، قالوا عليك أمر قبض، أين أمر

القبض؟ لم يعرضوا شيئًا، المحكمة المركزية قريبة ويمكن بلوغها مشيًا، طلبت منهم أنْ نتوجه إليها، رفضوا، والآن ما الحل؟ قالوا إلى مركز الشرطة، عندما دخلنا إلى مركز شرطة الكرادة، قلت للضباط: أنا محسوبكم موسى فرج والوجوه تتواجه، فكانوا حقًا لطفاء معي، والذي زاد من الألفة صديقي عادل اللامي رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات؛ الذي كان كريمًا للغاية في إحضار كميات تفيض عن حاجتي والحراس من الكباب.

بعد أربعة أيام من التوقيف في مركز شرطة الكرادة أخلي سبيلي بكفالة، عرض عليّ المحامي بأنْ نمر سوية إلى هيئة النزاهة، ودون أنْ أذهب بمفردي، وتواعدنا على اليوم التالي، فأخبرته بعدم وجود مانع عندي لكني عرجت على جريدة البلاد فأجرى معي رئيس التحرير المحامي طارق المعموري لقاءً مطولًا، واتفقت معه على أنْ يرسل ٢٠ نسخة إلى الراضي في صباح الغد، لتسبقني نسخ الجريدة إليه وفيها محقته محقًا، في اليوم التالي توجهنا أنا والمحامي إلى الهيئة وعند الاستعلامات أخبرونا بأنَّ أمره يقضي بوجوب بقائي في الاستعلامات والسماح بدخول المحامي فقط. جلست مع موظفة الاستعلامات، وأثناء ذلك دخل مندوب جريدة البلاد، فأخذت نسخة مما عنده، وطلبت منه الإسراع إلى مكتب الراضي وتسليمه بقية النسخ الـ ١٩... بعد ربع ساعة أقبل صاحبي المحامي المتمرس الأستاذ صالح التميمي ووجهه يتلون، سألته: عسى ما شر؟ قال: يا شر؟ متكَلي هذا أبو الجرايد اشلون دخل، بالله هسا وكتها؟ توقفت عن المشي وضحكت من كل قلبي، قال: تضحك؟ قلت له: أنا وديته عليكم، وأوصيته أنْ يسلمه الجريدة بكامل عدد النسخ الـ ١٩، صاح المحامي بوجهي: أنت صدك تحجي؟ قلت له: نعم صدك، ما الذي حصل؟ قال: فقد توازنه ويصيح، راح يكتلني موسى فرج، راح أموت.

تلك الأيام كانت فعلًا أيام نحس لصديقي الراضي، لاحظوا أنا لا أشتم. ولا أقول مفردات تتعارض مع الذوق أو السلوك النزيه ضد أيٍّ مَن كان وإنْ كان راضي الراضي. إنما أقول وقائع أنا قادر على إثباتها، ولا أصف الأشخاص إنما أصف أفعالهم. ثم أني حتى في الدفاع عن نفسي فأنا لا أحمل الأمر مهما كان أكثر من طاقته، ولا أتجه إلى الوسائل والأدوات غير النظيفة في رد الفعل ولا أمعن في القسوة.

نعم تلك الأيام هي أيام النحس لصديقي الراضي، فصباح الساعدي الذي تربى وتدرب على مواجهة الفساد في كنفي شلع كلبه، أستجوبه في مجلس النواب، وتقرر عقد جلسة لمجلس النواب لسحب الثقة منه، المحيطون برئيس الوزراء شنوا حربًا شعواء ضده وهم يتدرعون بالذود عن المذهب. الأمريكان وجدوه ورقة غير رابحة. كثيرون من موظفي الهيئة ذاتها انقلبوا عليه. هو خارت مقاومته بحيث بات يفكر بالفرار ويسعى إليه، ولكن إلى أين؟ إلى واشنطن.

في التاسعة ليلًا خابرته من خلال النقال، وبعد عبارات مجاملة أضمن من خلالها عدم غلقه للهاتف، قلت: اليوم خميس، يوم الأحد سأتوجه لاستلام عملي وأمامك ثلاثة خيارات: إما أنْ تكون آدميًا، لو تعبر الأطلسي، لو أحضنك وآخذك للمحكمة المركزية، وأضفت ضاحكًا: وداعتك راح أسويها وراح تشوف، في مساء اليوم بعد التالي اتصل بي موظفون من الهيئة وأخبروني أنَّ الراضي ومجموعة معه من موظفي الهيئة ومعهم صناديق كارتونية وكواني مملوءة بالوثائق قد ركبوا الطائرة المتوجهة إلى عمان وغادروا، ومن هناك سيغادرون إلى واشنطن. قلت لهم: ولكن يوجد أمر صادر بمنع سفره، قالوا: لقد منعتهم سلطات المطار، فحضرت سيارات همر وعسكريون أمريكيون وأركبوهم الطائرة رغم عدم موافقة سلطات المطار، اتصلت بمستشار رئيس الوزراء فأخبرته.

وفي صباح اليوم التالي توجهت إلى هيئة النزاهة ظافرًا، وبدلًا من نائب صرت رئيس هيئة النزاهة بموجب قانون الهيئة نفسه، وبموجب القرارات القضائية الصادرة لصالحي، ووقعت أمر مباشرتي بنفسي ولم يوقعه لي أحد.

- أصدر المالكي أمرًا ديوانيًا بتعييني رئيسًا للهيئة، قلت لهم: إنَّ صدور أو عدم صدور أمر المالكي لن يغير في الأمر شيئًا، ولن يستحدث حقًا غير موجود، لكني أعرف مغزى ذلك، هو أنْ يجعلني تحت سطوته باعتبار أنَّ مَن يعين بإمكانه أنْ يقيل، لكنني لن أخضع للمالكي، ولذلك ستكون مدة وجودي في الهيئة قصيرة.

أشيع في الإعلام بأنَّ موسى فرج هو مَن وقّع الأمر الوزاري الخاص بمباشرته، ضحكت وكَلتلهم خل أصير بونابرت بس يوم واحد، لكني كنت أخفي السبب الحقيقي لقيامي بذلك لأن البديل ان مكتب رئيس الوزراء أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء يوقعون على مباشرتي وعندها سيشكل ذلك اعترافاً مني بأني أو هيئة النزاهة مرتبطة بهم وهذا ما لا أريده.

- سارع طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية بإصدار كتاب شديد اللهجة ضد تعييني رئيسًا لهيئة النزاهة، فوجَّهت له كتابًا رسميًا لم يكن لينًا، وكتبت له بأني لست معينًا بل تسلمت رئاسة الهيئة بموجب القانون والقرارات القضائية.

- وجّه نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي كتابًا إلى زميله نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي يفند احتجاجه.

- أصدر محمود المشهداني رئيس مجلس النواب كتابًا يحتج على رئاستي لهيئة النزاهة، فوجهت له كتابًا رسميًا يتضمن ردًا لم يكن ليّنًا.

الجماعة حسبوها من منطلق مذهبي، في حين أنا لم أحسب لذلك أي حساب لأني بالأساس مدني يساري.".

وبسبب كل هذه الملفات الخطيرة والمرعبة، هذه الملفات التي تسببت في هدر ثروات البلاد والعباد، وأنزلت الكثير من العراقيين إلى ما تحت خط الفقر. والفقر: هو فقدان أدنى مستويات المعيشة المُتوقعّة والشائعة للإنسان الطبيعي في المكان الذين يعيش فيه. والسبب في تفشي الفقر في المجتمعات هو التوزيع غير المتكافئ للموارد الماليّة وللثروات، فالدخل الذي يختلف من مكان إلى آخر هو الذي يتحكم بنسب ومستوى الفقر في المجتمع. من هنا حسب مستوى خط الفقر من خلال دخل الأسرة الذي اتّخذ خطًا معياريًا لحساب المستوى، بحيث يتم تصنيف الأسر التي تكون أقل من الخط المعياري على أنها فقيرة رسميًّا، وتحدد الحكومات خط الفقر في بلدانها عادة بواسطة حساب متوسط التكلفة السنوية للضرورات الأساسية للشخص البالغ.

أما آثار وعواقب الفقر فهي فضلًا عن انتقالها من جيل لآخر، فإنَّ الفقر يتسبب في انحطاط وتدني ظروف السكن والمعيشة اللائقة بالإنسان، ويساعد على تفشي الأمية والجهل، وزيادة مستويات الأمراض، وزيادة معدلات الجريمة، ويسهم في تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والكحول والشذوذ الجنسي وانتشار الرذيلة، ومن أهم آثاره المرعبة أنه يقتل الروح الوطنية لدى الإنسان الذي يشعر عادة بعدم جدوى الدفاع عن وطن لا يملك فيه شبرًا واحدًا، وعدم جدوى الحفاظ على قيم مجتمع لا يوفر له أساسيات العيش الشريف.

ولأنَّ هيئة النزاهة ومنذ أيامها الأولى، لا سيّما في حقبة رئاسة الدكتور موسى فرج لها؛ أدخلت يدها في فم التنين، فقد وضعت نفسها في مواجهة حتمية مصيرية وحرب حقيقية لا هوادة فيها، ولا توافق على الصلح فيها، وأدخلت نفسها في منازلة في حلبة الموت الرومانية التي لا تقبل التعادل، ولا تنتهي إلا بموت أحد المتصارعين، فقد تعرضت لأنواع عديدة ومختلفة من

الضغوط، التي قال عنها الدكتور موسى: "لا أنفي أنَّ الهيئة تتعرض لضغوط من داخل العراق لاحتوائها، ومن خارج العراق لتحجيمها"[1].

لقد كانت هيئة النزاهة ومَن يتولى أمر رئاستها، بل كانت منذ بداية فكرة تأسيسها حجر العثرة الموضوع في طريق المفسدين، وقد شخّص المحتل الأمريكي هذه الحقيقة ولكنه اكتفى بالإشارة إليها دون علاجها، إذ أشار التقرير السري الأمريكي الصادر في ٢٩ أيلول من عام ٢٠٠٧ إلى أنَّ المستشارين في مكتب رئيس الوزراء يتعاملون بعدائية مع فكرة تأسيس وكالة مستقلة للتحقيق في الفساد الإداري[2].

وبعد تأسيسها كانت المؤسسات الرسمية تعوق تنفيذ قرارات المفتشين العموميين، إذ أشار التقرير الأمريكي نفسه إلى أنَّ النظام القضائي العراقي ما يزال ضعيفًا ومرعبًا وعرضة للضغط السياسي، ومن بين ١٦٩ شكوى أحيلت ثمانٍ فقط إلى المحكمة، ولم تتم إدانة إلا شخص واحد فقط، وتمّ النظر في ١٢ قضية من أصل ٤٥٣ قضية أرسلت منها ٣١٢ قضية إلى التحقيق، وأعطيت الحماية لأحد المدعى عليهم بموجب الفقرة ١٣٦ ب، وهرب تسعة منهم وقتل شهود عدة.

وفي مقابلة اجرتها معه جريدة الحياة اللندنية بين موسى فرج أنَّ العراق خسر خلال السنوات الخمس التي أعقبت سقوط نظام البعث ٢٥٠ مليار دولار نتيجة الفساد، وأشار الى ان الأمانة العامة لمجلس الوزراء تشكل بؤرة الفساد في الحكومة، فيما احتلت وزارة الدفاع مرتبة متقدمة بين الوزارات، وتمّ إنفاق ١٧ مليار دولار على قطاع الكهرباء خلال السنوات الخمس التي تلت السقوط، ولم يرفع إنتاج الكهرباء أمبيرًا واحدًا، وتوقفت وزارة التجارة عن تجهيز الحصة التموينية لمدة ستة أشهر دون توضيح ما آلت إليه المبالغ

(١) فرج، قصة الفساد، ص٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

المخصصة لهذه الأشهر، وبدلًا محاسبتها أصدر مجلس الوزراء قرارًا بتخفيض عدد مفردات البطاقة التموينية، وفي وزارة الداخلية تمّ اكتشاف ٥٠ ألف راتب وهمي كلفت الحكومة ملايين الدولارات[١].

ومع تأخر إنجاز تصليح شبكة الكهرباء في البلاد والعمل، والاهتمام بموضوع تقليص نسبة البطالة، والحد من التضخم، والسعي لدعم الأسر الفقيرة، والحد من ارتفاع نسبة الفقر في العراق، وإعادة بناء المدارس الآيلة للسقوط، وحل مشكلة المدارس الطينية، وافتقار المدارس إلى مقومات التعليم ووسائل الإيضاح، وإعادة إعمار شبكة الطرق الخارجية والداخلية المنهارة التي تتسبب يوميًا بعشرات الحوادث المؤسفة، ومئات المطالب الحياتية الأخرى، ومع ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الذي كشف أنَّ عدد الذين يقعون تحت خط الفقر في العراق يبلغ ستة ملايين وتسعمائة ألف مواطن؛ أي نحو ٢٢,٩% من مجموع السكان، وأنَّ ٥٧% من نسبة السكان في سن العمل هم خارج دائرة النشاط الاقتصادي (لا يعملون ويبحثون عن عمل ولا يجدون)، وتبلغ ٨٧% للنساء، وهناك ٣٣% من الأسر الفقيرة غير مرتبطة بشبكة الماء الرئيسة، و٣٥% من الأسر تعاني من عدم ارتباط منازلها بشبكة الصرف الصحي، مع كل ذلك تجد أنَّ الأموال المخصصة لرئاسة الوزراء تفوق المخصص لست وزارات عراقية، والأموال المخصصة لشراء الطائرات الرئاسية تبلغ سبعة أضعاف تخصيصات وزارة الهجرة والمهجرين[٢].

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٥- ٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٠- ٨١.

أما المحتل الأمريكي، فقد فتح أوسع أبواب الفساد للمقاولين الأجانب المرافقين لقطعاته العسكرية، لا سيّما لمن أوكلت لهم مهمة (إعمار العراق) المزعومة بعد أنْ منحهم الحصانة ومنع القانون العراقي من متابعتهم[1].

وفي تقرير أصدرته الهيئة أنَّ هناك أكثر من سبعة آلاف مطلوب إلى العدالة بينهم ٢٣٤ أحيلوا إلى المحاكم، بينهم ١٩٣ موظفًا بدرجة مدير عام فأعلى، وتمت إحالة ٢٥٢٣ متهمًا قدموا شهادات مزورة في الانتخابات ليصبحوا نوابًا للشعب، وهناك نحو ٧٠٩ صدرت بحقهم أحكام عن قضايا فساد بينهم أكثر من ١٠٠ بدرجة مدير عام[2].

والغريب في أمر هذا الفساد المقنن أنه لا يقنع بالصغائر ويترفع عن المبالغ التافهة، لذا تجد ملفًا للفساد يشير إلى اختفاء ٤٠ مليار، نعم أربعين مليار دولار أمريكي سحب من صندوق التنمية العراقي ولم تفلح اللجنتان اللتان شكلتا للتحقيق بشأنه في التوصل إلى نتيجة! تصوروا ٤٠ مليار دولار تختفي ولا تجد الحكومة لها أثرًا؛ وهي تزيد على مجموع ميزانيات أكثر من عشرين دولة في المنطقة!

خطة الإزاحة:

وبالفعل تمّ رسم خطة جهنمية اشتركت بوضعها جميع الأطراف، وتكفل كل طرف منها بتنفيذ الدور الموكول إليه، وكان الدور الأول للمحتل الأمريكي.

أولًا: دور الجانب الأمريكي

بعد الخلاف الذي تسبب به حرص موسى فرج، بدأ الأمريكان قبل غيرهم وضع خطة لإزاحته عن هيئة النزاهة طالما أنَّ موقفه النبيل يتعارض

(١) المصدر نفسه، ص١٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٨.

مع موقفهم الخسيس، وهو ما قال عنه: وجهوا دعوة لي لزيارة السفارة. ذهبت لهم صحبة أربعة من موظفي الهيئة بعد ثلاثة أيام، الذين قالوا أنهم قادمون من واشنطن لم يحضروا، وقيل أنهم قد غادروا، في الاجتماع طلبوا العودة لإرسال التقارير التي قطعتها عنهم منذ أربعة أشهر. قلت لهم مستحيل، قالوا نقطع الدعم المالي عن الهيئة. قلت: لن نحتاجه والتخصيصات السنوية للحكومة لا تصرفها بالكامل؟، قالوا: لن يكتب عنك لوزير العدل الأمريكي تقارير جيدة ليحيلها للكونغرس، قلت: إنْ رضي عني محمود المشهداني ومقتدى الصدر فهذا يكفي (أعرف أنَّ هذا الاسم يثير في أنفسهم مشاعر كريهة جدًا). قال لي أحد زملائي مدير عام في الهيئة هامسًا: أستاذ احنا بسفارتهم على كيفك. قلت له: خل يولون هذا القصر الجمهوري مالتنا، قلت لهم: أقول لكم. تتعاملون معنا ١=١ أهلًا وسهلًا. غيره. لا.. وما نصير الحديقة الخلفية مال السفارة ... تيقنت أنهم بدأوا بوضع خطة لإزاحتي، لا يهم [١].

ثانيًا: دور أمانة مجلس الوزراء:

مرات عديدة وقف الدكتور بوجه مجلس الوزراء بل واعتبر الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي البؤرة الأخطر للفساد في العراق، وأنَّ وزارة الدفاع تحتل مرتبة متقدمة جدًا بين الوزارات في هذا المجال[٢].

وذلك بعد أنْ بيّن أنَّ حجم ما خسره العراق من أموال وموارد وفرص ضائعة من جراء الفساد خلال السنوات الخمس التي أعقبت اجتياح الأمريكان للعراق ٢٥٠ بليون دولار[٣]، لا سيّما بعد إلغاء لجنة الشؤون الاقتصادية التي كان يرأسها نائب رئيس الوزراء أحمد الچلبي وتحويل

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٤١.

(٢) فرج، ينظر: الفوضى المستدامة، ص٥٤٥.

(٣) المصدر نفسه.

صلاحياتها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فمعظم العقود الضخمة تبرم من خلالها، مثل شراء طائرات ببلايين الدولارات، أو التعاقد لبناء مستشفيات كبيرة، وإعاقتهم للجهات الرقابية، خصوصًا هيئة النزاهة، بالاطلاع أو التحقيق كان مخالفًا للدستور والقانون، معتبرًا "تشكيل مجلس لمكافحة الفساد سرقة لمهمات هيئة النزاهة وصلاحياتها"[1].

وقد اعتبرت الحكومة ذلك لعبًا على المكشوف، لذا تمّ استدعائه إلى عرينهم على أمل أنْ يفترسوه، فافترسهم وانتصر، وقد قال عن هذا الاستدعاء:

أخبروني أنَّ الأمانة العامة قد اتصلوا يطلبون زيارتي لهم، وفي حينه كان المالكي قد استغل تهالك مجلس النواب فبسط سيطرته على الرئاسات الثلاث تقريبًا، وبطانته المسيطرة على أمانة مجلس الوزراء تفرض سطوتها على كل أجهزة الدولة. لبيّت الزيارة... عند حضوري وجدت أحد موظفي الهيئة قد سبقني، سألته عن سبب وجوده؟ قال: أنا ممثل الهيئة في المجلس واليوم اجتماع، قلت أي مجلس؟ قال: مجلس مكافحة الفساد الذي يرأسه أمين عام مجلس الوزراء وهيئتنا عضو فيه. عجيب! منذ متى؟ قال: من زمن الراضي، قلت له: كيف تقبلون أنَّ الهيئة المستقلة بموجب الدستور والرقابية بموجب الدستور والتي تراقب الحكومة تكون عضوًا في مجلس يرأسه موظف مرتبط برئيس الحكومة؟ كيف تراقبون ومَن تراقبون إذن؟ طلبت منه العودة إلى مقر عمله، ودخلت غرفة الاجتماع، وجدت أمين عام مجلس الوزراء وصباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، ورئيس ديوان الرقابة المالية، ورئيس الادعاء العام ممثلًا عن مجلس القضاء الأعلى، قلت للساعدي: كيف تقبل بأنْ تكون ممثلًا لمجلس النواب المكلف بالرقابة على الحكومة، وأنْ تكون بإمرة موظف منها؟ أنت أخي رئيس ديوان الرقابة

(١) المصدر نفسه.

المالية ألست مرتبطًا إداريًا بمجلس النواب؟ كيف تقبل أنْ ترأسك الحكومة التي أنت تراقبها؟ وأنت أستاذنا ممثل مجلس القضاء الأعلى ألست سلطة ثالثة مستقلة بموجب الدستور ومبدأ فصل السلطات قائم؟ كيف ترضى هذا؟ قال: قال رئيس ديوان الرقابة المالية: هذا المجلس مؤسس بأمر من دولة رئيس الوزراء، هل ترفض تنفيذ الأمر؟ الأمور واضحة أنهما قد تمّ احتواؤهما من قبل علي العلاق؛ لأنهما يعلمان أنَّ بقاءهما في منصبيهما رهن بقبوله! قلت: ما دام الأمر مخالف للدستور ومصلحة الشعب أرفض تنفيذه وسيصلكم ردي رسميًا ولكن بفعلكم هذا ستفقد جهاتكم استقلالها، وتصبح خاضعة لسطوة الحكومة.

عند وصولي مكتبي في الهيئة أصدرت كتابًا رسميًا بإلغاء عضوية الهيئة من المجلس المذكور، ووجهت نسخة من الكتاب إلى رئاسة الجمهورية ونسخة إلى رئيس مجلس النواب.

ورد إلى الهيئة نسخة من كتاب وجهته رئاسة الجمهورية ونسخة أخرى وجهه رئيس مجلس النواب إلى رئيس الوزراء ينص على مخالفة تشكيل ذلك المجلس للدستور، وسيؤدي إلى إفراغ هيئة النزاهة من محتواها[1].

ثالثًا: دور مجلس النواب:

كل الدلائل تشير إلى أنَّ مجلس النواب كان داعمًا لتوجه المحتل والحكومة العراقية بضرورة إزاحة موسى فرج والتخلص منه.

وكل هؤلاء كانوا يشككون بإحصاءات ونسب الفساد، لا التي تصدرها الهيئة فحسب بل وحتى في تقارير منظمة الشفافية، وكنت قد وجهت للدكتور سؤالًا جاء برقم ٢٨ من أسئلة الحوار المفتوح، قلت فيه:

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٤٢- ٥٤٣.

"ردّ القاضي الأستاذ العكيلي على بحثي الذي ألقيته في المؤتمر الذي بعنوان (دور الإعلام في محاربة الفساد الإداري)، والذي حضرته فروع الهيئة في محافظات الوسط والجنوب بأنه تقرير سوداوي الرؤية، وأنَّ منظمة الشفافية الدولية غير نزيهة ولا دقيقة، وأنَّ المعلن عن الفساد من قبل المنظمة والإعلام الدولي والمحلي لا يتطابق مع حجم الفساد الحقيقي، وأنَّ هناك مَن يضخم درجة الفساد لأغراض الطعن بالتغيير، فما رأيكم بمنظمة الشفافية وتقاريرها سألت دكتور موسى، وما رأيكم بحجم الفساد في العراق؟

فقال في جوابه: أما عن الإعلام في العراق فمتخندق في خندقين: إعلام بعثي فضائحي تسقيطي لا تهمه لا مصلحة الشعب ولا مصلحة المواطن ولا قضية الوطن بالقدر الذي يهمه السعي لإسقاط نظام الحكم القائم حاليًا في العراق، والتسقيط الفردي تمهيدًا لعودة البعثيين لحكم العراق، في حين أنا وأمثالي نرفض نظام الفساد والمحاصصة، ولكن نرفض وبتشديد أكبر عودة البعث... أما الخندق الثاني فهو الإعلام المسيس والأجير الذي يبحلق في عيون المسؤولين عنه حزبيون أو حكوميون أو ممولون، وهذه التسميات تندرج جميعًا تحت مفهوم رب النعمة، فهو يعمل لحسابهم وتلبية لرغباتهم وأهوائهم والمعيار عنده مقدار الرضا الذي يستجلبه له قوله في حضرتهم ليتقرب زلفى... ولكن خارج الخندقين هناك الإعلام واللسان النظيف والشريف الذي ينطلق من الدفاع عن قضايا الشعب والمواطن والوطن، وهو يعاني من الغربة في أي من الخندقين؛ لأنه لا ينتمي إلى أي منهما ..وهو ليس تسقيطيًا لكنه هو الذي يقول أمرّ الحق في حضرتك كما وصفه الإمام علي، هو لسان أبي ذر ولسان ابن حاتم الطائي ولسان الفرزدق ولسانك ولساني ومثلنا الآلاف.

وأما عن البون بين ما تقوله تقارير منظمة الشفافية الدولية عن الفساد في العراق وبين ما يقوله السيد العكيلي فهو لأنَّ السيد العكيلي قد اعتمد ما أراده

منه المسؤولون في الحكومة وخصوصًا الحلقة المحيطة برئيس الحكومة، من أنَّ الفساد هو مجرد الرشاوى التي يغتصبها الموظف الحكومي في حافات الجهاز الحكومي، وهو منهج حكومي لا ينحصر وجوده في العراق فقط، فهذا شأن الحكومات التي وإنْ قالت بوجود الفساد فإنها تحصره في تلك الرشاوى لتقول إنَّ مَن يرتكب الفساد هم صغار الموظفين، وهم منكم يا شعب، ليكون ما تقوم به "الحكومات" هي خارج زاوية الرؤية.

وللعلم كان لي قبل أسابيع عدة لقاءات مع قناة الفيحاء الفضائية من ضمن ذوات بينهم نائب رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، والناطق باسم هيئة النزاهة والخبير القانوني طارق حرب... وقلت: دعونا من تقارير منظمة الشفافية الدولية التي يسفه تقاريرها ويتعامل معها بعدائية الحكوميون والملكيون أكثر من الملك، أنا عندي ما هو أكثر مصداقية، وتفضلوا:

أولًا: قولوا للحكوميين عندكم... لماذا تقاطعكم المرجعية منذ سنوات وترفض استقبالكم...؟ أليس بسبب الفساد؟

ثانيًا: اسألوا الأوساط الشعبية والفقراء والأميين بشكل خاص، لا تسألوا الحزبي ربما ينطلق من الباعث الحزبي، ولا تسألوا المثقف المؤدلج ربما ينطلق من أيديولوجيته في النظر للأمور، ولا تسألوا المثقف الذي يُتهم بالنرجسية وأنه لا يعجبه العجب، اسألوا الأوساط الشعبية البسيطة عن حجم الفساد... ستجدون الجواب عندهم.

ثالثًا: قلت لهم: إني أرى شهادة الحكوميين على شاشتكم الآن، فالسيد إبراهيم الجعفري يقول في السبتايتل: إنَّ العراق من الدول الغنية واستشراء الفقر فيه بهذا الشكل يشكل انحرافًا يجب أنْ يعالج. والسيد المالكي يقول إنَّ خطر الفساد بات يفوق خطر الإرهاب في العراق .

رابعًا: أنا أيضًا أشهد على حجم الفساد، فقد قلت على رؤوس الأشهاد: هذه موازناتكم السنوية تفوق موازنات ٤ دول مجاورة هي: الأردن وسوريا ولبنان ومصر، وعدد نفوس العراق لا يتجاوز ثلث عدد نفوس واحدة فقط من تلك الدول هي مصر، لكن معدل الفقر في العراق يفوق حاصل جمع معدلاته في تلك الدول مجتمعة. ما قولكم...؟ بالمناسبة: موازنة ٢٠١٢ في العراق لا تتفوق عليها غير موازنة السعودية، وأنا أحد العراقيين أقول: أعطوني نتائج تناظر مثل نصف الذي يتحقق في السعودية.

وعن القول (بأنَّ هناك مَن يضخم درجة الفساد لأغراض الطعن بالتغيير)، للسيد العكيلي. فقد قلت من على شاشة إحدى الفضائيات ردًا على تصور مشابه عند البعض لأني لم أسمع الكلام الذي أوردته حضرتك: معنى الاستقلالية في عمل النزاهة أنْ تواجه الفساد دون أنْ تظلم أحدًا، ودون أنْ تخالف القانون وهو استقلال تقرره إرادة مَن يدير هيئة النزاهة فأنا أعمل خاضعًا للقانون، ومنطلقًا من واجب الدفاع عن الشعب... وأتمسك بما قاله علي–رضي الله عنه-: "ليكن آثرهم عندك أقولهم بمر الحق لك". فإذن الميدان وليس تقارير منظمة الشفافية الدولية عنده الخبر اليقين.

آخر المحطات وعنفوان التحدي:

مثل أي حرب من حروب البشرية، لا سيّما منها تلك التي كانت بين الحق والباطل، والتي كان النصر الظاهر فيها للباطل؛ رغم هزيمته النكراء، والهزيمة الظاهرة فيها للحق؛ رغم انتصاره المدوي، قاربت الحرب الشعواء بين موسى وباقي أطراف اللعبة أنْ تنتهي، لا سيّما بعد القرارات التي اتخذها عند عودته من أمانة مجلس الوزراء، إذ أدرك بحدسه أنَّ مؤامراتهم نجحت، وأنه الآن بات أمام خيارين أحلاهما مرٌّ علقم، وأنَّ عليه أنْ يغير استراتيجياته ويعيد رسم خططه، والأهم من ذلك كله ألا يمنحهم فرصة التمتع بالفوز، فكان ذلك القرار التاريخي الذي تسبب في كل الفوضى التي نعيشها اليوم،

وتسبب في ضياع ثروات العراق وخيراته، وتأخيره علميًا واقتصاديًا وحضاريًا واجتماعيًا وفكريًا؛ قرار طلب الإحالة على التقاعد، وهو ما تحدث عنه قائلًا: في مساء اليوم التالي قرأت "سبتايتل على التلفاز يقول: تمَّ إعفاء موسى فرج من رئاسة هيئة النزاهة، وتكليف السيد رحيم العكيلي رئيسًا لها، هذا يعني أني أكون الشخص الثاني في الهيئة، وأعرف أني سأكون مجرد منصب وحمايات وراتب ولن أتمكن من تحريك أي ملف من ملفات الفساد الكبيرة، فقدمت طلبًا لإحالتي إلى التقاعد بناءً على طلبي وعدت إلى السماوة.

وبلغني قول علي العلاق كبير بطانة المالكي: "إنَّ موسى فرج يحمل ثلاث خصال: نزيه بالمطلق، وشجاع بالمطلق، لكن سياسته لا تعجبنا". قلت في لقاء على البغدادية في صباح اليوم التالي:

- أتحدّى مَن وجدني قد وضعت في جيبي دينارًا غير راتبي.
- وأتحدّى مَن وجدني قد عيّنت ابنًا أو أخًا.
- وأتحدّى مَن وجدني قد أشرت جواز سفري الدبلوماسي بإيفاد واحد.
- وأتحدّى مَن وجدني قد أقمت وليمة كالتي كان يقيمها مَن سبقني، وبلغت كلفة إحداها ١٧ مليون دينار، عدا أنفار الكباب التي كنت أشارك بها زملائي ممن يبقون معي بعد الدوام الرسمي وثمنها من جيبي.
- وأتحدى مَن لاحظني قد خرجت بموكب في حين أنَّ عدد السيارات المخصصة للمنصب ٣٠ سيارة، وقد ضبطني أحد زملائي في الهيئة صاعدًا تاكسي للذهاب لمجلس فاتحة في أطراف بغداد.
- وأتحدّى مَن وجدني قد خضعت أو أخضعت هيئة النزاهة للحكومة خلافًا للدستور.
- وأتحدّى مَن وجدني خضعت أو أخضعت هيئة النزاهة للأحزاب.

- وأتحـدّى مَـن وجـدني قـد خضـعت أو أخضـعت هيئـة النزاهـة للأمريكان[1].

فأي تحدٍ شجاع هذا؟ وهل نجد بين سياسيينا ونوابنا وأصحاب الدرجات الخاصة مَن يجاري موسى فرج، ويعلن مثلما أعلن؟ ألا يكفي هذا التحدي الشجاع وحده ليؤلب عليه جميع المفسدين والمرتشين والعملاء والأمريكان المحتلين؟

اغتيال مهمة التصحيح:

لهذه الأسباب وغيرها اعتبر موقف المحتل الأمريكي والرئاسات الثلاث والسياسيين العراقيين من موسى فرج بأنه عملية اغتيال حقيقية وإجهاضًا لفرصة محاربة الفساد في العراق، وكنت قد سألته من خلال الحوار المفتوح معه على صفحات صحيفة المثقف، حيث كانت الحلقة الخامسة من حصتي، وقد وردت في كتاب الفوضى المستدامة في العراق في الصفحات من ١٠٣ لغاية ١٣٥، من خلالها كنت قد وجهت سؤالًا جاء برقم ٢٣ ومفاده: من خلال اطلاعي على ردودكم الحوارية في هذا الملف لمست وجود خزين كبير من ذكريات حيّة لها مساس كبير بحقبة التغيير ٢٠٠٣ وما بعدها، وما دار فيها، فهل تنوون كتابة مذكراتكم ونشرها، أو في الأقل تأليف كتاب يتحدث عن هذه المعلومات المهمة والخطيرة لكي يكون معينًا من مصدر موثوق لمن يريد أنْ يكتب عن العراق، وشأنه منذ ٢٠٠٣ إلى الآن، ولكي يطلع العالم على خفايا ما مر؟ فكان كتاب الفوضى المستدامة.

(١) فرج، الفوضى المستدامة، ص٥٤٣-٥٤٤.

الخاتمة

برأيي إنَّ الفساد أعظم معوق لتقدم وتطور وحرية وسعادة البلد، وما من بلد في الدنيا كلها يرغب صدقًا بأنْ ينعم أبناؤه بالخير والسعادة؛ يمكن أنْ يتهاون أو يتسامح مع وجود الفساد، أو يحارب ويعوق عمل مَن يحارب الفساد، ومَن يعمل على القضاء عليه أو الحد منه، إلا في العراق، فإنَّ أعظم أعمال الفساد وقعت على يد أكبر الرؤوس وأكثرها تأثيرًا.

من هنا أرى أنَّ مكافحة الفساد تتطلب جهدًا حكوميًا رسميًا ومدنيًا شعبيًا ومؤسساتيًا ومجتمعيًا، وأنْ تسهم الجامعة والمؤسسة الدينية والقوى الشعبية في رصد وتشخيص الحالات والدفاع عن رجال النزاهة، وهذا يحتاج بكل تأكيد إلى:

أولًا: إرادة سياسية لخلق مؤسسات مالية قوية تشجع النزاهة والمساءلة في كل أجزاء القطاع العام. وهذا من المحال أنْ يتحقق في العراق؛ لأنَّ السلطة نفسها تتزعم وقائع الفساد من خلال أشخاصها وأحزابها.

ثانيًا: الاعتماد على كادر مهني تخصصي تكنوقراط ليتولى إدارة الدوائر المسؤولة عن مكافحة الفساد بعيدًا عن المحاصصة وضغط الأحزاب والولاءات الدينية والفرقية.

ثالثًا: معاملة جميع المحافظات وفق نمط عادل دون محاباة لمحافظة على حساب أخرى.

رابعًا: خضوع الجميع وبلا استثناء للسلطة التي تمثلها الهيئة ورجالها وفق قاعدة "الكل يخضع للقانون".

خامسًا: تفعيل نظام "من أين لك هذا؟" أو ما يعرف بإقرار الذمة المالية وتطبيقه على الجميع بلا استثناء.

سادسًا: بناء مؤسسة عامة لمكافحة الفساد لا سلطة لأحد عليها، وهذا غير محتمل في العراق، فحتى مع توفر النوايا الصادقة لدى كثير من مسؤولي وموظفي هيئة النزاهة، هناك إثارات خطيرة عن حالات التكتم عن فساد شخصي وحزبي وحكومي.

سابعًا: بناءً على ما تقدم، ومن خلال الإفادة من بعض الدروس التي ساعدت بعض البلدان على بناء مؤسسات فعّالة تسببت بتقليص نفوذ للفساد والحد منه بشكل كبير، يمكن للهيئات الخاصة بمكافحة ومحاربة الفساد أنْ تفيد من تجاربهم من خلال الاطلاع الميداني والدراسة المنهجية.

ثامنًا: الإشراف الفعّال من قبل أجهزة مؤسسة مكافحة الفساد وأجهزة التدقيق الحكومي والجمهور العام، ولو تحقق ذلك أو جزءًا بسيطًا منه قد ننجح في الحد من ظاهرة الفساد.

تاسعًا: الاستثمار في رفع مستويات الشفافية والفحص الخارجي المستقل الذي أدى إلى خفض نسب الفساد في بعض البلدان، ففي كولومبيا وكوستاريكا وباراغواي هناك منصة إلكترونية تسمح للمواطنين بمراقبة التقدم المادي والمالي للمشروعات الاستثمارية. وفي النرويج، وُضِع معيار عالٍ للشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.

عاشرًا: أنْ تؤدي الصحافة الحرة والإعلام الملتزم دورًا في تعزيز المنافع المتحققة من شفافية المالية العامة. خذ البرازيل على سبيل المثال، ففيها أثرت نتائج عمليات التدقيق على احتمالات إعادة انتخاب المسؤولين المشكوك في سوء استخدامهم للأموال العامة، والتأثير كان أكبر في المناطق التي تتوافر فيها محطات إذاعية محلية، وهذا على خلاف ما يحدث في العراق، حيث تجد هناك مَن ما زال في السلطة منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن،

مع وجود مئات القضايا التي تتهمه بالفساد، ومع اعتراف بعضهم علنًا من خلال القنوات الإعلامية أنهم ارتكبوا أنواعًا عديدة من الفساد.

حادي عشر: إصلاح المؤسسات الرسمية الحساسة، لا سيّما المتهمة بالفساد منها، أو التي تسمح طبيعة عملها بتفشي الفساد، مثل: بعض المصارف، دوائر الطابو، دوائر الضريبة، دوائر الجمارك والمنافذ الحدودية،

ثاني عشر: بناء خدمة مدنية مهنية: تقل فرص الفساد في وجود ممارسات شفافة وقائمة على الجدارة للتعيينات والأجور. فيجب أنْ يعمل رؤساء الهيئات والوزارات والمؤسسات العامة على تشجيع السلوك الأخلاقي بتقديم قدوة واضحة على قمة الهرم الوظيفي.

ثالث عشر: فضلًا عن ضرورة سن الضوابط الداخلية الفعالة والصارمة يجب مواكبة التحديثات العلمية الجديدة، لا سيّما تطور التكنولوجيا والبرمجيات، وتوظيفها في بعض المفاصل المهمة والحساسة التي يمكن أنْ يترتب على طبيعة عملها نمطًا من الفساد، مثل: لجان المشتريات، لجان ودوائر الإيرادات، لجان ودوائر الموارد الطبيعية، المخازن، وأي منفذ مشابه آخر. وقد أثبتت التكنولوجيا المتطورة جدارتها في كثير من بلدان العالم، ففي شيلي وكوريا الجنوبية، على سبيل المثال، كانت نظم الشراء الإلكتروني أدوات قوية للحد من الفساد عن طريق تعزيز الشفافية وتحسين المنافسة والمراقبة.

رابع عشر: يمكن جدًا من خلال زيادة التعاون بين الدول مكافحة الفساد والحد منه من تظافر جهودها متضافرة لمنع الفساد من عبور حدودها الوطنية، وهناك الكثير من الأمثلة على هذا النمط التعاوني، منها قيام أكثر من ٤٠ دولة بتجريم الرشاوى التي تدفعها الشركات لكسب صفقات تجارية في الخارج بمقتضى اتفاقية "منظمة التعاون والتنمية للميدان الاقتصادي"، وهي معنية بمكافحة الفساد، ومنها تنشيط عمليات مكافحة غسيل الأموال.

خامس عشر:

أ- تنفيذ برنامج "نزاهة الأعمال في الدول العربية" بالتنسيق والتعاون مع الحكومات وشركاء العمل في الدول المجاورة للعراق، واستضافة الدورات التدريبية والمشاركة بفعالية في البلدان التي تعقد فيها المناقشات.

ب- مواصلة تطوير شبكة نزاهة الأعمال، والتي تجمع بين ممثلي روابط الأعمال المشاركين في أنشطة النزاهة ومكافحة الفساد.

ت- رفع مستوى الوعي لدى موظفي هيئات محاربة الفساد من خلال الدورات ومؤتمرات التدريب والممارسات الميدانية المدعومة، وتحسين الفهم من خلال إصدار وثائق دعم.

ث- تنفيذ برامج تثقيفية مع طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية، وإلقاء محاضرات على طلبة الجامعات لتبيان أثر الفساد على الوطن والمواطن من خلال سرقة المال العام أو التوزيع غير العادل للوظائف.

ج- تعزيز النزاهة في القطاع الخاص.

ح- التعاون مع المؤسسة الدينية لاستغلال المناسبات الدينية للترويج للنزاهة ومحاربة الفساد.

وآخر ما أود قوله: إنَّ مؤلفات الدكتور موسى فرج من الأهمية بمكان لدرجة أنَّ وجودها في الجامعات العراقية وتسليط الأضواء عليها وإنجاز دراسات أكاديمية (ماجستير- دكتوراة) عنها أصبح من الضرورة بمكان لا يمكن إغفاله، لذا أدعو إلى تنظيم حملة واسعة لنشر مؤلفاته داخل العراق وخارجه علّنا نسهم في فضح الفاسدين، ونعمل معًا على كبح جماح الفساد الذي يتهدد مستقبلنا ومستقبل أولادنا وأحفادنا وعراقنا.

المصادر

- ابن أنس، مالك،

١- الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، (ت: ٣٧٠هـ)،

٢- تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

- الأعرجي، عاصم،

٣- نظريات التطوير والتنمية الإدارية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.

- الأصفهاني، الراغب، (ت: ٥٠٢هـ)،

٤- مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ذوي القربى، قم، ط٦، ١٤٣١هـ.

٥- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، تحقيق: إبراهيم زيدان، مكتبة الهلال، مصر.

- الأصفهاني، أبو الفرج، (ت: ٣٥٦هـ)،

٦- الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢، الطبعة: الثانية.

- الألباني، محمد ناصر الدين، (ت:١٤٢٠هـ)،

٧- السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٨- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت.

- أبو البقاء، أيوب بن موسى، (ت: ١٠٩٤هـ)،

٩- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- البخاري، محمد بن إسماعيل،

١٠- صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، (ت: ٢٧٩هـ)،

١١- جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- بلوم، السعيد،

١٢- أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر ـ قسنطينة.

- البيهقي، حمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، (ت: ٤٥٨هـ)،

١٣- سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز، السعودية.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة، (ت: ١٨٢هـ)،

١٤- الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)،

١٥- الجامع الكبير - سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨.

- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٤٢٩هـ)،

١٦- الإعجاز والإيجاز.

- الجدة، الدكتور رعد ناجي،

١٧- التشريعات الدستورية في العراق، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

- الجريري، المعافى بن زكريا،

١٨- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: محمد مرسي الخولي ـ إحسان عباس، الم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- جريندلر، بول،

١٩- الطباعة والرقابة في تاريخ فلسفة عصر النهضة في كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٨.

- الجورقاني، عبد الله الحسين إبراهيم الهمذاني،

٢٠- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس، الهند، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- حزب التحرير،

٢١- أجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، دار الأمة، بيروت، ٢٠٠٥.

- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، (ت: ٤٥٦هـ)

٢٢- المحلى بالآثار، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت.

- حسين، طه،

٢٣- الفتنة الكبرى، دار المعارف، مصر.

٢٤- علي وبنوه، القاهرة: دار المعارف، القاهرة.

- الحصري، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، (ت: ٤٥٣هـ)،

٢٥- زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت.

- الخرسان، السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي،

٢٦- موسوعة عبد الله بن عبّاس حبر الأمة وترجمان القرآن، مركز الأبحاث العقائدية.

- خليلي، الدكتور جواد جعفر،

٢٧- محاكمات الخلفاء وأتباعهم، مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت، أصفهان ـ إيران.

- خير الله، داود،

٢٨- الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦.

- أبو دية، أحمد،

٢٩- الفساد أسبابه ونتائجه، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، ٢٠٠٤.

- دل، جيليان،

٣٠- استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود؛ مناهضته: دليل، دِل وماري تيراكول بمساهمة من: جوديت كوستا وريبيكا دوبسون، نظمة الشفافية الدولية وائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠١٤.

- الـدهلوي، أحمـد بـن عبـد الـرحيم المعـروف بالشـاه ولـي الله، (ت: ١١٧٦هـ)،

٣١- حجة الله البالغة، تحقيق: سيد سابق، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- الدوري، الدكتور عبد العزيز،

٣٢- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٩٥.

- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود، (ت: ٢٨٢هـ)،

٣٣- الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: الدكتور جمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربي - عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٦٠.

- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر،

٣٤- مختار الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- سالم، عطية بن محمد سالم (ت: ١٤٢٠هـ)،

٣٥- الرشوة في القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشر - العددان ٤٧، ٤٨ - رجب - ذو الحجة ١٤٠٠هـ.

- ابن الساعي، علي بن أنجب المعروف البغدادي،

٣٦- مختصر أخبار الخلفاء، المطبعة الأميرية، مصر.

- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، (ت: ٤٨٣هـ)،

٣٧- المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ابن سعد، محمد،

٣٨- الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، (ت: ١٣٧٦هـ)،

٣٩- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)،

٤٠- صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني، مع حكم الشيخ ناصر من صحيح أو ضعيف الجامع الصغير، وهو متن مرتبط بشرحه، من فيض القدير للمناوي، الكتاب إلكتروني فقط، لا يوجد مطبوعًا.

- الشامي، محمد بن يوسف الصالحي، (ت: ٩٤٢هـ)،

٤١- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت: ٣٨٨هـ)،

٤٢- الديارات، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٦.

- الشرقاوي، عبد الرحمن،

٤٣- علي إمام المتقين، القاهرة، مكتبة غريب.

- الشطي، إسماعيل،

٤٤- الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. إسماعيل الشطي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

- الشمري، الدكتور هاشم،

٤٥- الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية، الدكتور هاشم الشمري وإيثار الفتلي، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٢.

- الطائي، حمزة حسن،

٤٦- الفساد الإداري في الوظيفة العامة، حمزة حسن الطائي والدكتور مازن ليلو راضي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ـ الأردن، ٢٠١٥.

- ابن طاووس، السيد رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد، (ت: ٦٦٤هـ)،

٤٧- التشريف بالمنن في التعريف بالفتن المعروف الملاحم والفتن، مؤسسة صاحب الأمر، قم.

- الطبري، محمد بن جرير، (ت:٣١٠هـ)،

٤٩- تاريخ الأمم والملوك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٩م.

- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت : ١٣٩٣هـ)،

٥٠- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف بالتحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤.

- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد،

٥١- العقد الفريد، تحقيق: الدكتور محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- العسقلاني، أحمد بن حجر، (ت: ٨٥٢هـ)،

٥٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

- فرج، موسى،

٥٣- الفوضى المستدامة في العراق؛ حوار مفتوح، دار الرواد المزهرة، بغداد، بالتعاون مع مؤسسة المثقف العربي، أستراليا، ٢٠٢٠.

٥٤- الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥.

٥٥- سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء، دار الروسم، بغداد، ٢٠١٥.

٥٦- الفوضى المستدامة في العراق، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠٢٠.

٥٧- قصة الفساد في العراق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٣.

- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (ت:٨١٧هـ)،

٥٨- القاموس المحيط، إعداد: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- القاضي الرشيد،

٥٩- الذخائر والتحف، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٥٩.

- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري،

٦٠- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- ابن كثير، أبو الفداء القرشي، (ت: ٧٧٤هـ)،

٦١- تفسير القرآن العظيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، تفسير سورة الشعراء.

٦٢- البداية والنهاية، تحقيق: عبد الرحمن الأدقي، محمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

- ابن ماجه؛ محمد بن يزيد الربعي القزويني،

٦٣- صحيح سنن ابن ماجه ضعيف سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، القاهرة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

- مجمع اللغة العربية،

٦٤- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، الإسكندرية ـ مصر.

- مجموعة مختصين،

٦٥- نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، عدد من المختصين بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب الحرم المكي، دار

الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة ـ السعودية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م. الأحاديث الواردة في ذم الرشوة.

- المخلافي، الدكتور عبد العزيز،

٦٦- البرنامج التدريبي؛ الرقابة الإدارية، جامعة صنعاء، اليمن.

- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي/ (ت: ٩٥٧هـ)،

٦٧- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: أمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- مسلم،

٦٨- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

- مصلح، عبير،

٦٩- النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله ـ فلسطين الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ٢٠٠٧.

- المفيد، الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي،

٧٠- الجمل أو النصرة لسيد العترة في حرب البصرة، تحقيق: علي مير شريفي، مكتب الإعلام الإسلامي، مركز النشر، قم، ١٤١٦هـ.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على الأنصاري، (ت: ٧١١هـ)،

٧١- لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- المناوي، محمد عبد الرؤوف،

٧٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار المعرفة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- الهرمزي، حبيب،

٧٣- الرقابة على المؤسسات العامة في التشريع العراقي، جامعة بغداد، ١٩٧٧.

- ابن هلال، إبراهيم بن محمد بن سعيد،

٧٤- الغارات، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت،

٧٥- الموسوعة الفقهية الكويتية، دار الصفوة، مصر، ١٤٢٧هـ.

- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر، (ت: ٢٩٢هـ)،

٧٦- تاريخ اليعقوبي، تحقيق: خليل منصور، دار الاعتصام، قم.

منظمات وبحوث وصحف

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- الطائي، صالح، بحث دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري.

- الصنا، أنطوان دنخا، مقال بعنوان: "كيف انتقل الفساد المالي والإداري من الفاتيكان إلى الكنيسة الكلدانية؟"، قناة آشور الفضائية، ٢٠١٤/١٢/٢٨.

- جريدة الوقائع العراقية العدد ٥١٥ في ٢٣/ شباط ١٩٢٧.

- عامر، الدكتور عادل، مقال بعنوان: "آليات مكافحة الفساد المرئية والمسموعة والمقروءة التقليدية والإلكترونية"، جريدة أبو الهول المصرية، عدد: ٠١-٢٠٢٢.

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ فيينا، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، ص٦.

- هيئة النزاهة، قانون هيئة النزاهة،

- الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد: ٤٥٦٨، ٢٦ ربيع الثاني ١٤٤١هـ ـ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩، ص٨.

- القشطيني، خالد، مقال حاميها حراميها، نشرته صحيفة الشرق الأوسط يوم الثلاثاء - ١٧ ذو القعدة ١٤٤١ هـ - ٠٧ يوليو ٢٠٢٠م في عددها: ١٥١٩٧.

- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٧ـ ٢٠١٨.

- عربة، ابن علي، الفساد أشكاله أسبابه ودوافعه آثاره مكافحته واستراتيجية الحد من تناميه معالجته، مجلة دراسات استراتيجية، دامعة دمشق، العدد ١٦، ٢٠٠٥.

المحتويات

عبرة ٥
الإهداء ٧
تمهيد ٩
المقدمة ١٣
قصة الفساد في العراق..... ١٩
المنشأ والجذور والمخرجات ١٩
النزاهة والفساد لغة واصطلاحًا: ١٩
النزاهة لغة واصطلاحًا:..... ٢٠
الفساد لغة واصطلاحًا: ٢١
الفساد أنواعه وأصنافه: ٢٥
الفساد من منظوري الأخلاق والدين:..... ٣٤
الدين ومواجهة مع الفساد: ٤٢
أولًا: وجوب تعيين النزيه الكفوء..... ٤٦
ثانيًا: دور الرقابة في مكافحة الفساد ٤٨
الرقابة الإسلامية أساليب وخصائص:..... ٥١
الرقابة المعاصرة أساليب وخصائص:..... ٥٥
تاريخ المؤسسات الرقابية العراقية:..... ٥٧
تاريخ الفساد في العراق:..... ٦٤
لفتة شرعية:..... ٧٥
الرشوة فساد الطبقات:..... ٩٧
القانون الدولي لمحاربة الفساد:..... ١١٤

القانون العراقي لمكافحة الفساد: ١١٧
دائرة المفتش العام وهيئة النزاهة ١١٨
المفتشون العموميون: ١١٨
دور المفتش العام ومهامه: ١٢٤
مفوضية وهيئة النزاهة: ١٢٥
قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١: ١٣٢
الأسباب الموجبة هل كانت موجبة؟ ١٣٥
نضال حتى الاستشهاد: ١٣٧
الجهاد والفساد داخل الهيئة: ١٤٣
السلطة وسحرتها ١٦٣
العاملون والتابعون ١٦٣
السلطة وأعوانها والفساد: ١٦٣
منهج التعامل يحدد درجة الفساد ١٦٦
فشلت أم أفشلت؟ ١٧١
فساد الحكام وفساد الحكومة: ١٧٨
محطات الفساد ١٨٢
عصا موسى فرج ١٩١
وثعابين الفساد ١٩١
الراعي الذي هشّ على رؤوس الرعاة: ١٩١
فمن هو موسى فرج، وما هي عصاه؟ ١٩٧
منهجية وتعارض: ٢٠٢
بماذا انماز موسى فرج؟ ٢١٠
ملفات عش الدبابير: ٢٢١
ملفات فساد البعث المنحل: ٢٢١
ملفات فساد المحتل الأمريكي: ٢٣١
ملفات فساد المسؤولين العراقيين: ٢٤١
المحرضون وضغوطهم! ٢٥٩

مؤامرات وتهديد: ٢٨٢
خطة الإزاحة: ٣٠٠
آخر المحطات وعنفوان التحدي: ٣٠٦
اغتيال مهمة التصحيح: ٣٠٨
الخاتمة ٣٠٩
المصادر ٣١٣
المحتويات ٣٢٧

٢ / ٩٢٣
ط ٢٩٩ الطائي ، صالح
موسى فرج وسحرة السلطة / صالح الطائي
ط١ :- بغداد : دار السرد ، ٢٠٢٣ .
(٣٣٠) ص ؛ (١٨ × ٢٥ سم) .
١- فرج، موسى (سياسي) - العراق - م- العنوان .

م . و
٢٣٢ / ٢٠٢٣

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٢) لسنة ٢٠٢٣م

دار السرد للطباعة والنشر والتوزيع
العراق ـ بغداد ـ شارع المتنبي
هاتف: ٠٧٧٣٥٩٢٩٤٨٤

بريد إلكتروني: alrtyu44@gmail.com

رياض داخل: Facebook

الدكتور صالح الطائي..

- كاتب وباحث في الفكر الإسلامي.
- حاصل على الدكتوراة في التاريخ الإسلامي. دكتوراة شرف فلسفة/ لاهوت.
- ألف العديد من الكتب، بلغت بحدود ٧٨ كتاباً.
- خارج على قانون الموروث وتقليدية المناهج.
- رائد مشروع "استخدام الشعر سلاحاً في البناء ولمِّ الشمل: قصيدة وطن رائية العرب، وجرح وطن عينية الوجع العربي، وهذا العراق.
- شارك في العديد من المؤتمرات السياسية والتاريخية والدينية المحلية والدولية.

موسى فرج..

قالوا فيه: "موسى فرج لا يخشى إنْ وقع على صخرة الحق أو وقعت صخرة الحق عليه".

وقالوا فيه: "أسماء كثيرة مرّت على تاريخ العراق، ولكن قليلًا منها بقي محفوراً في قلوب الناس، وسيكون هذا الرجل واحداً من أهم تلك الأسماء"،

وقال عن نفسه: كما هو شأني دائمًا لن أخضع، لن أهرب، لن أستجير بغير العراقي على العراقي.

وقلت فيه: علاقتي بالدكتور موسى فرج علاقة مبدأ صميمي رغم أنه يساري التوجه وأنا ديني المنهج، فالمناهج الإنسانية النظيفة تلتقي ببعضها في كثير من المواطن، وما بينها من خلاف مهما عظم لا يرقى إلى مستوى التنافر مطلقًا.

وقال عني: الدكتور صالح الطائي لو كان في زمن آخر لفاق صيته الغزالي، ولكن حسبه أنه كبائع المسك في سوق الكيّارين...

وقال عني: تجده متفائلًا تارة ومتوجعًا تارات ولكن ما أنْ تذكر أمامه قيم التسامح والنبل والاستقامة والوطنية حتى تجده "كَجُلمودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَيلُ مِن عَلِ".

وهو لفرط سماحته يحمل أخاه "المؤمن" على ٧٠٠ محمل خير وليس سبعين فقط، ويجتهد في التنقيب عن معاذير له ولو كان حمله الفتنة الكبرى...